الجزء الأول





309
نوفمبر
2004

من الحداثة إلى العولمة

● رؤى ووجهات نظر في قضية التطور والتغيير الاجتماعي

تأليف: ج. تيمونز روبيرتس
أيمي هايت
ترجمة: سمر الشيشكلي
مراجعة: أ. محمود ماجد عمر

سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

عالم المعرفة

سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

صدرت السلسلة في يناير 1978 بإشراف أحمد مشاري العدواني 1923-1990

309

من الحداثة إلى العولمة

الجزء الأول

تأليف: ج. تيمونز روبيرتس
أيمي هايت
ترجمة: سمر الشيشكلي
مراجعة: أ. محمود ماجد عمر





سلسلة شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

المشرف العام:

أ. بدر سيد عبدالوهاب الرفاعي
bdrifai@nccal.org.kw

التنضيد والإخراج والتنفيذ
وحدة الإنتاج
في المجلس الوطني

[illegible]

الكويت ودول [illegible]	[illegible]
الدول العربية	[illegible]
خارج الوطن العربي	[illegible]

الاشتراكات

دولة الكويت

للأفراد	**15** د.ك
للمؤسسات	**25** د.ك

دول الخليج

للأفراد	**17** د.ك
للمؤسسات	**30** د.ك

الدول العربية

للأفراد	**25** دولارا أمريكيا
للمؤسسات	**50** دولارا أمريكيا

خارج الوطن العربي

للأفراد	**50** دولارا أمريكيا
للمؤسسات	**100** دولار أمريكي

تسدد الاشتراكات مقدما بحوالة مصرفية باسم المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب وترسل على العنوان التالي:

السيد الأمين العام
للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب
ص.ب: 28613 ـ الصفاة ـ الرمز البريدي 13147
دولة الكويت
تليفون: ٢٤٣١٧٠٤ (٩٦٥)
فاكس: ٢٤٣١٢٢٩ (٩٦٥)
الموقع على الإنترنت:
www.kuwaitculture.org.kw

ISBN 99906 - 0 - 149 -6

رقم الإيداع (٢٠٠٤/٠٠٣٨٥)

العنوان الأصلي للكتاب

From Modernization to Globalization

Perspectives on Development and Social Change

By

J.Timmons Roberts

Amy Hite

Blackwell Publishers, USA 2000

طبع من هذا الكتاب ثلاثة وأربعون ألف نسخة

مطابع السياسة ـ الكويت

رمضان ١٤٢٥ ـ نوفمبر ٢٠٠٤

المحتوى

المحتوى



المحتوى

مقدمة المحررين

سفينة طوافة فاخرة بحجم مدينة صغيرة تمخر باتجاه ميناء مداري، حيث يعيش الناس في أكواخ ذات أرضية ترابية، وغير مجهزة إلا بحفر تستعمل كمراحيض. طبيبة مسلمة متحجبة تقوم بعملها، سدود هيدروليكية ضخمة تغرق حقولا واسعة، لكي تزود مصانع التصدير والمدينة الحديثة بالطاقة الممتدة خطوطها مباشرة فوق رؤوس الريفيين الفقراء الذين يعيشون في قرى غارقة في الظلام. رجال أعمال آسيويون يزورون معبدا بوذيا في طريقهم إلى زيارة مصنع، ينتج أحذية رياضية بعلامة تجارية أمريكية مشهورة. أطفال شوارع حفاة يلمعون سيارة مرسيدس جديدة تقف خارج المباني العالية للحكومة والشركات. يضعنا تفاوت التنمية الاقتصادية والتغير الاجتماعي هذا في أرجاء العالم كله أمام تناقضات وتباينات حادة. وإذ تبدو هذه التناقضات المشاهدة بعض الأحيان عصية على التوفيق، فإنها ليست إلا نماذج مصغرة من اللامساواة القائمة بين العالمين الموجودين على كوكبنا: ما يسمى بالعالم المتقدم

«لماذا تبقى بعض البلاد فقيرة ومتخلفة على رغم الانفتاح على الرأسمالية وعلى مظاهر أخرى للحياة الحديثة؟»

المحرران

والعالم المتخلف، العالم الأول والعالم الثالث، البلاد الفقيرة والبلاد الغنية. والانقسام الكبير ضمن كل دولة فقيرة هو أشد ترويعا، لأن التباينات هنا شديدة الاقتراب بعضها من بعض.

لماذا الاهتمام بأمر تلك البلاد الفقيرة وبتنميتها الاقتصادية والاجتماعية؟ إن مائة شخص قد يعطون مائة إجابة. وكثيرون لديهم أسباب عديدة لاهتمامهم، فبعض الناس في البلاد الغنية تستثيرهم الفرص الاقتصادية، في ما يحتمل أن يصبح سوقا مزدهرة لمنتجات الصادرات في «الجنوب المتخلف». وبعضهم يرى فيها مصدرا للواردات الرخيصة التي تبقي التضخم متدنيا، ومصدرا للمنتجات الرخيصة للتسويق عندهم. وآخرون يريدون أن يعرفوا أمورا عن التنمية لأنهم قلقون من فقدان الوظائف بسبب قيام الصناعات نفسها في الجنوب، ويشعرون بفقدان السيطرة الأوروبية والأمريكية على سيناريوهات العالم السياسية والاقتصادية.

بعض الخبراء يثير قلقهم عدم الاستقرار السياسي أو التطرف في البلاد النامية، الأمر الذي قد يهدد سلامة المسافرين والموظفين الحكوميين، أو المصالح التجارية في الخارج، أو حتى الأمن داخل الوطن. وهناك قلق عميق في بعض الأماكن من الهجرة غير الشرعية واسعة النطاق من المناطق الفقيرة في العالم. ومازال آخرون منزعجين بشأن بيئة كوكبنا، ومدركين للدور الحاسم الذي تلعبه الدول الفقيرة في مشكلات تتنوع على نحو ما تتنوع قضايا احترار الكوكب، والتنوع البيئي في الغابات المطيرة، والحفاظ على كل الأنواع الأحيائية القيمة المهددة مثل الفيلة، والببغاوات الأمريكية، وغوريلا الجبل، ويهتم آخرون بشأن البلاد النامية لأنهم تعرفوا على شواطئها الدافئة وأدغالها وجبالها وأهراماتها ومعابدها.

تلك بعض أسباب الاهتمام الملموسة، وينبع اهتمام بعض الناس الآخرين من زوايا مختلفة جدا، مرتكزة على جذور أخلاقية أو دينية أو حتى أكاديمية بحتة. فبعض الاختصاصيين الذين خصصوا حياتهم لـ «دراسات التنمية»، أو الذين يعملون في وكالات التنمية، يدركون أن خمسة بلايين تقريبا من أصل ستة بلايين نسمة (عدد سكان العالم) يعيشون في بلاد متوسط دخل الفرد فيها أقل من ثلاثة دولارات يوميا. في حين يعيش الناس في البلاد ذات الدخل العالي وسطيا على دخل أكبر من ذلك ثلاثا

وعشرين مرة، والفجوة مازالت تتسع بين الفريقين. يعيش واحد من كل أربعة أشخاص في العالم في فقر مدقع، أي أنه تعريفا «أفقر من أن يؤمن قوته الكافي والضرورات المعيشية الأخرى». ويقال إن سوء التغذية يعيق نمو وتطور أربعين في المائة من كل الأطفال في عمر السنتين في البلاد الأكثر فقرا. ورأت الكثير من الجماعات الدينية في هذه البلايين، أوسع مجال محتمل لازدهار نشاط كنائسهم، فأرسلوا إليهم ببعثات تبشيرية، ونقود، ومساعدات مادية أخرى. وبعض هذه الجماعات مهتم بهداية معظم سكان العالم لتعجيل «العودة الثانية» للمسيح. ولكن جماعات أخرى قد تكون مهتمة بدراسة وتوثيق الثغرات في عملية التنمية، حتى يعيش أقوامهم دون المهانة اليومية للفقر. ويريد بعض الناس فهم الأصول والعلاجات الممكنة للمشكلات التي تسبب الفقر المحبط، الذي تذكرنا به دائما الإعلانات التلفزيونية من الجمعيات التي تقدم المساعدات.

وأخيرا، يشير قلة من الأشخاص إلى أنه في البلاد التي لم تخترقها أنظمتنا الاقتصادية والاجتماعية تماما، يبقى هناك بديل ممكن عن نموذج التنمية المتبع في البلاد الغنية. وبعيدا عن الناحية المادية، يرى كثير من الكتاب في الوقت الحاضر أنه يمكننا أن نتعلم من الثقافات الأصيلة، لا طرق استخدامهم الطبي للأعشاب واستخدامهم الأرض فحسب، بل نظرتهم الكونية وقيمهم غير المادية أيضا. وبشكل أكثر تحديدا، فإن تقنيات تربوية وصحية تسربت تدريجيا من البرازيل وأمريكا الوسطى لتشهر تطبيقات أوسع في البلاد الغنية.

وتحت الضغط الناشئ عن انهيار الإمبراطورية السوفييتية والحصار الاقتصادي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية، قادت الزراعة الكوبية، على سبيل المثال، أكبر تجربة على الإطلاق في الزراعة العضوية. وفي الطرف الآخر من الطيف السياسي والاقتصادي، استلهمت البرامج التقشفية التي تقلصت فيها النفقات والخدمات الحكومية في أنحاء العالم، خبرات تشيلي في الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي.

للناس إذن أسباب مختلفة، وغالبا متعددة للاهتمام بما يحدث للأمم الفقيرة، وأن نمسك بأصول أسباب اهتمامهم، لكي نفهم الطريقة التي اتبعوها والنتائج التي وصلوا إليها، أمر شائك وحساس. لذا، تهدف هذه

المقدمة الى تقديم سياق ما لكتابات جديدة وإطار ما لمصادر قديمة. وتبدأ بمناقشة الانقسام العميق في مجتمعنا حول من الملوم عن وضع الفقر في البلاد الفقيرة.لقد استمر هذا الانقسام عبر عقود من جدل حول التنمية العالمية، يحاول هذا الكتاب أن يرصده وفق تسلسل تاريخي، ثم نمهد للمختارات في أقسام الكتاب الأربعة بمناقشة مختصرة لقضاياها الأساسية، وطرق تناولها. يقدم القسم الأول مقتطفات من كتب «الرجال البيض الأموات الثلاثة»، أو المفكرين «الكلاسيكيين» كارل ماركس، ماكس ويبر، إميل دوركايم، عن تلك القضايا، قضايا كيفية تغير المجتمعات. ولعل قصور هذه المقتطفات المنتقاة يظهر أوضح ما يكون في حججها، بما أن كلا منهم ترك حصيلة عمر من الأفكار عميقة الغور والمحكمة والداعية إلى التطوير.

تقدم الأقسام الثلاثة التالية وتناقش الأعمال التي تصنف باعتبارها «نظرية التحديث»، و«نظريات التبعية»، و«النظام العالمي». والأدبيات التي ما زالت في طور الظهور حول العلاقة بين العولمة والتنمية. ويمكن إذن للقارئ أن يقرأ هذه المقدمة جملة، أو يرجع إلى كل قسم من الأقسام الثلاثة الأخيرة عندما يتناول كل مجموعة من المختارات في الكتاب. ضمت تلك الأقسام الأخيرة مختارات تبين كيف استظهر النظريون من مختلف فروع المعرفة الافكار الرئيسية المركزية. ونأمل أن توفر هذه المادة التمهيدية إطارا بسيطا، لكنه مفيد، لأهم أفكار كل فريق بما يتيح للقراء أن يتبينوا الفروقات الدقيقة. وبدورنا، نأمل أن يعود القراء إلى الأعمال الأصلية يوما ما ليجتنبوا احتمال التضليل الناتج عن التبسيط الشديد لأصول الأدبيات، التي استطعنا أن نجتزئ منها في هذا الكتاب، مقتبسات قليلة قصيرة.

لماذا تكون الدول الفقيرة فقيرة؟ آراء متباينة

لماذا تكون البلدان الفقيرة فقيرة؟ هناك آراء على طرفي نقيض حول هذا السؤال البسيط ظاهريا. ويعكس الجدل الدائر حول البلدان النامية هوة عميقة مشابهة في مجتمعنا بين أولئك الذين يعتقدون أن الأفراد الفقراء هم فقراء بسبب عوامل ضمن سيطرتهم، ومن يعتقدون أنهم فقراء لعوامل لا يد لهم فيها.

من الملوم: الفقراء أم مجتمعهم؟ تكرر هذا الجدل في كلاسيكيات الفلسفة والدين، ولكنه لم ينحصر في المفكرين فقط، إنه سرعان ما يحلل خطاب السياسيين، ورجال الدين، ودوائر الأعمال، واتحادات العمال، والمدافعين عن الفقراء. ويبدو في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية أن هذا الانقسام سيشطرنا إلى حزبين، أحدهما أولئك الذين يعتقدون أن الفقراء كسالى، وأنهم فقط سيحسنون مصيرهم إن هم «تقدموا اعتمادا على جهودهم الخاصة»، موجدين طرقا للإثراء باستخدام إبداعهم الخاص. والحرب الآخر هم الذين يرون أن الفقراء ضحايا ولادتهم في ظروف سيئة وزمن سيئ وفوضى اقتصادية، مثل التسريح الجماعي للعاملين في الصناعات التي يعاد بناؤها، ومثل ضحايا التمييز على أساس اللون، أو الجنس، أو الاختلافات الثقافية. هناك اختلاف عميق مشابه بين علماء الاجتماع حول قدرة الأفراد على تغيير الأشياء. ومن الصعب أن نبالغ في مدى عمق مضاعفات هذا الانقسام على دور الحكومة. فهل على الدولة أن تتدخل محاولة التغلب على بعض الحواجز البنيوية التي تخلق الفقر، أم أن على الحكومات أن تفسح المجال للبراعة والسوق لحل هذه المشكلة؟

هناك تماثل مثير للدهشة بين تلك النقاشات الوطنية الحادة والنقاشات حول سبب فقر البلاد الفقيرة وما يجب عمله بشأنها. ويسعى هذا الكتاب إلى تقديم كتابات مختارة لبعض من كثير من النظريات المعقدة، التي تصدت لشرح وتفسير الفقر الوطني، والتنمية والثروة. ولكن، من المفيد غالبا أن نتبين، من خلال تعقيدات هذه الكتابات، ما إذا كان مؤلفوها يؤمنون بأن الفقر الوطني أو «التخلف» راجع إلى عوامل داخلية أو إلى عوامل خارجية. أي، هل الدول فقيرة بسبب فقدان مجتمعاتهما لعناصر أساسية، أم أن وضعها هو نتاج قرون من الاستغلال الاستعماري واستمرار الهيمنة السياسية والاقتصادية لدول إمبريالية أقوى مثل هولندا، إسبانيا، بريطانيا العظمى، الولايات المتحدة الأمريكية واليابان. وكما سترى في القسم التالي، لم يتفق منظرو علم الاجتماع الأوائل بشأن دواعي التنمية. واحتد هذا الجدل منذ ذلك الوقت. فـ «منظرو التحديث» يؤكدون دور العوامل الداخلية، بينما يشدد المؤلفون المذكورون في القسم الثالث من الكتاب على أهمية العوامل الخارجية في عملية التنمية. ولما يحسم هذا الجدل بعد.

الاضطراب الاجتماعي والمفكرون الكلاسيكيون

لفهم التناقضات المذهلة والتغيرات السريعة التي تجري في البلدان النامية، يعود المفكرون المعاصرون لـ «التنمية» إلى النظر في التغييرات الأولى التي مرت بها مجتمعاتهم خلال عصر التصنيع. وللقيام بذلك قاربوا ثلاثة من أكثر المفكرين الاجتماعيين تأثيرا: ماركس، فيبر، ودوركايم. إن الاضطراب السياسي والاقتصادي والاجتماعي كان الخلفية لأعمال منظري القرن التاسع عشر الألمان، كارل ماركس (١٨١٨ ـ ١٨٨٣)، فردريك إنجلز (١٨٢٠ ـ ١٨٩٥)، ماكس فيبر (١٨٦٤ ـ ١٩٢٠)، والفرنسي إميل دوركايم (١٨٥٨ ـ ١٩١٧).

بينما كانت المصانع والسكك الحديدية والمدن تتكاثر بسرعة وتتسع، أخذت المؤسسات القديمة التي عمرها قرون، مثل المؤسسات الدينية، والمجتمعات الحميمية البسيطة، وسلطة الحكام التقليديين مثل الملوك واللوردات، تتحلل أمام أنظار الجميع. وإذ هزت الثورة الصناعية أوروبا، انتشر الخوف مما صحبها من فوضى واضطرابات. وفقد الفلاحون الفقراء أراضيهم لتُلحق بالمزارع الكبيرة المسورة للمزارعين الرأسماليين، ورأت الطبقات الثرية القديمة، مالكة الأراضي، قوتها في السيطرة على الحكومة تضعف، بينما كسب رجال الأعمال في المدينة تأثيرا في الدوائر الاقتصادية أولا ثم في الدوائر السياسية، ولكن أكثر ما أثار فزع كثير من الناس هو الأعداد الكبيرة من المدنيين العاطلين عن العمل، وعمال الصناعة الذين تستأجرهم المصانع الجديدة التي أخذت تنتشر بلا نظام. فأساليب هؤلاء العمال الفظة وغير المهذبة خدشت مشاعر كثير من الحضريين المتمسكين بأهداب اللياقة، وبما أن ظروف الحياة كانت على الأغلب قاسية وغير صحية، كان ينظر إلى الأمراض (الجسدية والاجتماعية والعلاقات الجنسية غير الشرعية والاضطراب على أنها أمور لا مفر منها. كان العمل في المصانع، والحياة في المدينة يغيران الفلاحين إلى نوع جديد من العمال البروليتاريين، تتطلب عملية ضبطهم بالإضافة إلى عملية التخطيط للمستقبل، فهما للمضامين الأساسية التي كانت لا تزال مجهولة لهذه الطبقة الهائلة.

شيء واحد كان واضحا للكتاب الثلاثة الذين نناقشهم هنا: أن المجتمع الغربي الحديث هو مجتمع مختلف جذريا عن كل ما جاء قبله. وبالنسبة إلى فريق كارل ماركس وفردريك إنجلز، كان هذا الاختلاف نذيرا بقدوم

فترة تاريخية ثورية، يقوم فيها نوع جديد من البنية الاجتماعية، ينهي الصراع الطبقي، ويقوّض أركان الرأسمالية. بالنسبة إلى ماكس فيبر وإميل دوركايم، كان المجتمع الحديث شيئا فريدا، لأنه على رغم ولادته من التاريخ الأوروبي، فقد تطلب طريقة مختلفة جذريا للتفكير والعمل والتنظيم كمجتمع.

لاحظ كل هؤلاء المنظّرين توجهات متماثلة، شاهدوا النقلة الحادة من الطرق «التقليدية» في الحياة إلى الطرق «الحديثة»، ووثقوا الانهيار في الروابط والمؤسسات التي حكمت تلك المجتمعات «التقليدية». لاحظ هؤلاء المنظرون عملية زيادة تقسيم العمل ووثقوها، يعني هذا أنهم رأوا أعضاء مختلفين في المجتمع يزدادون تخصصا في وظائف معينة (كالبيع والنجارة والصيد .... إلخ). وقد يكون الأكثر أهمية أن الجميع، ماكس وفيبر ودوركايم، لاحظوا أن المجتمع كان يتغير من مجتمع تنشأ فيه السلطة والمعتقدات من التقاليد والانفعالات، إلى مجتمع يحكمه استخدام العقل والممارسات العملية، وتقدير الكفاءة والقدرة على تفسير العالم بشكل علمي، وهذه المعتقدات الجديدة المعقدة - التي تقول إنه بالإمكان فهم الطبيعة وضبطها، وإنه يجب تنظيم الحياة لهدف تحقيق الكفاءة - دعوها «بالعقلانية».

وبشكل عام، رأى كل هؤلاء المنظرين الاجتماعيين الكلاسيكيين هذه النقلة إلى الحداثة من منظور متزايد التعقيد. وبعبارة أخرى، من حيث ما يقوم به الناس وكيف يقومون به، وكيف يرتبطون بعضهم ببعض، وكيف ينظرون إلى عالمهم، وكيف ينتظم الأفراد كمجموعة، وكيف يتخذ الناس القرارات التي أصبحت كلها أكثر تخصصا، وأكثر جزئية وتفصيلا وتعقيدا. مثلا، قد يختص شخص ما، يعمل في مصنع حديث ويقيم في المدينة، بصنع شيء واحد مقابل أجر يومي، ويستخدم تقنيات جديدة في الإنتاج، هذا الشخص العصري قد لا يعرف جيرانه. وسيرتكز علمه وقراراته على العلم والقانون والمحاسبة لا على الإيمان بالقوى الطبيعية. وبدلا من معرفة قلة من الناس معرفة حميمية، قد يكون له احتكاك يومي (ولكن سطحي) مع مئات من الأشخاص المختلفين عنه جدا. سيرتكز تفاعله مع أشباه الغرباء هؤلاء على متطلبات معيشته من تبادل للنقود أو السلع أو الخدمات أو العمل.

إلى جانب الدليل الواضح على أن هذا النظام الاقتصادي الجديد ـ الرأسمالية ـ كان نظاما قويا إلى حد لا يصدق، جاء دليل مناقض، هو أنه على رغم قدرته على توليد الثروة، فإنه خلق أيضا فقرا رهيبا، ولا مساواة اجتماعية، وأزمات سياسية. وكان العمل من اجل فهم جذور هذه التناقضات هو ما حرك وقاد ماركس وإنجلز. اعتقد ماركس أنه لا يمكن فهم الناس وتاريخهم إلا من خلال علاقتهم مع ما ينتجونه، ويعتمد تحليله التاريخي على دراسة العلاقات بين العمال والأدوات التي يستخدمونها في الإنتاج، ومالكي هذه الأدوات (الرأسماليين). ورأى ماركس في علاقات الإنتاج هذه أكثر التفسيرات أهمية، لأسباب كون المجتمع ما هو عليه، وكيفية تغيره. باختصار، بالنسبة إلى ماركس وإنجلز، تكمن جذور أي وضع اجتماعي أو أي صراعات اجتماعية في العلاقات الاقتصادية. ويعرف هذا التحليل بـ «المادية التاريخية». اختلف ماركس عن المؤلفين الآخرين في هذا القسم، وفي القسم التالي بأن دراساته هي أساسا نقد للرأسمالية. كانت الرأسمالية بالنسبة إلى ماركس وإنجلز، مجرد مرحلة تاريخية، ولو أنها مرحلة شديدة الأهمية، حيث يكون تبادل الأشياء التي يمكن بيعها وشراؤها هو محور كل العلاقات.

من المحتمل ان تكون أعظم تركة لماركس هي توكيده أن التاريخ كله هو قصة الصراع بين أولئك الذين يملكون المصانع وأدوات الإنتاج (البورجوازية)، وأولئك الذين يجب أن يبيعوا عملهم لكي يشتروا السلع التي يحتاجونها ليعيشوا (البروليتاريا). هذا التقسيم للمجتمع إلى عمال ومالكين، يعني أن في المجتمع الرأسمالي صراعا دائما على الفرق بين ما يدفع للعمال والسعر النهائي لما قاموا بتصنيعه.

على سبيل المثال، قد يصنّع العمال مائة حذاء في اليوم باستخدام التقنيات الحديثة، وقد يباع كل زوج منها مقابل دولار واحد، أما ما قد يكسبه كل عامل فهو ثلاثة دولارات يوميا. في الرأسمالية صراع دائم بين العمال والمالكين على الفرق بين كلفة الإنتاج والسعر الذي تحصل عليه المنتجات في السوق. ما دام العمال لا يستطيعون الاستحواذ على القيمة الفائضة لما ينتجونه (الفرق بين كلفة إنتاج مائة حذاء ومائة دولار تباع بها الأحذية)، فإن الصراع يتخلل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية. إن هذا صراع في صورة استغلال للعمل وكلاهما: الصراع والاستغلال يميزان الرأسمالية كنظام، وسوف يقودان إلى زوالها في رأي ماركس وإنجلز.

قال ماركس مرة شيئا كهذا «يصنع الرجال بأنفسهم تاريخهم، ولكن في ظروف ليست من صنعهم هم». لم يكن الشيء الجوهري في دراسة التاريخ بالنسبة إلى ماركس هو مجرد تذكر إنجازات الأفراد وآثارهم فقط، ولكنه فهم للبنية التطورية للأشياء. وقد رأى في النظام الرأسمالي للعمل المأجور وتبادل المنافع، بنية مهيمنة ومحيطة تولد علاقات اقتصادية قائمة على الاستغلال بين الأفراد والطبقات والأقاليم، وتحدد هذه العلاقات الاقتصادية بدورها كيف يفكر الناس، وتؤثر في الأيديولوجيات وأنواع السلوك السائدة. كان ماركس وإنجلز، على الرغم من مجابهتهما ما رأياه في الرأسمالية من قوة تجرد العلاقات من جوهرها الإنساني وسيطرتها سيطرة شاملة، يحدوهما الأمل في أنها، بسبب بنيتها، سوف تقوض نفسها لا محالة، ممهدة بذلك الطريق إلى مجتمع جديد. وبعد مرور مائة وخمسين عاما على نشر البيان الشيوعي الرسمي، بدا أنه ثبت خطأ الكثير من تنبؤاته مثل (أن الثورات الاجتماعية ستعم معظم البلاد الصناعية)، ومازالت الأفكار الواردة في البيان السياسي الواضح العالي النبرة، كما سنرى في مكان بعد آخر من هذا الكتاب، تدمج، وتوسع، وتفند، وتنتقد مباشرة من قبل علماء الاجتماع من كل التيارات التي تلته. كانت تلك الأفكار فرضيات واضحة قابلة للاختبار، ولكن الأكثر من ذلك هو أن الملايين رددت صداها حول العالم.

وإذ كتب «ويبر» بعد ماركس وإنجلز بنصف قرن، كان أقل اهتماما بتقديم برنامج سياسي، لكنه كان أكثر اهتماما بتوضيح القوى الأساسية التي تسمح للمجتمع حوله بالتطور. كان المجتمع الأوروبي، لعدة قرون، محكوما بمصادر السلطة التقليدية ـ الكنيسة ـ السلطة الملكية أو النخبة الإقطاعية، وبعد أن تحول المجتمع إلى الحضرنة والتصنيع، تآكلت قوة تلك المؤسسات بسرعة، وانبعث اندفاع علمي تقريبا وراء جمع النقود باعتباره القوة المهيمنة على تلك الحقبة التاريخية، كان الناس أكثر اهتماما باستثمار فائض أموالهم في استثمارات منتجة بدلا من إنفاقها على سلع الترفيه (كما كانوا يفعلون في الماضي) وأشار «ويبر» إلى أن هذا التناول الجديد للعمل وللمال جلب معه تغييرات عميقة تتعلق بالمواقف والسلوك، هي الروح الحقيقية للرأسمالية. فمثلا: عوضا عما درج عليه الناس في نظامهم القديم من وضع الثقة والتقدير في اسم عائلة أو في تقليد قديم تطاولت عليه القرون، أصبحوا في

النظام الجديد يثقون على الأرجح بعقد مكتوب أو بلقب أطلق على أحد ما بسبب مقدرة، أو خبرة ما، أو بإجراءات المحاسبة الرسمية، وعوضا عن استناد التراتبية الحكومية إلى التقاليد والثروة، أصبحت التراتبية البيروقراطية مستندة إلى معايير خاصة للوظائف المختلفة، وعوضا عن العلاقات الشخصية التي تؤدي إلى الحصول على المنفعة، بات الناس يعاملون وفقا لمعايير موضوعية بشكل متزايد، وباختصار، أصبح المجتمع يعطي القيمة للإجراءات العقلانية.

أوضحت كتابات «ويبر» كيف انتقل المجتمع من إعطاء القيمة للتقاليد، إلى مجتمع محكوم بممارسات وقيم جديدة أكثر موضوعية مثل العقود المكتوبة، والكفاءة، والخبرة، والمعايير الكلية والطرق والإجراءات المقررة لإنجاز الأعمال، ويسأل ويبر: كيف تسنى للقواعد المكتوبة ووضع حدود لولاية الحكومة وسلطاتها، والإمساك بالسجلات، والفصل بين الحياة العامة والحياة الخاصة، واتباع الإجراءات الموثقة والشاملة أن تحل تقريبا محل التقاليد والنسب كمصدر للسلطة؟ وكان جوابه هو أن الأفكار التي رافقت ظهور البروتستانتية والتنظيم العقلاني للمنظمة البيروقراطية نشرا بل هيمنا على النظام الاقتصادي (الرأسمالية الحديثة)، يختلف «ويبر» عن ماركس كثيرا في هذا المنحى، فبينما يعتقد ماركس أن الترتيبات الاقتصادية تحدد الأيديولوجية (الأفكار) وكل الأشياء الأخرى تقريبا، آمن ويبر بإمكان أن تقود أفكار الرجال عملية تنمية اقتصادية. وقد ساعدت في هذه الحالة الأفكار البروتستانتية في تشكيل نهوض الرأسمالية في صورتها الحديثة.

لا يقول «ويبر» إنه لكي يكون المجتمع رأسماليا ومنتجا، يجب أن يكون بروتستانتيا! إنما يزعم أن التطور الأول للبروتستانتية في أوروبا وأمريكا الشمالية ساهم في ترتيبات اقتصادية لذلك العصر المميز. ولكن الرأسمالية لم تعد مصبوغة بصبغة البروتستانتية بل هي قوة مستقلة، وبيّن ويبر، أن بعض الممارسات الدينية البروتستانتية المحددة أصبحت علمانية، وتطورت لتتحول إلى نوع جديد من السلطة. مثلا، دعا البروتستانت إلى أن ينذر المرء حياته لمهنة ما إظهارا لرغبته في إطاعة الإرادة الإلهية، لذلك كان العمل الجاد في مجال معين فضيلة، والكسل والخمول إثما، هذا الإخلاص للمهنة والعمل، المقرون بالاعتقاد بإثم تكديس الثروة غير المنتجة (باعتباره حجبا

للنعمة الإلهية)، قاد إلى التخصص المهني وإعادة استثمار رأس المال، ويزعم «ويبر» أن موقف البروتستانتية تجاه الثروة هو وحده الذي أفضى إلى النظر إلى رأس المال على أنه شيء يعاد استثماره بحكمة، وبشكل مشابه، فإن التخصص وفقا للمهنة صهر العمل عند المرء بالمعنى الديني، وجعل من العمل الجاد والكفاءة وحياة الزهد والتقشف (عبادة) وفضيلة جوهرية، حيث إن تراكم الثروة المستثمرة بحكمة هو (في حقيقته) مظهر من مظاهر النعمة الإلهية. كان هذا التغيير الذي يتبع الإصلاح البروتستانتي عميقا، فقد كان من المعتقد في السابق، أن العمل لم يكن للناس الأخيار، وأن عظمة الخالق إنما تتجلى من خلال الفن والشعر والموسيقى. وانشغل السادة والسيدات بالملابس والحلي المبهرجة وبملاحقة أمور الحب (المتكلف)، لم يكن هناك أي مكان يهتم بمهنة المرء، بل إن التميز في ذلك المجال لم يكن يعتبر أمرا فاضلا.

لا يمكن المبالغة في تأثير ما كتبه ويبر، فكل الأعمال التي ستقرأها من التي كتبها منظرو الحداثة بعد عدة عقود، حملت معها ذلك الافتراض الضمني بأن هناك شيئا أخلاقيا أرفع مقاما وأصالة، في استثمار الثروة وفي العمل الجاد والكفاءة والبنى البيروقراطية الصارمة. وأطلقوا صفة «الحديث» أو «العقلاني» على تلك السمات في المجتمع، وصنفوا السمات الأخرى كمخلفات للبنى الاجتماعية السابقة على أنها سمات «غير عقلانية»، أو عقبات في طريق التقدم، وقد نقلت أفكار أخرى كثيرة من عمل ويبر، فمثلا، تبنى بعض المؤلفين الذين تضمنهم القسم الأخير من هذا الكتاب تأكيده أن القوة لا ترتكز فقط على علاقات الإنتاج (يعني المال)، بل أيضا على عوامل أخرى مثل سهولة الوصول إلى المعلومات، تحديد الهوية الثقافية والاستعداد التنظيمي، وفوق ذلك شكّل اهتمامه بالوضع الاجتماعي للمرء، وبدور الدولة (الحكومة)، وقد شكل جيلا جديدا من الدراسات في مجال التغيير الاجتماعي والتنمية.

مثل كل المنظرين الاجتماعيين الكلاسيكيين الآخرين، كان اهتمام إميل دوركايم بالتغيير الاجتماعي مرتبطا بشدة برصده عملية تقسيم العمل. ففي المجتمع التقليدي يكرر الناس السلسلة نفسها من النشاطات والأدوار عوضا عن التخصص في شيء واحد. وبكلمات أخرى، فإن الناس

المجتمع التقليدي متشابهون بعضهم مع بعض، يعرفون عددا أقل من الناس، ويؤدون أعمالا أقل، ولا يغامرون بعيدا عن البيت، وبالتالي، فإن رؤيتهم للعالم محدودة فيما هو مألوف أو منقول عن تقليد ما، وبالنسبة إلى دوركايم، فإن المجتمع ذا المستويات المتدنية من الاختلاف والتخصص يسير على أسس من هذه الرتابة، وهو يدعوها بالتكافل الآلي، وحالما يجري تقسيم العمل ويصبح أكثر تعقيدا، يتعرض الناس إلى متطلبات وتجارب وقيم جديدة بشكل متزايد، وكلما ازدادت عملية التخصص وتقسيم العمل تقدما، أصبح الناس أكثر اختلافا، وازداد المجتمع قدرة على الإنتاج، وتخصص الأفراد على درجات مختلفة عوضا عن اتخاذ الواحد منهم العديد من الأدوار وقيامه بالكثير من الأشياء، ويقول دوركايم بما يدعو إلى شيء من الحيرة، إن هذا النموذج المتخصص المعتمد داخليا بعضه على بعض، يقوم على تكافل عضوي. وكنظام عضوي، فإن تقسيم العمل وتباين أجزائه يسمحان له بالقيام بوظيفته على أسس من التكافل الداخلي. منذ دوركايم استخدم «تالكوت بارسونز» ومؤلفون آخرون ستقرأ لهم في القسم الثاني، مثل هذا التقسيم التقليدي ـ الحديث للتكافل الآلي والعضوي مع مفهوم تقسيم العمل لتفهم: كيف تختلف الدول الفقيرة عن الغنية، وإلى أين هي ذاهبة.

ومع النقلة إلى هذا النوع الجديد من التكافل، احتاج الناس إلى أن يتعاملوا مع عالم أكثر تنوعا وأسرع خطى في التغيير، ولكي يقوموا بذلك احتاجوا لتغيير نظرتهم إلى العالم من نظرة ضيقة محدودة إلى نظرة أوسع، وأقل جمودا. وأكثر عالمية، ورأى منظرون مثل دوركايم وبارسونز، أن تلك العملية ليست فقط حتمية بل هي أيضا ضرورية، ولأن المجتمعات التقليدية تعمل على صعيد صغير، ولأن أجزاء من الكل تعمل بشكل مستقل نسبيا، ولأن كل عضو من المجتمع هو في الأساس مثل الآخر، فليست هناك حاجة اجتماعية حقيقية إلى تطوير قواعد مجردة تنظم المجتمع في الحاضر وتحاول التعامل مع المستقبل. لذلك، كان دوركايم مهتما بدراسة كيف غير تقسيم العمل المؤسسات الاجتماعية تدرجا من القيم إلى النظم القانونية. التقط بارسونز ومجموعة من المفكرين الذين صنفوا فيما بعد بدعاة التحديث، أفكار دوركايم الرئيسية وطبقوها على البلاد النامية.

ومع مرور عقود من الزمن، يبدو أن العود ة المباشرة إلى هؤلاء المنظرين الكلاسيكيين الثلاثة العظام باتت أقل، استشهد تالكوت بارسونز في كتاباته في الستينيات بـ «دوركايم» و«ويبر» في كل صفحة تقريبا، وعلى النقيض من ذلك، نجد «بورتس» والكتاب الآخرين الذين كتبوا في التسعينيات، في القسم الأخير الذي يدور حول العولمة، ، لم يشيروا بوضوح وصراحة إليهم في كتاباتهم أبدا تقريبا. على كل حال، فإن نقص الإشارة المباشرة إلى النقاشات التي رادها ماركس وإنجلز وفيبر ودوركايم لا يعني أنها ليست مؤثرة بعمق، إن النقاش حول ما يدفع بالتغيير الاجتماعي إلى الأمام هو نقاش حي وجيد وواضح جدا من خلال مقتطفات من هذه الكتب، حتى أحدث نظريات التنمية فيها عناصر يمكن أن تعتبر «ماركسية، وويبرية (نسبة إلى ويبر)» أو «دوركايمية» في الأصل.

التحول إلى الحداثة

لماذا تبقى بعض البلاد فقيرة ومتخلفة على رغم الانفتاح على الرأسمالية وعلى مظاهر أخرى للحياة الحديثة؟ ماذا يمكن فعله لجعل الرأسمالية تنمو إلى مدى أبعد في تلك البلاد؟ تلك كانت الأسئلة التي وجهها فريق من المنظرين الذين أثرت أفكارهم بشدة في جهود الولايات المتحدة لتعزيز تنمية الرأسمالية في البلاد الأفقر التي دعيت حينئذ بـ «العالم الثالث».

بعد الحرب العالمية الثانية، وجدت الولايات المتحدة نفسها وحيدة على قمة بنية القوة العالمية، كانت الأمة الوحيدة، من كلا جانبي الحرب، التي لم تصب بنيتها التحتية من طرقات وجسور وأبنية وبنوك بأذى، وكان لها شبه احتكار للتقنية الحديثة وصناعتها في وضع يؤهلها لإنتاج السلع التي تباع بسعر عال في أرجاء العالم، ولكن نمو اقتصادها كان سيظل محصورا في حدودها من دون تفعيل الاقتصادات لشراء هذه المنتجات، وكانت مساعدة أوروبا وآسيا على استعادة عافيتها هي الشيء الصحيح المفترض القيام به، والفشل في القيام بذلك قد يخاطر بالسماح للشيوعية بالانتشار، لذلك وضعت خطة «مارشال» لمساعدتهم في إعادة البناء.

وكان ما سيصبح عليه أمر بلايين الناس الذين يعيشون في البلاد الفقيرة والحديثة الاستقلال أحيانا في نصف الكرة الجنوبي، أحد شواغلها مقترنا بالاهتمام برفاه شركائها التجاريين والعسكريين الواضحين في أوروبا، فمن طرف، كان هناك تخوف بين الناس في البلدان الغنية من نوع الاضطراب الذي يمكن أن ينتج عن مثل ذلك الفقر الواسع الانتشار، في عالم من الحداثة والرخاء الاقتصادي في نهاية القرن العشرين، ومن طرف آخر، كان هناك تهديد أعظم وأكثر وضوحا: الاتحاد السوفييتي، الذي قدم حلا للتنمية كانت له قدرة جذب قوية للجمهور، وكانت له أيضا مسيرة لم تخل من نجاح، كان السياسيون وخبراء التنمية والأكاديميون والجمهور خائفين من أن تقرر الشعوب في أمريكا اللاتينية وأفريقيا أن الشيوعية طريق للتنمية أكثر ضمانا من الرأسمالية، وردا على ذلك قدمت نظريات التنمية التي ولدت في الخمسينيات والستينيات في الولايات المتحدة الأمريكية حلا لا شيوعيا، واضحا، للفقر والتخلف.

ورأت مجموعة من خبراء التنمية، الذين لهم تأثيرهم، ثلاث مشكلات واضحة تعيق التصنيع في البلاد الفقيرة، فأولا، وببساطة، لم تكن الشركات هناك كبيرة بما يكفي لإنشاء المصانع الحديثة المطلوبة للتنافس مع شركات القوى الكبرى في أوروبا وأمريكا الشمالية، وثانيا، سمحت قدرة الشركات على تحصيل مقادير كبيرة من رأس المال في تلك البلاد المتقدمة بتطوير وتبني تقنيات جديدة باستمرار، وذلك ما كان ينقص البلاد الفقيرة بشكل موجع. وثالثا، وهو الأمر الأكثر أهمية لمناقشتنا أنهم هنا، أنهم رأوا في الملامح الثقافية والمؤسساتية والتنظيمية للبلاد الفقيرة عقبات في طريق محاولاتها للنمو وللتحول إلى الديموقراطية، لذلك وبالنسبة إلى تلك المجموعة من «منظري التحديث»، فإن البلدان الأشد فقرا فقيرة لأنها تحتاج إلى رأسمال ضخم وتكنولوجيا وتنظيم اجتماعي حديث وقيم حديثة. وشرع هذا الفريق من المنظرين في شرح أسباب هذا الفقدان، وطرح توصيات بسياسة التغلب عليها.

وكان للتحليلات، التي قدمتها تلك الهيئة من المنظرين، ثقلها في سياسة الولايات المتحدة نحو التنمية في البلدان الأجنبية، خدم «و. و. روستو»، مثلا في كل من حكومتي كنيدي وجونسون، وقد وضعت الوكالة الأمريكية لبرامج

التنمية الدولية سياساتها بناء على مفاهيم نظرية التحديث (مثلا، التحالف من أجل التقويم وفرق السلام)، وهذه الأفكار لا تزال حية إلى حد كبير. فلا يزال الكثير من برامج السياسة المنبثقة من هذا العصر مؤثرة في دوائر صناعة السياسة اليوم، بمن فيها مخططون في الكثير من البلدان الأشد فقرا.

ولفهم الفجوة بين الدول الأكثر غنى والدول الأشد فقرا، سبر منظرو التحديث عملية التنمية وقدموا لوحة مركبة لما يعنيه أن تكون، «حديثا». ففي الرسم البياني الثنائي لنظرية التحديث، تتحول المجتمعات من نموذج للمجتمع (تقليدي أو متخلف) إلى نموذج آخر (حديث، أو متقدم)، أوضح صمويل هنتنغتون وهو منظرٌ مشهور في التحديث يختم عمله هذا القسم من الكتاب، أن الحداثة هي عملية تطورية تغير المجتمعات بطريقة ثورية.

وعلى الرغم من أن فروع المعرفة المختلفة تنتج صورتها الخاصة من تلك النظريات، لكنها جميعا تنشئ تفرعات عنها. وتفهم التنمية على أنها تطور من النقطة (أ) إلى النقطة (ب) عبر منحنى واحد. ورأى المنظرون المختلفون الدوافع المحركة المتنوعة على أنها مفتاح للانتقال من التقليدي إلى «الحديث» ويظهر هذا القسم من المختارات الفروق الدقيقة والتأييد الكمي والقصصي الذي قدمه منظرو الحداثة هؤلاء لتعميماتهم بوضوح، ولاحظ التنويع الواسع بين المنظرين الستة في مؤشرات الحداثة، ومستوى الأهمية الذي منحوه لكل منها، فاعتقد بعض منظري الحداثة مثل روستو، أن التراكم المتزايد لرأس المال سوف يقود إلى عملية التحديث التي سوف تؤثر حينئذ في عناصر أخرى للمجتمع مثل السياسة والقيم، واعتبر آخرون العناصر غير الاقتصادية هي الأكثر أهمية في توضيح سبب كون الدول الأشد فقرا فقيرة، وسبب كون بعض البلدان غير قادرة على توليد رأسمال كاف وتكنولوجيا لكي تصبح «حديثة»، ورأى «برت هوزلتز» مثلا في منظمي الأعمال شخصيات أساسية في نقلة المجتمع من تقليدي إلي عصري. ويعتبر منظم الأعمال في مجتمع تقليدي منحرفا عن خط المجتمع لأنه يقوم بشيء جديد. ومختلف. إن التغيير في المجتمع الحديث هو النظام، والابتكار شيء يحظى بالتقدير ومنظم الأعمال محل احترام، وقد رأي «د. ي. سي.

ماكليلاند» أن «الحاجة إلى الإنجاز «على أنها عامل رئيسي في تميز الأفراد «العصريين». وبالنسبة إلى دانييل ليرنر يرجع الأمر إلى الإسقاط، أي اعتقاد المرء أن الآخرين يشبهونه، والتشرب وهو معنى موسع للذات يتضمن أفكارا وعادات جديدة. كانت نظرية هيجنز أيضا نفسية، إذ قال إن ما يحث أو يدفع الأشخاص العصريين هو الإبداع والقلق، ويعود القلق إلى شعور الاضطراب الذي ينتابهم عندما لا يكونون قادرين على الإنتاج، وهذا الإحساس نتاج لمطالبة أمهاتهم، التي لا تهدأ ولا تتوقف، بالسعي إلى الإنجاز.

رأى كل هؤلاء المؤلفين التحديث كعملية أنها سلسلة متتابعة من التغييرات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والثقافية والسياسية وحتى البيولوجية. ويتضمن التحديث تبنيا لطرق جديدة للحياة المادية، مثل كيف ينظم العمل والمجتمع، أو كيفية التعامل مع التكنولوجيا أو الحكومات، وهو أيضا يغير نظامنا التعليمي ومعظم قيمنا واتجاهاتنا الأساسية. مثلا كان من المعتقد، على نطاق واسع، أن السكن في المدينة هو واحد من أكثر القوى قدرة على تحديث الناس. وبالنسبة إلى منظري التحديث، تستلزم الحياة المدنية اعتماد الناس المتبادل بعضهم على بعض، والتقسيم المعقد للعمل، وبنظرة إلى العالم تستطيع التكيف مع الاختلافات والتغير السريع، والأطفال الذين يعيشون في المدن يتلقون تعليما منهجيا في مدارس نظامية (أعطى ماكليلاند أهمية كبيرة لهذا)، أما الآباء فمن المفترض أنهم يعملون في أماكن منظمة لائحيا بناء على عقود وبنظم تحكمها الجدارة. (اعتبر إنجلز مكان العمل عاملا أساسيا في التفاعل الاجتماعي).

ولكن لم يقم دائما دليل يدعم الفرضيات القائلة إن هناك علاقة بين مستويات الحضرنة وتحديث السكان، وظل لغزا بالنسبة إلى منظري الحداثة أن الناس على رغم سكناهم في مدن كبيرة يبقون متخلفين. (كما يرى المرء في كتابات لويس وليرنر). وكان الأمر يبدو متناقضا عندما لا تشبه الشعوب في البلاد الفقيرة التي خضعت للحضرنة، والتي جربت مستويات تعليم أعلى و...، الشعوب في الأمم الأوروبية وشمال أمريكا التي تطورت في وقت مبكر. وأخيرا رأوا - لحل هذه المعضلة - أن البنى السياسية عناصر مهمة في عملية التحديث. ويرى هنتنغتون مثلا أن الحضرنة، وتبني الإجراءات الديموقراطية

يدفعان الناس ليصبحوا أكثر حداثة في قيمهم، لأن المشاركة السياسية تفرض طريقة تفكير تجريدية ونقدية إذن، ماذا تقترح نظرية التحديث على الأمم ان تفعله لتصبح أكثرا تطورا؟ على رغم أن التوجه الأساسي للحداثة يقتضى من الأمم أن تركز على تغيير مجتمعها الداخلي بعقلنته، يرى كثير من المفكرين أيضا أن البلاد المتقدمة تستطيع أن تلعب دورا حيويا بالغ الأهمية، في مساعدة وتوجيه عملية التحديث في البلاد التي شرعت في النمو بعدها. ورأى روستو، مثلا، أن الاستثمارات ونقل التكنولوجيا من البلاد الأشد ثراء ستسمح للمجتمعات المتخلفة بأن تصبح حديثة بمعدل أسرع مما كان في البلاد التي سبقت إلى التقدم. وقال ليرنر إن وسائل الإعلام ستلعب دور المعجل في التغيير لأنها سوف تعرّض الناس لأوضاع مجردة، تجبرهم على التفكير بشكل يتجاوز حياتهم الخاصة. وظن «جينو جيرماني» أن عملية نشر الإبداعات (التجديدات) وشرحها سوف تسرع التنمية في البلاد الآخذة في التحديث أخيرا.

بالنسبة إلى هؤلاء المحدثين اللاحقين، فإن الوصفة كانت ذاتها: استدن، استورد، قلد، ثم رشّد. وللحصول على تدفق من الاستثمارات، ولدفع الأمة خارج دائرة الفقر وعوز الاستثمار، فإن على الأمم أن تسمح للشركات من البلاد الغنية بدخول حر إلى أسواقها، وقوتها العاملة ومواردها، وبعض هذا الإنتاج سيكون للأسواق المحلية، وبعضه لأسواق التصدير ولكن، سيتدفق، على الأقل، المال أخيرا إلى حيث كان العوز الكلي قبل ذلك، أو حيث كان محبوسا في أيدٍ متناثرة بالغة الحرص لنخبة من الإقطاعيين الأثرياء الذين لا يملكون أي خبرة في الصناعة، إن عوز رأس المال الصناعي المركز يوعز بأن استدانة المال قد تكون ضرورية من أجل قفزة الانطلاق بالاقتصاد.

وبعد عقدين من التحكم في دوائر التنمية، تعرضت نظرية التحديث لهجوم من زوايا عدة، فأولا، أصبح ينظر إليها على أنها نظرية لا تاريخية: إذ فشلت في إدراك الفوارق بين البلاد، أو الأقاليم، أو الشروط البنيوية أو الخبرات التاريخية الخاصة، فمثلا، لم يعالج منظرو الحداثة حقيقة أن هذه الأقاليم الأشد فقرا لا تعكس حالة واحدة من الفقر، أو نوعا واحدا من المجتمعات، بل وضعا مركبا لما قبل التحديث. وفي الحقيقة، كان لدى

كثير من البلدان، التي صنفت بأنها متخلفة، أو غير متقدمة، صناعات حديثة، ونظم تربوية أو «ممهدات» أخرى يعتقد أنها ضرورية للتحديث، وقد شكا النقاد بشكل متزايد من أن التحديث ما هو إلا كناية ملطفة عن «الأمركة». وهي فكرة تدعمها قراءة أدق للعديد من المؤلفين الأوائل الذين ساروا على الدرب نفسه، ولذلك وسم المجال بأنه عرقي مناصر للرأسمالية وأداة واضحة في جهود الحرب الأمريكية الباردة ضد الشيوعية. وبالتأكيد على مشاكل الدول الداخلية كمسبب للتخلف، بدا أن نظرية الحداثة تلوم الضحايا أنفسهم على فقرهم، وأعلن النقاد أن أسبابا خارجية مهمة تسبب الفقر والتخلف قد أهملت.

قال «أليخاندرو بورتس» و«ويليام كاناك» منذ عقدين سابقين من الزمن تقريبا، إن نظريات التحديث هذه كانت على الأقل اجتماعية (ضمن المعنى التقليدي للكلمة)، انتقدهابشدة منظرو «التبعية» فيما بعد. أي أن أهمية علم اجتماع التنمية كانت واضحة في أن هناك حاجة لمن ينظّر ويوثق التغيير الثقافي بدراسة كيف تتعدل مواقف الأفراد، وسلوكهم عند السكن في المدن والعمل في المصانع، والانتساب إلى المدارس النظامية، ويجب أن يقال أيضا إن بعضا من تلك الأفكار عادت إلى الظهور والتجدد لدى ما يدعى باليمين، وفيما يدعو إلى الدهشة لدى بعض أوساط اليسار.

وعلى سبيل المثال، يذهب بعض منظري «ما بعد الحداثة»، إلى أن الثقافة أصبحت الآن أكثر أهمية من الاقتصاد في قيادة التغير الاجتماعي. وفي الحقيقة ربما كان الأمر كذلك دائما، كما سيرد في صفحات تالية سوف تخفق تحليلات التنمية، التي تهمل بالكامل المتغيرات الثقافية بين الأمم حتى داخلها، في تقديم إجابات كاملة عن السؤال «لماذا تتباعد الأجزاء المختلفة للعالم؟»

نظريات التبعية والنظم العالمية

هل كان منظرو الحداثة «يلومون الضحايا؟» بدءا من أواخر خمسينيات القرن الماضي، أخذ فريق من الباحثين والمخططين، كان آخذا في الازدياد في أمريكا اللاتينية، يفندون بشدة أفكار منظري التحديث.

أتت أولى الأفكار من فريق من الاقتصاديين يعمل في سانتياغو عاصمة تشيلي في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية (ECLA)، وهي وكالة للأمم المتحدة، وحللت قضية: كيف يمكن تحقيق إحراز النمو في المنطقة، عندما ترأس «راؤول بريبس» الـ (ECLA) في الخمسينيات، ظهرت نظرية مؤداها انه نتيجة للعلاقات الاستعمارية ثم فيما بعد للعلاقات الاستعمارية الجديدة ظل العالم الثالث تابعا لأوروبا: مجرد مصدر للمواد الخام الرخيصة، وسوقا لمنتجاتها المصنعة الأعلى سعرا. والمشكلة في هذا الترتيب، أنه بينما تميل قيمة المصنوعات إلى الارتفاع باطراد مع الوقت، تقل قيمة المواد الخام، والمواد الغذائية الأولية، ورأت الـ (ECLA) في هذا الاتجاه إلى اختلال شروط التجارة العالمية سببا أساسيا لاستمرار أمريكا اللاتينية متخلفة عن الأمم الأكثر ثراء: كان على الدول الفقيرة أن تبيع المزيد والمزيد من السلع لتحصل على الأقل في المقابل.

إن تصدير المواد الخام وبيع اليد العاملة الرخيصة أديا إلى «جيوب من الحداثة» في بحر من التخلف، مثل ما أوحت به تلك المناظر المتناقضة التي ذكرت في بداية هذه المقدمة، وفي جيوب التصدير هذه كانت الأسواق الداخلية غير مهمة للمنتجين، فالطبقة الثرية الصغيرة جدا ترغب في منتجات غير منتجة محليا (مستوردة)، والجماهير أفقر من أن تشتري أكثر من مجرد الحاجات الضرورية جدا. أطلق سمير أمين وألان دوجانفري وكارلوس جارامون على هذا الاقتصاد اسم «الاقتصاد المتفسخ»، لأنه لم يكن هناك ارتباط بين المنتجين المحليين والمستهلكين، ولأنه لم تكن هناك غالبا تأثيرات «متضاعفة» تخلفها جيوب التصدير بالأجزاء المكونة المنتجة محليا. لقد عول كل من آمين ودوجانفري كثيرا على «مدخرات احتياطيات العمل الريفي»، وعلى وجود مناطق الإعالة الزراعية، حيث يكون بإمكان العمال العودة إليها عندما يمرضون أو يكبرون في السن، أو يتعطلون عن العمل للاستشفاء والعيش بشكل أرخص من المدينة، التي قد يكون على أرباب العمل فيها أن يغطوا تكاليف بقاء عمالهم الطويل الأمد بشكل كامل. ورأوا أن الاحتياطيات الريفية هذه تمنح دعما قويا غير منظور لأنشطة الأعمال في البلاد الفقيرة، ولمستهلكي منتجاتهم في البلاد الغنية. وأشار مؤلفون فيما بعد

إلى أن الأسر التي تتقاسم نفقات المعيشة والقطاع الحضري غير الرسمي، أي أن العمل من دون عقد رسمي أو تقديم الخدمات والمبيعات من دون رخص، توفر أيضا إعانات مشابهة.

أولى منظرو التبعية اهتماما خاصا لتوضيح اللامساواة الفظة في البلاد الفقيرة، رابطين إياها بالتاريخ الاستعماري لهذه الأقاليم وبالنظم الاقتصادية والسياسية الجارية لإقصاء وقمع الجماهير. ورأى منظرو التبعية أن تجاهل الإرث الاستعماري بزعم أن التصنيع في الفترة الأخيرة هو بالقدر نفسه من السهولة، مثل التصنيع الذي سبقه، كان بوضوح خدمة ذاتية للبلاد الغنية. على كل حال لم يضع منظرو التبعية كل اللوم في قضية فقر البلاد الأشد فقرا على ما هو خارجي، فقد قرر كاردوسو ودوجانفري وآخرون أن النخبة المحلية لها دور فاعل وخطير بانتفاعها من تمهيد الطريق للشركات عابرة القوميات وللتجارة والترتيبات المصرفية غير العادلة.

في الستينيات، انصهرت عناصر عمل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية (ECLA) مع عناصر الماركسية الجديدة في تحدّ نظري خطير لنظرية الحداثة التي تقودها الولايات المتحدة. وكان بعض عناصر «مدرسة التبعية» الجديدة هم اقتصاديي الـ (ECLA) (اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية)، وآخرون كانوا أكاديميين، وبعضهم كانوا أعضاء في حركة يسار أمريكا اللاتينية النابضة بالحياة. وبينما كانت نظرية التبعية تؤثر بالفعل في سياسة أمريكا اللاتينية في الخمسينيات، لم يكن مؤلفون مثل «أندريه جاندر فرانك»، الذي عمم النظرية، وباحثو التنمية في البلاد الغنية، قد بدأوا بالتنبه لها حتى نهاية الستينيات. لقد بسّط فرانك العديد من أفكار جماعة «التبعية»، وكان الكاتب الأول الذي نُشر له، على نطاق واسع، باللغة الإنجليزية على نطاق واسع، وفي مرحلة فيتنام والتدخلات العسكرية الأخرى للولايات المتحدة حول العالم، كانت الأفكار التي قدمتها نظرية التبعية أسلوبا بديلا مرحبا به، شكك ويعمق في التيار الأساسي لعلم الاجتماع في ذلك الوقت.

قدمت نظرية التبعية العالم على أنه مؤلف من قطبين: دول غنية هي «المركز» لنظام العالم الرأسمالي، ودول فقيرة هي «تابعها» أو «محيطها» بلاد المحيط أجورها منخفضة، تفرضها نظم قهرية تحبط اتحادات العمال

المستقلة والحركات الاجتماعية، ويستغلها «المركز» من أجل العمالة الرخيصة والمعادن الرخيصة والتربة المدارية الخصبة، لذلك فإن الدول الفقيرة والغنية هي أجزاء للكل نفسه (وذلك الكل هو النظام الرأسمالي العالمي) وليست كيانات متشابهة على درجات مختلفة من النمو (كما جعلنا علماء الحداثة نعتقد)، وبالنسبة إلى منظري التبعية نجد أن التخلف في المحيط هو النتيجة المباشرة للنمو في المركز، وبالعكس.

ويتكرر تسلط «المركز» على «المحيط» واستغلاله له على امتداد سلسلة من الدول الغنية إلى عواصم في البلاد الفقيرة إلى مدنها الإقليمية ثم إلى مناطقها النائية، وصعودا إلى أعلى سلسلة العلاقات غير المتكافئة تتدفق السلطة وفائض القيمة، ونزولا إلى أسفلها يتدفق التسلط والأيديولوجية و... المنتجات غالية الثمن.

تعني التبعية ضمنا أن دول المركز تحتاج إلى الوصول إلى المواد الأولية، وإلى أسواق أضخم لسلعها لكي تزيد من ثروتها. وجدت دول المركز حلا مؤقتا لصراع الطبقات فيها بقدرتها «الإمبريالية» على استغلال «المحيط»، وفي الوقت نفسه أُبقيت مناطق المحيط على علاقة تبعية لـ «المركز» سوقا لصادراتهم الأولية الرخيصة، بالإضافة إلى كونها (دول المركز) مصدرا لمزيد من السلع الفاخرة الباهظة الثمن. تسلط هذه العملية برمتها ضوءا شديدا لا على الطابع العالمي للرأسمالية فقط، بل أيضا على حقيقة أن توسعها ليس نتيجة مجرد نماء اقتصادي، بل هو نتيجة علاقات معينة للتنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى أن تشبيه المركز المحيط يؤكد الطبيعة التسلطية المتأصلة للعلاقات الرأسمالية، على كلا المستويين العالمي والقومي، وبينما عاملت نظريات النمو السابقة الرأسمالية على أنها قوة متجانسة، يركز منظرو «التبعية ونظم العالم» على اللامساواة التي خلقتها هذه المجموعة من العلاقات الاقتصادية العالمية.

حدد منظرو التبعية عوامل رئيسية عدة تنشط وتنتعش في حالة التبعية. إن الرأسمال الأجنبي، ممثلا بالشركات المتعددة الجنسيات، هو مصادر واضحة لقوة «المركز» داخل الـ «محيط»، وفي مقتطف من هذا الكتاب يقدم «تشيز ـ دن» تحليلا كميا أظهر مفعول هذه الشركات «السلبي

إجمالا» على الفقر واللامساواة في الدول المضيفة الفقيرة، ويذكر الكثير من منظري التبعية مجموعة مهمة أساسية أخرى، وهي مجموعة النخبة ضمن دول المحيط، على أنها هي بانية العلاقات التبعية. أبدى عالم الاجتماع البرازيلي فرناندو هينريك كاردوسو اهتماما شديدا خاصا بالطرق التي تنظم بها جماعات النخبة في البلاد الأمريكية اللاتينية علاقات التجارة الخارجية، بحيث تنتفع مع حلفائها على حساب الجماهير ضمن المحيط.

وبالنسبة إلى «كاردوسو»، يمكن لحالات التبعية أن توجد فقط، حيث يقوم المضيف المحلي بتسهيل الروابط الاقتصادية. وأخيرا، ينظّر العديد من منظري التبعية للحكومات الوطنية على أنها روابط حاسمة في علاقات التبعية مع دول المركز. في بعض الحالات تخدم الدولة في ضمان تعاون الجماهير، ويقيم المقتطف الذي أخذ من «جيريفي» في هذا الكتاب الدليل الواضح على أن الطرق المختلفة التي اتخذتها دول أمريكا اللاتينية وشرق آسيا لتحقيق النمو، يمكن أن تعزى بشكل أساسي إلى الاختلافات في كيف حكمت دول المحيط هذه.

كيف يمكن علاج هذه الحالة من التبعية؟ هنا يمكن تقسيم نظريات التبعية إلى مدرستين، ترى واحدة منهما أن التخلف ليس مرحلة بل هو ظرف دائم لا مهرب منه، وبكلمات أخرى، تكون الطريقة الوحيدة للهرب من حالة التبعية هذه هي بالهروب من النظام الرأسمالي، ويوجد في هذا المعسكر مؤلفون مثل بول باران وأندريه جوندر فرانك وثيتونيو دوس سانتوز وسمير أمين، ويعتقد هؤلاء المؤلفون أن نظام الرأسمالية ليس نظاما تنافسيا، لكنه نظام مبني على الاحتكارات. لذلك، لا تستطيع الدول الفقيرة أن تتوقع تغيير وضعها من خلال التنافس. فمثلا، يرى باران أن أماكن مثل أمريكا اللاتينية ليست منخرطة في عملية أن تصبح أكثر رأسمالية. بل إن تجربتها التاريخية أسفرت عن التصاقها بما يدعوه بالمرحلة الإمبريالية من الرأسمالية. وبالنسبة إلى هؤلاء الكتاب، فإن الحل الواضح لهذه الورطة التنموية هو رفض الرأسمالية. ولكن هؤلاء المنظرين انتُقدوا على نطاق واسع على أساس أنهم لا يقدمون فعليا أي حلول عملية. وبدا أن هذا التيار من نظرية التبعية تعوزه آليات لتحليل التغيير (وخاصة القدرة على النهوض التي جربتها بعض

دول المحيط)، ولتمييز الخواص المتغايرة ضمن دول «المحيط» أو لمعرفة وتعريف الآخرين بأي خلل في جانب المناطق «المركزية». وعلى سبيل المثال، عندما تشير نظرية التبعية إلى أن الرأسمالية تنتج علاقات راسخة دائمة، تفشل في توضيح لماذا تظهر مستويات أعلى من الاستغلال مع الوقت، أو لماذا توجد اختلافات كبيرة بين البلاد الفقيرة. وعوضا عن ذلك، قد يكون معسكر نظرية التبعية هذا أكثر فائدة في تعزيز برامج سياسية معينة منه في توضيح عمليات التنمية أو التخلف.

وتعترف مدرسة أخرى للتبعية بالتأثيرات الحادة لحالات التبعية، ولكنها تتخيل إمكان تحقيق التنمية إلى درجة ما ضمن هذه العلاقة. وبعبارة أخرى، يحاول هؤلاء المؤلفون أن يصوروا عمليات التنمية بالمشاركة associated development والتنمية التابعة dependent development، وذلك في ظروف تخضع فيها الدول الأشد فقرا إلى حالة من التبعية، ومع ذلك تفلح في التنمية إلى حد ما. ومن خلال مجموعة من السياسات المعروفة باسم «صناعة بدائل الاستيراد»، دعت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية (ECLA) إلى تنمية الصناعات المحلية كطريقة لتطوير ميزات نسبية في المنتجات لإعطائها سعرا أعلى، والتقليل بذلك من تبعية دول أمريكا اللاتينية إلى دول المركز. و كان هذا النوع من السياسة اعترافا بالتبعية، مع محاولة تحسين آثارها عن طريق التنمية في عزلة نسبية عن العلاقات المدمرة مع الدول الغنية.

وكانت هذه النظريات البنيوية أكثر ما تكون فائدة في العوامل التي استخدمتها لشرح كيف يمكن أن تحدث هذه التنمية الجزئية، ومن تلك العوامل أعمال النخبة ضمن المحيط (مثلا، كاردوسو وفاليتو) وسياسات حكومية معينة، صممت لإحراز التنمية في سياق من التبعية (مثال، جيرفي وإيفانز). وجه منظرو التبعية (البنيوية) هؤلاء الكثير من الانتباه إلى الفروق بين دول المحيط على صعيد كل من الخبرات التاريخية والعوامل الداخلية (ويعني هذا قواعد الموارد الاقتصادية وأعمال النخبة وأنواع الحكم والعلاقات ما بين الفاعلين في دول المحيط)، وعوضا عن وصف بسيط لحالة التبعية، تساءل الكثيرون: ما الآليات الاقتصادية وغير الاقتصادية التي خلدت هذه العلاقات؟ مثلا، أثبتوا بواسطة وصف

الأدوار التاريخية للنخبة في دول المحيط أن تأثير «المركز» لم يكن على نسق واحد، وأن الاختلافات بين النخبة في دول المحيط يمكن أن تساعد في تفسير اختلاف النظم السياسية، والعلاقات الاقتصادية، والطبقية ضمن المحيط، بل إن إيفانز ذهب إلى أبعد من ذلك في إدراكه لإمكانات وجود سلوك استقلالي بسؤاله عن التحديات التي انتصبت أمام وضع التبعية، خاصة من السياسات الاقتصادية لدول المحيط (البرازيل تحديدا).

قد يكون أكثر الانتقادات جدية لأكثر نظريات التبعية راديكالية هو أنها فشلت كنظرية للتنمية، لماذا تغلبت دول مثل نمور آسيا: سنغافورة وتايوان وكوريا وهونغ كونغ بنجاح على العديد من ظروف مرض من المتوقع أن يكون قاتلا لكل المرضى؟ ينطبق هذا النقد، طبعا، وتقريبا بشكل متساوٍ على الآخرين الذين استعرضوا في هذا الكتاب. وبكلمات أخرى، إن كانَ دور النظرية الجزئي هو على الأقل التكهن بما قد يحدث، فإن الطبيعة الوصفية العالية لنظرية التبعية لا تملك كثيرا من قوة التوضيح. وكما سترى عندما تقرأ في هذا القسم، فإن مؤلفين متأخرين مثل «تشيز - دن وجيرفي» اللذين استخدما طرق بحث كمي ومقارن يتجنبان طبيعة نظرية التبعية المعنة في الوصفية، وهما الآن يوسعان حدود ما يدعى بنظرية النظم العالمية.

ولأنها انبثقت من نظريات التبعية البنيوية، فإن نظرية النظم العالمية هي نظرية واضحة المعالم، بالإضافة إلى كونها شكلا مغايرا لنظرية التبعية، العمل التمهيدي لها مغروس في الشكل البنيوي المختلف الثاني لنظرية التبعية المذكورة أعلاه. قام مؤلفون مثل «كريستوفر تشيز - دن» و«بيتر إيفانز» و«جاري جيرفي» بأعمال مبكرة يمكن تصنيفها على أنها نظرية تبعية، وقد ساهموا فيما بعد في نظرية النظم العالمية. وهذه النظرية هي أيضا استجابة لكثير من الانتقادات لنظرية التبعية. تمركزت هذه الانتقادات حول صعوبة أن تولد نظرية التبعية فرضيات قابلة للاختبار وحول افتقادها القدرة على التوضيح. بالإضافة إلى أنه بعد الظهور الأولي الصارخ لنظرية التبعية في فترة نظرية التنمية، رغب الكثير من المحللين في أن يتجاوزوا هذا التشعب

الفج (مركز/محيط، كما يصوره عادة بعض الغرباء عن النظرية بشكل خاطئ)، وأن ينشغلوا باهتمام أشد بأثر السياقات التاريخية. كان نتيجة هذا الانشقاق عن نظرية التبعية (خاصة أشكالها المختلفة الأولى)، محاولة تحليل التنمية بطريقة أكثر شمولا من ذي قبل (ربما باستثناء ويبر). وكانت أيضا «أمركة» لنظرية التبعية، حيث أصبح بحث النظم العالمية، باطراد، بحثا تشريحيا لعينات نموذجية دالة (يستخدم المعطيات لمرة واحدة فقط) وكميا. ولم تكن هذه هي الحال دائما، كما تشهد على ذلك أعمال «فيرناند برودل» و«إيما نويل وولرشتين» التاريخية. حاولت نظرية النظم العالمية إذن هذا التحليل الشامل لعملية التنمية، ليس فقط من منظور تاريخي بل أيضا من خلال تحليل منهجي لعملية الرأسمالية وللنظام الاقتصادي العالمي.

كان كتاب «إيمانويل وولرشتين» ذو الأجزاء الثلاثة (نظام العالم الحديث)، الذي صدر جزؤه الأول عام ١٩٧٤ إيذانا بميلاد هذا الفكر في الولايات المتحدة الأمريكية، ويصف كتاب وولر شتين وكتب أخرى تلته مثل كتب تشيز ـ دن في ١٩٨٤ و١٩٨٩ أربع مسلمات أساسية لنظرية النظم العالمية، فأولا، هناك مجموعة واحدة من العمليات الأساسية في النظام العالمي، تخضع لها كل الاقتصادات. يجب أن يتضمن أي تاريخ لموقع ما فهما إجماليا لتاريخ الكل. لذلك، فإن الدولة الوطنية، على الرغم من أنها متغير مهم في التنمية، ليست هي المستوى الوحيد للتحليل في فهم عمليات التنمية بل هناك، عوضا عن ذلك، عمليات واسعة على نطاق العالم تعد محددات أساسية للتنمية والتغيير، وثانيا، تفصيلا لعمل منظري التبعية، يتألف النظام العالمي من ثلاث مناطق (المركز ـ شبه المحيط ـ المحيط). ويضم شبه المحيط دولا مثل البرازيل وجنوب أفريقيا، تحمل ملامح من كل من البلاد الفقيرة والبلاد الغنية، وتعمل كوسيط في عمليات استغلال المركز للمحيط، ومن المهم أن ننوه بأن نظرية النظم العالمية، خلافا للأشكال الأولية لنظرية التبعية، تسمح لإمكان الحراك في تراتبية هذا النظام العالمي الواحد، على رغم أن معظم الدول غير قادرة على الصعود إلى أعلى. ثالثا، تشبه العمليات التي تستخلص بها الثروة من المحيط تلك التي وصفها منظرو التبعية: التبادل غير المتكافئ، النمو

الفعال أو الخفي، السيطرة على التسويق، والأهداف العالية القيمة للسلسلة السلعية (انظر جيرفي). وأخيرا، تفترض نظرية نظم العالم أنه بالإضافة إلى الحلقات والدوائر، فإن للرأسمالية بعض التوجهات العلمانية الأساسية. وتتضمن تلك الاتجاهات توسيع مجالات المشاركة العالمية في التبادل الرأسمالي والتعميق المستمر لربط كل شيء بثمن التسليع وجعل الجميع عمالا مأجورين (تحويلهم إلى بروليتاريا) والمكننة، واستقطاب الطبقات الاجتماعية.

يستعرض «توماس شانون» في كتابه المفيد «مقدمة في منظور النظام العالمي» (١٩٨٩) هذه العقائد والتعميمات لنظرية النظم العالمية، مستعرضا سلسلة من الكتابات التي وجهت ضد هذه الجماعة من الباحثين، ولتخفيف انتقاده، أشار أيضا إلى أن المجال ما زال حديثا للغاية، وأنه بدأ بالاستجابة لعدد منهم، وذكر ثلاثة من هذه الانتقادات بصفة خاصة أعمقها أن المجال اقتصادي إلى حد كبير. ويعني هذا، أن كتاباتهم شأنها شأن الكتابات الماركسية الأخرى، تفترض أن الاقتصاد يقود كل المجالات الأخرى للنظام. وقد استجاب منظرو النظم العالمية لهذا النقد بإدخالهم الدولة بشكل أكثر مباشرة في تنظيرهم، ولكن ما زال عليهم أن يفعلوا الكثير فيما يتعلق بالثقافة كسبب. وثانيا يقترب معظم النقاش حول نظم العالم من حدود الغائية، مفترضا أن نظام العالم الرأسمالي يندفع باتجاه هدف ما، وله قدرة ومتطلبات وظيفية خاصة به، وثالثا أن النظرية غير دقيقة، ولا يمكن اختبار الكثير من فرضياتها. في الجزء الأخير من هذا الكتاب، يوجه بورتس أيضا انتقادا حادا إلى نظرية النظم العالمية لبقائها غالبا على مستويات عالية من التجريد، ولفشلها في الإفادة من الوعي المنتشر بسرعة، بأن الاقتصاد أصبح فعلا عالميا. وقد كان منظرو النظم العالمية يقولون ذلك لسنوات.

من التبعية إلى العولمة

ابتداء من المنظرين الاجتماعيين الأوائل، وانتقالا إلى منظري التبعية في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، ترافق أدب التغيير والتنمية الاجتماعية إلى حد بعيد مع التصنيع، ومع وجود الفوارق الواسعة

ما بين الدول الغنية والدول الفقيرة، كتب ماركس وويبر ودوركايم عن الثورة الصناعية وحللوها، وظن منظرو التحديث أن البيئة الاجتماعية والحضرية الصناعية كانت نوعا من المدرسة للحداثة، وظن الكثيرون من منظري التبعية أنه لو رغبت أمريكا اللاتينية في أن تصبح جزءا من «العالم المتقدم»، فإنها ستحتاج إلى المزيد من الصناعات الوطنية. ومنذ ذلك الوقت طرح كل ذلك للتساؤل، وتتصور المساهمات الفكرية في الفصل الأخير من هذا الكتاب،عملية التنمية بشكل مختلف. فأولا، لم يعد مسلّما أن بناء المصانع والبنية التحتية تعني رفعا لرفاهية أمة أو شعبها، بل ترتبط القوة في العالم في الواقع، بشكل متزايد، بالقدرة على السيطرة على المعلومات والتقنية والمؤسسات المصرفية العالمية. وثانيا، تجاوز أدب العولمة فكرة الدول الفقيرة ضد الدول الغنية، وكأن هناك عالمين أو ثلاثة عوالم، وبدلا من ذلك، أصبح هذا الأدب يناقش مسألة كيف أصبح هذا العالم موحدا وقائما على الاعتماد المتبادل، وأن القوانين نفسها يبدو أنها تطبق في كل مكان.

ومثل معظم المفاهيم الحديثة نسبيا التي يكثر الحديث عنها بين المنظرين وفي الصحافة العامة، تستخدم كلمة «العولمة» غالبا من دون توضيح. تشير العولمة أولا وبشكل واسع جدا إلى مجموعة من الإجراءات تجعل العالم أكثر اندماجا واعتمادا بعضه على بعض. وعلى الرغم من أن العالم كانت تربطه منذ زمن بعيد روابط عالمية مهمة، فإن العولمة تشير إلى دمج تعتمد فيه الشركات بعضها على بعض، وإلى إنتاج مرتبط على نطاق عالمي، وهناك زيادة مذهلة في التجارة المنظورة وغير المنظورة والاقتصادات الوطنية مرتبطة بعضها ببعض. وبعيدا عن هذه الزيادة في التجارة والإنتاج المنظم عالميا، تعني العولمة أيضا بالنسبة إلى بعض الكتاب، سيطرة نخبة سياسية واقتصادية جديدة غير خاضعة للمحاسبة إلى حد بعيد على صنع القرار، هي بشكل أكثر تحديدا ووضوحا «وول ستريت ـ الخزانة الأمريكية ـ ومجموعة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي». إن العولمة بالنسبة إلى هؤلاء المؤلفين ليست مجرد عملية دمج اقتصادي، ولكنها سيطرة مركزية متجانسة، وهناك جدل حول كل من هذين البعدين.

كتب علماء الاجتماع الألمان (فوكر فروبل، يورجن هنريكز، وأوتوكراي) من معهد ماكس بلانك في نهاية السبعينيات يصفون ما كان يبرز للعيان على أنه «تقسيم عالمي جديد للعمل» (NIDL). ووصفوا نموذجا من الشركات تغلق مصانعها في الدول المتقدمة وتستثمر في البلاد الفقيرة، لكن النتائج الاجتماعية التي رأوها في الدول الغنية كانت مدمرة: «المزيد والمزيد من العمال يفقدون لا وظائفهم فقط،بل أيضا مهنهم المكتسبة. إنهم يلقى بهم إلى سوق العمل حيث... يضطرون إلى بيع قوة عملهم كعمال غير مهرة أو شبه مهرة في أوضاع أسوأ من ذي قبل إلى حد كبير». ويصفون هذه التعديلات التي تطرأ على أحوال العمال بأنها «سريعة ومرهقة نفسيا»، بينما تعاني الحكومة أزمة مالية طويلة الأمد ، لقد علقت هذه الحكومات بين تقلص قاعدة الضرائب والعمالة من طرف، وارتفاع متطلبات البطالة ومساعدات مرحلة التقاعد من طرف آخر.

وفي الوقت نفسه «غصت مدن دول العالم الفقيرة بملايين المهاجرين الريفيين الذين لا يملكون أرضا، مجبرين على التماس التوظيف بغض النظر عن مستوى التعويض المادي، وتحت أكثر الظروف لا إنسانية، فقط من أجل أن يضمنوا مجرد بقائهم الجسدي»، وثّق هؤلاء الكتاب مع سلسلة أخرى من الباحثين كيفية اختيار أصحاب العمل لهؤلاء العمال حسب العمر والنوع والمهارة، وغالبا ما يختارون أن يستغلوا النساء الشابات كونهن يعملن بجد ولا يملن إلى ترك العمل أو الانتساب إلى نقابات، وبعكس تفاؤل منظري الحداثة لم ير فروبل وهينريكز وكراي تحسنا محتملا في شروط الحياة نتيجة للعمل الصناعي، لأولئك الناس في المصانع التي أنشئت من أجل إنتاج التصدير. ورأوا مثل منظري الحداثة «فرانك وكاردوسو» أن مشاركة النخبة المحلية في تلك الجريمة مسؤولة إلى حد بعيد عن تكريس الاعتماد على الأسواق العالمية والفقر الواسع الانتشار. وعكس تقسيم العمل العالمي الجديد هذا صدى الخطر على العمال والمشرفين في العالم المتقدم (الذين كانوا محميين ذات يوم)، وأن شيئا ما تغير، وأن أمانهم قد انتهى. ولم يعد بالإمكان العمل من دون الاهتمام بالدول الفقيرة.

ويرى «فيليب ماك مايكل» هنا أننا لا نستطيع أن نصف العولمة ببساطة بأنها دمج اقتصادي، ولكن ما يحدث هو على الأغلب نقلة نوعية في شكل التنظيم الاجتماعي، تمثل تحولا تاريخيا في نظام العالم الرأسمالي. يستخدم رأس المال المضارب مؤشرات موحدة عالميا «للجدارة الائتمانية» لتقرير أي الشركات أو حتى الحكومات يمكنها اقتراض المال وبأي شروط. ويضع هذا التوحد العالمي سلطة هائلة في أيدي «طبقة حاكمة عالمية» جديدة. ويصنف ماك مايكل هذه النخبة في ثلاث فئات من المديرين: البيروقراطيين والسياسيين الراغبين في خفض الانفاق الحكومي والعمل بمقتضى القواعد العالمية الجديدة التي تعتمد بلا رحمة على الكفاءة، ومالكي الشركات متعدية القوميات، والبنوك الدولية ومديريها التنفيذيين، وأولئك الذين يديرون منظمات متعددة الأطراف مثل (IMF) صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية. واليوم، لا تستطيع الشركات أو الدول وضع سياسة من دون أن تأخذ بعين الاعتبار كيف يمكن أن يرى الدائنون العالميون قراراتها، فهم الذين يستطيعون جعل حياتهم تعيسة بسرعة بوضعهم في ترتيب ائتماني منخفض أو الامتناع عن الاستثمار لديهم، أو بالمضاربة الوحشية، على قيمة عملاتهم. إن هذه هي القضايا التي تصبح قضايا أساسية بصورة متزايدة في يومنا هذا، ومع العولمة، فإن الأفراد الفاعلين مهمون بالتأكيد، ولكن من الصعب عادة تحديد من هو المشارك أو المسؤول، لأن كل شيء أصبح متداخلا ومندمجا بشدة، وقد أصبح هذا الوضع أكثر حدة، لأن انتشار المعلومات وسرعة ونطاق تبادلها جعلت خطى التغيير الاقتصادي والأسواق المالية أسرع من أي وقت مضى.

لعبت الديون دورا مهما في عملية العولمة كما أقر ماك مايكل بشكل صريح وواضح. لقد تكبدت الدول الفقيرة ديونا ثقيلة في الستينيات والسبعينيات من أجل محاولة بناء قطاعاتها الصناعية وبناها التحتية لكي تلحق بدول المركز. وسمحت القروض لهذه الدول الفقيرة أخيرا بعمل مخطط ما للتنمية لبناء طرق ومطارات وعواصم جديدة وسدود ومصافي للبترول، ولكن سعر الفائدة على قروضها كان في الغالب قابلا للتعديل على غرار فوائد ديون بطاقات الائتمان ورهونات المنازل القابلة للتعديل.

وكان مجرد الزيادة في سعر الفائدة في الولايات المتحدة كفيلا باعتباره أساسا لحساب سعر فائدة الدين بزيادة عبء الدين الإجمالي لتلك البلاد الفقيرة. وفي عام ١٩٨٢، قالت المكسيك ثم البرازيل إنهما غير قادرتين على دفع ديونهما، وسرعان ما ازدادت قائمة الدول المتخلفة عن دفع الديون. ولكي يحصلوا على المال الذي يحتاجونه، ولو حتى من أجل دفع الفائدة التي يدينون بها، كان على تلك الدول أن تؤمن المزيد من القروض. وكانت الوكالات متعددة الجنسيات فقط، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، هي التي وافقت على أن تقرضهم كالمعتاد، ومقابل هذه الديون، كان على الدول المثقلة بالقروض أن تخضع لبرنامج كاسح من الاقتطاع من إعانات السكن والغذاء والنقل الحكومية، وخصخصة الشركات التي تديرها الدولة، وتخفيض الحواجز الجمركية لإجبار الصناعات المحلية على مواجهة المنافسة العالمية. كانت هذه الإصلاحات الكاسحة التي أسمتها البنوك برامج التعديل الهيكلي، لمدة عقدين من الزمن، موضوع مداولات مرة، واحتجاجات، واضطرابات، وحتى تمرد عبر العالم الثالث. وإن خفض التدخل الحكومي في الاقتصاد، وتغيير البنى الاقتصادية والسياسية، والعمل على تثبيت المؤشرات الاقتصادية الكلية أصبحت تدعى على نطاق أوسع بـ «الليبرالية الجديدة». وكما شرح «بورتز» في مقتطفه، فإن عبارة الليبرالية الجديدة جددت الاعتقادات القديمة في قدرة «التجارة الحرة» ورأسمالية «دعه يعمل» على حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية.

خرج فكر «ما بعد الحداثة» بالتوازي مع الجدل الاقتصادي الدائر بأن هناك بعض التغيير العميق يحدث في العالم، وترى الحداثة أن هناك واقعا وتقدما ملموسين يمكن وصفهما بـ «الطرق العلمية والعقلانية للمجتمع الغربي» وترد نظرية ما بعد الحداثة بأن الحضارات الأخرى فعالة أيضا بشكل متساو، وأن الفكر العلمي الخطي ليس هو الطريق الوحيد إلى الحقيقة، لأنه لا توجد حقيقة واحدة منفردة، وهذا ما وضع موضع التساؤل فكرة أن عملية التنمية تعتمد على عقلنة متزايدة كانت فرضا أساسيا لدى كل النظريين الكلاسيكيين والتحديثيين، والأكثر من ذلك، أنه ليس هناك شكل وحيد للتنظيم الاجتماعي يعد معيارا لما يعنيه أن

تكون متقدما أو حتى عقلانيا. طريقة أخرى واجه بها منظرو ما بعد الحداثة الحكمة التقليدية لنظرية التنمية، وهي جدلهم بأن الاقتصاد ليس هو ما يحدد الثقافة في عصرنا، بل إن الثقافة هي التي تدفع إلى التغيير الاقتصادي.

دحض ديفيد هارفي في كتابه شرط ما بعد الحداثة (١٩٨٩)، وفي المقطع الصغير الذي أعيد تقديمه هنا، الكثير من ادعاءات ما بعد الحداثة منوها بأننا نحتاج إلى أن نتنبه للرأسمالية والطريقة التي تعمل بها، مبينا تحول الرأسمالية من الترتيبات واسعة النطاق والجامدة للإنتاج إلى ترتيبات أصغر نطاقا وأساليب أكثر مرونة، هو بالضبط التحول الذي أدى إلى انفجار فكر «ما بعد الحداثة». وقد اختصر تحسن عملية النقل والاتصالات كلا من المكان والزمان. وفي بحثه عن «سياسات جذرية» قابلة للبقاء استبعد هارفي التركيز على الثقافة والنظرة المحلية الضيقة كما فعل التجار الأحرار، واهتم بلفت نظرنا نحو مواجهة موضوع استغلال الطبيعة والبشر. وبهذه الطريقة يتابع هارفي المشروع الواضح لمنظري التبعية: ألا وهو تخيل نظام اجتماعي لما بعد الرأسمالية.

في مقطع من كتابه المعنون بشكل استفزازي: «هل ذهبت العولمة أبعد مما يجب؟ (١٩٩٧)»، ويثير «داني رودريك» هذا السؤال في عقل كثير من الناس، قائلا إن الاختلافات الصارخة في الآراء حول العولمة تكشف ببساطة عن خط الصدع القائم بين الرابحين والخاسرين في هذه العملية. إن الانقسام كائن، كما يقول، بين أولئك الذين «يملكون المهارات الحركية للازدهار في الأسواق العالمية وأولئك الذين لا يملكون تلك الميزات، أو يرون أن توسع الأسواق غير المنظمة ضار بالاستقرار الاجتماعي والأعراف المستقرة». ويضع رودريك العمال والمتقاعدين وحماة البيئة ضمن هذه المجموعة الأخيرة، ويحذر الاقتصاديين من الاستخفاف بهذه الانتقادات، متصورين أن قلق هذه المجموعة قد يشتت ويعطل المسير نحو التجارة العالمية الحرة، ويعيد حالة العزلة، والحمائية التي كانت قائمة في الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، يبدو رودريك معتدلا ومتفهما في نظرته إلى أهمية التقاليد والأعراف (التي يعرفها علماء الاجتماع بأنها قوانين وتوقعات غير مكتوبة).

على الأقل تلك التقاليد والمعايير التي قادت الناس إلى التساؤل عن قيمة التجارة الحرة. كان هدف رودريك هو الاعتراف بوجاهة حجج كل من مؤيدي العولمة ومن ينتقصون منها، وكان هدفه أيضا خلق حوار، وتطوير سياسة تستطيع معالجة التوترات الاجتماعية من دون تقييد للتجارة الحرة.

تلا هذه النظريات العامة حول التنمية في عهد العولمة مقتطفات تعالج، على نحو أكثر تحديدا، الاستجابات للعولمة وتأثيراتها: فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي والبيئة والحركات الاجتماعية. وقد توضح التفصيلات في هذه الكتابات لماذا كان الخاسرون عند رودريك قلقين بشأن العولمة. على سبيل المثال، وثقت «كاترين دار» و«جين بايل» قولهما: إن أحد تأثيرات التجميع الصناعي العالمي هو أن النساء الشابات صرن يعملن بازدياد في الشركات متعدية القوميات التي أسست مصانع في مناطق التجميع في البلاد الفقيرة، وخاصة في الصناعات التي انتقلت إلى استخدام العقود من الباطن، واستخدام منتجات مصنوعة في البيت. هذا النوع من العمل في المصانع قد يكون خطيرا، مجهدا نفسيا وأجوره ضعيفة للغاية. من جهة أخرى، فإن خبرة لقاء نساء أخريات قد تقوي النساء العاملات. والأجور التي يتلقونها قد تزيد من قوتهن في محيط الأسرة. إن تأنيث قوة العمل كان له آثار اجتماعية مهمة، كما ذكرت «وارد» و«بايل» في استعراضهما للكتابات الأساسية، عن النساء والتنمية، وتمخض كل هذا عن فهم للاستغلال باعتباره عملية مركبة (معقدة) تعتمد باطراد على ترتيبات العمل غير النظامية أي من دون عقود رسمية، وأن النوع والجنس والعرق تتحد مع الطبقية بطرق مختلفة لتشكل الاستغلال في بيئات ثقافية مختلفة، إن عمل النساء غير المأجور في البيوت، دعما للعمال الآخرين، يؤمن دعما هائلا لتوسع الرأسمالية، وذلك بتمكينها من تخفيض أجور العمال في أنحاء العالم.

إن منظري «التحديث» و«التبعية» أكثر اتفاقا مما قد يعترفون، هكذا قال «بوب ستكليف» في كتابه «التنمية بعد علم البيئة». ويرى بوب أن اليمين واليسار كلاهما يشتركان في وجهة النظر القائلة بأن «التنمية مطلوبة» (لأنها ستحل مشاكل حاجات رفاهية الإنسان بالنسبة إلى الأغلبية). وأن دولا بكاملها إما أن تنمو أو لا تنمو، وأن كل العقبات كانت إما بشرية أو اجتماعية

أو اقتصادية أو سياسية. وبينما يجتهد نقاد آخرون في بحث الحداثة والتنمية، ظهرت شواغل بيئية عميقة بشأن رغبة الدول في النهوض من الفقر. والنقطة الأكثر إزعاجا للكثيرين هي إدراك أن عولمة الخصائص المميزة للدول المتقدمة سوف تجعل كوكبنا غير صالح للسكنى بالتأكيد. وأقر ستكليف بصراحة أن «تنمية ما هو متخلف هي أيضا تنمية لعدم استدامة التنمية»، وهذا يعني ببساطة أن التنمية تمضي في الاتجاه الخطأ، وهو يؤكد أن الدول المتخلفة هي التي تقدم نماذج للمجتمعات المستدامة أفضل مما تقدمه المجتمعات المتقدمة، وحتى عندما اقتنصت وكالات التنمية والشركات مصطلح الاستدامة، لخدمة أغراضها الخاصة، لتنتقل بعد ذلك إلى بدعة تليها، قدم ستكليف نقدا بيئيا عميقا ضرب مثلا له الغوريلا ذات الـ ٥٠٠ باوند التي أهملتها عمليا وبصورة جوهرية كل دراسات التنمية الاجتماعية.

ربط ليسلي سكلير في كتابه «الحركات الاجتماعية والرأسمالية العالمية» قضايا العولمة بنهوض الحركات الاجتماعية الجديدة التي نوقشت كثيرا مثل تلك التي وحدت مجموعات النساء، والمجموعات العرقية، والعنصرية، ومجموعات السحاقيات والمثليين، وحركات السلام والبيئة. وفي مراجعته للكتابات الماركسية يعتمد سكلير وجهة النظر القائلة: إن أي تحليل ماركسي يركز على العمل فقط، هو تحليل غير كاف لأن المطلوب هو «مادية تاريخية لكل الجماعات المضطهدة». ويرتكز جدله جزئيا على ملاحظة أن «عولمة الرأسمالية قد هزمت تقريبا العمال»، وقد نهضت هذه الحركات بالضبط عندما ضعفت الحركات العمالية، وهي تسهم في الوقت نفسه في زوالها، وذلك باستنزافها لناشطيها المحتملين، وتفتيتها للطبقات الشعبية. ويحدد سكلير المؤسسات الثلاث الرأسمالية المحركة للعولمة: الشركات المتعدية للقوميات، والطبقة الرأسمالية المتعدية للقوميات التي توالى ظهورها، وثقافة وأيديولوجية الاستهلاك. وأبرز ما في جدل سكلير يتمثل في نقطة أن المؤسسات الثلاث كلها تميل إلى أن تكون «ضد اجتماعية»، إلى حد بعيد ومقوضة لظروف حياة الأغلبية.

يقول سكلير محاكيا «ماك مايكل»: إن الجماعات الواقعة تحت وطأة الرأسمالية المعلومة تجد صعوبة تزداد يوما بعد يوم، «في تمييز خصومها»، مما يجعل أساليب المقاومة المعتادة أمرا صعبا. ويرى سكلير أن الحركات

المعارضة الوحيدة الناجحة هي تلك التي تستطيع أن توقع الفوضى بشكل فعال في النظام، ولا تسمح له باستقطابها لا هو ولا المنظمات والأهداف المحلية، وعند النظر إلى الخلف يمكن أن نرى أن نجاح «التحديث» كان في انتشار المفهوم الاستهلاكي القائل بأن «السلع» ستجعلنا سعداء وتعطي لحياتنا معنى. ويدعو سكلير هذا تغييرا اجتماعيا لشرائح عولمية حقيقية، ولهذا السبب يرى أن الحركات الاجتماعية المعارضة لـ «الاستهلاكية» هي الأكثر تدميرا من بين المجموعة كلها، إنها ضد التحديث.

وأخيرا يختم «إليخاندرو بورتس» هذا الكتاب بإلقاء نظرة نقدية على التحليل الاجتماعي للتنمية، أين كانت وإلى أين تذهب، ويعكس العمل وجهة نظر بورتس بأن أرسخ أرضية لعلوم التنمية الاجتماعية هي في كشف النتائج «غير المقصودة» لنظريات وسياسات التنمية، وهو يبدأ بما يعتبره مفاجأة عظيمة، وهي أن مناقشات التنمية لم تعد حول تقليص اللامساواة، ولكن يبدو أن التنمية مهتمة الآن فقط بجعل الدول شركاء فعالين في السوق العالمية. ويعتبر بورتس هذا نتيجة غير مقصودة لنموذج التنمية السائد (الليبرالية الجديدة)، وهو يجد بعض الأهمية في النظريات الاقتصادية لليبرالية الجديدة، خاصة أنها توفر سلسلة من الفرضيات القابلة للاختبار، ولكنه يعيب على النظرية أنها ترتكز على فكرة أن الناس يتصرفون كأفراد، وأنهم يتخذون قراراتهم على أساس الرشاد الاقتصادي... يقول بورتس: إن مثل هذا التناول للموضوع أعمى لا يرى السياق الاجتماعي والتاريخي المعقد الذي يتخذ الناس، من خلاله قراراتهم، ويقول: إن كل قرار نتخذه يعتمد على قضايا السياسة وعلم السكان والطبقات وعلى شبكات من العائلة والأصدقاء، ولا ينتهي نقده عند الليبراليين الجدد (التجار الأحرار) والمخططين. بل يعنّف أصحاب نظرية النظم العالمية لتهميشهم علم الاجتماع في تحليل التنمية ببقائهم في عالم من التجريد خارج حوارات السياسة، ويناقش بورتس أننا نحتاج أن نتخطى الجدليات القديمة حول «التحديث ضد التبعية» لنصوغ رؤى اجتماعية عن التنمية أكثر تماسكا.

افترض ماركس وروستوف أن البلدان ستخوض سلسلة من المراحل تؤدي إلى تصنيع أكبر. ويرى انكيليس INKEELES أن العمل في المصانع سوف يغير رؤية الناس ويجعلها رؤية حديثة، وتخيل ماركس أنهم سيكتسبون إدراكا

لقضية استغلالهم، ويرى «بورتس» أنهم قد يكونون جميعا مخطئين، ذلك لأن الناس، ولدهشة الجميع، يبتعدون عن المصانع إلى العمل غير الرسمي، الذي يرتكز على شبكات عمل من العائلة والأصدقاء، والذي ينجز غالبا في البيت، ولكي تتنافس مع ملاجئ العمل الرخيص الأخرى، تخلت الحكومات في دول حول العالم حتى عن أنواع الحماية الضعيفة التي تقدمها إلى عمالها، إن جهود الدولة غير الرسمية هذه أعادت الحركة العمالية إلى حظيرة الأسرة، ويقول بورتس أيضا: إن الشركات ليست الوحيدة التي تحولت إلى «العولمة» بل الأفراد أيضا. مع المجتمعات والمشاريع المتعدية للقوميات، وقد لا تملك هذه الجماعات قوة «طبقة سكلير الرأسمالية المتعدية للقوميات»، ولكنها دفعت بالعولمة إلى الأمام، بينما وفرت «إستراتيجية» جديدة للبقاء بواسطة التجارة عبر الحدود.

نعتقد أن علماء الاجتماع العاملين في مجال التنمية بحاجة إلى أن يكونوا مدركين للجدل الذي سبقهم، جلاءً لبصيرتهم وتجنبا لتكرار الأخطاء القديمة، ونأمل أن يوفر هذا المؤلف للقراء فرصة لبدء اختبار هذه المناظرة الحاسمة التي جرت على مدى القرن ونصف القرن الماضيين، وعلى رغم أن مساعدة الأمم الفقيرة هي سبب كاف للاهتمام، فإن علوم التنمية الاجتماعية لم تعد لمساعدة الأمم الفقيرة فقط. فالأبحاث التي تظهر عن العولمة والنتائج البيئية للتنمية، لا تدع مجالا للشك في أن مصيرنا مرتبط بشكل معقد بمصير ستة بلايين نسمة آخرين نشاركهم الكوكب.

ومع خسارته أمام علم الاقتصاد في المناقشات حول ما يجب عمله، فإن بورتس يناقش ضرورة أن يخرج علم اجتماع التنمية بـ «أوصاف مضبوطة للظروف السياسية والاجتماعية والسكانية التي تحد من تطبيق نماذج التنمية وردود الأفعال المحتملة لمختلف قطاعات السكان»، وأن يفحص هذا العمل بدقة المجتمعات القائمة، لكنه يجب أيضا أن يعتمد في هذا على القرن ونصف القرن من الفكر الذي أوردنا عينات منه هنا. ولكننا، سوف نوسع دعوة «بورتس» لتمتد إلى ما وراء علم الاجتماع، مقترحين تنمية أوسع قائمة على مختلف نظم المعرفة لدراسات العولمة، بما يجسد ويدمج رؤية مدى أكمل من علماء العلوم الطبيعية والاجتماعية والتطبيقية، بالإضافة إلى المهنيين النشطاء والمواطنين المفكرين، ومطلوب من علماء العلوم الطبيعية والبيئة أن

ينبهونا إلى فئة أخرى من «النتائج غير المقصودة»: الكوارث الطبيعية، والمعاناة الإنسانية المزمنة التي يدفعها جورنا على الأرض والبحر والهواء، إذ تكمن جذور قائمة الكوارث الطبيعية التي تزداد طولا باستمرار في نماذج التنمية التي تطبقها دول تشجعها ضغوط اقتصادية عالمية.

ترتكز قرارات مخططي التنمية جزئيا على النظريات التي نوقشت على صفحات هذا الكتاب، وترتكز إلى حد كبير على ضغوط اقتصاد متعولم، نجح في تسخيره عدد قليل نسبيا من الفاعلين: الطبقة الرأسمالية متعدية القوميات التي جددها «سكلير» و«ماك مايكل». يجب أن تُستوحى أعمالنا من ظروف حياة المواطنين وأفكارهم، وأن تخدم مصالحهم. والتوازن الحساس هو في الاحتفاظ بالمسائل الكبيرة في الذهن أثناء اختبار تفاصيل المنظومة الاجتماعية، ما أسباب فقر الدول الفقيرة؟ ماذا يحدث للناس عندما يصبحون محدثين؟ من الملوم على النتائج غير المقصودة للتنمية؟ وماذا يمكن القيام به؟ هل على الحكومات أن تتدخل وتحاول التغلب على بعض من الحواجز البنيوية التي تخلق الفقر، أم أن عليها أن تتنحى عن الطريق، وتترك المجال في حل المشكلات للإبداع وللسوق؟ هذه الأسئلة الجريئة التي تدور حول بقاء ورفاهية خمسة بلايين من سكان العالم أو ربما بلايينه الستة كلهم أو التي تحاول القراءات المختارة في هذا المؤلف أن تعالجها بوضوح.



الجزء الأول

أفكار تأسيسية حول عملية الانتقال إلى المجتمع الحديث



بيان الحزب الشيوعي (١٨٤٨)

العمل المغرَّب (١٨٤٤)

كارل ماركس وفريدرك إنجلز

تأثر بلايين الأشخاص بالمضمون الثوري للبيان الشيوعي بقلم الألمانيين كارل ماركس (١٨١٨ ـ ١٨٨٣)، وصديقه وشريكه في التأليف لبعض الوقت فريدرك إنجلز (١٨٢٠ ـ ١٨٩٥).

كتب البيان كبرنامج لرابطة اشتراكية جديدة لعمال المياومة الألمان الذين يعيشون في باريس وبروكسل ولندن، وكما في كل أعمال ماركس، فقد كان نقدا للمجتمع الحديث الذي كان بالنسبة إليه هو «الرأسمالية». وعلى الرغم من أنه انتقد كثيرا، وأنه ذهب بعض الأحيان بعيدا في تنبؤاته، فإن البيان الذي كتب بقوة، ألهم علماء الاجتماع والمواطنين بوضع فرضية أن التناقضات التي في الرأسمالية سوف تتسبب بحلول

«إن الهبوط في قيمة العالم الإنساني يزداد بعلاقة مباشرة مع ازدياد قيمة عالم الأشياء»

ماركس وانجلز

نظام اجتماعي جديد محلها حتما. في واحد من أعماله الأولى (العمل المغرّب)، يرى ماركس أن إحدى الطرق التي يستغل بها الإنتاج الرأسمالي العمال هي أنه يجعلهم يشعرون بغربتهم عن إنتاج أيديهم. وتتعدى تأثيرات الرأسمالية السلبية مكان العمل إلى حد كبير، فهي تتخلل أسواق المال والسياسة، حتى العلاقات الأسرية. وعندما تحكمنا نظم علاقات اجتماعية يخلقها نظام خارج عن سيطرتنا، فإن ذلك ما يشار إليه بأنه الاغتراب. تشترك انتقادات ماركس للرأسمالية في فكرة أساسية واحدة هي: العلاقات الإنسانية التي تتطلبها الرأسمالية لا تسمح للناس بالوصول إلى إمكاناتهم الكامنة المبدعة، أو ممارسة إرادتهم الحرة التي يرى أنها أجزاء أساسية من الطبيعة البشرية.

بيان الحزب الشيوعي

البورجوازيون والبروليتاريا

إن تاريخ كل المجتمعات التي وجدت حتى الآن هو تاريخ النضالات الطبقية، الرجل الحر والعبد، النبيل ورجل العامة، السيد والقن، رئيس الطائفة المهنية والعامل المياوم، وبكلمة واحدة المضطَهِد والمُضطَهَد، يقفان في تعارض دائم، آخذين في نزاع مستمر، مرة خفيا، ومَرة مكشوفا، نزاع ينتهي في كل مرة إما بإعادة بناء ثورية للمجتمع، وعلى نطاق واسع، أو بالقضاء العام على الطبقات المتصارعة.

نجد في عهود التاريخ السابقة، في كل مكان تقريبا، ترتيبات معقدة للمجتمع ضمن نظم مختلفة، وتدريجا متنوعا للطبقات الاجتماعية. في روما القديمة، لدينا السادة، والفرسان، والعامة، والعبيد، ولدينا في العصور الوسطى السادة الإقطاعيون، وتابعوهم الأدنى مرتبة، ورؤساء الطوائف المهنية، والعمال المياومون، والصبية، والأقنان، وهناك أيضا تدرجات فرعية في كل تلك الطبقات غالبا.

لم يتخلص المجتمع البورجوازي الحديث، الذي نشأ من بين أنقاض المجتمع الإقطاعي، من عداوة الطبقات وصراعها. ولكنه أسس طبقات جديدة، وظروف اضطهاد جديدة، وأشكالا جديدة من الصراع مكان الأشكال القديمة.

ولكن عصرنا، عصر البورجوازية، يملك هذه السمة المميزة وهي تبسيطه صراع الطبقات. فالمجتمع ككل ينشق أكثر فأكثر، إلى معسكرين متعاديين كبيرين، وإلى طبقتين كبيرتين تواجه إحداهما الأخرى بشكل مباشر: البورجوازية والبروليتاريا.

فمن أقنان العصور الوسطى نشأ المواطنون الأحرار. وتطورت من هؤلاء المواطنين العناصر الأولى للبورجوازية.

وفتح اكتشاف أمريكا، والدوران حول رأس الرجاء الصالح، الطريق لنهوض البورجوازية. إن أسواق الصين والهند الشرقية، و[استعمار] أمريكا، والتجارة مع المستعمرات، والزيادة في وسائل التبادل، وفي السلع عموما، أعطت للتجارة، وللملاحة البحرية، وللتصنيع دفعة لم تعرف من قبل، وأعطت، بالتالي، للعنصر الثوري في المجتمع الإقطاعي المتداعي تطورا سريعا.

إن النظام الإقطاعي للصناعة الذي تحتكر فيه طوائف مغلقة الإنتاج الصناعي، لم يعد الآن يفي بالحاجات المتزايدة للأسواق الجديدة، فأخذ نظام «الفابريقات» مكانه. وأزاحت الطبقة الوسطى من أصحاب الفابريقات رؤساء الطوائف جانبا، وتلاشى تقسيم العمل بين الطوائف المندمجة المختلفة أمام تقسيم العمل في كل ورشة عمل منفردة.

أثناء ذلك استمرت الأسواق في النمو، واستمر الطلب في الارتفاع. ولم تعد حتى الصناعة اليدوية في المعامل الصغيرة (الفابريكات) كافية، وعليه، فإن القوة البخارية والآلة قد أحدثتا ثورة في الإنتاج الصناعي. وأخذت الصناعة الحديثة العملاقة مكان الصناعة اليدوية، وأخذت البورجوازية الحديثة، ومليونيرات الصناعة وقادة الجيوش الصناعية بكاملها مكان الطبقة الوسطى الصناعية.

أسست الصناعة الحديثة السوق العالمي الذي مهد له الطريق اكتشاف أمريكا. وأعطى هذا السوق تطويرا ضخما للتجارة، وللملاحة، والاتصال البري. وانعكس هذا التطور بدوره على توسع نطاق الصناعة، بالنسبة نفسها التي توسعت فيها الصناعة، والتجارة، والملاحة، وخطوط السكك الحديدية، تطورت البورجوازية وزادت من رأس مالها، وأزاحت كل طبقة انحدرت من العصور الوسطى إلى الساحة الخلفية.

وهكذا نرى أن البورجوازية الحديثة هي نفسها نتاج طريق طويل من التطور، ومن سلسلة من الثورات في أشكال الإنتاج والتبادل.

ترافقت كل خطوة من خطوات تطور البورجوازية بتقدم سياسي مناظر لهذه الطبقة. فمن طبقة مضطهدة تحت سيطرة طبقة النبلاء الإقطاعية، إلى جمعية مسلحة ذاتية الحكم في «كوميونات» العصور الوسطى، إلى جمهورية حضرية مستقلة هنا (مثلما في إيطاليا وألمانيا)، ومن طبقة ثالثة خاضعة لضرائب الحكومة الملكية هناك (كما في فرنسا)، تخدم فيما بعد في فترة الصناعة اليدوية، إما الملكية شبه الإقطاعية أو الملكية المطلقة، كقوة موازنةٍ ضد طبقة النبلاء، وفي الحقيقة كحجر زاوية للملكيات العظيمة بشكلٍ عام. استأثرت البورجوازية لمصلحتها بالسلطة السياسية في الحكومة النيابية الحديثة، منذ تأسيس الصناعة الحديثة والسوق العالمي. إن السلطة التنفيذية للدولة الحديثة ما هي إلا لجنة لإدارة الشؤون العامة للبورجوازية.

لعبت البورجوازية، أكثر الأدوار ثورية في التاريخ، فحيثما كانت لها اليد العليا، وضعت البورجوازية نهاية لكل العلاقات الإقطاعية والأبوية والريفية البسيطة، ومزقت إربا بلا رحمة هذه الروابط الإقطاعية المتنافرة التي تربط الإنسان بـ «سادته الطبيعيين»، ولم تبق أي رابطة بين الإنسان والإنسان سوى المصلحة الذاتية المجردة، والجزاء النقدي الفظ، والشهامة الفروسية، والنزعة العاطفية المحافظة، في الماء الجليدي للحسابات الأنانية. وحولت الكفاءة الشخصية إلى قيمة للمقايضة، وأقامت مكان الحريات الدستورية العديدة التي لا يمكن تبريرها أو الدفاع عنها، حرية واحدة عديمة الضمير هي التجارة الحرة، وبكلمة واحدة، استبدلت بالاستغلال المتشح بأوهام عقائدية وسياسية، استغلالا عاريا لا يخجل، مباشرا، ووحشيا.

لقد جردت البورجوازية كل مهنة مشرفة ومحترمة، في ذاك الوقت، من هالتها المقدسة، وحولت الطبيب والمحامي ورجل الدين والشاعر ورجل العلم إلى عمال مأجورين لها.

ونزعت البورجوازية من العائلة وشاحها العاطفي، وقلصت العلاقة الأسرية إلى مجرد علاقة تحكمها النقود.

كشفت البورجوازية كيف أن التباهي الوحشي باستعراض القوة في العصور الوسطى، الذي أعجب به الرجعيون كثيرا، تتمته المناسبة في التراخي والكسل. وكانت أول من أظهر ما يمكن أن يحدثه نشاط الإنسان، حيث أنجزت عجائب فاقت في الإدهاش الأهرام المصرية، والقنوات الرومانية، والكاتدرائيات القوطية، وقادت حملات وضعت كل هجرات الأمم وحملاتها الصليبية السابقة في الظل.

لا تستطيع البورجوازية أن تحافظ على بقائها من دون أن تحدث باستمرار تغييرا أساسيا ثوريا في أدوات الإنتاج، وبالتالي في علاقات الإنتاج، ومعهما كل علاقات المجتمع. وعلى النقيض من ذلك، كانت المحافظة على الأساليب القديمة في الإنتاج في صيغ راسخة لا تتبدل هي الشرط الأول في بقاء كل الطبقات الصناعية القديمة.

كان استمرار تثوير الإنتاج، وزعزعة الظروف الاجتماعية بلا انقطاع، والشك والإثارة الدائمين هي ما ميزت عهد البورجوازية عن كل العهود السابقة. واكتسحت كل العلاقات الثابتة السريعة التجمد مع كل ما يتبعها من أفكار وتحيزات عتيقة وهشة، وأصبح كل ما تشكل منها عتيقا قبل أن يتحجر، ذاب كل صلب في الهواء، وانتهكت حرمة كل ما هو مقدس، وأجبر الإنسان أخيرا على مواجهة ظروف الحياة الحقيقية، وعلاقاته مع بني جنسه، بحواس واعية متزنة.

طاردت الحاجة المستمرة إلى سوق متوسعة البورجوازية فوق سطح الكوكب كله، إنها يجب أن تعشش في كل مكان، وأن تستقر في كل مكان، وأن تؤسس اتصالات في كل مكان.

أعطت البورجوازية، من خلال استغلالها السوق العالمي، طابعا كوزموبوليتانيا للإنتاج والاستهلاك في كل بلد. وسحبت من تحت أقدام الصناعة الأرضية القومية التي تقف عليها وكان هذا هما كبيرا للرجعيين. ودمرت الصناعات الوطنية المؤسسة قديما، أو مازالت تُدمّر يوميا وتزيحها الصناعات الجديدة، التي أصبح إدخالها قضية حياة أو موت لكل الدول (الأمم) المتمدنة، وهي صناعات لم تعد تعمل بمادة خام محلية، وإنما بمادة خام تُستجلب من أبعد المناطق. صناعات لا يُستهلك إنتاجها في الوطن نفسه فحسب، ولكن في كل جزء من الكرة الأرضية. وعوضا عن المطالب القديمة التي كانت راضية بمنتجات الوطن، نجد حاجات جديدة يتطلب إرضاؤها منتجات أراضٍ ومناخات بعيدة.

نجد لدينا علاقات في كل اتجاه للدول، واعتمادا عالميا متبادلا بين الأمم تحل محل الانعزال والاكتفاء الذاتي المحلي والوطني القديم، وذلك في الإنتاج المادي بالإضافة إلى الإنتاج الفكري.

وتصبح الإبداعات الفكرية للأمم ملكية مشتركة، ويصبح التحيز وضيق الأفق الوطني مستحيلين أكثر فأكثر، وينشأ أدب عالمي من الآداب المحلية والوطنية المتعددة.

تدفع البورجوازية كل الأمم، حتى أكثرها همجية، إلى التمدن بتحسينها السريع لكل وسائل الإنتاج، وبالتسهيلات الهائلة في وسائل الاتصال .

إن الأسعار الرخيصة لسلعها هي المدفعية الثقيلة التي تدك بها كل الأسوار الصينية، والتي تجبر بها كراهية البرابرة الشديدة والعنيدة للأجانب على الإذعان. وتجبر كل الأمم، تحت التهديد بالانقراض، على تبني أسلوب البورجوازية في الإنتاج، وتجبرهم على أن يدخلوا إلى أوساطهم ما تدعوه مدنية، يعني أن يصبحوا هم أنفسهم بورجوازيين، وبكلمة واحدة، إنها تخلق عالما وفقا لتصورها الخاص.

أخضعت البورجوازية البلاد لحكم المدن، فشيدت مدنا هائلة، وزادت في عدد السكان الحضريين بالمقارنة مع السكان الريفيين، وبذلك انتشلت جزءا لا بأس به من السكان من بلاهة الحياة الريفية. ومثلما جعلت الريف معتمدا على المدن، جعلت البلاد البربرية والقريبة من البربرية معتمدة على البلاد المتمدنة، كما جعلت شعوب الفلاحين معتمدة على الشعوب البورجوازية، والشرق على الغرب.

تواصل البورجوازية التخلص من حالة تشتت السكان، ووسائل الإنتاج، والثروة. لقد كتلت السكان، ومركزت وسائل الإنتاج وركزت الثروة في أيد قليلة، وكانت نتيجة هذا، بالضرورة، هي المركزية السياسية. وصارت المقاطعات المستقلة، أو ضعيفة الروابط، ذات المصالح، والقوانين، والحكومات، والنظم الضريبية المنفصلة، متكتلة معا في دولة واحدة، وحكومة واحدة، ودستور وقوانين واحدة، ومصلحة طبقية واحدة، وحدود واحدة، وتعرفة جمركية واحدة.

خلقت الرأسمالية، خلال فترة حكمها التي كانت بالكاد مائة عام، قوى إنتاجية أكثر جبروتا مما خلقته كل الأجيال السابقة معا.

إن إخضاع قوى الطبيعة للإنسان وللآلة، وتطبيقات الكيمياء في الصناعة والزراعة، والملاحة البخارية، والسكك الحديدية، والبرق الكهربائي، وقطع الشجر في قارات بكاملها من أجل الزراعة، وتقنية الأنهار، وشعوب بكاملها تخرج من الأرض فيما يشبه السحر، كل هذا لم يكن بالنسبة إلى قرن سابق حتى مجرد حدس بأن قوى إنتاجية كهذه ترقد في أحضان العمل الاجتماعي.

نحن نرى إذن أن وسائل الإنتاج والتبادل التي على أسسها بنت الرأسمالية نفسها، تولدت في المجتمع الإقطاعي. وعند مرحلة معينة من تطور وسائل الإنتاج والتبادل هذه، لم تعد الظروف التي قام المجتمع الإقطاعي وفقها بالإنتاج، والتبادل والتنظيم الإقطاعي للزراعة والصناعة اليدوية، أو بعبارة واحدة علاقات الملكية الإقطاعية، منسجمة مع القوى الإنتاجية المتطورة. وأصبحت كلها قيودا ثقيلة جدا، وكان عليها أن تنفجر وتتمزق، وقد انفجرت إربا إربا، وخطت لتحل محلها المنافسة الحرة، المترافقة مع بنية اجتماعية وسياسية متوافقة معها، ومع سيطرة اقتصادية وسياسية للطبقة البورجوازية. وتستمر أمام أنظارنا حركة مماثلة هي أن المجتمع البورجوازي حديث بعلاقاته في الإنتاج والتبادل والملكية.

إن المجتمع الذي ابتدع وسائل إنتاج وتبادل ضخمة كهذه، هو كالساحر الذي لم يعد قادرا على التحكم في قوى العالم السفلي بعد أن أيقظه بتعاويذه. ولعقود عدة مضت لم يكن تاريخ الصناعة والتجارة إلا تاريخ ثورة القوى الإنتاجية الحديثة ضد الظروف الحديثة للإنتاج، وضد علاقات الملكية التي هي من شروط وجود البورجوازية وحكمها. ويكفي ذكر الأزمات التجارية، التي تضع بعودتها الدورية وجود المجتمع البورجوازي بكامله على المحك، وفي كل مرة بشكل أكبر تهديدا، ويحدث في تلك الأزمات تدمير ليس لجزء كبير من الإنتاج الموجود فحسب بل لقوى الإنتاج المنشأة سابقا أيضا وبشكل دوري. في تلك الأزمات يندلع، وباء فرط الإنتاج، الذي كان يبدو سخفا في العهود السابقة. ويجد المجتمع نفسه يعود فجأة إلى حالة همجية خاطفة، يبدو فيها كأن مجاعة، أو حربا عالمية مدمرة قضت على كل مصادر وسائل العيش، ويبدو فيها أنه ستدمر الصناعة والتجارة تماما، ولكن لماذا؟ لأن هناك الكثير من المدنية والعديد من وسائل العيش، الكثير من الصناعة والكثير من التجارة.

لم تعد قوى الإنتاج التي بين يدي المجتمع تتجه إلى تعزيز شروط الملكية البورجوازية. على النقيض من هذا، أصبحت أقوى من هذه الشروط التي تكبلها، وفي الوقت الذي تتغلب على هذه القيود، فإنها تحدث فوضى في المجتمع البورجوازي، معرضة وجود الملكية البورجوازية للخطر. إن شروط المجتمع البورجوازي أضيق بكثير من أن تستوعب الثروة التي خلقها.

كيف ستتخطى البورجوازية هذه الأزمات؟ يكون ذلك بالتدمير المدعوم لكتلة قوى الإنتاج من جهة، ومن جهة أخرى بالسعي إلى أسواق جديدة، وبالمزيد من الاستغلال الكامل للأسواق القديمة، يعني هذا، بتمهيد الطريق إلى مزيد من الأزمات الواسعة المدمرة، وبتقليل الوسائل التي تمنع بها الأزمات.

لقد تحولت الأسلحة، التي أسقطت بها البورجوازية الإقطاع، لتصبح ضد البورجوازية نفسها الآن. لكن البورجوازية لم تصنع الأسلحة التي جلبت لنفسها الموت فقط، بل أوجدت الرجال الذين سيسيطرون على تلك الأسلحة أيضا، الطبقة العاملة الحديثة (البروليتاريا).

وبالنسبة نفسها التي تنمو بها البورجوازية، أي رأس المال، تنمو البروليتاريا، الطبقة العاملة الحديثة وهي طبقة من العمال الكادحين الذين لا يعيشون إلا إذا وجدوا عملا، والذين يجدون عملا فقط عندما يقوم عملهم بزيادة رأس المال. هؤلاء الكادحون الذين عليهم بيع أنفسهم شيئا فشيئا، هم سلعة للتجارة مثل أي صنف آخر، وهم معرضون بالتالي لكل تبدلات المنافسة، وكل تقلبات السوق، فَقَدَ عمل البروليتاريين كل طابع شخصي بسبب تقسيم العمل والاستخدام الواسع للآلة، وبالتالي، فقد كل جاذبيته بالنسبة إلى العامل اليدوي، فأصبح العامل ملحقا بالآلة، وكل ما يطلب منه هو المهارة الأكثر بساطة والأكثر رتابة والأكثر سهولة في الاكتساب فقط. لذا فإن تكلفة إيجاد عامل أصبحت مقتصرة بشكل كلي تقريبا على وسائل العيش التي يحتاجها لرزقه ولإنتاج ذريته، لكن سعر السلعة وسعر العمل أيضا يساوي كلفة إنتاجها. وبذلك تقل الأجور بالنسبة التي تزداد بها بشاعة العمل. ليس هذا فحسب، بل بالنسبة نفسها التي يزيد بها استخدام الآلة وتقسيم العمل، ويزيد عبء العناء والكدح، إما بإطالة ساعات العمل، أو بزيادة العمل المحدد في وقت معين، أو بزيادة سرعة الآلة.. إلخ.

قلبت الصناعة الحديثة الورشة الصغيرة للسيد الأب إلى مصنع عظيم للرأسمالي الصناعي. ونظمت جماهير العمال المتزاحمة في المصنع مثل الجنود، ووضعتهم تحت إمرة تسلسل هرمي كامل من الضباط والرقباء، مثل عساكر للجيش الصناعي، لم يكونوا عبيدا للطبقة الرأسمالية وللدولة البورجوازية فقط، ولكن تستعبدهم أيضا، يوميا وفي كل ساعة، الآلة والمراقب، وفوق كل ذلك الصناعي البورجوازي نفسه، وكلما أعلن هذا الاستبداد، أن الربح هو هدفه النهائي كان أكثر تفاهة ومرارة وكراهة. وكلما كانت المهارة والجهد والقوة التي يقتضيها العمل اليدوي أقل، أو بعبارة أخرى، كلما أصبحت الصناعة الحديثة أكثر تطورا، ازداد إحلال النساء محل الرجال، ولم تعد لفروق العمر والجنس أي فعالية اجتماعية واضحة بالنسبة إلى الطبقة العاملة، فالجميع هم أدوات عمل، أكثر أو أقل سعرا في الاستخدام، وفقا لسنهم وجنسهم. وما إن ينتهي استغلال الصناعي للعامل بنقده أجره، حتى تهاجمه شرائح أخرى من البورجوازيين بعنف، مالك الأرض وصاحب الدكان، والمرابي... إلخ.

إن الفئات الدنيا من الطبقة الوسطى: التجار الصغار، وأصحاب المحلات، والحرفيين المتقاعدين عموما، وأصحاب المهن، والفلاحين، كل هؤلاء يندرجون بالتدريج في مصاف الطبقة العاملة، لأن رأس مالهم الصغير لا يفي بالمعدل الذي تقوم به الصناعة الحديثة، ولأنه يغرق في المنافسة مع رؤوس الأموال الضخمة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى لأن مهارتهم التخصصية تصبح عديمة القيمة أمام طرق الإنتاج الحديثة. بهذا الشكل تجند طبقة العمال من بين كل طبقات السكان الأخرى.

تمر البروليتاريا بمراحل مختلفة من التطور، إذ يبدأ صراعها مع البورجوازية منذ مولدها. في البداية يقوم عمال أفراد بالنضال، ومن ثم عمال المصانع، ثم القائمون بأعمال إحدى الحرف في موقع واحد، ضد البورجوازي الفرد الذي يستغلهم مباشرة. ويوجهون هجومهم ليس ضد الظروف البورجوازية للإنتاج فحسب، بل ضد أدوات الإنتاج نفسها، يدمرون البضائع المستوردة التي تنافس عملهم ويشعلون النار في المصانع، ويسعون لاستعادة المكانة المضمحلة لعامل العصور الوسطى بالقوة.

وحتى عند تلك المرحلة، يبقى العمال يشكلون جمهورا متفككا متناثرا ومتفرقا في البلاد كلها، بسبب تنافسهم بعضهم مع بعض. وإن حدث واتحدوا في أي مكان ليشكلوا مجموعات أكثر اندماجا، فهذا ليس نتيجة لاتحادهم الفعّال، بل نتيجة لاتحاد البورجوازية، الطبقة التي تجبر البروليتاريا على الاستمرار في عملها المتواصل، لكي تحرز أهدافها السياسية الخاصة، بالإضافة إلى أنها قادرة على القيام بذلك لفترة من الزمن، لذلك وعند تلك المرحلة، لا تحارب طبقة العمال أعداءها، بل أعداء أعدائها، بقايا الحكم الملكي المطلق، أصحاب الأراضي، والبورجوازي غير الصناعي، والبورجوازية الصغيرة. وهكذا فإن الحركة التاريخية تتركز كلها في أيدي البورجوازية، وكل نصر ينجز هو نصرٌ لها.

ومع تطور الصناعة لا تزداد طبقة البروليتاريا في العدد فقط، بل تتركز في مجموعات أكبر، وتنمو قوتها، وتبدأ بالشعور بتلك القوة أكثر. وتصبح المصالح المختلفة وظروف الحياة في صفوف البروليتاريا أكثر فأكثر تساويا، بالقدر الذي تطمس به الآلة كل السمات المميزة في العمل، وتقل الأجور إلى المستوى المتدني نفسه في كل مكان تقريبا. وتجعل المنافسة المتزايدة بين البورجوازيين، والأزمات التجارية الناتجة عن ذلك، أجور العمال أكثر تقلبا دائما. وتزيد التحسينات المستمرة للآلة، الأكثر سرعة في التطور دائما، من عدم استقرار حياتهم يوما بعد يوم، ويأخذ الصدام بين أفراد العمال وأفراد البورجوازيين طابع الصدام بين طبقتين أكثر فأكثر. وعليه يبدأ العمال في تشكيل روابط (نقابات) ضد البورجوازية، ويبدأون في التعاون معا كي يحافظوا على مستوى الأجور، في إيجاد روابط دائمة لكي يقوموا بتدبير مسبق لتلك التمردات من آن إلى آخر. ويندلع النزاع على شكل شغب هنا وهناك.

ويمكن أن ينتصر العمال من وقت إلى آخر. وتكمن الثمرة الحقيقية لمعاركهم ليس في النتيجة المباشرة فحسب، بل في التوسع الدائم لاتحاد العمال. وتساعد وسائل الاتصال المتطورة التي أوجدتها الصناعة الحديثة، والتي تمكن العمال من البقاء على اتصال بعضهم ببعض في مواقعهم المختلفة، هذا الاتحاد على الاستمرار. وكان هذا الاتصال هو المطلوب لمركزة الصراعات المحلية المتعددة، التي تتصف كلها بالطابع نفسه، في صراع وطني

واحد بين الطبقات. لكن كل صراع طبقي هو صراع سياسي. وقد استغرق هذا الاتحاد قرونا من مواطني العصور الوسطى، ليحصلوا عليه حين كانت الطرق الرئيسية في حالة بائسة، إلا أن البروليتاريا الحديثة أنجزته، في بضع سنوات بفضل السكك الحديدية.

ينقلب هذا التنظيم للبروليتارية على شكل طبقة، وبالتالي على شكل حزب سياسي، ويضطرب من جديد، بسبب التنافس بين العمال أنفسهم. ولكنه سرعان ما ينهض مرة أخرى أقوى وأصلب وأعظم، ويفرض إدراكا وعناية تشريعية لمصالح عمالية بعينها، بالاستفادة من الانقسامات ضمن البورجوازية نفسها. بهذا الشكل نفذ قانون الساعات العشر في إنجلترا.

وبالإجمال، تعزز الصدامات بين الطبقات في المجتمع القديم نمو طبقة العمال بعدة طرق، وتجد الرأسمالية نفسها متورطة في معركة متواصلة: في البداية مع الطبقة الأرستقراطية، ثم فيما بعد، مع تلك الشرائح البورجوازية نفسها، التي أصبحت مصالحها ضد تطور الصناعة، ومع الرأسمالية في البلاد الأجنبية في كل الأوقات أيضا، وتجد نفسها في كل تلك المعارك مجبرة على أن تعود إلى البروليتاريا لتطلب مساعدتها، ولتجرها بذلك إلى الميدان السياسي. ولهذا السبب، تزود البورجوازية البروليتاريا بعناصرها الذاتية من الثقافة العامة والثقافة السياسية، وبعبارة أخرى، تزود البروليتاريا بأسلحة لمحاربة البورجوازية.

بالإضافة إلى ذلك، كما رأينا سابقا، يكون تقدم الصناعة بدفع قطاعات كاملة من الطبقات الحاكمة إلى طبقة البروليتاريا، أو على الأقل يجعل شروط بقائها مهدّدة. وهذا ما يزود البروليتاريا بعناصر حية مستنيرة ومتقدمة. وأخيرا، في الوقت الذي يقترب فيه صراع الطبقات من الساعة الحاسمة، تأخذ عملية التصفية النهائية الجارية ضمن الطبقة الحاكمة، أو في الحقيقة، الجارية على مستوى المجتمع القديم بكامله، شكلا عنيفا غاضبا، بحيث ينفصل قطاع صغير من الطبقة الحاكمة ثم ينضم إلى الطبقة الثورية، الطبقة التي تحمل المستقبل بين يديها. ومثلما تحول قطاع من طبقة النبلاء الى البورجوازية في فترة زمنية سابقة، كذلك تتحول الآن شريحة من البورجوازيين إلى البروليتاريا، وبشكل خاص شريحة مفكري البورجوازية الذين رفعوا أنفسهم إلى مستوى التفهم النظري للحركات التاريخية ككل.

البــروليــتــاريا وحــدها، من كل الطبـقــات التي تقف وجـهــا لوجــه مع البورجوازية اليوم، هي الطبقة الثورية فعلا. تتحلل الطبقات الأخرى وتختفي في النهاية أمام الصناعة الحديثة، وطبقة العمال (البروليتاريا) هي حصيلتها الخصوصية والأساسية.

والشـريحـة الدنيــا من الطبـقــة الوسطى: الصناعي الصـغـيـر، وصـاحب الحـانوت، والحـرفي، والفـلاح، كل هؤلاء يحـاربون ضد الـبـورجـوازية لينقـذوا وجودهم من التلاشي، كشظايا من الطبقة الوسطى. إنهم بذلك ليسوا ثوريين، بل هم مـحـافظون، ليس هـذا فـحـسب، إنهـم رجـعـيـون، لأنهم يحـاولون إعـادة عجلة التاريخ إلى الوراء، إن كانـوا ثوريين بالمصادفـة، فقد كانـوا ثوريين بداعي تحـولهم المفـاجئ إلى الـبـروليـتـاريـا، وبهـذا فـهم يدافـعـون ليس فـقـط عن مصـالحهم الحاليـة، بل عن مصـالحهم المسـتقبلية، ويتخلون عن وجهة نظرهم ليتبنوا وجهة نظر طبقة العمال.

قـد تجـرف ثورة العـمـال معـهـا في الحـركـة «الطبـقـة الخطـيـرة»، الحـثـالة الاجـتمـاعيـة، الكتل الفـاسـدة اللافعـالة التي ألقت بها أدنى طبـقـات المجتمع القـديم، والتي هيـأتهـا ظروف حيـاتهـا، في كل الأحـوال، وإلى حـد كـبـيـر، لدور الأداة المرتشية للمؤامرة الرجعية.

في ظروف البروليتاريا، نجد أن عامل المجتمع القديم قد اكتسح أخلاقيا بصورة عامة. إن البروليتاري من دون ملكية ليس في علاقته بزوجته وأطفاله أي شيء يمت بصلة إلى العـلاقات التي تميـز عائلة البـورجـوازي، وجرده العمل الصنـاعي الحـديث، والخـضـوع الحـديث لرأس المال، في إنجـلتـرا، مـثلـمـا في فرنسـا، وفي ألمانيا، من أي أثر للشخصية الوطنية. القانون، والأخـلاق، والقيم هي كلهـا بالنسـبـة إليه أحـكام بورجـوازية إلى حـد كـبيـر، تكمن وراءها مـصـالح الكثير من البورجوازيين.

كل الطبـقـات السـابقـة التي كـان لهـا السلطة العليـا، نشـدت تعـزيز منزلتها المكتسبة بإخضاعها المجتمع إجمالا إلـى شـروطـهـا في تخصيص الأمـوال. ولا يسـتطيع العـمـال الكادحـون أن يصـبـحـوا سـادة القـوى المنتجة للمـجـتمـع إلا بإلغـاء أسلوبهم الخـاص السـابق في تـخـصـيص المال، وأيضـا أي أسلوب آخـر سـابق لتـخـصـيصـه، إنهم ليس لـديهم شـيء خـاص بهم لحـمـايته وتعـزيزه، بل مهمتهم هي تدمير كل ضمانات وتأمينات الملكية الفردية.

كانت كل الحركات التاريخية السابقة حركات الأقليات، أو في مصلحة الأقليات، وحركة البروليتاريا هي الحركة المستقلة الواعية لذاتها، للأغلبية العظمى في مصلحة الأغلبية العظمى، ولا تستطيع البروليتاريا، الطبقة الدنيا في مجتمعنا، أن تتحرك وأن تنهض من دون أن تنفجر في الهواء الفئة العليا في المجتمع الرسمي، وعلى رغم أن صراع البروليتاريا مع البورجوازية ليس في مضمونه فضلا عن شكله صراعا وطنيا في المقام الأول، فإنه يجب على بروليتاريا كل بلد أن تسوي الأمور أولا مع رأسماليتها.

ولدى رسم معظم الأطوار العامة لتطور البروليتاريا، تجدنا نقتفي آثار حرب أهلية مستترة بدرجة أو بأخرى، تتأجج في داخل المجتمع القائم، لتصل بعدها إلى حد أن تندلع هذه الحرب في شكل ثورة علنية، حيث تضع الإطاحة العنيفة بالبورجوازية الأساس لسيطرة البروليتاريا.

وكما رأينا، يرتكز كل شكل من أشكال المجتمع إلى اليوم، على عداء الطبقات المضطهدة والمضطهَدة، لكن ولكي تُضطهد طبقة ما يجب على الأقل أن تتأكد لها ظروف معينة تستطيع أن تتابع ضمنها وجودها الخانع. وفي عهد القنانة نجح القن الذي رفع نفسه إلى مصاف العضوية في الكوميون تماما مثل البورجوازي الصغير، في أن يتطور إلى بورجوازي، تحت نير الاستبدادية الإقطاعية.

وعلى النقيض من ذلك، فإن العامل الحديث، عوضا عن أن ينهض مع تقدم الصناعة، يغوص أعمق فأعمق إلى شروط معيشية أدنى من مستوى طبقته، ليصبح معدما. ويتطور الفقر الشديد بسرعة أكبر من سرعة تطور السكان والثروة. وهنا يصبح من الواضح أن البورجوازية لم تعد صالحة لأن تكون الطبقة الحاكمة في المجتمع، ولم تعد صالحة لتفرض شروط وجودها على المجتمع كقانون سائد. أي أنها غير ملائمة للحكم لانعدام كفاءتها في تأمين وجود عبدها من خلال عبوديته، فهي لا تستطيع أن تمنع غرقه في مثل هذه الحالة، لأنه يتعين عليها أن تطعمه عوضا عن أن يطعمها . لم يعد المجتمع قادرا على أن يعيش تحت ظل هذه البورجوازية، وبعبارة أخرى، لم يعد وجودها منسجما مع المجتمع.

إن الشرط الأساسي لوجود طبقة البورجوازية وتحقيق نفوذها هو تشكيل وتنمية رأس المال، وإن شرط رأس المال هو العمل المأجور. ويعتمد العمل المأجور على التنافس بين العمال فقط. ولكن التقدم في الصناعة، الذي تلزم

البورجوازية بتعهده، يحل محل عزلة العمال، التي يسببها التنافس، باتحادهم اللاإرادي بحكم الزمالة. لذلك يسحب تطور الصناعة الحديثة من تحت أقدام البورجوازية الأساس الفعلي الذي تنتج وترصد إنتاجها بناء عليه. لذلك، فإن ما تنتجه البورجوازية هو نفسه حفارو قبورها. وفوق كل شيء، فإن سقوطها ونصر البروليتاريا هما أمران حتميان بالدرجة نفسها.

العمل المغرَّب

سنبدأ من حقيقة اقتصادية معاصرة: يصبح العامل أشد فقرا كلما ازدادت الثروة التي ينتجها، وكلما ازداد إنتاجه قوة وتوسعا، وأصبح العامل دائما سلعة أكثر رخصا كلما أنتج المزيد من السلع. إن الهبوط في قيمة العالم الإنساني يزداد بعلاقة مباشرة مع ازدياد قيمة عالم الأشياء، فلا ينتج العمل البضائع فقط، بل ينتج نفسه وينتج العامل كسلعة، وبالنسبة نفسها التي ينتج بها السلع.

ينطوي هذا الواقع ببساطة على أن الشيء الذي ينتجه العمل، يقف الآن معارضا للعامل ككائن غريب، وكقوة مستقلة عن منتجه نفسه. إن منتَج العمل هو العمل مجسدا في شيء ملموس ومتحولا إلى شيء مادي، إن هذا المنتَج هو تجسيد للعمل، وإن أداء العمل هو في الوقت نفسه تشييئه، ويظهر أداء العمل في مجال الاقتصاد السياسي نفيا للعامل (تجريدا من القيمة)، ويظهر التشييء كضياع وعبودية للشيء، ويظهر تخصيص العامل كتغريب.

يظهر أداء العمل نفيا للعامل إلى حد التضور جوعا، ويظهر التشييء ضياعا للشيء إلى حد حرمان العامل من أكثر الأشياء ضرورة ليس فقطَ للحياة، بل أيضا للعمل. ويصبح العمل في حد ذاته شيئا لا يمكنه الحصول عليه إلا بأعظم الجهود ومن دون عوائق غير متوقعة.

ويظهر تخصيص الأشياء كتغريب إلى حد أنه كلما ازدادت الأشياء التي ينتجها العامل، قَلَّ ما يستطيع أن يمتلكه من الأشياء، وكان وقوعه تحت سيطرة إنتاجه أكبر، يعني تحت سيطرة رأس المال.

كل هذه النتائج تنبع من حقيقة أن العامل مرتبط بمنتَج عمله، وكأنه مرتبط بشيء غريب عنه، لأنه من الواضح، بناء على هذا الافتراض المسبق، أنه كلما استهلك العامل نفسه في العمل ازداد عالم الأشياء التي ينتجها قوة،

في مواجهته، هو نفسه، وازداد فقرا في حياته الداخلية، وقل انتماؤه إلى نفسه، فلا تعود حياته تنتمي إلى نفسه بل إلى الشيء، وبذلك كلما عظم نشاطه قل ما يمتلك. إن ما يتجسد من عمله في المنتَج لا يعود ملكه بعد ذلك، وبذلك كلما كان هذا الإنتاج أعظم قلَ هو، إن اغتراب العامل لا يعني فقط أن عمله أصبح شيئا يكتسب وجودا خارجيا، ولكنه يعني أنه موجود بشكل مستقل، خارج عنه، وغريب بالنسبة إليه، وأنه يقف معارضا له كقوة مستقلة بذاتها، وتتصب الحياة التي أعطاها للشيء ضده كقوة غريبة ومعادية...

يعبَّر عن اغتراب العامل في الأشياء التي ينتجها، في قوانين الاقتصاد السياسي كالتالي: (كلما ازداد العامل إنتاجا قل ما يتاح له للاستهلاك، وكلما ازدادت القيمة التي ينتجها أصبح هو أقل قيمة. وكلما ازداد إنتاجه تجويدا أصبح هو أقل تهذيبا وأكثر تشويها. وكلما ازداد المنتج حضارة، ازدادت همجية العامل، وكلما ازدادت قوة العمل أصبح العامل أكثر ضعفا. وكلما أظهر العمل ذكاء، انحدر العامل في الذكاء وأصبح عبدا للطبيعة).

إن الاقتصاد السياسي يخفي الاغتراب في طبيعة العمل ما دام لا يختبر العلاقة المباشرة بين العامل (العمل) والإنتاج. وبالتأكيد ينتج العمل الروائع للأغنياء، لكنه ينتج الحرمان للعمال. إنه ينتج القصور، ولكنه ينتج الأكواخ للعمال. ينتج الجمال، ولكنه ينتج البشاعة والتشويه للعمال. يستبدل بالعمل الآلة، ولكنه يرمي ببعض العمال إلى نوع همجي من العمل، ويحول الآخرين إلى آلات، ينتج الذكاء ولكنه أيضا ينتج الغباء والدمامة للعمال.

إن العلاقة المباشرة للعمل مع منتجاته هي علاقة العامل بالأشياء التي ينتجها، وعلاقة مالكي الثروة بمنتجات الإنتاج وبالإنتاج نفسه، هي في حد ذاتها مجرد نتيجة لتلك العلاقة الأولى، وتأكيد لها. وسوف نأخذ فيما بعد هذا الوجه الثاني بعين الاعتبار.





2 تقسيم العمل في المجتمع (١٨٩٣)

إميل دوركايم

رأى عالم الاجتماع الفرنسي إميل دوركايم (١٨٦٤ ـ ١٩٢٠) أن التصنيع يغير المجتمع من البساطة والاتساق إلى التخصص والاختلاف. وبشكل مختلف عن ماركس، الذي ركز على التأثيرات السلبية للتغريب والعقلانية التي صاحبت ظهور الرأسمالية، لم ينظر دوركايم إلى النقلة من التقليد إلى الحداثة بقلق، أوعلى أنها انهيار أخلاقي. لكنه، عوضا عن ذلك، تفحص عملية التحول إلى الحداثة بسعي حثيث لإظهار المهمات الجديدة للطرق الجديدة. والنص المختار هنا مقتطفات من أطروحة دوركايم للدكتوراه التي طبعت في ١٨٩٣ «تقسيم العمل في المجتمع». أخذت ملاحظاته وتحليلاته من سياق الثورة الصناعية التي حدثت أولا في

«إنهم يدركون أنه أعلى قانون للمجتمعات الإنسانية، وهو شرط التقدم»

دوركايم

بريطانيا، ومن ثم عبر أوروبا، وكانت عملية التصنيع ثورية جدا في جانب من جوانبها، لأن الكثير من المهن التقليدية استبدلت بها آلات استطاعت أن تنتج البضائع بنظام الإنتاج الكبير وبسعر أقل، وتطلبت تضافر جهود الكثير من الناس الذين يقومون بمهمات متخصصة. لم يكن دوركايم أول من وثق هذه التغييرات، لكنه كان الأول في تحري نتائج تقسيم العمل التي سببت هذه التغيرات، وفي عالم تتزايد فيه صور الاعتماد المتبادل، كيف يمكن للناس أن يترابطوا كمجتمع، مع احتفاظهم بإحساسهم بفرديتهم، وهو الإحساس الذي يسمح للمجتمع الحديث بأن يقوم بمهمته. ما نتائج عدم الترابط مع المجتمع أو نتائج فقدان السيطرة الفردية؟

مقدمة

المشكلة:

على الرغم من أن تقسيم العمل ليس حديث المنشأ، فإن المجتمعات بدأت منذ نهاية القرن الماضي فقط تدرك هذا القانون، الذي خضعت له حتى ذلك الحين من دون إدراك. لقد أدرك بعض المفكرين، بلا ريب، أهميته حتى منذ العصور القديمة، ومع ذلك كان آدم سميث أول من حاول أن يقدم نظرية مفصلة ومحكمة حول هذا القانون، والأكثر من ذلك أنه كان أول من سك هذا المصطلح الذي أعاره علم الاجتماع لعلم الأحياء فيما بعد.

أصبحت الظاهرة هذه الأيام واسعة الانتشار، بحيث إنها استأثرت بانتباه الجميع، ولم يعد بإمكاننا أن نكون واهمين بشأن اتجاهات الصناعة الحديثة. إنها تستخدم آليات قوية بصورة متزايدة، وتتضمن تكتلات واسعة النطاق للقوة ولرأس المال، وبالتالي، فإنها تستخدم أقصى درجة من تقسيم العمل. وهي في داخل المصانع، لا تعين فقط حدود الوظائف الآخذة في التخصص إلى أبعد الحدود، بل إن لكل منتج بحد ذاته خصوصيته التي تَستدعي وجود منتجات أخرى.

وعلى رغم أن هذا التطور حدث بشكل تلقائي ومن دون تفكير، فقد أعلن الاقتصاديون الذين يدرسون أسبابه، ويقيمون نتائجه بعيدا عن إدانة تنوع كهذا أو مهاجمته ضرورته. إنهم يدركون أنه أعلى قانون للمجتمعات الإنسانية، وهو شرط التقدم.

ومع ذلك، فإن تقسيم العمل ليس خاصا بالحياة الاقتصادية فقط، ونستطيع أن نرصد تأثيره المتزايد في أكثر قطاعات المجتمع تنوعا. الوظائف تأخذ في التخصص أكثر فأكثر، سواء أكانت سياسية أم إدارية أم قضائية، والشيء نفسه صحيح في الآداب والفنون والعلوم. ويكمن الزمن الذي كانت الفلسفة تشكل فيه العلم الفذ الوحيد في الماضي بعيدا خلفنا. لقد انقسمت إلى باقة من النظم المعرفية المتخصصة، لكل منها هدفه ومنهجه وروحه، وكل نصف قرن يصبح الرجال الذين يتركون بصمة في العلوم، أكثر تخصصا.

ليس الأمر أن العالم لم يعد منغمسا في علوم مختلفة في آن معا فقط، بل إنه لم يعد قادرا على الإحاطة بالمجال الكامل للعلم الواحد أيضا. ويقوم بتحديد مجال بحثه في فئة معينة من القضايا، أو في واحدة مفردة منها. وكذلك، فإن الأعمال التي كان العالم يمارسها سابقا مع عمل آخر أكثر ربحا (من الناحية المادية) مثل تلك التي لطبيب أو كاهن أو قاضٍ أو جندي، أصبحت كافية في حد ذاتها بشكل مطرد. وكما يطبق قانون تقسيم العمل على المجتمعات البشرية، فإنه يطبق على الأنواع الأحيائية أيضا، حتى أنه يمكن الإقرار بأنه كلما كان المكان الذي يشغله النوع الأحيائي في التسلسل الهرمي للكائنات أعلى، ازدادت وظائفه تخصصا. ولم تكن نتيجة هذا الاكتشاف توسيع مجال فعالية تقسيم العمل بشكل هائل فقط، بل إنه أعاد أصوله للوراء إلى ماض بعيد لا يمكن تحديده، إذ يتزامن مع ظهور الحياة فوق الأرض تقريبا. إنه لم يعد مجرد مؤسسة اجتماعية تكمن جذورها في ذكاء وإرادة الرجال، ولكنه بات ظاهرة أحيائية عامة، يجب أن يبحث عن شروطها على ما يبدو في الخصائص الجوهرية للمادة العضوية. ويظهر أن تقسيم العمل في المجتمع ليس أكثر من صيغة خاصة لهذا التطور العام. وبالتقيد بهذا القانون تستسلم المجتمعات، بشكل واضح، إلى حركة نشأت قبل وجودها بوقت طويل، وتكتسح معها في التيار نفسه كامل العالم الحي.

وحقيقة كهذه، لا تستطيع أن تعلن نفسها من دون أن تؤثر بعمق في تركيبتنا الأخلاقية، لأن نشوء الجنس البشري سيتطور في اتجاهين متعاكسين تماما اعتمادا على ما لو كنا نسلم أنفسنا لهذا الاتجاه أو نقاومه.

إلا أن سؤالا واحدا يطرح نفسه بإلحاح: أي من هذين الاتجاهين علينا أن نختار؟ هل واجبنا أن نسعى لنصبح مخلوقا مصقولا كاملا، مكتفيا بذاته، أم أن نكون على النقيض من هذا جزءا من كل، عضوا من كائن حي؟ باختصار أكثر، وإذا كان تقسيم العمل هو قانونا للطبيعة، فهل هو أيضا قاعدة أخلاقية للسلوك الإنساني؟ و إذا ما كان يمتلك هذه الميزة الأخيرة، فمن خلال أي أسباب، وإلى أي مدى؟

ليس هناك حاجة إلى إثبات خطورة وجدية هذه المسألة العملية، فمهما كانت تقديراتنا لتقسيم العمل، نحس جميعنا، وبشكل متزايد، بأنه واحدة من القواعد الأساسية للنظام الاجتماعي. لقد انقضى الزمن الذي كان فيه الرجل (الكامل) بالنسبة إلينا، هو القادر على أن يكون مهتما بكل شيء، ولكنه أيضا لا يربط نفسه بأي شيء بشكل حصري، قادر على معرفة كل شيء وفهم كل شيء، ويجد الوسائل ليضم ويختصر في ذاته أروع جوانب الحضارة. اليوم لم تعد تلك الثقافة العامة، التي عظمت ومجدت كثيرا ذات مرة، تؤثر فينا، ما عدا أنها شكل لمعرفة مهلهلة متراخية. لكي نناضل ضد الطبيعة نحتاج إلى أن نملك مزيدا من القدرات المفعمة بالحيوية، وأن ننشر مزيدا من الطاقات المنتجة، إننا نرغب في أن تكون نشاطاتنا مركزة بدلا من أن تكون مبعثرة على امتداد حيز واسع. مكتسبة بالتكثيف (بالتركيز) ما فقدته بالاتساع، ونحن ننظر بحذر إلى أولئك الرجال الموهوبين، المتقلبين الذين يستسلمون لكل أشكال العمل، الرافضين لاختيار دور خاص، ولتكريس أنفسهم له. ونشعر بالفتور تجاه أولئك الرجال الذين يكون شاغلهم هو تنظيم قدراتهم وصقلها، ولكن من دون وضعها في استخدام خاص، أو التضحية بأي منها، وكأن على كل منهم أن يكون مكتفيا بذاته، مشكلا عالمه المستقل، ويبدو لنا أن حالة كهذه من الانعزال وعدم الحسم هي حالة لا اجتماعية نوعا ما.

إن رجل الكفاءات المتعددة، كما كان الأمر ذات مرة، ليس بالنسبة إلينا أكثر من هاوي فن، ونحن لا نمنح أي قيمة أخلاقية لهواية الفن، بل إننا ندرك الكمال في الرجل الكفء،الرجل الذي يسعى لا لأن يكون كاملا ولكن لأن يكون منتجا، الذي له عمل جيد محدد يكرس نفسه له، وينفذ مهمته، حارثا حقله الوحيد. يقول سيكرتانت: «أن يكون المرء كاملا يعني أن يتعلم

دوره، ويجعل نفسه مؤهلا لإنجاز وظيفته. إن معيار كمالنا لم يعد في رضانا عن أنفسنا أو في تصفيق الجمهور الحماسي، أو في ابتسامة الاستحسان المتكلفة للمهتم بهواة الفن، ولكن في المجموع الكلي للخدمات المقدمة، وفي قدرتنا على الاستمرار في تقديمها». وهكذا أصبح المثل الأخلاقي الأعلى متنوعا أكثر فأكثر، بعد أن كان واحدا، بسيطا ولا شخصيا. لم نعد نظن أن واجب الإنسان حصرا هو أن يحقق في داخله ميزات الإنسان بشكل عام، ولكننا نعتقد أنه ملزم بامتلاك تلك الميزات المتعلقة بعمله. وتعكس إحدى الحقائق (من ضمن حقائق أخرى) وجهة النظر هذه: وهي والطابع التخصصي المتزايد الذي يضطلع به التعليم، فنحن نزداد اقتناعا أكثر فأكثر بأنه من الضروري ألا نخضع كل الأولاد لثقافة موحدة، وكأنه قدر لهم جميعا أن يعيشوا الحياة نفسها، ولكن من الضروري أن نربيهم بشكل مختلف وفقا للوظائف المتنوعة التي سيطلب منهم إنجازها. باختصار، يتخذ الإلزام القطعي للضمير الأخلاقي في أحد جوانبه الصيغة التالية: جهز نفسك لإنجاز وظيفة معينة مفيدة.

إذا اعترف الرأي العام بدور تقسيم العمل، فلا يخلو ذلك من بعض القلق والتردد. وبينما قام بفرض التخصص على الأشخاص، كان لديه الخوف على ما يبدو من إفراطهم في ذلك. وإلى جانب الحكمة العامة التي تمجد العمل المركز، هناك حِكَم أخرى ليست أقل رواجا، تنبهنا إلى مخاطره، ويصرح «جان بابتست ساي»، «بأنه من المحزن أن يكون علينا الاعتراف بأن المرء لم ننجز أكثر من ١,١٨ ٪ من دبوس في هذا المجال، وأن لا نمنح فرصة تخيل أن العامل الذي يستخدم مبردا ومطرقة فقط طوال حياته ببراعة، هو وحده الذي يحط من كرامة طبيعته بهذه الطريقة. إنه أيضا الإنسان الذي، من خلال وظيفته، يستخدم أكثر مقدرات عقله براعة».. وليس «توكوفيل» بأقل حدة منه، إنه يقول: «بما أن مبدأ تقسيم العمل يطبق بشكل متزايد باستمرار، فإن ما يصنع التقدم هو الفن والمهارة، ولكن عدد الصناع المهرة في تراجع». وعند الحديث بشكل عام، يبدو لنا أن نقيض المبدأ الذي يقضي بأنه علينا أن نتخصص، يقوم بدحض هذا المبدأ في كل مكان، ويبدو أن المبدأ الذي يدعونا جميعا إلى أن نحقق المثل الأعلى نفسه، لم يفقد سلطته بعد... صراع الأفكار هذا من

حيث المبدأ، غير مثير للدهشة بالتأكيد، فالحياة الأخلاقية تستجيب، مثل حياة الجسم والعقل، إلى احتياجات مختلفة قد تكون متناقضة، وهكذا فإنه من الطبيعي بالنسبة إليها أن تكون مركبة إلى حد ما من عناصر متعارضة لها تأثير متبادل محدود ومتوازن، ومع ذلك، هناك فعلا شيء بشأن التناقض الواضح جدا عليه أن يقلق الضمير الأخلاقي للأمة، هناك حاجة بالفعل إلى توضيح مسألة كيف يمكن لتناقض كهذا أن ينشأ.

سوف نتحرى أولا وظيفة تقسيم العمل، يعني الحاجة الاجتماعية التي يستجيب لها. وستكون الخطوة التالية هي تحديد الأسباب والظروف التي تعتمد عليها. وأخيرا بما أن تقسيم العمل لن يكون مادة لمثل هذه التهم الخطيرة، كونه في الواقع لم ينحرف بشكل أو بآخر عن الوضع الطبيعي، سوف نهدف إلى تصنيف الأشكال الأساسية غير الطبيعية التي يتخذها، لكي نتجنب خلطها مع الأخرى.

الكتـــاب الأول

الفصل الأول

طريقة تحديد هذه الوظيفة

أولا:

للوهلة الأولى، لا يبدو أن هناك شيئا أسهل من تحديد دور تقسيم العمل. أليست جهوده معروفة للجميع؟ وحيث إنه يزيد كلا من القدرة الإنتاجية ومهارة العامل معا، فإنه شرط ضروري للتطور الفكري والمادي للمجتمعات، إنه مصدر الحضارة. وأكثر من ذلك، إذا كنا ننسب القيمة المطلقة إلى الحضارة، بشكل عفوي نوعا ما، فإنه لم يخطر لنا أن نتلمس أي وظيفة أخرى لتقسيم العمل. لا نستطيع أن ندرك ـ في الواقع ـ أهمية معرفة نتيجة هذا التقسيم. ولكن إذا لم تكن له نتيجة أخرى ولم يخدم غرضا آخر، فلن يكون هناك سبب لإسناد أي سمة أخلاقية إليه.

...لكن مجال الأخلاق بعيد عن أن يكون غير محدد إلى هذه الدرجة. فهو يتناول كل أحكام العمل المفروضة على السلوك بشكل قطعي، وتلك التي ترتبط بها العقوبات، لكنه لا يذهب إلى أبعد من ذلك، وبالتالي بما أن

الحضارة لا تشكل شيئا يعارض هذا المعيار الأخلاقي، فإنها حيادية أخلاقيا. وهكذا فإذا كان دور تقسيم العمل لمجرد جعل الحضارة ممكنة، فإنه سوف يتقاسم هذه الحيادية الأخلاقية نفسها.

شيء آخر يجب أن يقال: إذا لم يحقق تقسيم العمل دورا آخر، فلن يكون له طابع أخلاقي، إضافة إلى أنه لن يكون هناك سبب يمكن أن ندركه لوجوده. سوف نرى فعلا أن الحضارة لا تملك بذاتها قيمة جوهرية ومطلقة، أما الأمر الذي يمنحها قيمة فهو حقيقة أنها تلتقي مع متطلبات معينة. كل شيء يدفعنا إذن إلى البحث عن وظيفة أخرى لتقسيم العمل، وما سيضعنا على الطريق إلى الحل هو حقائق قليلة ملحوظة للعموم.

ثانيا:

كل واحد منا يعلم أننا نحب ما يشبهنا، نحب أولئك الذين يفكرون ويشعرون كما نفعل، لكننا يمكن أن نصادف الظاهرة المعاكسة من آن إلى آخر. كثيرا ما يصادف أن نشعر أننا منجذبون إلى من لا يشبهوننا، بالضبط لأنهم لا يتصرفون مثلنا [...].

ما يثبت هذه المذاهب المتعارضة هو حقيقة أن كلتا الصيغتين للصداقة موجودة في الطبيعة. التباين مثل التشابه تماما، يمكن أن يكون سببا للانجذاب المتبادل. ولكن هذا الحكم لا يلائم كل أنواع الاختلاف. فنحن لا نجد متعة في لقاء آخرين لمجرد أن طبيعتهم مختلفة عن طبيعتنا، إذ لا ينشد المبذرون صحبة البخلاء، ولا الشخصيات الأمينة الصريحة صحبة المنافقين المخادعين. لا تشعر الأرواح الخيرة اللطيفة بالانجذاب إلى الأرواح ذات الفطرة الخشنة الشريرة. وبذلك، فإن اختلافات من نوع معين فقط هي التي تجذب أحدنا نحو الآخر.

هذه الاختلافات هي التي يكمل أحدها الآخر عوضا عن أن يعارض وأن يقصي أحدها الآخر. لذلك، يملك المنظّر ذو الفكر الاستنتاجي الحاذق تعاطفا خاصا تجاه الرجال العمليين الصريحين ذوي سرعة البديهة (الحدس)، وينجذب الخواف إلى الحاسمين وطيدي العزم، والضعيف إلى القوي، والعكس صحيح. ومهما كنا معطائين وكان عطاؤنا سخيا، فإن شيئا ما سيبقى دائما ينقصنا، و يستمر أفضل واحد منا في الشعور بعدم كفاءته.

لهذا السبب ننشد في أصدقائنا تلك السمات التي تنقصنا، لأنه بالاتحاد معهم نقاسمهم طبيعتهم بطريقة ما، ويقل بذلك شعورنا بعدم الكمال، وبهذه الطريقة، تنشأ مجموعات صغيرة من الأصدقاء، حيث يلعب كل فرد دورا يتماشى مع شخصيته، وفيها يحدث تبادل حقيقي للخدمات، واحد يحمي وآخر يواسي، واحد ينصح والآخر ينفذ، إنه التوزيع في الأدوار، ولنستعمل التعبير الشائع، تقسيم العمل هذا هو ما يحدد علاقات الصداقة هذه.

نحن بذلك مدفوعون إلى التفكير مليا في تقسيم العمل على ضوء جديد فعلا. في هذه الحالة، فإن الخدمات الاقتصادية التي يستطيع أن يسديها غير عظيمة بالمقارنة مع الأثر الأخلاقي الذي ينتج عنه. ودوره الحقيقي، هو أن يخلق شعورا بالتكافل بين اثنين أو أكثر من الناس. هذه النتيجة باهرة، إنها تلك التي تكون باعثا على ارتباطات الأصدقاء وتطبعهم بطابعها.

و يقدم تاريخ العلاقات الزوجية مثالا أكثر لفتا للأنظار لهذه الظاهرة نفسها. لا ريب في أنه لا يمكن الشعور بالانجذاب الجنسي بين أفراد من النوع نفسه، وعموما يفترض الحب انسجاما معينا في الفكر والشعور بدرجة معقولة. ومع ذلك، ما يضفي على هذه النزعة سمتها الخاصة، ويولد قوتها الخاصة ليس التشابه، بل التباين في الطبيعة هو الذي يربط الطرفين معا. ولأن الرجال والنساء يختلفون بعضهم عن بعض، فهم يسعون إلى بعضهم الآخر بمثل تلك العاطفة... إنه التقسيم الجنسي (النوعي) للعمل الذي هو مصدر التكافل الزوجي، وهذا هو السبب الذي من أجله كان تعليق علماء النفس ملائما على أن فصل الجنسين هو حدث ذو أهمية أولية في تطور الشعور العاطفي.

إن تقسيم العمل بين الجنسين يمكنه أن يكون أكثر أو أن يكون أقل. بإمكانه أن يرتبط فقط بالأعضاء الجنسية وبعض السمات الثانوية التي تعتمد عليها، أو على النقيض يستطيع أن يمتد إلى كل الوظائف الاجتماعية والعضوية. وبالإمكان رؤيته تاريخيا على أنه تطور دقيق على الخط نفسه وبطريقة التكافل الزوجي نفسها. وكلما أوغلنا في الماضي رأينا أن تقسيم العمل بين الجنسين يتقلص حتى يصل إلى حدود دنيا، فتقسيم العمل بين الجنسين يزداد يوما بعد يوم. كان محدودا في البداية بالوظائف الجنسية وحدها، ثم امتد بالتدريج إلى وظائف أخرى كثيرة. انسحبت المرأة لوقت

طويل من الشؤون الحربية والعامة، ومركزت وجودها بالكامل حول عائلتها. ومنذ ذلك الحين أصبح دورها أكثر تخصصا. وفي هذه الأيام، وبين الشعوب المتمدنة، تحيا المرأة وجودا مختلفا تماما عن وجود الرجل. قد يقال إن الدورين العظيمين للحياة النفسية أصبحا كأنهما منفصلان أحدهما عن الآخر، فاضطلع أحد الجنسين بالدور العاطفي، والآخر بالدور الفكري. وبملاحظتنا كيف تولع النساء بالفن والأدب ضمن طبقات اجتماعية معينة، تماما مثلما هم الرجال، قد يعتقد المرء، وهذا صحيح، أن نشاطات كلا الجنسين تميل من جديد لتصبح متجانسة.

ولكن حتى في هذا المجال من النشاطات تعود المرأة لتمارس طبيعتها الخاصة، ويبقى دورها خاصا جدا، دورا مختلفا جدا عن ذلك الذي للرجل. بالإضافة إلى ذلك بدأ الأدب والفن يصبحان أمرا يشغل النساء، ظهر الجنس الآخر كأنه يبتعد عنه لكي يكرس نفسه أكثر للعلم. وهكذا، فإنه قد يصادف كثيرا أن هذه العودة الظاهرة إلى الانسجام البدائي ليست أكثر من بداية لاختلاف جديد. والأكثر من ذلك، صار يمكن إدراك هذه الاختلافات الوظيفية فيزيقيا بسبب الاختلافات المورفولوجية التي سببتها. ليس الحجم والوزن والشكل العام هي ما يختلف بين رجل وامرأة، لكن الدكتور «ليبون» أظهر - كما رأينا - أنه مع تقدم المدنية تطور دماغ كل من الجنسين بشكل مختلف. قد تعود هذه الفجوة التطورية بين الاثنين، بناء على هذه الملاحظة، إلى كل من التطور الملحوظ في جمجمة الرجل، وإلى التوقف حتى التراجع والتردي في نمو الجمجمة الأنثوية، ويعلن: «بينما يضع الحجم الوسطي جماجم ذكور باريسيين بين أضخم الجماجم المعروفة، فإن الحجم الوسطي لجماجم الباريسيات يضعهن بين أصغر جماجم شوهدت، وأقل منها بكثير تلك التي للصينيات، وبالكاد أكبر منها تلك التي لنساء كاليدونيا الجديدة».

إن الأثر الأكثر وضوحا لتقسيم العمل في كل تلك الأمثلة ليس في أنه يزيد إنتاجية الوظائف التي تقسم بهذه الطريقة، بل إنه يربطها بإحكام. وفي كل هذه الحالات، فإن دوره ليس في أن يزين أو يحسن المجتمعات القائمة ببساطة. ولكن في أن يجعل من الممكن قيام المجتمعات التي لم تكن لتوجد لولا هذه الوظائف، فلو لم يفصل بالفعل الجنسان بعضهما عن بعض لما نشأ طراز كامل من العيش الاجتماعي. من الممكن أن يكون للفائدة الاقتصادية من تقسيم العمل

بعض التأثير في النتائج، ولكنها على أي حال تتجاوز مجال المصالح الاقتصادية البحتة بشكل ملحوظ، لأنها تشكل أساس التنظيم الاجتماعي والأخلاقي الفريد. يرتبط الأفراد الذين يمكن أن يكونوا لولا ذلك مستقلين، وينسقون جهودهم عوضا عن بذلها منفصلة، إنهم يرتبطون بعضهم ببعض بشكل متماسك، ولا تؤدي الروابط بينهم وظيفتها في خلال الدقائق القليلة لحظة انشغالهم بعملية تبادل الخدمات فقط، ولكنها تمتد إلى أبعد من ذلك بكثير.

وإذا ما كان التبادل وحده يؤلف العلاقات الاجتماعية التي تنشأ عن تقسيم العمل، فذلك لأننا فشلنا في تمييز ما يقتضيه التبادل، وماهية النتائج الصادرة عنه. إنه يفترض أن مخلوقين يتبادلان الاعتماد أحدهما على الآخر لأن كليهما غير كامل، وهو لا يقوم بأكثر من تفسير هذا الاعتماد المتبادل ظاهريا.

وعلى رغم الإيجاز في هذا التحليل، فإنه من الملائم إظهار أن تلك الآلية ليست مطابقة لتلك التي أسست عليها مشاعر التعاطف النابعة من التشابه. بالتأكيد لن يكون وجود تعاون بيننا وبين شخص آخر ممكنا ما لم تتحد صورتنا مع صورة هذا الآخر، ولكن عندما تستمد الوحدة من التشابه بين صورتين، فإنها تعتمد على التصاقهما. و تصبحان مرتبطتين بقوة بسبب عدم تمايزهما، إما كليا أو جزئيا، فينصهران تماما و يصبحان واحدا. إنهما متماسكان ما داما يصهران بهذه الطريقة فقط. وعلى النقيض من ذلك في حالة تقسيم العمل، يبقيان خارج بعضهما ويرتبطان لكونهما متمايزين فقط. لا يمكن للمشاعر التي تنشأ بهذا الشكل أن تكون هي نفسها في كلتا الحالتين، وكذلك العلاقات الاجتماعية التي تنشأ عنهما.

وهكذا، فإننا مدفوعون إلى التساؤل: هل يلعب تقسيم العمل الدور نفسه في مجموعات أكثر اتساعا وشمولا؟ وهل من المحتمل أن يحقق مهمة دمج الجسم الاجتماعي نفسها وأن يؤكد وحدته في المجتمعات المعاصرة التي نمت بالطريقة التي نعرفها؟

ونحن مدفوعون أيضا إلى افتراض أن الحقائق التي لاحظناها تتكرر هنا أيضا، إنما على نطاق أوسع، وإلى افتراض أن تلك المجتمعات السياسية الكبيرة لا تستطيع أن تدعم توازنها إلا بتخصص المهام، وأن تقسيم العمل هو مصدر التعاون الاجتماعي، إن لم يكن القاعدة الوحيدة، فعلى الأقل الأساسية، وهو أمر شرعي تماما بتبني وجهة النظر هذه، قال كونت:

«إنها لا تقود المرء مباشرة للنظر إلى الأفراد والطبقات فقط، بل إلى شعوب مختلفة أيضا في كثير من النواحي، كمشاركين متحدين منسجمين في مشروع عام واسع في آن معا، كلٌ يتبع نمطه إلى درجة متفق عليها سابقا. إنه الأمر الذي يربط تطوره الحتمي التدريجي أولئك المتعاونين بعضهم مع بعض في الزمن الحاضر على نسق من سلفهم نفسه، كائنا من كانوا، وحتى كل من يخلفهم على تنوعهم، وهكذا فإن التوزيع المستمر للمهام الإنسانية المختلفة يشكل العنصر الرئيسي للتضامن الاجتماعي، الذي يصبح السبب الجوهري للتعقيد المتزايد في الكائن الحي الاجتماعي».

ولو ثبتت هذه الفرضيات فربما لعب تقسيم العمل دورا أكثر أهمية مما هو منوط به عادة. إنه سوف يساعد المجتمعات على توفير الترف المرغوب فيه وإن كان زائدا على الحاجة فقط، بل سيكون شرطا لوجودها. إنه من خلال تقسيم العمل، أو على الأقل من خلاله بشكل رئيسي، سوف يتأكد تماسك المجتمعات، وتتحدد الخصائص الجوهرية التي تشكلها.

وعلى رغم أننا لسنا بعد في وضع يتيح لنا حل القضية بشكل حاسم، وإن كنا نستطيع أن ندركها بطريقة غامضة، فإننا نستطيع أن نقول إذا كان هذا هو دور تقسيم العمل، فلا بد أنه يملك طابعا أخلاقيا [...].

ثالثا:

لكي نقرر الحالة بدقة، ليس من السهل عند النقطة التي وصلنا إليها الآن أن نقول ما إذا كان التضامن الاجتماعي هو الذي ينتج هذه الظواهر، أو أنه على النقيض من ذلك، نتيجة لها.

وبطريقة مماثلة، فإن قضية ما إذا كان اقتراب الأشخاص بعضهم من بعض بسبب التأثيرات القوية للتضامن الاجتماعي، أو أن التضامن قوي بسبب اقتراب الرجال بعضهم من بعض ما زالت موضع نقاش. على كل حال، نحن لا نحتاج في اللحظة الحالية إلى الاهتمام بتوضيح هذه المسألة، ويكفي أن نقر بأن هذين الترتيبين للواقع مرتبطان، وهما في الوقت نفسه يختلفان أحدهما عن الآخر وبشكل مباشر.

وكلما كان أعضاء المجتمع أكثر ترابطا استطاعوا الحفاظ على العلاقات المتنوعة أكثر، إما بعضهم مع بعض أو مع المجموعة إجمالا، لأنه لو كان التقاؤهم نادرا لما اعتمدوا على بعضهم إلا بشكل متقطع وضعيف نوعا ما، بالإضافة إلى أن عدد هذه العلاقات متناسب بالضرورة مع الأحكام القانونية التي تحددها. في الحقيقة، تميل الحياة الاجتماعية في أي مكان تصبح فيه دائمة، إلى افتراض صيغة محددة لها، وإلى أن تصبح منظمة حتما. إن القانون ليس أكثر من ذلك التنظيم الشديد في أكثر أشكاله ثباتا ودقة. ولا تستطيع الحياة ضمن المجتمع أن تتوسع في مدى آفاقها من دون نشاط قانوني تزداد نسبته في آن واحد. وهكذا يمكن أن نكون متأكدين من إيجاد كل الأنواع الأساسية للتضامن الاجتماعي في القانون.

قد يجري الاعتراض بالتأكيد على أنه يمكن للعلاقات الاجتماعية أن تصاغ من دون أن تتخذ بالضرورة شكلا قانونيا، بعضها موجود فعلا، حيث لا تصل عملية التنظيم إلى هذا المستوى من التماسك والإحكام، وهذا لا يعني أنها تبقى غير محددة (غير محسومة)، بل يقوم العرف بتنظيمها عوضا عن أن يفعل القانون ذلك. وهكذا، فإن القانون يعكس جزءا من الحياة الاجتماعية فقط، وبالتالي، فإنه يزودنا بمعلومات غير كاملة لحل المسألة. بالإضافة إلى أن الحالة عادة هي أن العرف لا يتماشى غالبا مع القانون. و قد أُقر مرارا أن العرف يلطف من خشونة القانون، ويصحح المبالغة والإفراط اللذين ينشآن عن طبيعته الرسمية، حتى أنه في بعض المناسبات تدفعه روح مختلفة. هل من الجائز أن يظهرالعرف أنواعا أخرى من التضامن الاجتماعي غير التي عبر عنها القانون الوضعي؟

لكن تناقضا كهذا يحدث في ظروف استثنائية بالكامل. ولكي يحدث، يجب أن يتوقف القانون عن التجاوب مع الوضع القائم للمجتمع، وعلاوة على ذلك، فإن قوة العادة هي ما يسانده على رغم فقدانه أي سبب للوجود. وفي هذه الحالة تصبح العلاقات التي تؤسس رغما عن القانون منظمة لأنها لا يمكن أن توجد من دون أن تسعى إلى تقوية ذاتها، ومع ذلك، ولكونها في حالة نزاع مع القانون القديم المستمر، ولأنها لا تنجح في اختراق المجال القانوني بالمعنى الضيق للكلمة، فإنها لا ترتفع فوق مستوى العرف. فيندلع الاعتراض بهذا الشكل لكن هذا يمكن أن يحدث في حالات مرضية نادرة

فقط، ولا يمكن له مجرد الاستمرار من دون أن يصبح خطيرا. العرف عادة ليس ضد القانون، بل على العكس إنه يشكل أساسا له. ومن الحق أنه في بعض الأحيان ليس هناك شيء أكثر من ذلك يبنى فوق هذه القاعدة. وتوجد علاقات اجتماعية لا يحكمها إلا هذا الشكل الشائع للتنظيم النابع من العرف، ولكن هذا يكون بسبب فقدانها الأهمية والاستمرارية، فيما عدا (بالطبع) تلك الحالات الشاذة التي ذكرت من قبل. وإذا اتفق أن وجدت أساليب من التضامن الاجتماعي، يرسمها العرف وحده بوضوح، فهي بالتأكيد ذات مرتبة ثانوية جدا. من جهة أخرى، يعيد القانون إنتاج كل تلك الأساليب الأساسية، وهذه وحدها هي الأشياء التي نحتاج إلى أن نعرفها.

هل يجب أن نذهب أبعد ونؤكد أن التضامن الاجتماعي لا ينحصر كلية في تجلياته المرئية، لأنها تعبر عنه جزئيا وبشكل غير كامل، وأن هناك حالة داخلية خلف القانون والعرف ينشأ عنها التضامن، و أننا يجب أن نخترقها حتى الصميم من دون أي وسيط ،حتى نعرفها حقيقة؟

بما أن القانون ينتج الأشكال الأساسية للتضامن الاجتماعي، فعلينا إذن أن نصنف الأنواع المختلفة من القانون لكي نكون قادرين على أن نتحرى أشكال التضامن الاجتماعي المقابلة. ومن المحتمل أنه يوجد نوع من القانون يرمز إلى تضامن خاص، نابع من تقسيم العمل. وعندما نقوم بهذا البحث، لكي نحكم ما الدور الذي يلعبه تقسيم العمل، سيكون كافيا أن نقارن عدد الأحكام القانونية التي تعبر عنه الكتلة الكلية للقانون.

ولكي نأخذ بهذه الدراسة، لا نستطيع استخدام التصنيفات التي درج عليها القانونيون، ويمكن أن تكون ملائمة لممارسة القانون من وجهة نظر هذه الممارسة.

لكن العلم لا يستطيع أن يقنع بهذه التصنيفات التجريبية (الإمبريقية) والتقريبات التجريبية. إن أوسع التصنيفات انتشارا هو ذلك الذي يقسم القانون إلى قانون عام وقانون خاص، يقام القانون العام لتنظيم علاقات الفرد مع الدولة، والقانون الخاص ينظم علاقات الأفراد بعضهم مع بعض. ومع ذلك عندما نحاول أن نحدد هذه المصطلحات عن قرب، يختفي الخط الفاصل الذي يبدو للوهلة الأولى واضح المعالم. كل القانون هو خاص، على اعتبار أن الأفراد دائما في كل مكان هم معنيون به وهم منفذوه، ولكن فوق كل ذلك كل القانون عام، بمعنى أنه وظيفة اجتماعية، وكل الأفراد هم من زوايا

مختلفة موظفون للمجتمع، إن القانون لا يتناول أو ينظم وظائف الزواج والأبوة أو الأمومة... إلخ بشكل يختلف أدنى أختلاف عن تناوله وتنظيمه وظائف الوزراء أو المشرعين، لم يكن وصف القانون الروماني مصطلح «الوصاية» بـ munus publicum(*) من دون سبب.

بالإضافة إلى ذلك ما الدولة؟ من أين تبدأ، وأين تنتهي؟ إن الطبيعة الخلافية لهذا السؤال معروفة جيدا، وليس علميا أن نبني مثل هذا التصنيف التأسيسي على مثل هذه الفكرة المحللة بشكل غامض قاصر.

ولكي نكمل بشكل منهجي، علينا أن نكتشف بعض السمات الجوهرية في الظواهر القانونية القادرة على التنوع والاختلاف كلما تنوعت هذه الظواهر. والآن يمكن أن يُعرَّف كل أمر قانوني كقاعدة للسلوك مرتبطة بالجزاء. فضلا عن أنه من الواضح أن الجزاء يتغير وفقا لدرجة الخطورة المنوطة بالأوامر، والمكان الذي تحتله في الضمير العام، والدور الذي تلعبه في المجتمع، وهكذا، فإنه من الملائم تصنيف الأحكام القانونية وفقا لمختلف الجزاءات المرتبطة بها.

وهذه الجزاءات نوعان: يعتمد الأول أساسا على فرض شيء من الإيذاء على مقترف الجريمة أو على الأقل حرمانه من بعض المزايا، والغرض هو إيذاؤه في ماله أو شرفه، أو حياته، أو حريته، أو أن يحرم من بعض ما يتمتع بامتلاكه.

تسمى هذه العقوبات، بالعقوبات القمعية، مثل تلك الواردة في التشريعات الجزائية، وإنه لصحيح أن تلك العقوبات المتعلقة بالأحكام الأخلاقية البحتة لها الطابع نفسه، إلا أن هذه العقوبات تمارس بطريقة شائعة بين الجميع من دون تمييز، بينما تطبق عقوبات التشريع الجزائي من خلال وساطة جهاز محدد فقط، إنها عقوبات منظمة. أما بالنسبة إلى النوع الآخر من العقوبات، فإنها لا تقتضي بالضرورة أي معاناة لمرتكب المخالفة، بل مجرد استعادة الوضع السابق للأمور، أو إعادة تأسيس علاقات تزعزعت عن شكلها الطبيعي. وهذا يكون إما بإصلاح العمل المطعون فيه، وإعادته إلى النموذج الذي انحرف عنه، أو بإلغائه بحرمانه من كل قيمة اجتماعية.

وهكذا، يجب أن تقسم هذه الأحكام القانونية إلى نوعين أساسيين تبعا لكونها تتعلق بعقوبات قمعية منظمة، أو بقرارات استرداد خالصة. تغطي المجموعة الأولى كل القوانين الجزائية، وتغطي المجموعة الثانية القانون

(*) مصطلح لاتيني يقصد به واجب عام أو خدمة عامة [المحرر].

المدني، والقانون التجاري والقانون الإجرائي والقانون الإداري، والقانون الدستوري، عندما تستبعد الأحكام الجزائية المتعلقة بها.

لنتقصَّ الآن أي نوع من التضامن الاجتماعي يناظر كل نوع من تلك الأنواع.

الفصل الثالث

التضامن الناشئ عن تقسيم العمل

أو التضامن العضوي

رابعا:

بما أن التضامن السلبي لا يمكن أن يحدث في حد ذاته وحدة، وبما أنه علاوة على ذلك، لا شيء خاصا فيه، فإننا سوف نعرّف نوعين فقط من التضامن الإيجابي، متميزين بالسمات التالية:

١ـ النوع الأول يربط الفرد مباشرة بالمجتمع من دون أي وساطة. والنوع الثاني يعتمد فيه الفرد على المجتمع، لأنه يعتمد على الأجزاء التي ستعمل على تشكيله (أي المجتمع).

٢ ـ لا ينظر إلى المجتمع من المنظور نفسه في كلتا الحالتين، ففي الحالة الأولى تستخدم العبارة لتشير إلى مجتمع منظم بدرجة أو بأخرى، يتألف من معتقدات ووجدان عام لكل أعضاء الجماعة: هذا هو النموذج الجمعي. وعلى النقيض من ذلك في الحالة الثانية، المجتمع الذي ننضم إليه متماسكين معه هو نظام ذو وظائف خاصة ومختلفة، ومحدد بعلاقات معينة. وبالإضافة إلى أن هذين المجتمعين هما فعل مجتمع واحد، مظهران للواقع الواحد نفسه، لكنهما على الرغم من ذلك في حاجة إلى أن يميزأحدهما عن الآخر.

٣ـ من هذا الفرق الثاني ينشأ آخر، سوف يقوم بالسماح لنا بتصوير ورسم خطوط عريضة لهذين النوعين من «التضامن».

يمكن للنوع الأول أن يكون قويا إلى حد أن الأفكار والميول المشتركة بين كل أعضاء المجتمع تتجاوز في عددها وقوتها تلك التي تتعلق شخصيا بكل واحد من هؤلاء الأعضاء، وكلما زادت هذه الأفكار والميول المشتركة، كان هذا المجتمع أكثر نشاطا. والآن فإن ما يشكل شخصيتنا،

هو ما يملكه كل واحد منا مما خاص ومميز وما يميزها عن الشخصيات الأخرى، يستطيع هذا التضامن إذن أن يزداد بعلاقة عكسية مع الشخصية (الفردية). وكما قلنا، هناك في وعي كل واحد منا وعيان، واحد نتشارك فيه عموما مع جماعتنا بكليتها، التي هي بالتالي ليست أنفسنا، ولكنها المجتمع الذي يعيش ويتصرف فينا، والآخر على نقيضه يمثلنا وحدنا بما هو شخصي ومميز لنا، وهو الذي يجعل الواحد منا فردا. يكون التضامن النابع من التشابه في ذروته عندما يستوعب الوعي الجمعي تماما وعينا الكلي متوافقا معه في كل نقطة. في تلك اللحظة تكون شخصيتنا صفرا، ولا تستطيع هذه الشخصية أن تظهر حتى نكون أقل امتلاء بالمجتمع. هنا توجد قوتان متعارضتان، الأولى جاذبة والأخرى نابذة، لا تستطيعان أن تزدادا في آن معا. فإذا كان لدينا ميل قوي إلى أن نفكر ونعمل لأنفسنا، فلن نستطيع أن نتوجه بقوة للتفكير والتصرف مثل الآخرين.

وإذا كان المثل الأعلى هو خلق صورة شخصية خاصة لأنفسنا، فهذا يعني أن لا نكون مثل أي أحد آخر. وعلاوة على ذلك، ففي اللحظة التي يمارس فيها هذا التضامن تأثيره، يمكن أن يقال بالتحديد إن شخصيتنا تختفي لأننا لم نعد نحن أنفسنا، بل كائن جماعي.

لذلك لا تستطيع الجزئيات الاجتماعية التي يمكنها أن تتماسك إلا بتلك الطريقة الوحيدة، أن تتحرك كوحدة إلى الحد الذي تفتقر فيه إلى حركة خاصة بها، كما تفعل مئات الأجسام اللاعضوية. هذا هو السبب الذي نقترح من أجله أن يبقى هذا النوع من التضامن ميكانيكيا. و لا تعني الكلمة أن هذا التضامن ينتج بوسائل آلية وصناعية، بل نستخدم هذا المصطلح للدلالة عليه تشبيها له بالتماسك الذي يربط عناصر المواد الخام معا، خلافا لذلك الذي يطوق وحدة الكائنات العضوية الحية. إن ما يبرر استخدام هذا المصطلح أخيرا هو حقيقة أن الرباط الذي يوحد الفرد مع المجتمع بهذا الشكل، هو مناظر تماما للذي يربط الشيء مع الشخص. والوعي الفردي من هذه الزاوية هو ببساطة، تابع للنموذج الجمعي، ويتبع كل تحركاته تماما مثلما يتبع الشيء المملوك التصرفات التي يفرضها مالكه عليه.

وفي المجتمعات التي تطور فيها هذا التضامن إلى حد عال، لا ينتمي الفرد إلى نفسه، كما سنرى لاحقا، إنه حرفيا شيء تحت تصرف المجتمع. وهكذا لا تتميز الحقوق الشخصية من الحقوق «الحقيقية» في تلك المجتمعات.

إن الوضع مختلف بالكامل في حالة التضامن الذي يسبب تقسيم العمل، فبينما يقتضي التضامن الأول أن يشبه الأفراد بعضهم البعض، يفترض الأخير أنهم مختلفون. إن النموذج الأول ممكن فقط بمقدار ما تذوب شخصية الفرد في الشخصية الجماعية، أما النموذج الأخير فهو ممكن فقط إذا كان لكل منا مجال عمل خاص به، هو بالتالي شخصية متفردة. وهكذا فإن الوعي الجماعي يترك جزءا من الوعي الفردي مكشوفا حتى تؤسس فيه تلك الوظائف الخاصة التي لا يستطيع تنظيمها. وكلما اتسعت هذه المنطقة الحرة، كان التماسك الذي ينشأ من هذا التضامن أقوى. وفي الحقيقة يعتمد كل منا على المجتمع بحميمية أكثر كلما ازداد تقسيم العمل، هذا من جهة، ومن جهة أخرى كلما كان نشاط أحدنا في المقابل أكثر تخصصا، كلما كان شخصيا أكثر. ولا شك في أن هذا النشاط مهما كانت حدوده لن يكون أصيلا تماما. فحتى في ممارسة مهنتنا، فإننا نتقيد بالاستخدامات والممارسات المشتركة بيننا جميعا ضمن شركتنا. ولكن حتى في هذه الحالة، فإن العبء الذي نتحمله هو، بشكل مختلف، أقل ثقلا مما نتحمله عندما يلقي المجتمع بكامل ثقله علينا، وهذا يترك مساحة أكبر بكثير لإطلاق العنان لروح المبادرة عندنا. وهنا إذن تنمو فردية الكل، وفردية الأجزاء ويصبح المجتمع أكثر فعالية في الحركة المتناغمة في وقت واحد، في حين أن لكل من عناصره مزيدا من التحركات التي تخصه بشكل مميز، ويشبه هذا التضامن، في الحقيقة، ما نلاحظه عند الحيوانات الأعلى، فإن كل عضو له استقلاليته و سماته الخاصة به، وكلما ازدادت وحدة النظام العضوي، ازدادت فردية الأجزاء وضوحا. وباستخدامنا هذا التناظر، نقترح أن ندعو هذا التضامن العائد إلى تقسيم العمل بـ «التضامن العضوي».

الكتــاب الثـانــي

الفصل الثاني

الأسباب

[...]

لذلك تعود الزيادة في تقسيم العمل إلى حقيقة أن الشرائح الاجتماعية تفقد فرديتها، وتصبح عمليات التجزئة التي تقسمها أكثر نفاذية. وباختصار، يحدث بينهما التحام يجعل المادة الاجتماعية حرة، ومن ثم قادرة على الدخول في ترابطات جديدة.

لكن اختفاء هذا النوع لا يمكن أن يسبب هذه النتيجة إلا للسبب التالي، أن أفرادا كانوا منفصلين انجذبوا إلى بعضهم، أو أنهم على الأقل يقتربون من بعضهم أكثر مما كانوا عليه. إذن، تحدث التحركات بين أجزاء الجمهور الاجتماعي التي لم يكن بينها تأثير متبادل بعضها في بعض حتى في ذاك الوقت. كلما تطور نظام خلية النحل الذي ننتمي إليه، ازدادت العلاقات التي ينغمس كل واحد منا فيها انحصارا ضمن حدود الخلية التي ننتمي إليها. وهناك دائما فراغات مفترضة بين القطاعات المختلفة. من ناحية أخرى، تمتلئ هذه الفراغات عندما يتوقف عمل هذا النظام. تصبح الحياة الاجتماعية عامة عوضا عن أن تركز نفسها في عدد متشابه لا حصر له من البؤر الصغيرة الواضحة المتشابهة. وتصبح العلاقات الاجتماعية ـ يجب أن نقول، إن أردنا الدقة، العلاقات ضمن الاجتماعية ـ بالتالي أكثر تنوعا وتعددا، بما أنها تندفع بعيدا عن حدودها الأصلية من كل الجوانب. وهكذا فإن تقسيم العمل يرتقي بمعظم الأفراد الموجودين، الذين هم على اتصال كاف مع بعضهم، لكي يكونوا قادرين على الفعل ورد الفعل المتبادل بعضهم مع بعض. إذا وافقنا على تسمية الانجذاب والمبادلات الفعالة التي تنتج عنه بالديناميكية، أو بالتركيز المعنوي، نستطيع أن نقول إن تقدم تقسيم العمل هو في تناسب مباشر مع التركيز المعنوي أو الديناميكي للمجتمع.

لكن هذا الفعل من الانجذاب المعنوي لا يمكنه أن يثمر إلا إذا قل البعد الحقيقي نفسه بين الأفراد بأي طريقة كانت، لذلك لا يستطيع التركيز المعنوي أن يزداد من دون ازدياد التركيز المادي في آن معا،

ويمكن للثاني أن يفيد في قياس مدى الأول. وأكثر من ذلك، إنه مما لا فائدة فيه أن نتحرى أيا من الاثنين أثّر في الآخر، يكفي إدراك أنهما متلازمان.

تحدث الزيادة المتصاعدة في تركيز المجتمعات في مسار تطورها التاريخي بثلاث طرق رئيسية :

١- بينما تنشر المجتمعات الدنيا نفسها فوق مناطق واسعة نسبيا، بالمقارنة مع عدد الأفراد الذين تتألف منهم، يصبح السكان أكثر تركيزا باستمرار في الشعوب الأكثر تقدما.

ويستلزم في الواقع نشاط القبائل البدوية، سواء أكانوا صيادين أم رعاة، غياب أي نوع من التمركز، ويستلزم التشتت فوق منطقة أكثر ما يمكن اتساعا. و تفترض الزراعة، لأنها بالضرورة في حاجة إلى وجود مستقر، انجذابا معينا للأنسجة الاجتماعية، ولكنه يبقى انجذابا غير كامل، طالما أن قطعا من الأراضي توجد بين كل عائلة وأخرى فتتوسطها. وعلى الرغم من أن عملية التمركز كانت أعظم في المدينة، فإن البيوت لم يحاذِ بعضها بعضا، لأن المنازل المتحاذية لم تكن معروفة في القانون الروماني، بل إن هذا ما استحدث على أرضنا اليوم ليثبت أن الروابط الاجتماعية أصبحت أكثر متانة. بالإضافة إلى أن المجتمعات الأوروبية شهدت منذ نشأتها أن كثافتها تزداد باستمرار، على الرغم من بعض حالات تراجع مؤقتة.

٢- إن تشكل المدن هو عرض آخر للظاهرة نفسها، بل إنه أكثر تميزا. يمكن أن تعود الزيادة في معدل الكثافة إلى الزيادة الملموسة في معدل الولادات، و يمكن أن يسوى هذا الوضع بالتالي بتمركز ضعيف جدا للسكان، وبالمحافظة الشديدة على النموذج التقسيمي للمجتمع، لكن المدن تنتج من الحاجة التي تدفع الأفراد ليبقوا باستمرار على أقرب تواصل ممكن مع بعضهم، مثلهم مثل الكثير من المواقع التي تتقلص فيها الكتلة الاجتماعية بقوة أشد من أي مكان آخر. لذلك لا يمكنها أن تتضاعف وتنتشر ما لم تزدد الكثافة المعنوية؛ بالإضافة إلى أننا سنرى أعداد سكان المدن تزداد من خلال الهجرة إليها، وهو ممكن فقط عندما تتداخل الشرائح الاجتماعية تداخلا شديدا.

[...]

٣- أخيرا، هناك عدد وسرعة وسائل الاتصال والنقل، وبإلغاء أو تقليل الفراغات التي تفصل القطاعات الاجتماعية تزيد هذه الوسائل في تركيز المجتمع، بالإضافة إلى أنه ليس هناك حاجة إلى إثبات أنه كلما كانت المجتمعات أكثر عددا وكمالا، كان نموذج المجتمع أعلى.

ما دام هذا الرمز المرئي والقابل للقياس يعكس التنوع فيما دعوناه بالكثافة المعنوية، بإمكاننا، إذن، أن نستبدل بهذا الرمز الرمز الأخير في الصيغة التي وضعناها مسبقا.

علينا، علاوة على ذلك، أن نكرر هنا ما كنا نقوله سابقا: إن قرر المجتمع في أثناء تمركزه اعتماد نمو تقسيم العمل، فإن هذا الأخير يزيد بدوره من تمركز المجتمع.

لكن هذا ليس بالترتيب، لأن تقسيم العمل يبقى هو العمل المشتق، وبالتالي فإن التقدم الذي يصنعه عائد إلى الارتقاء المتوازي في التركيز الاجتماعي، مهما يمكن أن يكون سبب الارتقاء. هذا هو كل ما أردنا تقديره.

لكن هذا العامل ليس هو الوحيد، فإذا أنتج تمركز المجتمع هذه النتيجة، فهذا لأنه يضاعف العلاقات ضمن الاجتماعية، ولكن هذه العلاقات ستكون أكثر تنوعا وعددا إذا ما أصبح عدد الأعضاء في المجتمع أيضا أكبر، وإذا ما ضم المجتمع عددا أكبر من الأفراد، بالإضافة إلى كونهم على تواصل قريب، فسيقوى التأثير بالضرورة. للحجم الاجتماعي إذن التأثير نفسه في تقسيم العمل مثلما للكثافة. في الحقيقة، إن المجتمعات تكون أكثر ضخامة كلما كانت أكثر تقدما، وبالتالي فإن العمل يكون أكثر توزعا بينهما.

[...]

وهناك مع ذلك استثناءات، ربما كانت الأمة اليهودية قبل الغزو أكثر حجما من المدينة الرومانية في القرن الرابع، ومع ذلك كانت من نوعية متدنية. إن الصين وروسيا أكثر سكانا من معظم الأمم المتقدمة في أوروبا، وبالتالي لم يتطور تقسيم العمل بين تلك الشعوب بالتناسب مع الحجم الاجتماعي، هذا لأن النمو في الحجم ليس بالضرورة علامة على التفوق، إن لم تنمُ الكثافة في الوقت نفسه وبالنسبة نفسها.

يمكن للمجتمع أن يصل أبعادا كبيرة جدا، لأنه يتضمن عددا كبيرا جدا من الشرائح، مهما كانت طبيعة هذه الشرائح. وإن أنتج أكبرها مجتمعات من نموذج متدن جدا، تبقى البنية القطاعية واضحة جدا، وبالتالي ستكون المنظمة الاجتماعية متقدمة قليلا.

تصنف تجمعات العشائر، حتى لو كانت ضخمة، تحت صفة أصغر مجتمع منظم، بما أن المجتمع المنظم مر من خلال مراحل التطور تلك، التي بقي التجمع تحت لوائها. وبالمثل لو كان لعدد الوحدات الاجتماعية بعض التأثير في تقسيم العمل، فهذا ليس من خلالها، وليس ضرورة، ولكن لأن عدد العلاقات الاجتماعية يزداد عموما مع عدد الأفراد. ليس كافيا بالنسبة للمجتمع أن يتضمن عددا كبيرا من الأشخاص لكي يحصل على هذه النتيجة، ولكن يجب أن يكون هؤلاء الأشخاص في تواصل جوهري إلى حد جيد لكي يتفاعلوا بعضهم مع بعض. وإذا ما كانوا منفصلين بوساطة البيئات المستغلقة التي يصعب على كل الأطراف اختراقها، فهم يستطيعون إقامة علاقات، ولكن بشكل نادر فقط، وبصعوبة، ويحدث كل شيء كأن عدد الناس قليل.

لذلك لا تسرع الزيادة في الحجم الاجتماعي بالتقدم في تقسيم العمل دائما، إلا عندما تتكاثف الجماعة في الوقت والدرجة أنفسهما، وبالتالي يمكن أن يقال إنه عامل إضافي فقط، وعندما ينضم إلى العامل الأول فإنه يوسع التأثيرات بوساطة فعل هو منه بالتحديد، وبذلك يتطلب أن يتميز عنه.

ولذلك يمكننا أن نصوغ الاقتراح التالي: يتنوع تقسيم العمل بتناسب مباشر مع حجم وكثافة المجتمعات، وإذا تقدم تقسيم العمل بطريقة مستمرة على مسار التنمية الاجتماعية، فذلك لأن المجتمعات تصبح أشد كثافة بانتظام وأكبر حجما عموما.

ونحن نقرر أن النمو والتكاثف في المجتمعات لا يجيزان تقسيما أكبر للعمل، بل يوجبانه. إنهما ليسا أداة لتقسيم العمل، ولكنهما السبب المقرِّر له.

ثالثا: إذا ازداد تقسيم العمل عندما تصبح المجتمعات أكثر تكتلا وتكاثفا، فإن هذا ليس لأن الظروف الخارجية أكثر تنوعا، وإنما بسبب أن الصراع من أجل الوجود أصبح أكثر عنفوانا.

ن لمهن مختلفة أن تتعايش معا في المدينة نفسها دون أن تضطر إلى
سر فيه إحداها بالأخرى، وذلك لأنها تسعى وراء أهداف مختلفة،
فالجندي ينشد مجدا عسكريا، والكاهن سلطة أخلاقية، ورجل الدولة
السلطة، والصناعي الثروة، والعالم السمعة المهنية، ويستطيع كل واحد فيهم
أن يصل بذلك إلى هدفه دون أن يمنع الآخرين من الوصول إلى أهدافهم...

على كل حال، كلما كانت الوظائف قريبة بعضها من بعض، ازدادت نقاط الاحتكاك الموجودة بينها، وازداد ميلها إلى الصراع نتيجة لذلك. بما أنها في تلك الحالة ترضي حاجات متشابهة بوسائل مختلفة، فإنه لحتمي أن يكون عليها السعي تقريبا لتخطي الآخرين. ليس الحاكم أبدا في منافسة مع الصناعي، لكن تاجر الأجواخ وصانع الحرير، والشاعر والموسيقي، كل يحاول أن يحل محل الآخر. ولكن هؤلاء الذين يؤدون الوظيفة نفسها، بالضبط لا يستطيعون أن ينتعشوا إلا بأذى زملائهم... وهذه هي الحال ليس فقط ضمن كل مدينة ولكن في المجتمع ككل؛ فالمهن المتشابهة في مواقع مختلفة في منطقة ما تدخل في منافسة تشتد شراستها كلما كانت أكثر تشابها، شريطة ألا تقيد صعوبات الاتصال والتنقل مجال عملها.

وإذ قيل هذا، فمن السهل أن نفهم أن أي تركيز للكتلة الاجتماعية خصوصا إذا صحبه نمو في عدد السكان يحدد بالضرورة تقدم تقسيم العمل.

[...]

وبكلمات أخرى، كل قطاع له أعضاؤه الخاصون، إلى حد أن المؤسسة الاجتماعية تعتبر مؤسسة قطاعات، ويمكن القول إنها محمية ويجري إبقاؤها بعيدة عن الأعضاء المشابهين بواسطة التجزيئات التي تفصل القطاعات المختلفة، ولكن حالما تختفي هذه التجزيئات فإنه لا مفر من أن تحتك الأعضاء المتشابهة، وتباشر الصراع وتحاول أن تحتل مكان الآخرين. ولكن مهما كانت الطريقة التي يحدث بها هذا الإحلال، فستكون النتيجة شيئا من التقدم على طول الطريق إلى التخصص، فمن ناحية لا تستطيع المجموعة المنتصرة - إذا جاز لنا أن نستخدم مثل هذه العبارات - أن تكون كفؤة للمهمة الأكبر التي أصبحت ملقاة على عاتقها مستقبلا، إلا بالمزيد من تقسيم العمل. ومن جهة أخرى لا يمكن للمغلوبين أن يستمروا في الوجود إلا بالتركيز على جزء واحد فقط من الوظيفة الإجمالية التي ظلوا يؤدونها حتى ذاك الحين.

فيصبح صاحب العمل الصغير رئيسا للعمال، و صاحب المحل الصغير مستخدما... إلخ، يمكن لهذا النصيب من العمل أن يصير ذا حجم أكبر أو أقل بناء على ما إذا كان تدني المستوى أكثر أو أقل وضوحا، وقد تصبح الوظيفة الأصلية مقسومة إلى جزأين متساويين في الأهمية. وعوضا عن الدخول في منافسة، أو البقاء على هذه الحال، فإنه يمكن لمتعهدين متشابهين أن يجدا توازنا بينهما مرة أخرى عن طريق تقاسمهما مهمتهما المشتركة، وعوضا عن أن يصبح أحدهما تابعا للآخر، فإنهما يقومان بالتنسيق بين نشاطاتهما. إنما مع اختصاصات جديدة تظهر في كل حالة.

على الرغم من أن الأمثلة التي في الأعلى أخذت من الحياة الاقتصادية خاصة، فإن هذا التوضيح ملائم لكل الوظائف الاجتماعية دون تمييز. لا ينقسم العمل سواء أكان علميا أم فنيا أم أي شيء آخر، بأي طريقة أخرى أو لأي أسباب أخرى. إنه نتيجة هذه الأسباب نفسها، كما رأينا، تمتص الآلية المنظمة الأعضاء المنظمين مقلصة دورهم إلى دور متخصصين مساعدين.

[...]

تقسيم العمل بذلك هو إحدى نتائج الصراع من أجل الوجود: بل هو حل لطيف للعقدة. بفضله لا يجبر الخصوم على التخلص بعضهم من بعض تماما، ولكن يمكنهم التعايش جنبا إلى جنب. بالإضافة إلى أنه، مع تطوره، يزود عددا أكبر من الأفراد الذين سيتعرضون للانقراض في مجتمعات أكثر تجانسا، بوسائل التأكيد على وجودهم وبقائهم. وبين الكثير من الشعوب المتدنية كان الهلاك مصير أي معوق، وكان القانون يستبق، وبطريقة ما، (يقنن) نتائج الاختيار الطبيعي في بعض الأحيان. فقاموا بالحكم بالإعدام على الأطفال الضعفاء والمرضى حديثي الولادة، ووجد أرسطو مثلا أن هذه الممارسة طبيعية. لكن الأشياء مختلفة تماما في المجتمعات الأكثر تقدما، يستطيع الفرد العليل أن يجد ضمن الكادر المعقد لمنظومتنا الاجتماعية وضعا ملائما يمكنه تقديم خدمة فيه. إن كان فقط ضعيف الجسم وعقله صحيحا، فسوف يكرس نفسه للدراسة كعمل وللوظائف الفكرية، ولكن إذا كان الخلل في دماغه فسيكون عليه بلا ريب أن يتخلى عن قبول أي منافسة فكرية عظيمة، ولكن المجتمع يملك في النخاريب الثانوية لخليته أماكن صغيرة بشكل يكفيه ويمنع استبعاده.

[...]

تستطيع الصناعة الاستمرار في حالة استجابتها لضرورة ما فقط. ويمكن لوظيفة أن تصبح متخصصة إذا ما استجاب هذا التخصص إلى حاجة ما في المجتمع. وكل تخصص جديد فيه بالنتيجة زيادة وتحسن في الإنتاج، وإذا لم تكن هذه الإيجابية سببا لوجود تقسيم العمل، فإنها نتيجته الحتمية. وبالنتيجة، لا يمكن للتقدم المستمر أن يتوطد ما لم يشعر الأفراد بالحاجة إلى منتجات أكثر وفرة، أو ذات نوعية أفضل بالفعل. ومع ذلك، من أين يمكن أن تنبع مثل تلك الحاجات؟

إنها أثر للسبب نفسه الذي يحدد تقدم تقسيم العمل... ولكي تستمر الحياة يجب أن تكون المكافأة متناسبة مع الجهد ....

وعلاوة على ذلك، فإن النظام العصبي المركزي هو الذي يتحمل أولا كل العبء، لأن على المرء أن يكون مبدعا خلاقا في إيجاد وسائل دعم الصراع وخلق اختصاصات جديدة، وجعلها معروفة. وعموما كلما تعرضت البيئة للتغيير، كان الدور الذي يلعبه الذكاء في الحياة أعظم. إنه وحده الذي يستطيع أن يكشف الشروط الجديدة الضرورية للتوازن غير المستقر دائما، ويستطيع تجديده. وهكذا فإن نشاط الدماغ يتطور في الوقت نفسه وللمدى نفسه كلما صارت المنافسة أشرس. هذا التقدم المتوازي يمكن ملاحظته، لا بين النخبة فقط، بل بين كل طبقات المجتمع. عند هذه النقطة نحتاج إلى مقارنة العامل الصناعي بالعامل الزراعي فقط. إنها لحقيقة معروفة بأن الأول أكثر ذكاء بكثير، على الرغم من الطبيعة الميكانيكية للمهمات التي يرتبط بها غالبا. وأكثر من ذلك، لا تسير الأمراض العقلية مع الحضارة يدا بيد من دون سبب، ولا تبرز في المدن أكثر من الريف، وفي المدن الكبرى أكثر من الصغرى، من دون سبب أيضا. للعقل الأوسع والحساس الآن حاجات مختلفة عن العقل ذي الطبيعة الأخشن. قد تحطم المشاكل والحرمان العقل الأول بالألم، بينما الثاني قد لا يشعر بها، ومن أجل السبب نفسه نجد أن الحوافز الأكثر تعقيدا ضرورية لإعطاء المتعة لعضو الدماغ، وبما أنه تطور وصار مصقولا، صار يطلب المزيد في الوقت نفسه. وأخيرا، تزداد الاحتياجات الفكرية بشكل خاص أكثر من كل الاحتياجات الأخرى، و لم تعد التوضيحات المبتذلة ترضي العقول الأكثر تدريبا، وصار السعي وراء تنوير جديد. العلم يغذي هذه المطامح، وفي الوقت نفسه يلطفها.

لذلك، تتشكل كل تلك التغييرات آليا لأسباب ضرورية. آن يتطور ذكاؤنا وإحساسنا ليصبح أكثر حدة، فهذا لأننا ندربه ونستخدمه أكثر، وإذا فعلنا ذلك فلأننا مجبرون على العنف الشديد للصراع الذي علينا أن نواصله، وبهذا الشكل وجدت الإنسانية نفسها، رغما عنها، مهيأة لقبول ثقافة أشد كثافة وأكثر تنوعا...

حتى لو انجذبنا باتجاه هدف ما، بسبب ميل موروث، لا يمكننا أن نرغب به إلا بعد أن نحتك به فقط، ولكن في اللحظة التي يتذوق فيها الإنسان تلك المتع الجديدة ويستحضرها في اللا وعي، يجدها في قبضته، لأن تقسيم العمل تطور ووفرها له. يلتقي نظاما الحقائق هذان ببساطة تماما، ومن دون وجود أدنى تنسيق مسبق بينهما، لأنهما آثار للسبب نفسه.

قد ندرك كيف سيحدث مثل هذا الالتقاء غير المتوقع على هذا النحو. ستكون جاذبية الجدّة كافية لاستمالة الإنسان لتذوق تلك المتع. إنه ميال بشكل طبيعي لعمل ذَلك، لأنه كلما ازداد ثراء هذه المحرضات وتعقيدها جعله هذا يظن أن المتع التي كان قنوعا بها إلى تلك اللحظة هي من نوعية متواضعة. بل بإمكانه أن يكيف نفسه ذهنيا معها قبل أن يجربها تماما. وبما أنها في الواقع تستجيب للتغييرات التي حدثت في تكوينه، فإنه سوف يشعر مقدما بأنها مقبولة، وتأتي هذه التجربة لتؤكد هذا الحس الداخلي المسبق. تستيقظ الاحتياجات التي كانت هاجعة وتصبح محددة بدقة وتحرز أيضا وعيا بذاتها، وتبدأ في أن تصبح منظمة. ولكن هذا لا يعني أن هذا التعديل يكون كاملا بشكل متساوٍ في كل حالة، أو أن كل منتج جديد راجع إلى مزيد من التقدم في تقسيم العملً، يستجيب عادة إلى حاجة حقيقة ما في طبيعتنا. وعلى العكس، من المحتمل جدا أن احتياجاتنا غالبا، وإلى حد جيد، تتخذ شكلا لأننا اعتدنا على الهدف الذي ترتبط به، لم يكن هذا الهدف ضروريا، ولا مفيدا، ومع ذلك صادف أن اختبرناه مرات عدة، فازددنا اعتيادا عليه، بحيث أصبحنا لا نستطيع الاستغناء عنه، إذ إن التوافقات الناشئة عن أسباب أوتوماتيكية بالكامل لا يمكن أبدا إلا أن تكون غير كاملة وتقريبية، ولكنها كافية للمحافظة على النظام عموما. هذا هو ما يحدث مع تقسيم العمل. إن التقدم الذي يصنعه هو عموما، ولكن ليس في كل الحالات، في حالة توافق مع التغييرات التي تحدث في الإنسان، وهذا ما يجعله يستمر.

[...]

إننا نرى كم تبدو نظرتنا إلى تقسيم العمل مختلفة عن نظرة الاقتصاديين. فهو بالنسبة إليهم يتوقف على إنتاج المزيد، ولكن هذه الإنتاجية المتزايدة بالنسبة إلينا هي مجرد نتيجة ضرورية، وأثر جانبي للظاهرة، وتخصصنا في العمل ليس من أجل إنتاج المزيد، ولكن من أجل تمكيننا من العيش في ظروف الوجود الجديدة التي وجدنا فيها أنفسنا.

رابعا: إن النتيجة الطبيعية لكل ما سبق، هي أن تقسيم العمل لا يمكن أن ينفذ إلا بين أعضاء المجتمع المتشكل سابقا.

[...]

إنه يعتمد على تقسيم الوظائف التي كانت فيما سبق واحدة، ولكن مثل هذا التقسيم لا يمكن أن ينجز وفقا لأي خطة مرسومة مسبقا. لا نستطيع أن نقول مسبقا أين يُرسم خط تعيين الحدود بين المهام، عندما تنفصل. إذ لا يتميز ذاك الخط بشكل واضح بذاته في طبيعة الأشياء، ولكنه على النقيض، يعتمد على الكثير من الظروف. لذلك يجب أن يحدث التقسيم من تلقاء نفسه، وتدريجيا، بالتالي، ولكي يكون دورا قابلا للتقسيم في تلك الظروف إلى وظيفتين متتامتين، فإنه لا غنى ـ كما تتطلب طبيعة تقسيم العمل ـ عن أن يكون الفريقان المتخصصان على اتصال دائم طوال الوقت الذي يحدث فيه هذا الفصل (التقسيم). وليس هناك بد من أن يتولى أحد الفريقين العملية كلها التي يسلمها الفريق الآخر، وأن يتكيف كلاهما مع الآخر. والآن، تماما مثلما مستعمرة حيوان، نسيج أعضائها وحدة متصلة، تؤلف فردا، كذلك تشكل كل مجموعة من الأفراد في حالة تواصل مستمر مجتمعا، ويصبح بالإمكان أن يحدث تقسيم العمل فقط ضمن إطار مجتمع قائم فعلا. ونحن لا نعني ببساطة أن على الأفراد أن يتعلقوا ماديا أحدهم بالآخر، ولكن لا بد من وجود روابط معنوية بينهم أيضا. وأولا، تثير الاستمرارية المادية وحدها، شريطة أن تكون دائمة، روابط من هذا النوع، فضلا عن أنها ضرورية بشكل مباشر. وإذا لم تكن العلاقات التي بدأت بالتشكل خلال عهد التقلب وعدم الثبات، محكومة بأي قانون، إن لم تلطف أي قوة من صدام المصالح الفردية، فسوف يتلو ذلك حالة فوضى لا يمكن أن ينبثق منها نظام جديد. وصحيح أننا نتصور أن كل شيء يحدث بواسطة اتفاقات خصوصية تناقش بحرية. وبذلك

يبدو كل الفعل الاجتماعي غائبا، ولكننا ننسى أن العقود ممكنة فقط حين يوجد بالفعل شكل قانوني للتنظيم، وبالتالي فإنه من الخطأ في بعض الأحيان أن نرى في تقسيم العمل أنه الحقيقة الأساسية لكل الحياة الاجتماعية.

فالعمل لا ينقسم بين أفراد مستقلين متمايزين فعلا بعضهم عن بعض، يلتقون ويتزاملون لكي يسهموا بقدراتهم المختلفة. ستكون معجزة لو استطاعت الاختلافات الناشئة من ظروف المصادفة أن تنسجم بدقة، وأن تتناسق لكي تشكل كلا مترابطا. و تنشأ منها الاختلافات بعيدا عن الحياة الجماعية السابقة. يمكن أن تحدث ضمن المجتمع فقط، تحت ضغط من الاحتياجات والعواطف الاجتماعية. هذا ما يجعلها أساسا قادرة على التوافق والانسجام، وهكذا فإن هناك حياة اجتماعية خارج أي تقسيم للعمل، ولكنها الحياة التي يفترضها هذا التقسيم. وهذا في الحقيقة ما وجدناه مباشرة بإثبات أن هناك مجتمعات يعود انسجامها أساسا إلى وحدة المعتقدات والعواطف، وأنه من هذه المجتمعات انبثقت مجتمعات أخرى تأكدت وحدتها بتقسيم العمل.

[...]

إن ما يجذب الرجال إلى بعضهم هو قوى آلية وقوى غرزية مثل صلة الدم، الارتباط بالأرض نفسها، تقديس الأجداد، العادات المشتركة... إلخ، يصبح التعاون منظما عندما تتشكل الجماعات على تلك الأسس فقط.

[...]

لم تنشأ الحياة الجماعية من حياة الفرد، على العكس، فإن الأخيرة انبثقت من الأولى، وبناء على هذه الحال وحدها نستطيع أن نوضح كيف كانت الفردية الشخصية قادرة على التشكل والنمو من دون التسبب في تفتيتها. بالفعل، مادامت في هذه الحالة تتطور من داخل بيئة اجتماعية ذات وجود مسبق، فإنها بالضرورة تحمل طابعها، وتتشكل بطريقة متكيفة معها، بينما تفصل نفسها عنها. ليس هناك أي شيء لا اجتماعي بشأنها، لأنها هي نتاج المجتمع.

إنها ليست الشخصية المطلقة للجوهر الفرد، المكتفي بذاته، والقادر على الاستغناء عن بقية العالم، ولكنها شخصية عضو، أو جزء من عضو، لها وظيفة محددة خاصة بها، ولكنها لا تستطيع أن تفصل نفسها عن بقية منظومة العضوية من دون أن تخاطر مخاطرة قاتلة. في تلك الظروف، لا يصبح التعاون ممكنا فقط بل ضروري.

سوف يُورد الجدل الخاص بتقسيم العمل العالمي. يبدو واضحا، في هذه الحالة على الأقل، أن الأفراد الذين يتقاسمون العمل لا ينتمون إلى المجتمع نفسه، ولكن علينا أن نتذكر أنه يمكن لمجموعة أن تبقى محتفظة بشخصيتها الفردية، بينما تتغلف بجماعة أخرى أكبر تتضمن جماعات من النوع نفسه.

وقد نؤكد أن الوظيفة، سواء أكانت اقتصادية أم أي نوع آخر، يمكنها فقط أن تنقسم بين مجتمعين، إذا ما كان هذان المجتمعان يتشاركان في بعض النواحي في الحياة العامة نفسها، وبالتالي ينتميان إلى المجتمع نفسه. دعنا فعلا نفترض أن هذين الوعيين الجماعيين لم يمتزجا ببعضهما في بعض النقاط، عندها لن نكون قادرين على أن نرى كيف أن المجموعتين قد يكون لديهما التواصل الدائم الضروري، ولا أن نرى ـ بالتالي ـ كيف تستطيع واحدة منهم أن تتخلى عن واحدة من وظائفها للأخرى. لأنه لكي يسمح شعب لنفسه أن يخترق من قبل آخر، يجب أن يتوقف عن الانغلاق على نفسه في صيغة مغلقة للوطنية، ويجب أن يتعلم صيغة أخرى مقبولة ككل أكثر.

على أي حال نستطيع أن نلاحظ مباشرة هذه العلاقة للحقيقة، في أكثر الأمثلة لفتا للأنظار لتقسيم العمل العالمي، التي يقدمها لنا التاريخ. قد نقول فعلا إنه لم يحدث أبدا عدا في أوروبا وفي يومنا هذا. لقد بدأ وعي مشترك يتشكل في مجتمعات أوروبية في نهاية القرن الأخير وبداية قرننا هذا.

الفصل الثالث

عوامل ثانوية

«عدم الوضوح المتصاعد للوعي العام وأسبابه»

أولا: بما أن كل إنسان موضوع تقريبا في مجتمع صغيرفي ظروف الوجود نفسها، فإن البيئة الجماعية هي أساسا بيئة جامدة، إنها تتشكل من بشر من كل الأنواع يشغلون الأفق الا جتماعي. بذلك تكون حالات الوعي التي تشكلها من السمة نفسها. تكون متعلقة في البداية بأشياء بعينها، مثل حيوان معين. شجرة، نبات، أو قوة طبيعية... إلخ. وبما أن كل واحد موضوع على علاقة مع تلك الأشياء بشكل مشابه، فإنها تؤثر في وعي كل فرد بالطريقة نفسها. تستمتع القبيلة وتعاني المزايا والإزعاجات نفسها على السواء، شرط ألا تكون

شديدة جدا، الشمس والمرض، الحر والبرد، أو النبع أو نهر معين... الخ الانطباعات الجماعية الناتجة عن دمج كل هذه الانطباعات الفردية هي بهذا حاسمة في شكلها كما في أهدافها. وبالتالي فإن الوعي العام شخصية محددة، لكن هذا الوعي يتبدل في طبيعته في أثناء تزايد المجتمعات ضخامة. ولأنها تنتشر فوق منطقة أوسع بكثير، فإن الوعي العام نفسه مجبر على أن يرتفع فوق كل التنوعات المحلية، وأن يسيطر على مزيد من بقعة الفراغ (الفضاء) المتوافرة وليصبح بالتالي أكثر جمودا، لأن بضعة أشياء، ما عدا العامة منها، تستطيع أن تكون شائعة بين كل تلك البيئات المتنوعة. لم يعد هناك قضية هذا الحيوان أو ذاك، لكن هناك قضية هذا النوع وذاك النوع، ليس هذا النبع بل هذه الينابيع، ليست هذه الغابة ولكن الغابة بشكل مطلق.

بالإضافة إلى أن ظروف الحياة ليست نفسها في كل مكان، فإن هذه الأهداف المشتركة مهما كانت لا تعود قادرة على تحديد مشاعر بيّنة بشكل كامل في كل مكان. تفتقر النتائج إلى الوضوح نفسه بالنسبة إلى الجماعة، وهذه هي الحالة الغالبة، لأن العناصر المكونة هي أكثر تباينا. كلما كانت الفروق بين اللوحات الفردية التي قامت بعمل لوحة مركبة، ازدادت عدم دقة هذه اللوحة. صحيح أن المشاعر الجماعية المحلية تستطيع أن تحتفظ بفرديتها ضمن الشعور الجماعي العام، وبما أنها تحيط بآفاق ضيقة فإنها تستطيع أن تبقى متماسكة بسهولة أكبر. ولكننا نعلم أنها تتلاشى بالتدريج في الوعي العام، حيث إن القطاعات الاجتماعية المختلفة التي تتوافق معها تأخذ بالاضمحلال.

ربما تكون الحقيقة الأفضل التي تبرهن على هذا الميل المتزايد نحو الوعي العام هي الوجود فوق المادي الموازي لأكثر عناصره حيوية، أشير إلى عقيدة الألوهية. في الأصل لم تكن الآلهة بعيدة عن الكون، أو بالأحرى لم تكن هناك آلهة، ولكن كينونات مقدسة فقط، من دون السمة المقدسة التي كسيت بها لكونها مرتبطة بكينونة خارجية من مصدرها نفسه. هدف العبادة هو حيوانات أو نباتات من النوع الذي يمثل طوطم القبيلة.

... ولكن، وبالتدريج تصبح القوى الدينية منفصلة عن الأشياء حتى أصبح الانفصال بين الطبيعة والإله تاما وأصبحت فكرة الألوهية عامة وأكثر تجريداً، لأنها لم تعد تتشكل من الإحساسات كما كانت في البداية وإنما من الأفكار.

وعلاوة على ذلك، أصبحت الأحكام القانونية في الوقت نفسه عالمية مثل الدين وقوانين الأخلاق. ترتبط في البداية بالظروف المحلية، بالخصوصيات العرقية أو المناخية،... إلخ. وتحرر نفسها بالتدريج من ذلك وتصبح أكثر عمومية في آن معا، إن ما يجعل هذه الزيادة في التعميم أكثر وضوحا هو الميل المتواصل إلى الشكلية (طاعة الأحكام والشعائر). إن شكل السلوك في المجتمعات الدنيا ـ حتى شكلها الخارجي ـ محدد مسبقا حتى أدق التفاصيل.

إن الطريقة التي يجب أن يتم تناول الطعام أو اللباس فيها في كل مناسبة، والإيماءات التي يجب أن تؤدى، والصيغ التي يجب أن تلفظ مرسومة بدقة. ومن جهة أخرى كلما كانت نقطة الانطلاق أبعد، فقدت الأعراف الأخلاقية والشرعية القديمة الوضوح والدقة. وتتوقف عن تنظيم أي شيء آخر ما عدا أشكال السلوك العامة جدا فقط، مقررة ما الذي يجب عمله، ولكن ليس كيفية ما يجب عمله. والآن، كل الأشياء المحددة يعبر عنها بصيغة محددة. إذا كانت العواطف الجماعية مقررة ومحددة، كما كانت من قبل، سيعبر عنها بطراز ما ليس أقل تحديدا، وإذا ما كانت تفاصيل العمل والفكر الملموسة متسقة، ستكون كذلك إلزامية.

لقد لوحظ غالبا أن المدينة مالت لتصبح أكثر عقلانية ومنطقية. ونستطيع أن نرى الآن سبب ذلك، الشيء الذي يكون عقلانيا فحسب هو عالمي. إن ما يتحدى الفهم هو الشيء الخاص والجامد. يمكننا أن نفكر مليا فقط بالشيء العام.. وهكذا فإن النمو في حجم المجتمعات وكثافتها العظمى هي ما يوضح هذا التحول العظيم.

كلما أصبح الوعي المشترك أكثر عمومية، ترك مجالا أكثر للتنويعات الفردية. وحدها الأحكام المجردة هي الثابتة، وهذه يمكن تطبيقها بحرية بطرق مختلفة جدا... مجرد استثارة الفكر التأملي، لا يصبح من السهل وضع قيود له. عندما يستجمع القوة، فإنه ينمو تلقائيا ما وراء الحدود المرسومة له. يشترط في البداية أن تكون مواضيع معينة عن الإيمان خارج نطاق المناقشة، ولكن النقاش يمتد إليها فيما بعد. هناك رغبة في تفسيرها، ويوضع وجودها موضع تساؤل، ومهما كان ما يصيبها من هذا التفحص؛ فإنها تتخلى عن جزء ما من قوتها، لأن الأفكار الناشئة عن التفكير الطويل ليس لها القوة الكابحة نفسها كما للغرائز. وهكذا فإن الأفعال التي تم التفكير فيها ودرست مليا

ليس لها الفورية العاجلة التي للأفعال الإلزامية. ولأن الوعي الجماعي يصبح أكثر عقلانية، فإنه لذلك يصبح أقل تصنيفا، وللسبب نفسه مرة أخرى هو أقل مضايقة للنمو الحر للتنوع الفردي.

ثانيا: إن ما يؤلف قوة الحالات الجماعية للوعي ليس أنها عامة بين الجيل الحالي فحسب، ولكن كونها في الجزء الأكبر تراث الأجيال التي رحلت من قبل بشكل خاص. في الحقيقة يشكل الوعي الجماعي نفسه، بشكل بطيء جدا فقط، ويعدلها بالطريقة نفسها. إن الوقت مطلوب ليحرز شكل من السلوك أو المعتقد الدرجة نفسها من العمومية والتبلور، ويلزمه وقت أيضا ليفقدهما، وهكذا فإنه على الأغلب نتاج الماضي بالكامل، ولكن ما ينبع من الماضي هو عموما هدف ذو احترام خاص للغاية. إن ممارسة ما يعمل وفقه الكل بالإجماع له بلا ريب هيبة عظيمة. ولكنه قوي أيضا لأنه يحمل طابع الاستحسان السلفي، الذي لا يجرؤ المرء حتى على مفارقته، لذلك تتشكل سلطة الوعي الجماعي في قسمها الأعظم من سلطة التقاليد...

ثالثا: أخيرا، عندما ينتشر المجتمع ويصبح أكثر كثافة، فإن إحكام تطويقه للفرد يقل، وبالنتيجة فإن استطاعته كبح الميول المنحرفة التي تظهر تكون أقل كفاءة. من الملائم، للتأكيد على أن الحال هي هذه، مقارنة المدن الصغيرة والكبيرة. في المدن الصغيرة يلقى الشخص الذي ينشد عتق نفسه من العادات المعمول بها مقاومات شرسة للغاية بين الفينة والفينة. أي محاولة للاستقلال هي موضوع فضيحة عامة. والخزي العام المتعلق بها عظيم جدا بحيث إنه يحبط المقلدين. وعلى النقيض من ذلك، الفرد في المدن الكبيرة متحرر من نير الجماعة أكثر بكثير. إنها بشكل لا يقبل الجدل حقيقة مجرّبة. يشرف الرأي العام على كل نشاطاتنا ويراقبها بدقة إلى حد بعيد، بسبب اعتمادنا عليه. عندما يثبت انتباه كل واحد على ما يقوم به كل واحد آخر، فإن أقل انحراف يلحظ ويقمع فورا. كلما كان لكل فرد حرية أكبر لاتباع ميله الخاص به، كان من الأسهل له أن يهرب من المراقبة والإشراف.

[...]

إن الفضول الجماعي هو بذلك أقوى، عندما تكون العلاقات بين الأفراد أكثر استمرارا وتكرارا. من جهة أخرى، من الواضح أنها أندر وجودا وأكثر اختصارا. عندما يكون كل فرد على حدة على اتصال مع أكبر عدد ممكن من الناس الآخرين.

هذا هو سبب أن الشعور بضغط الرأي هو أقل في المراكز السكانية الضخمة، لأن انتباه كل فرد مشتت في اتجاهات مختلفة عديدة جدا. والأكثر من ذلك، نحن لا يعرف أحدنا الآخر بشكل جيد، حتى الجيران والأعضاء من العائلة نفسها يكون اتصالهم أقل، وأقل انتظاما أيضا. كما أنهم منفصلون في كل دقيقة بمجموعة من أمور وأشخاص آخرين تحول بين بعضهم البعض. لا شك أنه إذا كان عدد السكان أكبر في العدد مع تركيزه بالكثافة، يمكن أن يصادف أن العمل المعيشي، المبعثر فوق منطقة أعرض، هو أقل كثافة في كل وفي أي نقطة. تنشق المدينة الكبيرة إلى عدد معين من المدن الصغرى وبالتالي فإن الملاحظات السابقة لا تنطبق هنا تماما. ومع ذلك أينما كانت كثافة المدن متناسبة مع كتلتها، تكون الروابط الشخصية قليلة وضعيفة، وتضيع رؤيتنا للآخرين بسهولة أكبر حتى لأقربائنا الطبيعيين. ونفقد اهتمامنا بهم بالدرجة نفسها. بما أن هذه اللامبالاة المتبادلة لها تأثير إضعاف مراقبة الجماعة، فإنها توسع مدى حرية تصرف الفرد كأمر واقع، (سواء أكان ذلك شرعيا أم غير شرعي) وبالتدريج يصبح الأمر الواقع هذا شرعيا. نحن نعرف بالفعل أن الوعي العام يحتفظ بقوته فقط إذا لم يؤيد أي تناقض، وكنتيجة لهذا الضعف في القبضة الاجتماعية، ترتكب الأفعال التي تخترقها يوميا من دون مقاومة منها. وإن كررت بعض الأفعال يوميا بشكل كاف ومتكرر ومتناغم فإنها ستنتهي بإضعاف الوجدان الجماعي الذي تنتهكه. يتوقف القانون عن أن يبدو محترما عندما يتوقف عن أن يكون محترما، وهذا من دون أن يستدعي هذا عقابا. لا يجد المرء موضوعا إيمانيا بدهيا يسمح له بأن يكون موضع تحد مفرط. بالإضافة إلى أننا حالما نستمتع بالحرية، فإننا لا نعود قادرين على الاستغناء عنها، تصبح ضرورة مقدسة لنا مثل كل الآخرين، ونعتبر الضبط والسيطرة اللذين لم نعتدهما، شيئا لا يحتمل، ولم يعد بوسعنا اعتيادهما. ويجري تأسيس حق مكتسب بالاستقلال الذاتي. وهكذا فإن التعديات التي ترتكبها شخصية الفرد، عندما تكون هذه القوة الخارجية التي تقيد هذه الشخصية أضعف، تنتهي بتقبل تكريس العرف.

إن كانت هذه الحقيقة أكثر وضوحا في المدن الكبرى، فإنها ليست خاصة بها. يحدث هذا أيضا في الأخريات، اعتمادا على أهميتها. وهكذا بما أن اختفاء نموذج المجتمع المتعدد القطاعات يستلزم نموا متزايدا دائما في المراكز

الحضرية، فإن هذا سبب رئيسي لجعل تلك الظاهرة أكثر عمومية. ولا، وبالإضافة إلى ذلك، عندما ترتفع الكثافة المعنوية لمجتمع، كذلك، يصبح المجتمع نفسه مثل مدينة كبيرة، تضم السكان كلهم بين أسوارها.

وبالتأكيد، فبما أن البعدين المادي والمعنوي بين الأقاليم المختلفة يميلان إلى التلاشي، فإنها وضعت كليهما ضمن علاقة في وضع مازال أكثر تناظرا مع وضع أحياء أخرى مختلفة للمدينة نفسها. إن السبب الذي يقرر إضعاف الوعي العام في المدن الكبرى يجب أن يبرز أثره على امتداد المجتمع. ما دامت القطاعات المختلفة تبقى منغلقة على نفسها، محتفظة بفرديتها، فإن كل منها تحصر الأفق الاجتماعي للأفراد بشكل ضيق. وبالانفصال عن باقي المجتمع بحدود يصعب تجاوزها تقريبا، ليس هناك ما يبعدنا عن حياة الجيران، وبالتالي فإن نشاطنا بالكامل يتركز على ذلك. ولكن عندما يصبح التحام القطاعات تاما تتوسع الرؤية (يتوسع المنظور) جدا، لأنه في الوقت نفسه يصبح المجتمع نفسه أكثر اتساعا بشكل عام، ومنذ تلك اللحظة فصاعدا، يعيش مواطن المدينة الصغيرة حتى بشكل أقل انحصارا بحياة الجماعة الصغيرة التي حوله مباشرة، ويدخل في علاقات مع محليات متعددة بشكل كبير. إن رحلاته المتكررة جدا، اتصالاته المتبادلة الفعالة النشطة جدا، والقضايا التي يشغل بها نفسه خارج نطاق محليته... إلخ، تحول بصره عما يحدث حوله.

إن مركز حياته واهتماماته لم يعد في المكان حيث يعيش، لذلك يقل اهتمامه بجيرانه، لأنهم يحتلون مكانا أكثر ثانوية في حياته. وأيضا للمدينة «قبضة صغيرة»، بسبب حقيقة أن حياته تجاوزت إطارها الضيق، وامتدت اهتماماته ونوازعه بعيدا. ومن أجل كل هذه الأسباب تخف وطأة الرأي العام المحلي على كل منا، وبما أن الرأي العام في المجتمع أقل قدرة عموما على الحلول محله، لأنه لا يستطيع القيام على سلوك كل مواطنيه عن كثب. تتراخى المراقبة الجماعية نهائيا، ويفقد الشعور العام سلطته، ويزداد التنوع الفردي. باختصار، لكي تكون السيطرة الاجتماعية صارمة، ولكي يتم الحفاظ على الوعي العام يجب أن يتفرع المجتمع إلى أقسام مستقلة صغيرة باعتدال، بحيث تطوق الفرد بالكامل. وبشكل عكسي، تزداد السيطرة الاجتماعية والشعور العام ضعفا عندما يضمحل مثل هذا التقسيم.

ومع ذلك، سوف يتم الاعتراض بأن الجرائم والتعديات المتعلقة بالعقوبات المنظمة لن تترك الأعضاء المنوطين بردعها بحالة لا مبالاة، سواء أكانت المدينة كبيرة أم صغيرة، أو كانت كثافة المجتمع مركزة أم غير مركزة. لا يترك القضاة المجرم والجانح يذهب من دون عقوبة. سوف يظهر بذلك أن عملية الإضعاف، السبب الذي أشرنا إليه لتونا، يجب أن تستقر في ذاك الجزء من الشعور الجماعي الذي يحدد التفاعلات المنتشرة فقط، وهو غير قادر على الامتداد أبعد من ذلك. ومع ذلك، فإن موقعا خاصا كهذا مستحيل في الواقع، لأن المنطقتين مرتبطتان ببعضهما بإحكام كبير، بحيث لا يمكن للواحدة أن تتأثر من دون أن تنزعج الأخرى أيضا. لا تختلف الأفعال التي تكبحها الأخلاق وحدها عن تلك التي يعاقب عليها القانون في طبيعتها، ولكنها مجرد أقل خطورة. وبذلك، إن فقد أحد الأفعال صفته الخطيرة، سوف يفسد في الوقت نفسه التدرج المتماثل بالخطورة للأفعال الأخرى، وتقل جدية بدرجة أو عدة درجات وتبدو أقل إثارة للاشمئزاز. إن لم يعد أحدها حساسا للعيوب الصغيرة، فإنه حتى أقل حساسية للعيوب الأساسية. عندما لا تعود هناك أهمية عظيمة مرتبطة بالإهمال البسيط للشعائر الدينية ولا تعود أفعال الكفر وتدنيس المقدسات مندداً بها بسخط كبير، وعندما نزداد تعودا على السماح بالعلاقات الحرة عن رضا، يصبح الزنا أقل إثارة للخزي. عندما تفقد أقل الأحاسيس فعاليتها، لا تستطيع المشاعر الأقوى، والتي هي من النوع نفسه والتي تخدم الهدف نفسه، أن تحتفظ بفعاليتها سليمة دون أن تمس، وهكذا فإن التشويش ينتقل تدريجيا للشعور العام بمجموعه.

رابعا: والآن نستطيع أن نوضح كيف يحدث أن يكون التضامن الآلي مرتبطا بوجود نموذج المجتمع المتعدد القطاعات، كما بينا في الكتاب السابق. وبسبب أن هذه البنية المحددة تمكن المجتمع من الإمساك بالفرد بإحكام أكبر في قبضته، جاعلا إياه مرتبطا بقوة أكثر ببيئته المحلية، وبالتالي بالتقاليد. أخيرا، وبمساعدته على تحديد أفقه الاجتماعي، فإن البنية تساعد أيضا على جعل هذا الأخير (الأفق الاجتماعي) ملموسا ومحددا، وهكذا فإنها أسباب آلية بالكامل تلك التي تؤكد أن الشخصية الجماعية تتشرب الشخصية الفردية، وأنها أسباب من الطبيعة نفسها تلك التي تؤكد أن الشخصية الفردية تستطيع أن تحرر نفسها بنفسها. هذا الانعتاق مفيد بلا ريب، أو أنه مستخدم

على الأقل، إنها تجعل التقدم في تقسيم العمل ممكنا. وبشكل عام أكثر، إنها تضفي مزيدا من المرونة على المنظومة الاجتماعية. فوجودها ليس بسبب أنها مفيدة فحسب، إنه أيضا بسبب أن الأمور لا يمكن أن تكون غير ذلك. تستطيع تجرية الخدمات التي تقدمها أن تقوم بتعزيزها حالما وجدت.

على كل، قد نسأل ضمن المجتمعات المنظمة، إن كان العضو لا يلعب الدور نفسه الذي يلعبه القطاع، وإن لم تكن الروح المشتركة والمهنية تدعو بطريقة مباشرة للحلول محل ضيق الأفق في التفكير، وتمارس الضغط نفسه على الأفراد. في هذه الحالة لن يريح الأفراد شيء من التغيير. هذه الريبة هي منطقية للغاية ما دامت روح نظام الطبقة لها بالتأكيد هذا التأثير والطبقة هي عضو اجتماعي. ونعلم أيضا كيف أعاقت منظمات نقابات التجارة نمو التنوع الفردي إلى حد كبير ولزمن طويل. وقد استشهدنا ببعض الأمثلة على هذا في الأعلى.

من المؤكد أن المجتمعات المنظمة مستحيلة من دون نظام قوانين متطور يطرح مقدما وظيفة كل عضو. عندما يصبح العمل مقسما تتشكل الكثير من الأخلاقيات المهنية والتعاليم القانونية، ومع ذلك لا تترك هذه العملية المنظمة الفرد بمنظور عمل أقل اتساعا.

[...]

أولا: تستطيع الروح المهنية أن يكون لها تأثير في الحياة المهنية فقط. يتمتع الفرد خلف هذا المجال بتلك الحرية الأعظم التي شرحنا أصولها لتونا. صحيح أن الطبقة الاجتماعية توسع عملها إلى حد بعيد، ولكنها ليست عضوا بالمعنى المحدد للكلمة. إنها قطاع تحول إلى عضو. إنها بذلك تشاطر كليهما طبيعتهما. وفي الوقت نفسه، وحيث إنها مؤتمتة على وظائف خاصة، فإنها تشكل مجتمعا مميزا ضمن مجموع كلي، إنها «مجتمع ـ عضو» يشابه «أفراد ـ عضو» الملحوظة ضمن مجتمعات معينة، إنها تلك التي تسمح للطبقة أن تضم الفرد بطريقة حصرية أكثر مما تفعل الشركات العادية.

وفي المقام الثاني، حيث إن لهذه القواعد جذورا في إدراك عدد قليل، تاركة المجتمع ككل لا مباليا، فإن سلطتها أقل بسبب هذه العالمية الأقل، وبهذا فإنها تبدي مقاومة أقل للتغيير، وإنه لهذا السبب، فإن الأخطاء بوجه عام، التي قد تسمى بشكل ملائم مهنية، هي ليست من درجة الخطورة نفسها،

كالأخطاء الأخرى، ومن جهة أخرى، تبرز الأسباب نفسها التي تخفف من النير الجماعي تأثيرها المحرر ضمن الشركة كما تفعل خارجها، إلى حد أن أعضاء القطاعات تصهر كل عضو اجتماعي معا وتصبح أضخم بالكتلة، والأمر كذلك لأن الحجم الكلي لمجتمع يزيد أساسا وفي التوقيت نفسه، وبهذا تصبح الممارسات المألوفة في المجتمع ككل، وبالتالي تترك المجال مفتوحا أكثر لتباينات معينة. مثلا يستطيع الاستقلال الكبير الذي تستمتع به الأجيال اللاحقة، بالمقارنة مع الجيل الأسبق، أن يستمر في إضعاف تقليدية المهنة، وهذا يجعل الفرد أكثر حرية حتى الآن ليجدد ويبتدع.

وهكذا، فإن إعاقة التنظيم المهني بطبيعته الفعلية للنمو الحر للتنوع الفردي ليست فقط أقل من أي صيغة أخرى للتنظيم، ولكن حتى إعاقته تقل أكثر فأكثر.

[...]

إن ضرورات موضوعنا أجبرتنا في الحقيقة على تصنيف القواعد الأخلاقية وعلى إعادة النظر في الأنواع الأساسية بينها... فشعبناها في نوعين:

أحكام بمراسيم قمعية، والتي هي إما مسهبة وإما منظمة، وأحكام بمراسيم تعويضية، رأينا أن الأولى توضح ظروف ذاك التكافل الفريد المستمد من التشابهات، والذي أعطيناه اسم التضامن الآلي. والتالية، تلك التي للتضامن السلبي، سميناها التضامن العضوي، وهكذا قد نقر عموما أن ميزة الأحكام الأخلاقية هي أنها تعلن عن الشروط الأساسية للتضامن الاجتماعي. إن القانون والفضيلة يمثلان مجمل الالتزامات التي توثق علاقة أحدنا بالآخر وبالمجتمع، والتي تصوغ جمهور الأفراد في كل متماسك. قد نقول إن ما هو أخلاقي هو كل شيء مصدر للتضامن، هو كل شيء يجبر الإنسان على أن يحسب حساب الناس الآخرين، على أن ينظم أفعاله بشيء غير ما تدفعه إليه أنانيته، وكلما كانت تلك الروابط أقوى وأكثر تنوعا وعددا، كانت الفضيلة أصلب. نستطيع أن نرى كم هو غير دقيق أن نحددها، كما جرى غالبا، بمعاني الحرية. إنها بالأحرى تكمن أكثر في حالة من التبعية. وهي بعيدة عن أن تخدم في عتق الفرد وتحريره من البيئة المحيطة، على النقيض من هذا، فإن دورها الأساسي هو في كونها العنصر المندمج في الكل، وبالتالي فإنها تنزع من الفرد بعضا من حريته في التحرك.

... وهكذا، فإن المجتمع ليس كما اعُتقد غالبا، كحدث ما غريب عن الفضيلة، أو أن له صدى ثانويا عليها. إنه ليس مجرد تجاور للأفراد الذين يجلبون معهم لدى دخولهم فيه فضيلة جوهرية. الإنسان هو مجرد كائن أخلاقي لأنه يعيش في مجتمع، طالما أن الأخلاق تكمن في التكافل مع الجماعة وتتنوع حسب هذا التكافل، إن عدم امتلاك دافع هدف للتعلق به يقود إلى تلاشي الحياة الاجتماعية، وبالتالي ستتلاشى الحياة الأخلاقية في الوقت نفسه.

[...]

لا يعرض تقسيم العمل تلك الميزة التي نعرفها بالـ «الفضيلة» فقط، بل إنه يميل بشكل متزايد ليصبح الشرط الأساسي للتكافل الاجتماعي. ما إن تتقدم خطى التطور، حتى تصبح الصلات التي تربط الفرد بعائلته، بأرضه الأم، بالتقاليد التي سلحه الماضي بتراثها بالممارسات الجماعية للجماعة. كل هذه تصبح هشة. يغير الفرد بيئته بسهولة أكبر، كونه أكثر حركة، تاركا أهله ليذهب ويعيش حياة أكثر استقلالية في مكان آخر. يرسم لنفسه أفكاره وأحاسيسه، وبلا ريب لا يختفي كل أثر للوعي العام بسبب هذا على الأقل. طائفة الشخص وكرامة الفرد التي تحدثنا عنها لتونا ستعيش دائما، والتي هي اليوم نقطة حث فريدة لاستجماع القوة لكثير من العقول، ولكن كم الأمر عديم الأهمية إن أخذنا بعين الاعتبار مدى منظور الحياة الاجتماعية، وبالتالي الشعور الفردي، المتزايد دوما، لأن هذا الأخير يصبح أكثر اتساعا، ولأن الذكاء يصبح أفضل تجهيزا، والنشاط أكثر تنوعا، من أجل الفضيلة لتبقى ثابتة، يعني من أجل الفرد ليبقى مرتبطا بالجماعة بقوة أكبر حتى مما كان عليه. يجب أن تقوى الصلات التي تربطه، لتصبح أكثر تعددا، وهكذا لو أن تلك الروابط ضيقت فقط بحيث تركز على التشابهات، فإن اختفاء نموذج المجتمع المتعدد القطاعات سوف يتصاحب مع اتجاه ثابت نحو الفضيلة، ولن يبقى الإنسان تحت السيطرة بشكل كاف، ولما بقي يشعر حوله وفوقه بذلك الضغط الحي للمجتمع الذي يقوم بالتعديل من أنانيته جاعلا إياه مخلوقا ذا فضيلة، وهذا ما يشكل القيمة الأخلاقية لتقسيم العمل. من خلاله يجعل الفرد واعيا مرة أخرى بحالة تبعيته للمجتمع. إنه من المجتمع تنبثق

تلك القوى التي تبقيه تحت المراقبة وتبقيه ضمن القيود. باختصار، ولأن تقسيم العمل يصبح المصدر السائد للتكافل الاجتماعي، ويصبح في الوقت نفسه أساس النظام الأخلاقي.

لذا، فيمكننا أن نقرر أنه في المجتمعات الأرقى لا يكون واجبنا توسيع مدى نشاطنا حرفيا بل التركيز عليه، في جعله أكثر تخصصا. يجب أن نحدد آفاقنا، أن نختار مهمة محددة وأن ننخرط فيها بكل معنى الكلمة، عوضا عن أن نجعل من أنفسنا، كما يقال، تحفة فنية فات أوانها، شيئا يستمد كل قيمة له من نفسه أكثر منه من الخدمات التي يقدمها. أخيرا، كلما كان المجتمع من نوع أرقى، يجب أن يدفع بهذا التخصص إلى مدى أبعد، ولا يمكن وضع قيود أخرى عليه.إذن، علينا بلا ريب أن نعمل باتجاه تحقق النموذج الجمعي (الجماعة الواحدة) في أنفسنا بسرعة حالما يوجد هذا النموذج. توجد أفكار ومشاعر عامة لا يكون من دونها المرء إنسانا كما يقال. إن القاعدة التي تفرض علينا التخصص تبقى أسيرة القاعدة المعاكسة. نستنتج من هذا أنه ليس من المفيد أن ندفع بالتخصص بأقصى سرعة ممكنة، ولكن بقدر ما هو ضروري فقط. ويتم تحديد وزن الأهمية المعطاة لهاتين الضرورتين المتعاكستين بالتجربة، ولا يمكن أن يتم حسابها مسبقا. يكفينا أن يبين لنا أن الأخيرة ليست مختلفة بالطبيعة عن الأولى، بل هي أيضا أخلاقية.

وفوق هذا، يصبح هذا الواجب ملحا وأكثر أهمية، لأن السمات العامة التي ناقشناها يقل تحقيقها لأمر جعل الفرد اجتماعيا بشكل أكثر وضوحا.

وهكذا فإن الوجدان العام لا يفصل نفسه بهذا الشكل الواضح عن الهواة من دون سبب، وحتى عن أولئك المشربين إلى حد زائد بثقافة عامة تحديدا، الذين يمتنعون عن السماح لأنفسهم بالالتحاق بمنظمة مهنية، هذا في الحقيقة لأنهم لم يلتحموا عن كثب وبشكل كاف بالمجتمع، أو إن شئت، لم يمسك بهم المجتمع في قبضته بإحكام كاف. لقد ابتعدوا عنه، لأنهم لم يشعروا فيه بمشاعر الحيوية والتواصل المطلوبة على وجه الدقة. إنهم غير مدركين للالتزامات الملقاة على عاتقهم بوصفهم كائنات اجتماعية. لا تستطيع الصورة العامة التي ارتبطوا بها (كونهم، للأسباب التي أعطيناها، متقلبين ومتمسكين بالشكليات)، أن تسحبهم خارج أنفسهم كثيرا. ومن دون هدف

محدد لا يستطيع المرء أن يتعلق بالشيء كثيرا، لذلك فإنه من النادر أن يتمكن من الترقي فوق الأنانية المهذبة نوعا ما. من جهة أخرى، فإن المرء الذي يكرس نفسه لمهمة محددة يجري تذكيره في كل لحظة بوجدان التكافل العام من خلال ألف وألف واجب للأخلاقية المهنية.

ثانيا: ومع ذلك ألا يتطلب تقسيم العمل، حين يجعل كل واحد فينا كائنا غير مكتمل، بعض التقليص للشخصية الفردية؟ لقد أثير هذا النقد إلى حد كبير.

أولا: دعنا نشير إلى أنه من الصعب أن نفهم لماذا قد يكون التطور الظاهري متوافقا مع منطق الطبيعة الإنسانية أكثر من التطورفي الباطن، في العمق. لماذا على النشاط الأكثر شمولية، الأكثر تشتتا أن يكون متفوقا على النشاط الأكثر تركيزا وإحاطة ؟ لماذا يجب أن يتعلق الكبرياء بحالة الكمال والوسطية أكثر من أن يتعلق بنوع من الحياة أكثر تخصصا، ولكنها أكثر زخما وتركيزا، خصوصا إن كنا نستطيع أن نستعيد بهذه الطريقة ما أضعناه من خلال ارتباطنا بالآخرين الذين لديهم ما ينقصنا، والذين يجعلوننا كائنات كاملة بهم. ننطلق من مبدأ أنه يجب على الإنسان أن يحقق طبيعته كإنسان، كما قال أرسطو، ولكن في لحظات مختلفة من التاريخ لم تبق هذه الطبيعة مستمرة، وتم تعديلها مع المجتمعات... إن الشيء الذي يفيد الإنسان في المجتمعات الدنيا هو أن يكون مشابها لزملائه، أن يحقق في ذاته كل سمات النموذج الجماعي الذي كان مختلطا بالنموذج الإنساني أكثر مما عليه اليوم. في المجتمعات الأكثر تقدما تكون طبيعة الإنسان أساسا جزءا من المجتمع، وبالتالي فإن العمل الذي يفيد الإنسان ضمنا هو أن يلعب دوره كعضو في المجتمع، بالإضافة إلى أن هذا يتطور مع تقسيم العمل، بعيدا عن التقدم في التخصص الذي يذيب الفردية الشخصية.

وبالتأكيد، فلكي تكون شخصا يعني أن تكون نوعا مستقلا من الفعالية. وهكذا يحافظ الإنسان على وضعه مادام هناك شيء ما في داخله يجعله فردا، شيئا له وحده، بينما هو أكثر من مجرد مجسد للنموذج الجيني لسلالته وجماعته. ولكن سيتم الاعتراض على فكرة أنه قد جرى منحه الإرادة الحرة، وعلى أن هذا كاف ليؤسس شخصيته عليها. ومهما كان الشيء الذي قد تتألف منه هذه الحرية، وهذا موضوع الكثير من الجدل، فإن هذا الإسناد

اللاشخصي، الغيبي، اللا متغير، لا يستطيع أن يقوم كأساس وحيد للشخصية التجريبية المتغيرة والثابتة للأفراد. لا يمكن صياغة الشخصية بقدرتها النظرية البحتة على الاختيار بين ضدين يجب أن تمارس هذه المقدرة بالاتصال مع أغراض وحوافز خاصة بأداء الشخص. بعبارة أخرى، يجب أن يكون للجوهر الذي يتألف منه وعيه سمة شخصية. ونرى في الكتاب الثاني من هذه الدراسة أن هناك حصيلة تحدث تصاعديا في أثناء تصاعد تقسيم العمل نفسه. يحرر اختفاء نموذج القطاعات المتعددة للمجتمع وعي الفرد، ويفصله بعيدا عن البيئة العضوية التي تدعمه في الوقت نفسه الذي يجعل فيه التخصص ضرورة، كما حرره من البيئة الاجتماعية التي تطوقه. يجعل هذا الانعتاق المزدوج الفرد أكثر استقلالا في سلوكه الخاص. ويساهم تقسيم العمل في هذا التأثير المحرر. ومن خلال التخصص تصبح الطبائع الفردية أكثر تعقيدا، فهي محمية من قبل هذه الحقيقة بعينها بترس ضد آثار الجماعة وتأثيرات الوراثة التي نادرا ما يمكنها أن تفرض نفسها إلا في أمور عامة بسيطة.

وهكذا، ونتيجة لوهم حقيقي، استطاع المرء - أحيانا - أن يؤمن أن الشخصية أكثر كمالا، طالما أنها لم تكن قد اخترقت من قبل تقسيم العمل، وبلا ريب فإن النظر من الخارج إلى نوع المهمات التي يشغلها الفرد، قد يوحي بأن الشخصية تنمو بحرية وكمال أكبر. ولكن النشاط الذي يعرضه في الواقع لا يكون نشاطه، إنه للمجتمع. إن عِرْقَه هو الذي يتصرف فيه ومن خلاله، وهو مجرد وسيط لتتحقق الشخصية من خلاله. حريته ظاهرية فقط، وشخصيته مستعارة. ونتصور أنه بإمكان المواهب الأصلية أن تظهر للنور بيسر أكبر ما دامت حياة المجتمعات أقل انتظاما في مجالات معينة، وأنه من الأسهل لكل فرد أن يتبع ميوله الخاصة، وأن يترك مجالا كبيرا للعب الخيال الحر. ومع ذلك يكون هذا لنسيان موضوع أن العواطف الشخصية تكون نادرة جدا عنده. إن لم توجد البواعث المتحكمة بالسلوك بالانتظام نفسه، كما تفعل اليوم، فإنها لن تتوقف عن التحول لجماعية، فتصبح بالتالي غير شخصية. والشيء نفسه صحيح بالنسبة إلى الأفعال التي تثيرها. وقد رأينا في الأعلى كيف يصبح النشاط أكثر ثراء وأكثر شدة كلما أصبح أكثر تخصصا.

وهكذا يعتمد التقدم في شخصية الفرد وفي تقسيم العمل على السبب نفسه. وبهذا فإنه من المستحيل الرغبة في واحد دون الرغبة في الآخر. لا يناقش أحد هذه الأيام الطبيعة الملزمة للحكم الذي يقضي بأنه علينا أن نوجد كشخص واحد. والأمر في تزايد. اعتبار واحد أخير سوف يُظهر إلى أي مدى يرتبط تقسيم العمل بحياتنا الأخلاقية ككل.

لقد بقي النجاح في تحقيق المثل الأعلى للأخوة الإنسانية، كواقع، حلما في ذهن الرجال ولفترة طويلة. رفع الناس أصواتهم يتوقون إلى وضع للشؤون العامة، تتوقف فيه الحرب عن التحكم في العلاقات الدولية، وتنظم العلاقات بين المجتمعات فيه بشكل سلمي، كما هو حاصل في العلاقات بين الأفراد، ويتعاون فيه كل الرجال بالمهمة العامة ويعيشون الحياة نفسها. على الرغم من أن هذه المطامح قد جرى تحييدها جزئيا من قبل آخرين مرتبطين بالمجتمع الخاص الذي نشكل جزءا منه، إلا أنها بقيت قوية جدا، وهي تتقوى باستمرار. في كل الأحوال، لن يجري إرضاء «هذه المطامح» ما لم يشكل كل الرجال جزءا من المجتمع الواحد نفسه، ويخضعون إلى القوانين نفسها. لأنه مثلما ليس هناك بد من احتواء الصراعات الخاصة لمجتمع يضم كل الأفراد بعمل تنظيمي، كذلك لا يمكن إلا أن يجري احتواء الصراعات الاجتماعية المتداخلة بواسطة العمل التنظيمي لمجتمع يضم كل المجموعات. القوة الوحيدة التي تستطيع أن تقوم بتعديل أنانية الفرد هي تلك التي للجماعة، والقوة الوحيدة التي تستطيع أن تخدم في تعديل أنانية الجماعات هي جماعة أخرى تضمها جميعها.

وبالفعل، حالما تصاغ المشكلة بتلك المعاني يجب أن نعترف بأن هذا المثل الأعلى لن يتحقق بكليته. توجد بين النماذج المختلفة للمجتمع المتعايشة على الأرض تشعبات فكرية وأخلاقية كثيرة، أكثر من أن تكون قادرة على التعايش بروح من الأخوة في المجتمع نفسه. ومع ذلك لابد للمجتمعات التي من النوع نفسه من أن تلتقي معا. وبالفعل، هذا على ما يبدو ما تتجه إليه مجتمعاتنا. لقد رأينا سابقا أن هناك ميلا إلى تشكيل مجتمع أوروبي تلقائي، فوق الشعوب الأوربية، عنده شعور ما بهويته الخاصة وببدايات تنظيمه حتى في هذه اللحظة. إن كان تشكل مجتمع إنساني واحد مفرد هو دائما مستحيل الحدوث ـ وهذا على كل حال لم يبرهن عليه بعد ـ فإن تشكل مجتمعات أكبر

سيقرينا على الأقل من هذا الهدف باستمرار. وأكثر من ذلك، لا تتعارض هذه الحقائق مع التعريف الذي أعطيناه للأخلاق. إذا ما تعلقنا بالإنسانية وكان علينا أن نستمر في فعل ذلك، فهذا لأن المجتمع في صدد تحقيق نفسه بهذه الطريقة وهو الأمر الذي نتقيد به بشدة.

ومع ذلك، نعلم أنه لا يمكن لمجتمعات أكثر اتساعا أن تتشكل من دون تطور تقسيم العمل. ومن دون قيام تخصص أكبر في الوظائف لن يكون بالإمكان تعزيز توازنها، بالإضافة إلى أن الزيادة في عدد العناصر المتنافسة سوف تفي أيضا بغرض تحقيق تلك الحالة آليا. والحالة قد تكون أكثر من ذلك، لأن زيادة في الحجم لن تحدث عموما من دون زيادة في الكثافة السكانية، وبهذا قد نصوغ الفرضية التالية: لا يمكن للمثل الأعلى للأخوة أن يتحقق ما لم يتم التقدم في عمليات تقسيم العمل. يجب أن نختار: إما التخلي عن حلمنا إن رفضنا حصر نشاطنا الفردي أكثر من ذلك، وإما أن يكون بإمكاننا متابعة تحقيق الحلم، ولكن فقط وفق الشرط الذي جرى الإقرار به.

ثالثا: ومع ذلك، إن قام تقسيم العمل بإنتاج التضامن فإن ذلك ليس بسبب جعله من كل فرد قوة تبادل فقط ـ إذا استخدمنا لغة الاقتصاديين ـ بل بسبب خلقه أيضا لنظام كامل من الحقوق والواجبات بين الرجال يضمهم جميعا وبطريقة دائمة إلى بعضهم البعض. ومثلما تعطي التشابهات الاجتماعية دافعا لوجود قانون وأخلاقية يحميانهم، كذلك يعطي تقسيم العمل دافعا لأحكام تؤكد تعاونا سلميا ومنتظما بين الوظائف التي جرى تقسيمها.

[...]

لا يقدم تقسيم العمل الأفراد لبعضهم البعض ولكن الوظائف الاجتماعية تقوم بهذا. لدى المجتمع اهتمام بتفاعل تلك الوظائف الاجتماعية، وبالاعتماد عليها، فيما لو كانت تتعاون بانتظام أم لا، سيكون المجتمع صحيحا أو مريضا. ويعتمد وجوده بذلك عليها. وكلما ازداد ارتباطه القريب بها، كانت أكثر تقسيما، وهذا هو سبب عدم القدرة على تركها في حالة غير محددة، بالإضافة إلى أنها تقوم بتحديد إحداها للأخرى. كذلك تنشأ الأحكام التي تزيد في العدد كلما قسم العمل أكثر ـ الأحكام التي في غيابها يكون التضامن العضوي إما مستحيلا وإما غير كامل.

ولكن مجرد وجود الأحكام هو أمر غير كافٍ. يجب أن تكون عادلة أيضاً، ومن أجل ذلك يجب أن تكون الظروف الخارجية للمنافسة متساوية. ومن جهة أخرى إن تذكرنا أنه يتم تقليص الوعي الجماعي إلى حدود طائفة الفرد أكثر، سوف نرى أن سمة الفضيلة في المجتمعات المنظمة، بالمقارنة مع مجتمعات القطاعات المتعددة، فيها شيء أكثر إنسانية، وبالتالي أكثر عقلانية. إنها لا تتسبب في جعل نشاطنا يعتمد غايات لا تخصنا بشكل مباشر. إنها لا تجعل منا الخدم لبعض القوى النموذجية المختلفة عنا في الطبيعة تماما، القوى التي تتبع مسارها الخاص دون أن تلتفت إلى مصالح الناس. إنها تتطلب منا فقط أن نكون محسنين وعادلين تجاه رفاقنا، أن ننجز مهمتنا بشكل جيد، أن نعمل في حالة يكون فيها الكل مدعوا إلى إنجاز دور يؤديه على أفضل وجه، وسوف يتلقى الجميع مكافأة عادلة على جهودهم. ليس لهذه الأحكام التي تشكل الفضيلة أي قوة قسرية تمنع إمكان اختبارها وتجربتها بالكامل، لأنها صنعت على أحسن وجه من أجلنا وبنا. بمعنى محدد، نحن أكثر حرية في علاقتنا بها ونسعى من أجل فهمها. ونحن أقل خوفا من تغييرها.

لقد جرى الإعلان مباشرة أن الفضيلة ـ وهذا يجب أن يتضمن كلا من النظرية والممارسة للأخلاق ـ في أزمة مفزعة. إن ما شرحناه شرحا وافيا يمكن أن يساعدنا في فهم أسباب وطبيعة هذه العلة. حدثت تغييرات عميقة جدا في بنية مجتمعاتنا في فترة قصيرة جدا من الزمن، لقد حررت نفسها من النموذج القطاعي بسرعة وتناسب لم توجد له سابقة مماثلة في التاريخ. وهكذا فقدت الفضيلة تأثيرها بالتجاوب مع هذا النموذج من المجتمع، ولكن من دون أن يتطور ما خلفها بالسرعة الكافية ليشغل الشاغر المتروك في وعينا. تشوشت معتقداتنا وفقدت التقليدية نفوذها، وألقت المحاكمة الفردية بنير تسلط المحاكمة الجماعية بعيدا. ومن جهة أخرى لم يتسن للوظائف التي وقعت الفوضى في صفوفها في تلك الفترة من المحاكمة أن تتعدل بعضها مع بعض، ولم تكن الحياة الجديدة التي انبعثت فجأة بقادرة على أن تنظم نفسها بشكل كامل. وفوق كل هذا لم تنتظم بشكل يرضي الحاجة إلى العدالة التي استيقظت بشكل أكثر اتقادا في قلوبنا. إذا كان الأمر كذلك، فإن علاج المرض مع ذلك ليس في السعي لإنعاش التقاليد والممارسات التي لم تعد تتجاوب مع الأحوال الاجتماعية لليوم الحاضر. يمكن لعلاج المرض أن يوجد في حياة

ستغدو مصطنعة، حياة مظاهر فقط. نحتاج إلى أن نضع حدا لهذا القلق، وأن نجد طرقا لتعاون منسجم بين أولئك الأعضاء الذين مازالوا يصطدمون مع بعضهم بعنف. نحتاج إلى أن ندخل مزيدا من العدالة في علاقاتهم بتقليلنا من تلك اللامساواة الخارجية التي هي مصدر مشاكلنا وأمراضنا، وبذلك لا يكون مرضنا سببه ترتيب نظام فكري، كما يبدو أننا نؤمن في بعض الأحيان، ولكنه مرتبط بأسباب أعمق. لا تأتي معاناتنا بسبب عدم معرفتنا بالفكرة النظرية التي يجب أن تعلق عليها الأخلاق التي مارسناها حتى الآن. والسبب هو أنه قُوِّضت عناصر معينة لتلك الأخلاقيات بشكل لا يمكن معالجته. الأخلاقيات التي نطلبها ما زالت في صدد اتخاذ شكل. لا يثير قلقنا انتقاد العلماء الذي يدحض التفسير التقليدي الذي سلم لنا بما يتعلق بواجباتنا، وبالتالي فإنه لن يكون نظاما فلسفيا جديدا أبدا، ذلك الذي سيكون قادرا على تبديد هذا القلق. بالأحرى، ما يثير قلقنا هو أن واجبات معينة من واجباتنا لم تعد ترتكز على أرض الواقع، ولأن روابطنا أصيبت بهشاشة، ولا يمكن لهذا أن يتوقف إلا عندما يؤسس نظام جديد يدعم نفسه. باختصار، واجبنا الأول في الوقت الحاضر هو تصميم أخلاقيات لأنفسنا. مهمة كهذه لا يمكن أن ترتجل في صمت الدراسات، ولكن بإمكانها أن تبرز فقط باختيارها الخاص، بالتدريج وتحت ضغط أسباب داخلية تؤدي إلى جعلها ضرورية. الفكرة التي يمكن أن تفي بالغرض هي أن نصف الهدف الذي تجب المحافظة عليه، وهذا ما نسعى جاهدين لتحقيقه.



3 الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية (١٩٠٥)

سمات البيروقراطية (١٩٢٠)

رسالة العلم (١٩١٩)

«ماكس ڤيبر»

كان عالم الاجتماع الألماني ماكس ڤيبر (١٨٦٤ ـ ١٩٢٠) يكتب ردا على ماركس وإنجلز ليبين في مخطوطة «الأخلاقية البروتستانتية وروح الرأسمالية» (١٩٠٥) أن التغييرات في المجتمع تستلزم أكثر من العلاقات الاقتصادية المجردة. ويرى ڤيبر أن الأفكار الدينية كانت «الحاسمة» في نمو الرأسمالية في أوروبا، وكتاب «سمات البيروقراطية» يبحث في كيف ينظم المجتمع عندما تنبثق الرأسمالية. ويظهر سبب أهمية هذا النموذج من التنظيم في تفعيل الرأسمالية

«إن تأكيد الأهمية النسكية للمهنة الثابتة يوفر تبريرا أخلاقيا لتقسيم العمل المتخصص الحديث. وبالطريقة نفسها، يبرر التفسير الإلهي لجني الأرباح ونشاطات رجل الأعمال»

ڤيبر

والحكومة الحديثة. يتميز هذا النموذج من التنظيم الاجتماعي والسلطة بمعنى جديد من العقلانية والموضوعية والكفاءة، حيث تسمح الإدارة البيروقراطية للمجتمع بأن ينجز عملياته على أسس من التخصص والجدارة والسلطة المحدودة، ويعرض الكتاب الثالث لـ «فيبر» باختصار أن العقلنة والبيروقراطيات والإنتاج الرأسمالي تساهم في وضع تكون فيه المعلومات متوافرة بجاهزية عالية ومتخصصة أيضا، بحيث لا نعود بحاجة إلى توضيحات لا علمية، أصبح عالمنا «متحررا من السحر»: كل شيء يمكن أن يوضح ويتقدم، وستستمر الاكتشافات طويلا بعد رحيلنا.

الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية

لكي نفهم العلاقة بين الأفكار الدينية التأسيسية والبروتستانتية الزاهدة ومبادئها الأساسية للسلوك الاقتصادي اليومي، من الضروري اختبار مثل هذه الكتابات بعناية خاصة لأنها نشأت من الممارسة الكهنوتية. لقد مارس رجل الدين، من خلال وظيفته الدينية والنظام الكنسي والوعظ، تأثيرا لا نقدر نحن رجال العصر الحديث على تصوره بالكامل. في وقت كهذا تكون القوى الدينية التي تعبر عن نفسها عبر مثل هذه القنوات هي التأثيرات الحاسمة في تشكيل الشخصية القومية.

ولأغراضنا [الحالية]... نستطيع أن نعامل البروتستانتية الزاهدة ككل واحد، ولكن مادام ذلك الجانب من مذهب البيوريتانية (التطهرية) الإنجليزي المشتق من مذهب «الكلفنية»(*) يرجع معظم الأسس الدينية المتماسكة إلى فكرة المهنة، فسوف نضع أحد أبرز ممثليها في محور البحث.. يقف «ريتشارد باكستر» على رأس كثير من الكتاب الآخرين في مجال الأخلاق البيوريتانية (التطهرية)...

(*) الكلفنية: مذهب لاهوتي بروتستانتي لجون كلفن (١٥٠٩ - ١٥٦٤)، وأتباعه يرون أن أشخاصا بعينهم يختارهم الرب لخلاصهم، وذلك لا يكون إلا بالنعمة الإلهية، والكلفنية هي أساس عقيدة الهرجونوت (البروتستانتيين الفرنسيين) والبيوريتان والمشيخانية والكنائس الإصلاحية [المترجم].

والآن بإلقاء النظر على كتاب باكستر «راحة القديسين الأبدية» أو كتابه «دليل المسيحي» أو على أعمال مشابهة لآخرين، يصطدم المرء من النظرة الأولى بالتأكيد الذي وضع في بحث الثروة واكتسابها على العناصر «الأبيونية»(*) للعهد الجديد. بهذا فإن الثروة هي خطر عظيم، إغراءاتها لا تنتهي، والجري وراءها ليس بلا معنى فحسب، عندما تقارن بالأهمية المسيطرة لملكة الرب، بل هو مشبوه أخلاقيا أيضا. يبدو أن الزهد هنا انقلب بحدة شديدة جدا ضد الحصول على السلع الأرضية أكثر مما فعل كلفن الذي لم ير في الثروة مانعا يحول بين رجال الدين وأن يكونوا فعالين، بل هي بالأحرى مرغوب فيها لخدمة هيبتهم. إذن فقد سمح لهم بأن يستخدموا وسائلهم بشكل مجز ومربح.

قد تتجمع أمثلة بلا نهاية على إدانة ملاحقة المال والسلع في الكتابات البيوريتانية، وقد تتباين مع الأدبيات الأخلاقية للعصور الوسطى المتأخرة التي كانت متفتحة العقل أكثر في تلك النقطة، بالإضافة إلى أن هذه الشكوك كانت مقصودة بجدية كاملة. من الضروري فقط أن نختبرها بشكل أقرب نوعا ما لكي نفهم أهميتها الأخلاقية الحقة ومضامينها، ويكون الاعتراض الأخلاقي الحقيقي على التراخي في أحضان الشعور بالأمن بامتلاك الثروة، وعلى التمتع بالثروة مع ما يتبعها من الكسل وإغراءات الجسد، إضافة إلى الاعتراض على اللهو عن متابعة الحياة المستقيمة الصالحة. وفي الحقيقة فإن التملك مرفوض تماما، لمجرد أنه يقتضي خطر التراخي هذا، ومن أجل الراحة الدائمة في العالم الآخر وعلى الأرض. على الإنسان، لكي يضمن نعيمه، «أن يؤدي واجبه تجاه من بعثه. مادام اليوم قائما» فليست المتعة ولا اللهو هما ما نخدم بهما الرب، بل نخدمه بالعمل وفقا لتجليات إرادته المتسامية.

وهكذا، فإن إضاعة الوقت هي أول الآثام، بل بشكل رئيسي، هي الخطيئة القاتلة الكبرى الأكثر خطورة. إن أمد حياة الإنسان أقصر جدا وأثمن، من أن يمكنه من اختياره الخاص. يستحق تضييع الوقت من خلال العلاقات الاجتماعية، والحديث التافه، والرفاهية، حتى النوم الزائد عن الحاجة الصحية، ستا إلى ثماني ساعات على الأكثر، يستحق إدانة أخلاقية مطلقة، ولم يكن بنيامين فرانكلين قد جاء بعد ليقول إن الوقت هو المال، لكن الفرضية صحيحة،

(*) الأبيونية: نسبة إلى أبيون، وهي مجموعة مسيحية شكلت قبل سنة ١٠٠م وترى أن يسوع ليس إلا رجلا، وأن القانون الموسوي ملزم للمسيحيين، وقد انقرضت في القرن الثاني، وأبيون بالعبرية تعني المسكين (بالروح) [المترجم].

بمعنى روحي معين. إن قيمة الوقت بلا حدود لأن كل ساعة تضيع تكون ضائعة من العمل في سبيل الله. وبهذا الشكل يكون التأمل والتبتل غير الفعال عديم القيمة، أو حتى مستهجنا بشكل مباشر أيضا، إن كان على حساب عمل المرء اليومي، لأنه لا يسر الرب شيء مثل التمثيل الفعال لإرادته في العمل.

وفقا لذلك، فإن عمل باكستر الكتابي الأساسي محكوم على الأغلب بالوعظ العاطفي المتكرر داعيا للعمل البدني أو العقلي الجاد المستمر، إنه عائد إلى ترافق حافزين مختلفين: العمل من جهة (وهو تقنية زهد حائزة على الاستحسان، كما هو دائما في الكنيسة الغربية)، هو في حالة تناقض حاد، ليس مع أحكام الرهبنة الشرقية فقط، بل مع كل أحكام الرهبنة في العالم تقريبا. إنها بالذات الدفاع الخاص ضد كل تلك الإغراءات التي قامت البيوريتانية بتوحيدها تحت اسم «الحياة غير الطاهرة» التي كان دورها بالنسبة إليها صغيرا. ويختلف الزهد الجنسي للبيوريتانية عن زهد الرهبانية في الدرجة فقط، وليس في المبدأ الأساسي. ووفقا لمفهوم «البيوريتانية» عن الزواج، فإن تأثيره العملي بعيد المدى أكثر من تأثيرالآخر، لأنه يسمح بالعلاقات الجنسية المتبادلة كوسيلة أرادها الله لزيادة ممجديه وفقا للوصية التي تقول: «كونوا مثمرين وتكاثروا». ومع حمية نباتية معتدلة وحمامات باردة، تعطى الوصفة نفسها كمضاد لكل الإغراءات الجنسية، كما أنها تستخدم ضد الشكوك الدينية والإحساس بالدونية الأخلاقية: «اعمل بجد في المهنة الخاصة بك». ولكن الأمر الأكثر أهمية هو أن العمل اعتبر في حد ذاته هدفا للحياة، ورسم على هذا الشكل من قبل الرب. قال القديس بولس: «من لا يعمل لا يأكل» ويشمل هذا الجميع من دون شرط. إن عدم الرغبة في العمل هو عرض من أعراض نقصان النعم. هنا يصبح الاختلاف عن وجهة نظر العصور الوسطى شيئا آخر تماما، أعطى توما الأكويني أيضا تفسيرا لجملة القديس بولس هذه، ولكن العمل بالنسبة إليه هو ضرورة طبيعية من أجل الحفاظ على الفرد والجماعة، ويتوقف الوعظ عن أن يكون له أي معنى في أي مكان يتحقق فيه هذا الهدف. بالإضافة إلى أنه (أي العمل) يلزم السلالة كلها، وليس من أجل كل فرد. إنه لا ينطبق على أحد ما يمكنه العيش على أملاكه من دون عمل. وطبعا يأخذ التأمل بوصفه شكلا روحيا من أشكال الفعل في مملكة الله، الأولوية على الوصايا بمعناها الحرفي،

بالإضافة إلى أنه بالنسبة إلى علم اللاهوت الشائع في ذاك الوقت، أعلى شكل من أشكال الإنتاجية الرهبانية، يقع في زيادة الموسوعة الكنسية من خلال الصلوات (الأدعية) والتراتيل.

والآن، فإن استثناءات الالتزام بالعمل هذه لم تعد تعني، بشكل طبيعي، شيئا بالنسبة إلى باكستر، ولكنه أكد رأيه بإصرار أكبر أن الثروة لا تعفي أحدا من الأوامر غير المشروطة، حتى الأثرياء لن يأكلوا من دون عمل، لأنهم إن كانوا لا يحتاجون العمل من أجل توفير حاجاتهم، فإن هناك أوامر (وصايا) الله، التي يجب أن يطيعوها مثل الفقراء، لأن العناية الإلهية أعدت لكل واحد مهنة من دون استثناء، وعليه أن يعترف ويعمل بها. وهذه المهنة، مثلما كانت بالنسبة إلى اللوثريين، ليست قدرا يجب أن يخضع له وأن يتقنه، لكنها أوامر الله للفرد بأن يعمل حتى يمجد الله. هذا الفرق الدقيق على ما يبدو، ابتعد عن الوصول إلى النتائج النفسية، وأصبح مرتبطا بمزيد من التطور في التفسير الإلهي للترتيب الاقتصادي الذي بدأ في الفلسفة «السكولاستية»(*).

فسر توما الأكويني، الذي قد نشير إليه بشكل واف جدا، ظاهرة تقسيم العمل والمهن في المجتمع مع ظواهر أخرى، باعتبارها نتيجة مباشرة للخطة الإلهية للأشياء، لكن الأماكن المخصصة لكل إنسان في هذا الكون تتبع أسبابا طبيعية وهي تصادفية (في مصطلحات الفلسفة الاسكولاستية هي مصادفة غير متوقعة)، هذا التفريق بين الناس في فئات ومهن، الذي أسس من خلال تطور تاريخي أصبح بالنسبة إلى «لوثر» كما رأينا، نتيجة مباشرة للإرادة الإلهية، كانت المحافظة على الفرد في المكان، ضمن الحدود التي رسمها الله له، واجبا دينيا.

ولكن من المنظور البيوريتاني تتخذ الشخصية المعلقة بالإرادة الإلهية لحركة المصالح الاقتصادية موقفا متشددا مختلفا نوعا ما، يعرف الغرض الإلهي لتقسيم العمل من ثماره (نتائجه)، هذا صحيح بالنسبة إلى النزعة البيوريتانية في التفسير الذرائعي، يوضح باكستر نفسه عند تلك النقطة بعبارات مباشرة تعيد إلى الذهن أكثر من مرة مقولة آدم سميث المشهورة عن تقسيم العمل:

(*) الفلسفة «السكولاستية» المذهب الفلسفي السائد في العصور الوسطى وهي مزيج من العلوم اللاهوتية والفلسفية يستند إلى سلطة آباء الكنيسة وأرسطو وتتميز مجالاته بمنحى شكلي [المترجم]

«ويؤدي التخصص في المهن، حيث يجعل تطور المهارة ممكنا، إلى تحسن كيفي وكمي في الإنتاج، وبهذا يخدم المصلحة العامة الموافقة لمصلحة أعظم عدد ممكن من البشر».

الباعث حتى الآن منفعي صرف، ومرتبط بشدة بوجهة النظر العرفية (وليس القانونية) لكثير من أدبيات العصر الدنيوية.

لكن العنصر البيوريتاني المميز يظهر عندما يضع باكستر على رأس بحثه عبارة «إن إنجازات الإنسان خارج مهنة محددة بشكل جيد ليست إلا عرضية وغير منتظمة، وهو يقضي في الكسل وقتا أطول مما يقضيه في العمل، بينما يبقى آخر في فوضى دائمة، ولا يعرف عمله زمانا ولا مكانا، لذلك فإن مهنة محددة لكل واحد هي الأفضل. العمل غير النظامي الذي يجبر العامل العادي عادة على قبوله، لا يمكن تجنبه غالبا، لكنه دائما حالة انتقالية غير مرحب بها، رجل من دون مهنة (من دون عمل) تنقصه ميزة المنهجية والتنظيم، التي يطالب بها الزهد الدنيوي.

تؤمن أخلاقيات «الكويكرز»(*) بأن حياة الإنسان في مهنته هي تدريب على فضيلة الزهد، برهان على حالة النعمة من خلال ضميره الحي، الذي يعبر عنه بالحرص وبالطريقة التي يتابع بها مهنته. إن ما يطلبه الله ليس العمل في حد ذاته، ولكن الطريقة العقلانية في المهنة. في المفهوم البيوريتاني للمهنة يجري التأكيد دائما على الميزة المنهجية للزهد الدنيوي وليس قبول الغرائز (كما هي الحال مع لوثر) التي خص الله الإنسان بها بشكل تتعذر معالجته.

لذا يرد بالإيجاب على السؤال عما إذا كان في وسع أحد ضم عدة مهن (أعمال) معا وذلك، إذا كان الضم مفيدا للمصلحة العامة أو الخاصة وغير ضار بأحد، وإذا كان لا يؤدي إلى عدم الإخلاص لأي من هذه المهن، حتى موضوع تغيير المهنة لا يعتبر من الأمور المعترض عليها بالتأكيد، إن لم يكن فيه لا مبالاة وأنانية، وإن جرى بهدف متابعة مهنة (عمل) ترضي الله أكثر، الأمر الذي يعني، وفقا لمعايير عامة، عملا أكثر فائدة. صحيح أن فائدة المهنة، وكذلك فضلها، يقاسان من منظور الدين بمعايير أخلاقية أساسا، وكذلك بمعايير أهمية الخير الناتج عنها للمجتمع، ولكن معيارا آخر، يوجد في المنفعة الخاصة، هو فوق كل المعايير، والأكثر أهمية عمليا، لأنه إذا ما منح

(*) الكويكرز: جماعة دينية أسسها جورج فوكس في منتصف القرن السادس عشر، وتدعى جمعية الأصدقاء، وتأخذ ببساطة السلوك والملابس والشعائر الدينية وتعارض الحرب والحلف بالأيمان [المترجم].

الله، الذي يرى «البيوريتاني» يده في كل ما يحدث في الحياة، فرصة منحه لأحد ممن وقع اختياره عليهم، لا بد أن يحصل عليها هذا المرء بعزم. إذن على المسيحي المخلص أن يتبع النداء الداخلي بالاستفادة من الفرصة التي منحها له الله.

«إذا أراك الله طريقا تستطيع أن تحصل منه قانونيا على أكثر مما تحصل عليه من طريق آخر (من دون أن تظلم روحك أو أي روح أخرى)، ورفضت ذلك واخترت الطريق الأقل ربحا، فأنت تعارض واحدا من أهداف عملك وترفض أن تكون خليفة الله، وترفض أن تقبل عطاياه وتستخدمها من أجله عندما يطلب ذلك: قد تكدح لتكون غنيا من أجل الله، على رغم أن ذلك ليس من أجل متعة الجسد أوالإثم».

الثروة إذن سيئة أخلاقيا ما دامت إغراء بالكسل والتمتع بالحياة الآثمة، واكتسابها سيئ عندما يكون بهدف العيش فيما بعد في اللهو وبلا مبالاة، ولكنها ليست ـ فحسب ـ مقبولة أخلاقيا عندما تكون أداء لواجب في العمل، بل هي مفروضة فعليا. والقصة الرمزية عن الخادم الذي استُغني عنه لأنه لم يزد ويطور في المقدرة التي أودعت فيه تقول ذلك بشكل مباشر. أن تتمنى الفقر، هو تماما مثل تمني فقدان الصحة، إنه مرفوض تمجيدا للعمل، ومرفوض باعتباره اعتراضا على إرادة الرب، خاصة التسول بالنسبة إلى القادر على العمل. إنه ليس فقط خطيئة التواني والخمول، ولكنه انتهاك واجب الحب الأخوي بناء على كلمات الرسول.

إن تأكيد الأهمية النسكية للمهنة الثابتة يوفر تبريرا أخلاقيا لتقسيم العمل المتخصص الحديث، وبالطريقة نفسها، يبرر التفسير الديني لجني الأرباح ونشاطات رجل الأعمال. إن غطرسة الإقطاعي، وتباهي محدثي النعمة، كلاهما أمر تنكره وتكرهه عقيدة الزهد، ولكنه من جهة أخرى ذو تقدير أخلاقي أعلى لرجل الطبقة الوسطى المترف العصامي. «ليبارك الله تجارته» تعليق مألوف حول أولئك الرجال الصالحين الذين اتبعوا بنجاح الإشارات المقدسة الربانية.

إن كامل قوة الله في العهد القديم، الذي يكافئ عباده على طاعتهم له في هذه الحياة، تمارس بالضرورة تأثيرا مشابها على البيوريتاني الذي قارن حالة النعمة الخاصة به بحالة أبطال الإنجيل متبعا نصيحة باكستر.

بالإضافة إلى العلاقة التي أشير إليها قبل قليل، فإنه من الضروري بالنسبة إلى النهج الداخلي العام للبيوريتانيين وفوق كل شيء، أن يشهد المعتقد الذي يقول بأنهم شعب الله المختار انبعاثا عظيما فيهم. حتى باكستر العطوف يشكر الله على أنه ولد في بريطانيا، وكذلك في الكنيسة الصحيحة وليس في أي مكان آخر. هذا الامتنان من أجل الكمال الشخصي بواسطة نعمة الله اخترق التوجه نحو الحياة بالنسبة إلى بيورتانيي الطبقة الوسطى، ولعب دوره في تطوير الشخصية الرسمية الصلبة الصحيحة الخاصة برجال ذلك العصر البطولي للرأسمالية.

دعنا الآن نحاول توضيح النقاط التي ارتبطت فيها الفكرة البيوريتانية عن المهنة والمكافأة، التي وضعتها للسلوك التقشفي الزاهد مباشرة بتطور الطريقة الرأسمالية في الحياة، وكما رأينا تحول هذا الزهد بقوتها كلها ضد شيء واحد: المتعة الآنية للحياة وكل ما تقدمه... إن نفور البيوريتاني من الرياضة حتى بالنسبة إلى الكويكرز كان بأي حال وببساطة أمرا مبدئيا، وقبلت الرياضة إن خدمت غرضا عقلانيا ألا وهو إعادة خلق ضرورية للكفاءة الفيزيائية، ولكنها، كوسيلة للتعبير العفوي عن نزوات غير منظمة، كانت مثارا للشك، وكانت مدانة بصرامة ما دامت وسيلة خالصة إلى المتعة أو الزهو الذي يفسح المجال للغرائز غير المهذبة أو لغريزة المقامرة غير العقلانية. كانت متعة الحياة المتهورة التي تبعد عن العمل في مهنة ما، وتبعد عن الدين، هي العدو للزهد العقلاني، سواء كانت على شكل رياضات إقطاعية أو متعة صالة الرقص أو حانة الرجال العامة..

وعلى رغم أننا لا نستطيع هنا أن ندخل في نقاش حول تأثير المذهب التطهيري (البيوريتاني) في كل تلك الاتجاهات. يجب أن نلفت الانتباه إلى حقيقة أن التسامح بالمتعة في المنفعة الثقافية التي تساهم في متعة جمالية أو بطولة رياضية صادف بالتأكيد دائما تحديدا متميزا واحدا: يجب ألا تكلف شيئا، الإنسان هو مجرد وصي على المنفعة التي أتت إليه عبر نعمة الله، يجب أن يحسب حساب كل قرش أودع له، مثل الخادم في القصة الرمزية إن صرف أيا منها لغرض لا يخدم مجد الله، بل يخدم المتعة الخاصة فقط، فإن هذا ينطوي على الأقل على مجازفة خطيرة. ومن الذي يبقي عينيه مفتوحتين ولا يلتقي بنماذج تعبّر عن وجهة النظر تلك حتى في الوقت الحاضر؟ إن فكرة

واجب الإنسان تجاه ممتلكاته التي يخضع لها نفسه كوصي مطيع، او حتى كآلة للاكتساب، تحمّل حياته هذا الثقل البارد. كلما ازدادت الثروة ثقلا ازداد ثقل شعور المسؤولية نحو حملها غير منقوصة، بل تنامي الشعور نحو زيادة الجهود الحثيثة لتنميتها في سبيل الرب، هذا عندما تكون الرؤية التقشفية تجاه الحياة هي التي وراء هذا الاختبار.

عمل مذهب الزهد الدنيوي البروتستنتي هذا، كما لخصنا حتى هذه النقطة، بقوة ضد المتعة الآنية للممتلكات الاستهلاكية، خاصة لوسائل الترف والرفاهية.

ومن جهة أخرى، كان له التأثير النفسي في تحرير عملية الحصول على السلع من كبت الأخلاقيات التقليدية. وكسر قيود الاندفاع نحو الحصول على البضائع بأن لم يجعله أمرا شرعيا فحسب، بل (بالمعنى الذي نوقش) نظر إليه كأنه إرادة الله المباشرة.

لم تكن الحملة البوريتانية ضد إغراءات الجسد وضد الاعتماد على أشياء خارجية، كما يقول القس الكويكر العظيم «باركلي»، صراعا ضد الاكتساب العقلاني للثروة ولكن ضد الاستخدام اللاعقلاني لها.

وضربت البيوريتانية أشكال المظاهر الخارجية للرفاهية مثالا على الاستخدام غير العقلاني الذي دانته مثل إدانة عبادة الجسد، مهما بدت تلك المظاهر طبيعية للعقل الإقطاعي. من جهة أخرى، استحسنوا الاستخدامات العقلية النفعية للثروة التي أرادها الله من أجل حاجات الفرد والجماعة. لم يرغبوا في فرض الخزي على رجل الثروة، ولكن رغبوا في أن يفرض عليه استعمال وسائله وأدواته من أجل الأشياء الضرورية والعملية. تقيد فكرة الراحة مدى الإنفاق المسموح به أخلاقيا بشكل واضح. ومن الطبيعي، وليس مصادفة، أن تطور طريقة للعيش تنسجم مع تلك الفكرة لوحظ في وقت مبكر بشكل أكثر وضوحا بين أكثر ممثلي الموقف الكلي تجاه الحياة تكاملا. ووضعوا الراحة والنظافة الحقيقية لبيت الطبقة الوسطى كمثل أعلى مقابل بريق وفخامة الأبهة الإقطاعية التي تفضل أناقة قذرة على بساطة معتدلة، باعتمادها على قواعد اقتصادية ضحلة غير عميقة.

في جانب إنتاج الثروة الخاصة، دان مذهب التقشف (الزهد) كلا من عدم الأمانة والجشع المتهور. وكانت ملاحقة الثروة من أجل الثروة هو ما دين على أنه جشع وحب للمال،.. إلخ. لأن الثروة في حد ذاتها كانت إغراء. ولكن

الزهد هنا كان القوة «التي تسعى دائما وراء الخير ولكنها دائما تخلق الشر». الشر في مفهومه هو التملك وإغراءاته، لأن مذهب الزهد، مجاراة للعهد القديم وبالتناظر مع التقييم الأخلاقي لأعمال الخير، نظر إلى أمر السعي وراء الثروة، كهدف في حد ذاته، نظرة مستهجنة إلى حد كبير، ولكن إحرازها كثمرة للعمل في مهنة ما كان علامة على مباركة الله. والأمرالأكثر أهمية، كان هو التقييم الديني للعمل المتواصل المستمر والمنظم لمهنة أرضية، كأعلى وسيط للزهد والتقشف. وفي الوقت نفسه، البرهان المؤكد والأكثر وضوحا على الولادة الجديدة والصادقة للإيمان، يجب أن يكون المحرك المدرك الأكثر قوة لتوسع ذلك الموقف تجاه الحياة وتقويته، الذي دعوناه هنا روح الرأسمالية.

عندما يترافق الحد من الاستهلاك مع إطلاق النشاط الاكتسابي هذا، فإن النتيجة العملية التي لا مفر منها تكون واضحة، تكديس رأس المال من خلال إلزام تقشفي بالادخار. القيود التي كانت مفروضة على استهلاك الثروة زادت من هذه الثروة بشكل طبيعي، وذلك بجعلها الاستثمار المنتج (الإنتاجي) ممكنا... وبتوسع وامتداد تأثير وجهة نظر البيوريتانية تحت كل الظروف، وهذا طبعا أكثر أهمية بكثير من مجرد التشجيع على تكديس رأس المال، نجدها قد وقفت إلى جانب تطور الحياة الاقتصادية البورجوازية العقلانية، وكانت الأكثر أهمية، بل كانت التأثير الوحيد المتماسك في تطور تلك الحياة، وقد وقفت كإطار داعم للرجل الاقتصادي الحديث.

وبالتأكيد، مالت تلك المثل البيوريتانية إلى التراجع تحت الضغط الشديد لإغراءات الثروة. كما عرف البيوريتانيون هذا بأنفسهم جيدا. لذا نجد أن أكثر الأتباع إخلاصا للبيوريتانية هم الطبقات التي تنشأ من الطبقات الأدنى، البورجوازيون الصغار والمزارعون، وهذا متكرر جدا.

بينما غالبا ما نجد المالكين الصغار، حتى من بين الكويكرز، يميلون إلى التبرؤ من المثل العليا القديمة، وهو القدر نفسه الذي أصاب مذهب الزهد الرهباني للعصور الوسطى مرة بعد مرة، وهو سلف مذهب الزهد الدنيوي. في الحالة التي تلت ذلك، عندما حقق النشاط الاقتصادي العقلاني تأثيراته كاملة عن طريق التنظيم الصارم للإدارة، والحد من الاستهلاك، نجد أن الثروة المكدسة كانت قد خضعت مباشرة لطبقة النبلاء، كما في عهد ما قبل الإصلاح الديني، وأن النظام الرهباني قد هدد بالانهيار، وأصبح وجود إصلاح ما مطلبا ضروريا.

في الحقيقة، إن تاريخ الرهبنة كله هو بمعنى معين تاريخ صراع متواصل مع مشكلة التأثير العلماني للثروة، والشيء نفسه صحيح مع الزهد الدنيوي للبيوريتانية وبمعدل كبير.

قد تمكن مقارنة الانتعاش العظيم للكنيسة الميثودية (المنهجية) التي سبقت توسع الصناعة الإنجليزية حوالي نهاية القرن الثامن عشر، مع إصلاح رهباني هائل إلى حد كبير. لذلك قد نقتبس هنا مقتطفا من «جون ويسلي»(*) نفسه قد يخدم بشكل جيد كشعار لكل ما قيل في الأعلى.. أخشى أنه حينما ازدادت الثروة، تناقصت روح الدين بالنسبة نفسها، لذلك لا أرى كيف يكون ممكنا في طبيعة الأشياء أن يستمر أي انتعاش لأي دين حقيقي طويلا، لأن على الدين أن يقدم كلا من الصناعة والاقتصاد في الإنفاق، وهذان لا يمكن أن ينتجا إلا الثروة. ولكن عندما يزداد الثراء سوف يزداد الزهو، والغضب، وحب الدنيا بكل فروعه، كيف إذن يكون ممكنا للكنيسة الميثودية، التي هي دين القلب، على رغم أنها تنتعش الآن مثل شجرة غار أخضر، أن تستمر في هذه الحالة؟ ولأن الميثوديين يزدادون اجتهادا واقتصادا في الإنفاق، فهم بالتالي يزيدون في السلع. وبالتالي يزيدون في الفخر، والغضب، في رغبات الجسد ومتعة العينين، وبالتالي يزدادون كيدا وغضبا واعتزازا وتمسكا بالحياة بشكل يتناسب مع ذلك.

«لهذا وعلى رغم أن شكل الدين يبقى، فإن روحه تتلاشى بعيدا وبسرعة. أو ليس هناك من طريقة لمنع هذا الانحلال المستمر للدين الخالص؟ علينا ألا نمنع الناس من أن يكونوا مجتهدين ومقتصدين في الإنفاق، علينا أن نحض كل المسيحيين على كسب كل ما يستطيعون، وأن يوفروا كل ما يستطيعون، يعني، في الواقع أن يزدادوا غنى»...

وكما يقول ويسلي هنا، عموما أتى الأثر الاقتصادي الكامل لهذه الحركات الدينية العظيمة، التي تقع أهميتها بالنسبة إلى التطور الاقتصادي فوق كل شيء في تأثيرها التربوي الزاهد، وبعد أن أصبح أوج الحماس الديني الخالص ماضيا، ثم بدأ البحث المكثف عن مملكة الرب يتجاوز إلى فضيلة اقتصادية واقعية متزنة، اختفت الجذور الدينية ببطء، مفسحة الطريق للنفعية الدنيوية..

(*) أحد أخوين أسسا الكنيسة الميثودية في أوكسفورد عام ١٧٢٩ [المترجم].

لقد ولد من روح الزهد المسيحي واحد من العناصر التأسيسية لروح الرأسمالية المعاصرة، وليس فقط لتلك بل لكل الثقافة الحديثة: السلوك العقلاني على أساس فكرة المهنة وذلك ما يسعى هذا البحث إلى إثباته.

على المرء أن يقرأ [بنيامين فرانكلين] لكي يرى أن العناصر الأساسية للسلوك التي كانت تدعى هناك بروح الرأسمالية هي ما عرضناه نفسه ليكون محتوى الزهد البيوريتاني الدنيوي فقط، من دون الأساس الديني الذي كان قد اختفى في زمن فرانكلين.

منذ أن تعهد مذهب الزهد إعادة نمذجة العالم ورسم مثله العليا عالميا، كسبت السلع المادية زيادة وقوة لا ترحم فوق حياة الناس بصورة لم يسبق لها مثيل، في الفترة السابقة من التاريخ. اليوم هربت روح الزهد الديني من القفص، ومن يعرف ما إذا كان هذا نهائيا؟ ولكن الرأسمالية الفيكتورية لم تعد تحتاج إلى دعمها بعد الآن لأنها تستند إلى أساسات آلية.

يبدو أن التورد المشرق لوريث العصر الفيكتوري المبتهج، عصر التنوير، يذوي بشكل يتعذر تجنبه أيضا. وتطوف فكرة الواجب في مهنة الفرد خلسة في حياتنا مثل شبح المعتقدات الدينية الميتة، يتخلى المرء عموما تماما عن محاولة تبريرها. وحيث لا يمكن أن يربط أمر إنجاز المهنة بأعلى القيم الروحية والثقافية مباشرة، أو عندما، من جهة أخرى، لا تكون بحاجة إلى أن يشعر بها الآخرون على أنها ببساطة مثل إلزام اقتصادي، يتخلى المرء عموما عن محاولة تبريرها على الإطلاق. وفي مجال تطور الثروة الأعلى في الولايات المتحدة، مال الجري، المجرد من معناه الديني والأخلاقي وراءها، ليصبح مرتبطا بالعواطف الدنيوية البحتة التي تقدمها غالبا في طابع رياضي.

لا أحد يعرف من سيعيش في هذا القفص في المستقبل، أو ما إذا كان قادة دينيون جدد سيظهرون للوجود في نهاية هذا التطور الهائل بكل ما في الكلمة من معنى، أو أنه سيكون هناك بعث عظيم للأفكار والمثل العليا القديمة، أو إن لم يكن هذا ولا ذاك، فهو تحجر ممكنن مزخرف بنوع متشنج من الاعتداد بالنفس. قد يقال بصدق لآخر مرحلة من هذا التطور الثقافي: «اختصاصيون من دون روح، حسيّون من دون قلب، يتخيل هذا الباطل أنه حافظ على مستوى من الحضارة لم يتحقق من قبل قط».

لكن هذا ما يأخذنا إلى عالم أحكام القيم والإيمان، التي لا يحتاج هذا النقاش التاريخي الصرف أن يرهق بها. ستكون المهمة الثانية على الأرجح بيان أهمية مذهب عقلانية الزهد، التي لمسها المخطوط السابق فقط، من أجل محتوى الأخلاق الاجتماعية العملية، ومن ثم من أجل نماذج التنظيم وأدوار الفرق الاجتماعية، بدءا من الاجتماع السري إلى الدولة، ثم سيكون لابد من تحليل كل من علاقاتها بالعقلانية الإنسانية، ومثلها العليا في الحياة، وتأثيرها الثقافي، وتطور المعرفة التجريبية الفلسفية والعلمية، إلى التطور التقني، والمثل الروحية العليا. ثم لابد أن يرصد تطورها التاريخي من خلال كل مجالات الزهد الديني، من بدايات الزهد الدنيوي في العصور الوسطى إلى انحلاله في مذهب النفعية الخالص. عند ذلك يمكن أن تُقيم الأهمية الثقافية الكمية للزهد البروتستنتي بعلاقته مع العناصر المكونة الأخرى للثقافة الحديثة.

هنا حاولنا فقط أن نرصد الواقع واتجاه تأثيره على الدوافع في نقطة واحدة. ومع أنها مهمة جدا، لكنه سيكون أكثر ضرورة أن نتحرى موضوع كيف كان الزهد البروتستنتي متأثرا بدوره، في تطوره وسماته، بمجمل الأوضاع الاجتماعية، خاصة الاقتصادية. إن الإنسان المعاصر عموما، حتى صاحب أفضل إرادة، غير قادر على إعطاء الأفكار الدينية أهمية ما من أجل إكسابها شخصية ثقافية ووطنية تستحقها. ولكن هدفي ليس بالطبع أن أستبدل بتفسير مادي أحادي الجانب للثقافة والتاريخ تفسيرا روحيا سببيا أحادي الجانب مساويا له. إن كلا منهما ممكن على حد سواء، لكن كل واحد فيهما إن لم يقتصر على دور الإعداد، وحاول القيام بدور نتيجة البحث، فإنه لن ينجز إلا القليل بالنسبة إلى مصلحة الحقيقة التاريخية.

سمات البيروقراطية

تعمل طبقة الموظفين الحديثة بالطريقة التالية:

١ـ هناك مبدأ الولائية الرسمية التي تنظمها عموما الأحكام، يعني القوانين والتنظيمات الإدارية.

(١) إن النشاطات النظامية المطلوبة من أجل أغراض البنية المحكومة بيروقراطيا موزعة بطريقة ثابتة كواجبات رسمية.

(٢) إن سلطة إعطاء الأوامر المطلوبة لإبراء الذمة من تلك الواجبات موزعة بطريقة جامدة ومحددة بوضوح، بواسطة أحكام تهتم بالوسائل القهرية والمادية والكهنوتية أو خلافه التي يمكن وضعها تحت إمرة الموظفين.

(٣) هناك تدابير منهجية من أجل الإنجاز المنتظم والمتواصل لتلك الواجبات ومن أجل إحقاق الحقوق المماثلة. وتستخدم بشكل عام الأشخاص الذين لديهم المؤهلات المنظمة فقط ليقوموا بالعمل.

في حكومة قانونية عامة تشكل تلك العناصر الثلاثة «السلطة البيروقراطية». وتشكل الإدارة البيروقراطية في ظل هيمنة الاقتصاد الخاص، تتطور البيروقراطية بالكامل (طبقا لهذا الفهم) في المجتمعات السياسية والكنسية في الدولة الحديثة، وفي الاقتصاد الخاص، وفي أكثر مؤسسات الرأسمالية تقدما. إن سلطة المكتب العامة والدائمة مع ولاية ثابتة، ليست هي القاعدة التاريخية، لكنها بالأحرى الاستثناء. إن الأمر كذلك حتى مع البنى السياسية الضخمة مثل تلك التي للشرق القديم، وإمبراطوريات الإخضاع الجرمانية والمنغولية، وفي الكثير من البنى الإقطاعية للدولة.

في كل تلك الحالات، ينفذ الحاكم أكثر المعايير أهمية من خلال مندوبين شخصيين ندماء أو خدم البلاط، لا تحدد عمولاتهم ولا سلطتهم تماما، ويستدعون للخدمة من آن إلى آخر في كل حالة.

٢ـ تعني أسس التسلسل الوظيفي وأسس مستويات السلطة المتدرجة نظاما مرتبا ثابتا للرئاسة والمرؤوسين، يتم من خلالها إشراف المكاتب الأعلى على المكاتب الأدنى.

يقدم مثل هذا النظام للحاكم إمكان استئناف قرارات المكتب الأدنى لدى المكتب الأعلى بطريقة منظمة وبشكل معين. ومع التطور الكامل للنموذج البيروقراطي، نظم التسلسل المكتبي الهرمي بصورة استبدادية، ووجدت أسس سلطة المكتب المتسلسلة في كل البنى البيروقراطية: في الدولة، في البنى الكنسية (الإكليريكية)، بالإضافة إلى وجودها في المنظمات الحزبية الضخمة والمؤسسات الخاصة. ولا يهم بالنسبة إلى شخصية البيروقراطية فيما لو دعيت سلطتها بـ «الخاصة» أو «العامة».

عندما يتحقق مبدأ «الكفاءة» السلطوية بنجاح تام، فإن الخضوع التسلسلي للمرؤوسين ـ على الأقل في المكتب العام ـ لا يعني أن السلطة «العليا» مخولة أن تستولي على عمل السلطة «الأدنى» ببساطة. إن العكس هو القاعدة بالفعل إذ يتجه المكتب حالما يؤسس وينجز مهماته إلى الثبات في الوجود، ويدعمه صاحب منصب آخر.

٣ـ ترتكز إدارة المكتب الحديث على وثائق مكتوبة (ملفات) يحتفظ بها بشكلها الأصلي أو بمسودتها، وبذلك يوجد كادر تابع من الموظفين والكتبة من كل الأنواع. تشارك مجموعة الموظفين بفعالية في المكتب «العام»، وبرفقتهم جهاز خاص من الأدوات الأساسية والملفات، لتشكل «البيرو» الدائرة الرسمية. وتدعى الدائرة الرسمية في المؤسسة الخاصة بـ «المكتب».

ومن حيث المبدأ، تفصل المنظمة الحديثة للخدمة المدنية الدائرة الرسمية عن محل الإقامة الخاص بالموظف، وبشكل عام، فإن البيروقراطية تعزل نشاط الموظف، كشيء متميز، عن مجال الحياة الخاصة، فتفصل الأموال العامة والمعدات عن الملكية الخاصة للموظف.. من حيث المبدأ، يفصل المكتب التنفيذي عن المنزل، والتجارة عن المراسلات الخاصة، وموجودات التجارة عن الثروة الخاصة، وكلما تحقق النموذج الحديث لإدارة الأعمال بشكل أكثر انسجاما، كانت تلك الانفصالات هي الواقع، حيث سنجد بدايات هذه العملية قديمة قدم العصور الوسطى.

إن خصوصية المنظم الحديث بأنه يعامل نفسه على أنه «الموظف الأول» في مشروعه، ويتحدث حاكم دولة بيروقراطية حديثة عن نفسه بالطريقة نفسها بأنه «الموظف» الحكومي الأول للدولة، إن فكرة أن نشاطات الدائرة الرسمية للحكومة هي في حد ذاتها مختلفة في الشخصية عن إدارة مكاتب اقتصادية خاصة، هي رأي أوروبي خاص بالقارة، وبالمقارنة مع الطريقة الأمريكية نجده غريبا عنها تماما.

٤ـ تستلزم إدارة المكاتب عادة تدريبا خبيرا ومستمرا ـ على الأقل جميع الإدارات المكتبية المتخصصة ـ ومثل هذه الإدارة تكون حديثة بلا ريب، وهذا ما يلزم لمدير الإدارة الحديث، وللمستخدم في المؤسسات الخاصة بالطريقة التي تلزم لموظف الدولة.

٥ـ عندما يتطور المكتب، يتطلب النشاط المكتبي مقدرة الموظف الكاملة على العمل، بغض النظر عن حقيقة أن وقته الإلزامي في الدائرة الرسمية قد يكون محددا بصرامة. في الحالة العادية، يأتي هذا نتاج تطور طويل في المكتب العام بالإضافة إلى المكتب الخاص. في البداية، كان الوضع الطبيعي للأمور في كل الحالات مقلوبا، وأطلق العمل المكتبي كنشاط ثانوي.

٦ـ تتبع إدارة المكتب قواعد عامة، تكون تقريبا متوازنة وشاملة يمكن تعلمها، وتمثل المعرفة بتلك القواعد تعليما تقنيا خاصا يملكه الموظفون، إنه يتضمن علم القانون (التشريع) أو علم الإدارة الحكومية أو التجارية.

إن إخضاع إدارة المكتب الحديث للقوانين، نابع من طبيعتها الفعلية، وتفترض نظرية الإدارة العامة الحديثة أن سلطة تنظيم أمور معينة بواسطة مرسوم ـ منح قانونيا للسلطات العامة ـ لا يخول الإدارة العامة تنظيم القضايا بواسطة أوامر تعطى لكل حالة، ولكن التنظيم نظري فقط، وهذا ما يتناقض جدا مع تنظيم كل العلاقات من خلال الامتيازات الفردية والتحيز، التي هي الصفة الغالبة على الإطلاق في النظام الكنسي، مادام مثل هذه العلاقات ليس ثابتا بتقليد مقدس على الأقل.

يفضي كل هذا بالنسبة إلى الوضع الداخلي والخارجي للموظف إلى التالي:

١ـ إقامة مكتب هو «مهنة»: يُعرض هذا، أولا، في طلب دورة تدريبية مفروضة ثابتة تتطلب المقدرة الكلية على العمل لفترة طويلة من الوقت، وفي امتحانات إلزامية وخاصة، التي هي من لوازم التوظيف. وأكثر من ذلك فإن مركز الموظف يكون في طبيعة واجبه، وهذا ما يحدد البنية الداخلية لعلاقاته بالطريقة التالية: قانونيا وفعليا، لا يعتبر المكتب الحكومي مكانا يستغل من أجل ريع أو أجور كما كانت الحال بشكل طبيعي خلال العصور الوسطى. وفي كثير من الأحيان إلى مستهل العصور الأخيرة... يعتبر الدخول إلى مكتب، بما فيه مكتب اقتصادي خاص، هو قبولا لإلزام معين بإدارة مخلصة مقابل وجود آمن. إنه أمر حاسم بالنسبة إلى الطبيعة الخاصة للولاء العصري لمكتب لا يؤسس في نموذجه المثالي علاقة مع «شخص» بعينه، مثل التزام الأقنان والمريدين في علاقات وسلطة إقطاعية أو كنسية. يكرس الولاء العصري لأغراض عملية (وظيفية) وغير شخصية.

٢ـ يكيف الموقع الشخصي للموظف وفق نموذج بالطريقة التالية:

(١) سواء أكان في مكتب خاص أم في دائرة رسمية عامة، يناضل الموظف العصري دائما، ويستمتع عادة بمكانة اجتماعية متميزة بالمقارنة مع المحكومين. إن وضعه الاجتماعي مضمون بالأحكام المفروضة للترتيب الطبقي، وتضمن هذه بالنسبة إلى الموظف السياسي بواسطة تعريفات خاصة للقانون الجنائي ضد «إهانات الموظفين» و«احتقار» الدولة والسلطات الكنسية.

إن الوضع الاجتماعي الفعلي للموظف هو الأعلى بشكل طبيعي، كما كان في بلاد متمدنة قديمة، حيث تسود الأوضاع التالية:

طلب قوي على الإدارة من قبل خبراء متدربين. تمايز اجتماعي قوي وثابت، ينشأ فيه الموظف بمكانة مهيمنة من الفئات الاجتماعية والاقتصادية ذات الامتياز بسبب التوزيع الاجتماعي للسلطة، أو ارتفاع تكلفة التدريب المطلوب، والمنزلة الرفيعة للأعراف المرتبطة به.

إن حيازة شهادات ثقافية، (سيبحث هذا في مكان آخر) مرتبطة عادة بالتأهيل لوظيفة المكتب. وطبيعي أن تعزز مثل هذه الشهادات أو الرخص من مرتبة العنصر في المكانة الاجتماعية للوظيفة. يكون التقدير الاجتماعي للموظفين بهذا الشكل عادة متدنيا في المكان الذي يكون فيه الطلب على إدارة خبيرة ضعيفا، وحيث تكون سيطرة التقاليد ضعيفة أيضا. هذه هي الحال في الولايات المتحدة بشكل خاص، وهي الحال أيضا في المستوطنات الجديدة غالبا بسبب اتساع مجالات جني الأرباح، وعدم الاستقرار الكبير في نظام الطبقات الاجتماعي عندهم.

(٢) يعين نموذج الموظف البيروقراطي الخالص من قبل سلطة أعلى، ولا يعني انتخاب الرعايا لموظف أنه شخص بيروقراطي خالص. وجود انتخاب رسمي لا يعني في حد ذاته أنه ليس هناك تعيين ـ خفي خلف الانتخاب ـ في الدولة، خاصة التعيين من قبل رؤساء الحزب. وسواء أكانت الحالة هكذا أم لم تكن، فإنها لا تعتمد على أوضاع قانونية، ولكن على الطريقة التي تؤدي فيها آلية الحزب عملها. وحالما تنتظم الأحزاب بقوة، فإنها تستطيع أن تحول انتخابا رسميا حرا إلى مجرد هتاف وتصفيق لمرشح عينه رئيس الحزب مسبقا. على كل حال، كقاعدة عامة، يتحول الانتخاب إلى نزاع يدار وفق أحكام محددة للتصويت لمصلحة واحد من مرشحين معينين..

(٣) يستمر منصب الموظف، بشكل طبيعي، مدى الحياة، على الأقل في البيروقراطيات (المكاتب) العامة، وهذه هي حال متزايدة لكل البنى المشابهة. وكقاعدة حقيقية، فإن «الولاية مدى الحياة» مفترضة مسبقا، حيث يجري إعطاء إشعار أو إعادة تعيين مؤقت. وعلى عكس عمال المشروع الخاص، يحتفظ الموظف عادة بالحق القانوني لامتلاك الوظيفة.

ولكن التعيين القانوني أو الفعلي مدى الحياة لا يعترف به على أنه امتلاك الموظف للمكتب، كما كانت الحال مع الكثير من بنى السلطة في الماضي، وحيث تتطور الضمانات القانونية ضد الإقالة التعسفية أو النقل، فإنها تخدم فقط بأن تضمن إعفاء موضوعيا من واجبات وظيفية معينة بعيدا عن كل الاعتبارات الشخصية.

(٤) يتلقى الموظف تعويضا ماليا من راتب ثابت، ويوفر المعاش التقاعدي ضمان الشيخوخة، ولا يقاس الراتب كأجر مقابل عمل منجز، ولكنه يقاس وفق «المرتبة» يعني وفق نوع الوظيفة ودرجتها، بالإضافة إلى طول الخدمة. إن الضمان العظيم نسبيا لدخل الموظف، بالإضافة إلى مردود التقييم الاجتماعي، يجعلان المكتب وظيفة تستحق السعى من أجلها.

(٥) يوضع الموظف لـ «مهنة» ما ضمن الترتيب التسلسلي للخدمة العامة، وينتقل من المواقع الدنيا، الأقل أهمية والأقل أجرا، إلى المواقع الأعلى، حيث يرغب الموظف المتوسط في التثبيت الآلي للترفيع، إن لم يكن في المنصب، فعلى الأقل في مستويات الراتب، ويريد لهذه الأوضاع أن تبقى ثابتة، بمعنى «الأقدمية»، أو وفق مراحل تتحقق في نظام متطور من خلال امتحانات خبرة.

رسالة العلم

التطور العلمي هو جزء، بل هو الجزء الأكثر أهمية في عملية العقلنة التي نقوم بإنجازها منذ آلاف السنين، والتي يحكم عليها هذه الأيام عادة بطريقة سلبية للغاية. دعنا في البداية نوضح ماذا تعني العقلنة الفكرية التي خلقها العلم والتقنية الموجهة تكنولوجيا بشكل عملي.

هل تعني أننا اليوم مثلا، جميع من يجلس في هذه القاعة، نملك معرفة أكبر لظروف الحياة التي نعيش وفقها أكثر مما يملكه الهندي الأمريكي أو مما يملكه الهوتنوت (شعب إفريقي)؟ إن من يركب السيارة لا تكاد تكون

لديه أي فكرة عن كيفية تحرك السيارة ما لم يكن فيزيائيا. وهو ليس بحاجة إلى أن يعرف. إنه قانع بأنه يعتمد على سلوك السيارة، وهو يكيف سلوكه وفقا لهذا التوقع، لكنه لا يعرف شيئا عما استلزمه إنتاج مثل هذه السيارة بشكل تستطيع معه التحرك هكذا. يعرف البدائي عن أدواته أكثر بكثير منا، بشكل لا يمكن مقارنته، عندما نصرف مالا اليوم، أراهن أنه حتى لو كان هناك زملاء في الاقتصاد السياسي هنا في القاعة، فعلى الأغلب أن كل واحد منهم سوف يحمل جوابا مختلفا في سهولته عن سؤال: كيف يحدث أن يتمكن المرء من شراء شيء ما مقابل المال؟ البدائي يعرف ما يفعل لكي يحصل على طعامه اليومي، الذي تساعده الأعراف في تحصيله. إن الزيادة في العقلنة والتعقل لا تدل على معرفة عامة متزايدة بالأوضاع التي يعيش فيها المرء.

إنها تعني شيئا آخر، بالتحديد، معرفة أو الإيمان بأن المرء، إن رغب، فإنه سيتعلم في أي وقت. لذا فهي تعني، أساسا، أنه لا توجد قوى غامضة، تأخذ دورا لا يمكن أخذه في الحسبان، ولكن المرء بالأحرى يستطيع أن يسيطر على كل شيء بأخذه في الحسبان، هذا يعني أن العالم متحرر من السحر. لم يعد على المرء أن يلجأ إلى وسائل سحرية لكي يسيطر أو يستغل الأرواح كما فعل البدائي الذي كانت مثل تلك القوى الغامضة موجودة بالنسبة إليه، هذا ما تنجزه الوسائل التقنية والحسابات التي تؤدي الخدمة اليوم، وهذا هو ما تعنيه العقلنة قبل كل شيء.

والآن، عملية التحرر من السحر هذه ـ التي استمرت في الوجود في الحضارة الغربية لمدة ألف عام ـ وعموما هذا التقدم الذي ينتمي إليه العلم كقوة رابطة ومحرضة، هل لها أي معان تتجاه المعاني التقنية والعملياتية البحتة؟ سترى هذا السؤال مثارا في أعمال «ليو تولستوي» في أكثر الأشكال مبدئية، أتى ليثير السؤال بطريقة خاصة. دارت كل تلك التأملات حول محور مشكلة ما إذا كان الموت ظاهرة ذات معنى أو لا، وكان جوابه أن ليس له معنى بالنسبة إلى الإنسان المتمدن. ليس له معنى لأن حياة الإنسان الفرد وضعت في «حالة تقدم» لا نهاية له، ووفقا لمعناها القريب عليها ألا تنتهي أبدا، لأن هناك دائما خطوة أخرى للأمام بالنسبة إلى من يقف في طابور التقدم. وما من إنسان أتى ليموت يقف فوق القمة التي تقبع في اللانهاية.

إن أي فلاح من الماضي، مات عجوزا و«شبعان حياة» لأنه وقف في دورة الحياة العضوية، لأن حياته بمعناها، وفي أمسيات أيامه، أعطته ما على الحياة أن تقدمه. لأنه بالنسبة إليه لم يبق هناك ألغاز قد يتمنى حلها، وبذلك، فقد استطاع أن يأخذ كفايته من الحياة. بينما قد يصبح الإنسان المتحضر الموضوع في وسط الثراء المستمر للحضارة بالأفكار والمعرفة والمعضلات، «متعبا من الحياة»، ولكن ليس «شبعان حياة» يلتقط أكثر الأجزاء دقة مما تجلبه حياة الروح من جديد دائما. ما يقبض عليه هو دائما شيء مؤقت وغير حاسم، وبذلك يكون الموت بالنسبة إليه حدثا لا معنى له، ولأن الموت لا معنى له، فإن حياة متمدنة كهذه لا معنى لها، وبتقدميتها الشديدة تعطي الموت طابعا من الخلو من المعنى. من خلال رواياته الأخيرة، يلتقي المرء مع هذه الفكرة كلازمة للفن التولستوي.



الجزء الثاني

كيف تغير التنمية الناس؟

نظريات التحديث ـ الجذور الفكرية لمشروع التنمية



4 قضايا تطورية (تنموية) في المجتمع (١٩٦٤)

(تالكوت بارسونز)

كخبير في «ماكس فيبر»، وكرائد في استخدام الوظيفة البنيوية «لإميل دوركايم» للبحث في التغييرات التي طرأت على العالم بعد الحرب العالمية الثانية، بنى عالم الاجتماع تالكوت بارسونز (١٩٠٢ ـ ١٩٧٩) الكثير من الأفكار الجوهرية التي تابعها «التحديثيون». تأتي الأفكار في هذا المقتطف أولا من حلقة بحث أقيمت في عام ١٩٦٣ حول «التطور» في جامعة هارفارد. يعتقد بارسونز أن المجتمعات تتغير وفق نماذج مميزة، منتقلة من الأشكال التقليدية إلى الأشكال الحديثة. وكما هي الحال في التطور البيولوجي، فإن كل تكيف اجتماعي يقوم إما بتثبيط وإما بدعم المزيد من التطوير. كانت

«إن النقطة الصعبة جدا هي المقدرة على التعامل بنجاح مع العلاقات غير الثابتة بين النظام والمحيط»

بارسونز

> المجتمعات الحديثة ترى على أنها مجتمعات تضم منظمات بيروقراطية: النقود والأسواق، ونظاما قانونيا كليا، وترابطا ديموقراطيا في شكليه العام والخاص. كانت تلك كلها طرق كيّفها المجتمع مع التفكيك. كانت هناك مناظرات ونقاش كبير حول ما إذا كانت رؤية بارسونز قد وضعت المجتمعات الأوروبية فوق المجتمعات الأخرى، على أنها الأكثر تطورا والأكثر تكيفا. هناك أيضا نقاش بشأن ما لو كان صائبا في طرحه لفكرة أنه كان هناك نماذج ومراحل عالمية للتطور الاجتماعي.

لقد قصد بهذه الورقة المساهمة في إحياء وتوسيع التفكير التطوري في علم الاجتماع. وهي تبدأ بالمفهوم الذي يقول إنه بتطور نظم العيش عموما تزيد تطورات جديدة معينة من قدرة النظام على التكيف إلى حد كبير، بحيث إنه من دونها يغلق الطريق أمام خطوات تطورية أساسية تالية، رغم أن البقاء في داخل «كوة» أمر ممكن ومتكرر الحدوث. بالنسبة إلى التطور العضوي، تم شرح المفهوم استنادا إلى ما حدث من تطور في جهاز الإبصار لدى الإنسان وفي يديه ودماغه، وكرس متن الورقة لست حالاتٍ على المستوى الاجتماعي. أول حالتين هما، المفاضلة على أساس معيار التدرج الطبقي، وتطور نماذج للشرعية الثقافية مستقلة عن البنية الاجتماعية، كل حالة منها مهمة في الانتقال من الظروف الاجتماعية البدائية إلى ظروف الحضارات القديمة البائدة. الحالات الأربع الباقية ـ في ترتيب المعالجة ـ هي منظمة المكاتب الرسمية، النقد والأسواق، النظام القانوني العالمي، والرابطة الديموقراطية في شكليها الحكومي والخاص. هذه الحالات الأربع، بأخذها جميعا معا، هي أساسية لبنية النموذج الحديث للمجتمع، رغم أن كل واحدة منها معقدة إلى درجة عالية وهي عرضة لسلسلة كاملة من المراحل التنموية. وفي دوائر علم الاجتماع وعلم الإنسان ينتقل التشديد ببطء وبشكل لا يفصح عن نفسه نوعا ما، من اللامبالاة المتعمدة بمشاكل التطور الاجتماعي والثقافي إلى «نسبية حديثة» تربط قضاياها الكلية بإطار تطوري.

أكدت الرؤى الأقدم أن النظم الاجتماعية والثقافية تتألف من سمات متميزة متعددة لا حدود لها، بحيث تكون الثقافات منفصلة كلية، أو أنه يجب التأكيد على قضايا كلية(عالمية) إنسانية واسعة، مثل اللغة وتحريم غشيان الأقارب. تتشارك هذه التأكيدات على تنوعها، في حقيقة أنها تحول الانتباه

عن استمرار معين في أنماط التغير الاجتماعي، بحيث إنه يجب أن نعامل الميزات أو الأنماط الثقافية، كأنها فريدة قائمة بذاتها، وغير مترابطة أساسا. ولكي يتم اعتبار نموذج ما على أنه عالمي، يجب أن يكون مهما بالنسبة إلى كل المجتمعات والثقافات على السواء. على رغم تباهيها برفض «التقييد الثقافي»، كانت تلك الرؤى تركز بوضوح على الناحية الأنثروبولوجية في طرحها لمشاكل أساليب الإنسان في الحياة بحدة، انطلاقا من قضايا الاستمرارية مع بقية العالم العضوي. ولكن كان للتشديد على القضايا الكلية الإنسانية نوع من التأثير المتوازن لحصر الانتباه إلى ما هو إنساني عام وأساسي، دون اعتبار للتسلسل ضمن الفئة الإنسانية.

تزيل «النسبية الحديثة» هذا العائق وتحاول أن تأخذ بعين الاعتبار الأساليب البشرية باستمرارية مباشرة مع الأدنى من البشري. وتفترض أن الحد الفاصل بين البشري والأدنى من البشري لا يسجل توقفا في التغيير التنموي، ولكنها بالأحرى تسجل مرحلة في عملية طويلة تبدأ مع الكثير من أطوار ما قبل البشرية، وتستمر من خلال هذا الحد الفاصل إلى وقتنا الخاص بنا وما بعده. وبمنحها مدى واسعا من تنوع النماذج في كل المراحل، تفترض أن مستويات من التقدم التطوري ربما قد خصصت تجريبيا لأطوار الإنسان بالإضافة إلى أطوار ما قبل الإنسان.

قضايا التطور الكلية

سأقوم بتصنيف أي تطور تنظيمي ذي أهمية كافية لمزيد من التطور على أنه قضية تطورية، بحيث إنها على الأرجح تكتشف من قبل أنظمة مختلفة تعمل وفق ظروف مختلفة عوضا عن أن تكون قد انبثقت كلها دفعة واحدة.

في العالم العضوي، العين هي مثال جيد لقضية كلية تطورية، لأنها الوسيط لإدخال المعلومات المنظمة من محيط العضوية، ولأنها تتعامل مع كل من أبعد مصادر المعلومات وأكثرها اتساعا بالمدى. الرؤية هي أكثر آليات المعلومات الحسية تعميما، لها بذلك أعظم أهمية «كامنة» كافية لتكيف الكائن العضوي مع محيطه.

الدليل الواضح هو أن الرؤية ليست إبداع «اللقطة الواحدة» في التطور العضوي، بل كان تطورها بشكل مستقل في ثلاثة تشعبات مختلفة ـ الرخويات، الحشرات، والفقاريات. هناك ملمح معين مثير للاهتمام لتلك

الحالة هو أنه بينما تختلف الأعضاء البصرية تشريحيا في الفئات الثلاث تماما، ولا تقدم أي تواصل تطوري، بل تستخدم جميعها الآلية نفسها بشكل كيميا ـ إحيائي، مشتملة على فيتامين (A)، (على رغم أنه ليس هناك دليل واضح على أنها لم تحدث بالمصادفة ثلاث مرات وبشكل مستقل في كل مرة). تبدو الرؤية، مهما كانت آليتها، أنها متطلب أساسي أصلي لكل المستويات العليا للتطور العضوي، فقدتها مجموعات خاصة جدا مثل الخفافيش، مما لم يكن بالتالي باعثا على تطورات نشوئية مهمة.

وبالرجوع إلى الإنسان، وقدرته البيولوجية الكامنة للتطور الاجتماعي والحضاري، قد نورد قضيتين كليتين تطوريتين مألوفتين، اليدين والدماغ بالذات.

اليد البشرية هي طبعا الأداة الأساسية للأغراض العامة، إن اتحاد أربع أصابع متحركة مقابل إبهام يمكّنها من إنجاز تنوع هائل من عمليات الإحاطة والإمساك، واستعمال أنواع كثيرة من الأجسام؛ فوضعها في نهاية الذراع مع مفاصل متحركة يسمح لها بأن تكون مناورة في مواقع عدة. أخيرا يقوم تزاوج أعضاء الذراع ـ اليد بأكثر من مضاعفة قدرة كل منها، لأن ذلك يسمح بالتعاون وبتقسيم معقد للعمل بينهما.

والجدير بالذكر أن تطور اليدين والذراعين كلف الإنسان غاليا في التنقل: لا يستطيع الإنسان أن ينافس في السرعة وسهولة المناورة على رجليه الأنواع الأسرع ذوات الأربع. على كل حال، يستخدم الإنسان يديه من أجل هذا المدى الواسع من السلوك المستحيل على المخلوقات التي من دون أيد، بحيث إن خسارتها هذه لا تعوض. يستطيع مثلا أن يحمي نفسه بأسلحة عوضا عن الهرب.

الدماغ البشري تقريبا أقل كمالا تقنيا من اليد، لكن مزاياه على الأدمغة حتى على دماغ «الأنثروبويدز» (سلف الإنسان الحالي) عظيمة جدا، بحيث إنه أكثر أعضاء الإنسان تميزا، والمصدر الوحيد الأكثر أهمية لمقدرة الإنسان العقلية، هو ليس فقط العضو الأساسي لضبط العمليات المعقدة، المهارات اليدوية بشكل خاص، والمعلومات البصرية والسمعية المتناسقة، بل هو وفوق كل شيء القاعدة العضوية للمقدرة العقلية على التعلم والتحكم بالرموز بمهارة. وعليه فإنه الأساس العضوي للثقافة وبشكل مهم جدا. إن هذا التطور كان أيضا على حساب التضحية بالمزايا المتكيفة المباشرة، على سبيل المثال

يحتل الدماغ جزءا كبيرا من الرأس بحيث يكون الفكان أقل فعالية بكثير منهما عند الثدييات الأخرى. لكن هذا ما تعوض عنه اليدان إلى حد كبير. والدماغ الكبير مسؤول نوعا ما عن فترة التبعية الطفولية الطويلة، لأن الطفل يجب أن يتعلم كل هذا العامل الضخم من سلوكه الفعال، وبذلك فإن عبء العناية بالطفل وتأهيله اجتماعيا أعلى بكثير بالنسبة إلى الإنسان من أي من الأنواع الأخرى.

ومع هذه الأمثلة العضوية في العقل، فإن مفهوم القضية الكلية التطورية قد يتطور بشكل أكثر كمالا، واقترح أنه يجب أن يصاغ بالرجوع إلى مفهوم التكيف، الذي كان أساسيا جدا لنظرية التطور منذ دارون. وبشكل واضح، يجب ألا يعني التكيف مجرد «التأقلم» السلبي مع الظروف البيئية، ولكنه بالأحرى مقدرة نظام معيشي على التعامل بنجاح مع محيطه، تتضمن هذه المقدرة اهتماما فعليا بالسيادة، أو قابلية تغيير المحيط بما يتناسب مع متطلبات النظام، بالإضافة إلى قدرة على البقاء في وجه معالمه غير القابلة للتغيير. وبذلك فإن المقدرة على التعامل مع مجالات واسعة من العوامل البيئية المحيطة بنجاح، من خلال التأقلم أو الضبط الفعلي أو كليهما معا هو أمر عصيب. أخيرا، إن النقطة الصعبة جدا هي المقدرة على التعامل بنجاح مع العلاقات غير الثابتة بين النظام والمحيط، ومن ثم التعامل مع أمر مجهول مشكوك فيه. يشير عدم الثبات هنا إلى كل من الانحرافات أو التغيرات المتنبأ بها، مثل دورة الفصول، والتغيرات غير المتنبأ بها مثل الظهور المفاجئ لحيوان ضار خطير.

إذن القضية الكلية هي مركب من البنى والعمليات المرافقة التي يزيد تطورها من المقدرة النهائية على التكيف لنظم الحياة في طبقة معينة، بحيث إن النظم القادرة على تطوير المركبات هي فقط التي تستطيع أن تحرز مستويات معينة أعلى من القدرة العامة على التكيف. هذا المعيار المستمد من مبدأ الاختيار الطبيعي المشهور، يتطلب تأهيلا بينا واحدا أساسيا. ليس هناك حاجة إلى الحكم على النظام الفقير نسبيا، الذي لا يطور قضية كلية جديدة بالانقراض. وبذلك نجد بعض الأنواع التي تمثل كل مستويات التطور العضوي مازالت على قيد الحياة إلى اليوم، من العضويات الأحادية الخلية وما فوق. وعلى كل حال تظل الأنماط الدنيا الباقية على قيد الحياة قائمة،

بعلاقات مختلفة مع الأنماط الأعلى. يشغل «كوي» ملائمة خاصة يعيش فيها في نطاق محدود، وبعضها الآخر يقوم بعلاقات تكافلية مع نظم أعلى. إنها لا تشكل عموما تهديدا مهما لاستمرار وجود النظم المتطورة الأعلى، وهكذا، وعلى رغم أن الأمراض المعدية تشكل مشكلة خطيرة للإنسان، لكن ليس من المحتمل أن تحل البكتيريا محل الإنسان كفئة عضوية مهيمنة. والإنسان معتمد تكافليا على كثير من الأنواع البكتيرية.

هنا، يجب التمييز بين أمرين، لأنهما ينطبقان على كل مكان عموما. الأول بين أثر الابتكار عندما يقدم لأول مرة في نوع أو مجتمع معين، وبين أهميته كمكون أساسي للنظام. تزود قضايا كلية معينة في العالم الاجتماعي ـ سوف يبحث لاحقا ـ مبدئيا مجتمعاتها بمزايا تكيّف أساسية أكثر مما تفعل في مجتمعات لا تقوم بتطويرها. ويصاحب إدخالها ـ مأسستها على وجه التأكيد غالبا ـ إلى خلع حاد للمنظمة الاجتماعية السابقة، مسفرا بعض الأحيان وعلى المدى القصير عن خلل في التكيف، وحالما تجري مأسستها، تنزع إلى أن تصبح أجزاء أساسية لمجتمعات قادمة فيما بعد في خطوط التطور الوثيقة الصلة معها، ونادرا ما تستبعد إلا بحركة ارتدادية. تكون القضايا الكلية ملائمة لتوليد تغييرات أساسية خاصة بها. بواسطة تطوير مزيد من البنى المركبة عموما ما دام النظام يخضع إلى مزيد من التطور.

وخلافا للمورثات (الجينات) الإحيائية، فإن النماذج الثقافية عرضة لـ «الانتشار». لهذا السبب، ومن أجل المستوى الثقافي، فإنه من الضروري إضافة تفريق آخر، ما بين الظروف التي تستطيع وفقها سمة القدرة على التكيف أن تتطور للمرة الأولى، وبين تلك التي تفضل تبنيها من مصدر أسست عليه من المرة الأولى.

شروط تطور الثقافة والمجتمع الأساسية

من موهبته العضوية المتميزة ومن مقدرته العقلية واعتماده الأقصى على التعلم العام، يستمد الإنسان قدرته الفريدة على خلق ونقل الحضارة. إن الدستور الوراثي للنوع ليس وحده هو الذي يحدد «الحاجات» التي تواجه المحيط، بل هو هذا الدستور إضافة إلى التقليد الحضاري معا. ترسم مجموعة من التوقعات المعيارية العائدة إلى علاقة الإنسان بمحيطه، الطرق

التي يجب أن يتطور وفقها التكيف ويتوسع. تحل الابتكارات الثقافية، وحدها، تعريفات ما يجب أن تكون عليه حياة الإنسان، ضمن المدى المعلق بالأمر، مثل التنوعات الداروينية في الدستور الوراثي.

على أي حال فإن النماذج الثقافية أو التوجهات نفسها لا تضع نفسها بنفسها موضع التنفيذ. وبكونها مُدرَكة في أكثر مظاهرها الأساسية على أنها دينية، يجب أن يفصح عنها بالطبيعة بطرق تجعل التكيف الفعال ممكنا. عندي استعداد أن أعامل المظهر التوجيهي الكلي للثقافة نفسها بالصيغ الأبسط والأقل تطورا، كمرادف مباشر مع «الدين». ولكن بما أن النظام الحضاري، الذي لم يعد أمرا شخصيا بقدر ما هو نموذج وراثي، هو نظام مشترك بين جميع الأفراد، فإنه لا بد من وجود آلية للاتصال لتكون الوسيط لهذه المشاركة. القضية الكلية التطورية الأساسية هنا هي اللغة، ولا تفتقر إليها أي مجموعة بشرية قائمة. لا يمكن تصور الاتصال ولا عمليات التعلم التي تجعلها ممكنة، من دون العلاقات المنظمة بشكل فعال بين أولئك الذين يعلمون ويتعلمون ويتواصلون.

يبدو أن المنشأ المتطور للمنظمة الاجتماعية هو القرابة. وهي بالمعنى التطوري توسع في نظام الثدييات في التناسل الجنسي الثنائي.

إن حتمية التفاعل الاجتماعي هي نتيجة لازمة من محورية الثقافة، تماما كما هي الحاجة إلى تأسيس نظام اجتماعي قابل للتطبيق «يحمل» هذه الثقافة. إن لبَّ نظام القربى هو تحريم العلاقة مع المحرمات، أو بشكل أكثر عمومية أحكام بناء علاقات من التزاوج من الأباعد والتزاوج من الأقارب، علاقات سلالات وألفة وسكن. أخيرا، بما أن المستوى الثقافي للعمل يتطلب استخدام الدماغ واليدين وأعضاء أخرى بنجاح وبتعامل فعّال مع المحيط المادي، قد نقول إن الثقافة تتطلب وجود التكنولوجيا التي هي، في صيغتها العامة غير المتميزة، توليفة من المعرفة التجريبية والتقنيات العملية.

هذه الملامح الأربعة، حتى لأبسط نظم العمل ـ «المعتقد»، التواصل بواسطة اللغة، المنظمة الاجتماعية من خلال القرابة، والتكنولوجيا، قد تعتبر كمجموعة مندمجة من القضايا الكلية التطورية حتى عند أقدم مستوى إنساني. لم يوجد أي مجتمع إنساني معروف من دون كل هذه الملامح الأربعة بعلاقاتها بعضها مع بعض المحددة نسبيا. يشكل وجودها في الحقيقة الحد الأدنى الذي يطبع مجتمعا بطابع ليقال إنه إنساني فعلا.

لا توجد العلاقات المنهجية المنظمة بين هذه العناصر الأربعة فقط، ولكنها توجد بينها وبين اكثر أطر عمل التطور البيولوجي عمومية أيضا. التكنولوجيا بوضوح هي التركيز الرئيسي لمنظومة العلاقات المتكيفة للنظام البشري مع محيطه المادي. إن علاقات القربى هي الامتداد الاجتماعي للتمفصل الأساسي للعضوية الفردية مع النوع، من خلال تواصل التكاثر الجنسي الثنائي. ولكن، ومن خلال مرونة وأهمية التعلم، يكون التواصل الثقافي والرمزي تكامليا مع المستوى الإنساني لمنظومة الشخصية الفردية. يجب أن تقوم الاتصالات اللغوية بالتوسط في العلاقات الاجتماعية بين الناس لكي تكون إنسانية بصورة واضحة. أخيرا، تجسد الأنماط الثقافية الأساسية، التي تنظم المستويات الاجتماعية والنفسية والعضوية للنظام الكلي للعمل في العرف الديني، بؤرة استخدام الرمزية لضبط الاختلاف والتنوع في الظروف التي يتعرض لها النظام الإنساني (كلما كان النظام أكثر بدائية، كان أكثر انحصارا).

التصنيف الاجتماعي

هناك قضيتان تطوريتان كليتان على علاقة مباشرة متبادلة في عملية نشوء ما قد يدعى بالمرحلة «البدائية» من التطور الاجتماعي. إنها تلك التي تطور نظام تصنيف اجتماعيا معروفا جدا، وتطور نظاما واضحا للشرعية الثقافية من أجل وظائف اجتماعية متمايزة (الدور السياسي بشكل بارز)، مستقلة عن القرابة. يُربَط الاثنان بإحكام، ولكنني أميل إلى الاعتقاد أن التصنيف يأتي أولا وهو شرطُ شرعية الوظيفة السياسية.

يكمن مفتاح الأهمية التطورية للتصنيف في دور عزو المكانة الاجتماعية في المجتمعات البدائية إلى معايير الصلة الحيوية (البيولوجية)، إن سلسلة القرابة للمنظمة الاجتماعية، هي في جوهرها «شبكة» نسيج من العلاقات التي لا تحتوي في ذاتها مبدأ الالتزام بالنظام عندما يتميز عن فئات فرعية معينة أخرى ضمنها. من المحتمل أن أول وأهم أساس للالتزام هو المعيار السياسي للسلطة الإقليمية. ولكن المشكلة الاقتصادية للتمفصل مع المحيط، مرتبطة بعلاقة القربى (النسب) بالإضافة إلى العلاقة مع فئات أخرى بارزة في المجتمعات البدائية. في المثال الأول يبنى هذا بالدرجة

الأولى على موقع المقيم (الساكن)، الذي يصبح مهما إلى درجة كبيرة ـ إذا يضع التطور التكنولوجي (بالذات تطور الزراعة المستقرة) قيمة لحدود واستمرارية الموقع.

افترض، لأهداف حالية، أن السكان ـ في المجتمع الذي نناقشه ـ الذين يشغلون منطقة إقليمية، متزوجون بشكل عام زواج أقارب، مع زواج بعض أعضائه من آخرين، من مجموعات بشرية إقليمية أخرى، إن حدث ذلك، فهو أمر استثنائي نوعا ما، وهو من دون تنسيق منهجي منظم. ولدى الأخذ بعين الاعتبار المجتمع الإقليمي الداخلي النمو (الذي يعتمد على زواج الأقارب) ،الذي يشكل أغلبية من المجموعات المحلية الصافية بشكل مفترض منطقيا، فإنه يمكن شرح العمليات العامة المعينة للتمايز الداخلي للمجتمع. يكاد الاختلاف الأساسي في المقام والهيبة بين مجموعات أصحاب الوجوه المتغضنة (المركزية)، أو مجموعات السكان الأكبر سنا وبين مجموعات الأبناء الصغار، يكاد يكون أحد مظاهرها، سواء كان التمايز على أساس الميلاد أو لم يكن. عموما يجب على المجموعات الأخيرة أن تقبل بعيش ًأقل امتيازات مما للمجموعات الأولى، بما يشمل مكان الإقامة. هذه هي الحال على الأغلب، حيث تصبح مجموعات السكن وحدات لضبط الموارد، وهي بهذا تختلف بشكل حاد عن المجموعات السياسية الأكثر شمولا. وبهذا الشكل يكاد مظهر آخر لمستوى متزايد من التمايز الوظيفي بين بُنى المجتمع يكون ذا علاقة مع هذا.

أعتقد جيدا، أن مكانة القرابة، في كل من معايير النَسَب ومكانة فرص الزواج النسبية، مرتبطة إلى حد عال بالفائدة الاقتصادية والقوة السياسية النسبية، وهذا معناه أنه تحت الظروف التي افترضت، يطغى اتجاه نحو التمايز (العمودي) للمجتمع كنظام، يُبطل مفعول ضغط شبكة القرابة للمساواة بين منزلة كل وحدات شخصية القرابة. هذا الميل هو نتاج قوتين متقاربتين.

من جهة يفرق بين المزايا (المنافع) النسبية: أعضاء الأبناء الأصغر سنا. يدفع بوحدات القرابة قسرا، صاحبة الادعاءات الأقل بحق الأولوية، إلى مواقع الأطراف. ينتقلون إلى مواقع إقامة أقل في مزاياها، ويقبلون بموارد اقتصادية أقل مردودا، وهم ليسوا في موقع مناسب لمجابهة هذه المساوئ باستخدام القوة السياسية.

من جهة أخرى، يكسب المجتمع كنظام، مزايا عملية بتركيز المسؤولية في وظائف معينة. يتمركز هذا التركيز تحليليا في منطقتين، السياسية والدينية. أولا: إن التعقيد المتزايد لمجتمع ازداد بالسكان، ومن المحتمل أنه ازداد إقليميا وأصبح متميزا بمفهوم المكانة، يثير مزيدا من المشاكل الصعبة للتنظيم الداخلي ـ على سبيل المثال، السيطرة على العنف، التمسك بالثروة، أحكام الزواج،... إلخ ـ ومزيد من المشاكل الصعبة أمام الدفاع ضد الاختراق من الخارج.

ثانيا: يوضع تقليد ثقافي قريب من تفاصيل الحياة اليومية كلها، ومصالح وتكافل مجموعات معينة، تحت حالة ضغط بسبب الحجم المتزايد والتنوع والاختلاف.

هناك إذن، ضغط لمركزة كل من المسؤولية من أجل النظم الرمزية، خاصة الدينية، والسلطة في العمليات الجماعية، ثم إعادة تحديدهما نحو تعميم أكبر.

افترض، من أجل النقاش الحالي، أن التوجهات لمركزة المسؤولية السياسية والدينية لا تحتاج إلى أن تتمايز بوضوح في أي وضعية فورية. النقطة الأساسية هي أن التمييز بين المجموعات المرتبط بمحور الحسن والسيئ يميل إلى الالتقاء مع «الحاجة» العملية لتمركز المسؤولية. وبما أن المسؤولية والهيبة مرتبطتان جوهريا في نظام من الآمال المبنية مؤسساتيا، فإن الفريق المنتفع يميل إلى أن يفترض ـ أو أنه نسب إليها ـ المسؤوليات المتمركزة. ينبغي أن يكون من الواضح أن المشكلة لا تعير اهتماما للتوازن بين الخدمات المقدمة للآخرين والفوائد التي تجنيها المجموعة المنتفعة، بل لتقارب كل من مجموعتي القوى هذه التي تميل إلى نفس النتيجة البنيوية الأساسية.

يمكن لتطور اللغة المكتوبة أن يصبح عاملا أساسيا مسرّعا في هذه العملية؛ لأن التعليم بطبيعة الحال لا يستطيع أن يشمل كل السكان في سن التعليم، وهو يمنح بذلك مزايا متكيفة هائلة، لها أيضا ميل لتأييد عناصر دينية أو ثقافية أكثر من العناصر السياسية.

تحدث الخطوة الحاسمة في تطور نظام التصنيف عندما تفرض عناصر مهمة في السكان الامتيازات والأدوار ذات المقام الأعلى، وتقصي كل العناصر الأخرى، بواسطة الاحتواء على الأقل.

هذا يخلق طبقة «عليا» أو «قائدة»، أو ربما «حاكمة»، تقف مقابل جمهور السكان. ويأخذ الظروف المبكرة بعين الاعتبار، أو بالأحرى ليست المبكرة جدا، لابد من أن العضوية في الطبقة العليا ترتكز أساسا، إن لم يكن بالكامل، على منزلة القرابة. وهكذا قد ينجح فرد عسكري أو قائد آخر في تأسيس معيار مهم للرتبة، ولكن بقيامه بذلك فهو يعلي من شأن منزلة سلالته. لا يستطيع أن يفصل أقاربه عن نجاحه الخاص، حتى لو فرضنا أنه قد يرغب في هذا.

التصنيف الاجتماعي بالمعنى الحالي هو إذن تمايز السكان على مقياس نفوذ مجموعات الأقرباء، بحيث إن التمييز بين مثل هذه المجموعات، أو طبقات منها، يصبح متوارثا إلى درجة لا يستهان بها. هناك أسباب لافتراض أن التوجه الأول، الذي قد يكرر، يقود إلى نظام الطبقتين. أهم وسائل تعزيز ودعم مثل هذا النظام هو التزاوج بين أفراد الطبقة العليا، بما أن هذا يعيد المبدأ الأول الذي يرسم، جنبا إلى جنب مع الإقليمية، الخطوط الكبرى لحدود المجتمعات الأولى، فإن الطبقة العليا تشكل نوعا من المجتمع البديل. إنها على كل حال ليست طبقة ما لم تشتمل بوضوح على نظيرتها، الطبقة الدنيا، في المجموعة الاجتماعية نفسها.

هناك احتمالات متنوعة للتعبير التطوري من نظام الطبقتين «نظام المجتمعات الأولى» هذا من المحتمل أن الأكثر أهمية بينها يؤدي إلى نظام الطبقات الأربع، هذا يرتكز على تطور المجتمعات المدنية التي تتمركز فيها الوظائف الإدارية السياسية والنشاطات الدينية والنشاطات الثقافية الأخرى، ويدار بها عمل اقتصادي متخصص إقليميا.

وهكذا تنشأ «مراكز» معممة لنشاط ذي نظام أعلى، لكن الحقائق الملحّة للمنظمة الاجتماعية تتطلب أن تكون تلك المراكز - مثل المجتمعات المحلية - مشتملة - مثلا - على مراكز إقليمية لا يمكن أن يسكنها أناس الطبقة العليا حصريا. بذلك تتجه الطبقة العليا الحضرية إلى أن تتمايز عن الطبقة العليا الريفية، والطبقة الحضرية عن الطبقة الريفية الدنيا. عندما يحدث ذلك لا يعود هناك نظام تراتبي طولي للطبقات، ولكن بما أن منزلة القرابة المتوارثة هي المحدد الأساسي لوسيلة الفرد للوصول «للمصالح «فقد نتحدث عن مجتمع مكون من طبقات وراء أدنى مستوى من التعقيد، كل مجتمع منظم في طبقات.

ونظرا إلى أهميته الواسعة، فإن التصنيف الاجتماعي الطبقي هو قضية كلية تطورية، إن أكثر المجتمعات بدائية لا تصنف وفق نظام الطبقات بالمعنى المعروف حاليا، ولكن عندما نتخطى هذه المجتمعات، يصبح التصنيف الاجتماعي مستلزما أساسيا للمزيد من التقدم الواسع وفق اعتبارين أساسيين:

أولا، ما دعوته بموقع «المقام» أو «الجاه» أو «موقع التميز» هو مستلزم أساسي عام لحشد قوة القيادة المسؤولة. إلا أن أولئك الذين يفتقدون الموقع الراسخ لا يمكنهم النجاح في تحمل عبء مسؤولية إحداث تغييرات مهمة إلا بتوقعات قليلة. يخص الاعتبار الثاني توافر موارد من أجل التحديث القابل للتطبيق. ترتبط هيمنة قوة النسب والقرابة في المؤسسة الاجتماعية بالتزمت بشكل لا ينفصم. يقوم الناس بعمل ما هو مطلوب منهم بمقتضى منزلة نسبهم. مهما كانت الدرجة التي يكون فيها النسب هو أساس التكافل ضمن الطبقة العليا، فإن انغلاق دائرة هذه الطبقة بالتزاوج بين الأقرباء يقف حائلا بينها وبين المطالبة بالخدمات والموارد الأخرى التي للجماعات الدنيا. ما دامت الأخيرة هي أصلا ضمن المجتمع نفسه، مما يتطلب التكافل عبر الطبقة نفسها، تصبح العلاقات النفعية المتبادلة القائمة على أساس غير أساس القرابة (مثلا، علاقات السيد الحامي ـ التابع) ممكنة ـ فاتحة الباب من أجل تعريفات شمولية للجدارة، بالإضافة إلى تزويد الجماعات العليا بالموارد من أجل متابعة مصالحهم الخاصة.

وهكذا قد يعتبر التصنيف الطبقي الاجتماعي في تطوره الأولي واحدا من الشروط الأساسية لتحرير عملية التطور الاجتماعي من العقبات التي يطرحها النسب. إن التأكيد القوي على القرابة في الكثير من الأدبيات الاجتماعية حول التصنيف الطبقي، الذي يميل إلى إبهام حقيقة أن الحركية الجديدة صارت ممكنة بواسطة التصنيف الطبقي، عائد أساسا إلى مثل هذا التغير في محسوبية القرابة، مثلما هو عائد إلى التغير في الخطوط الطبقية.

ويبقى التصنيف الاجتماعي الطبقي، طبعا، معلما بنيويا أساسيا لمجتمعات لاحقة، ويأخذ تنوعا واسعا من الأشكال في تطوره، بما أن العملية العامة للتغيير التطوري تنتج سلسلة من مسارات التمايز بناء على أسس عدة. فمن

غير المحتمل أن نظاما بسيطا مفردا سوف يمثل نظام التصنيف الطبقي عام نحو كاف في مجتمعات أكثر تقدما، لا يمكن ببساطة أن توصف البورجوازيه في العصور الأوروبية الوسطى المتأخرة بأنها طبقة «وسطى ما بين الطبقات الاقطاعية»، الريفية والفلاحية بالدرجة الأولى، مع ذلك، ينزع التصنيف الطبقي إلى أن يمارس ضغطا لتحويل الأمر إلى سلطة معممة متسلسلة هرميا، متجاورة، إلى أسس معينة للجاه، مثل القوة السياسية، المصادر الخاصة للثروة... إلخ، هذا بدقة، لأنها تقرب هذه المزايا من بعضها في علاقاتها مع المكانة السائدة لجماعة النسب، ومن خلال وراثة النسب مارس التصنيف الطبقي الضغط لتستمر بهم من جيل إلى جيل، وهكذا حتى الانتقال إلى الحداثة الكاملة. يصبح التصنيف الطبقي الاجتماعي في الدرجة الأولى غالبا، قوة محافظة؛ مناقضا بذلك الفرص التي يوفرها للتجديد في المراحل المبكرة.

الشرعية الثقافية

إن الشرعية الثقافية المتخصصة مثل التصنيف الطبقي، موغلة بعمق في الانبثاق من البدائية، والعمليتان مترابطتان بالتأكيد. ربما كان بالإمكان أن تناقش الشرعية أولا من نواح معينة حاسمة. إنها متطلب أساسي من أجل تأسيس نمط المكانة المتميزة التي أشير إليها في الأعلى...، ولا يمكن أن يقام أي تقدم أساسي في ما وراء مستوى المجتمع البدائي من دون كل من التصنيف الطبقي والشرعية.

إن نقطة المرجعية لتطور نظم الشرعية هي النظير الحضاري لشبكة نسيج سلسلة القرابة مع مساراتها المفترضة للمجموعات. هذا هو التعريف الحضاري للجماعة الاجتماعية ببساطة على أنه «نحن الذين هم بشرٌ أساسا أو أناس»، وعلى أننا غير متمايزين عن أسلافنا وعن بعض الآخرين الذين نعاصرهم، حتى في مفاهيم معينة للزمن - إلا في مكان معين بالنسبة إلى المؤسسين الأسطوريين - إن كان الآخرون يميزون على أنهم آخرون (في نمط شبكة نسيج مثالي لن يكونوا كذلك وسيكونون مجرد جماعات قرابة خاصة)، وعلى أنهم يعدون وكأنهم ليسوا «بشرا حقا»، غرباء، بمعنى أن علاقتهم بنا ليست سهلة الفهم.

وأعني بالشرعية الثقافية الواضحة انبثاق تعريف حضاري مؤسساتي لمجتمع المرجعية، بالذات مرجعية «النحن» (مثلا، «نحن التيكوبيا» في دراسة لـ «فيرت») المتمايزة عن مجتمعات أخرى تاريخيا أو نسبيا أو الأمرين معا، بينما تؤكد جدارة النحنية (من نحن) في سياق معياري. يجب أن يكون هذا التعريف دينيا من ناحية ما، مثلا أن يكون مذكورا في عبارات من طقس مقدس معين للعلاقات مع المقدسات، قد يسبغ ملامح متنوعة جديرة بالتقدير على الجماعة، مثلا جمال مادي (محسوس) براعة عدوانية فائقة، وصاية مخلصة لمنطقة مقدسة أو تقليد مقدس...

إن استخدام كلمة تشريع مرتبط بشكل محكم بتحليل ماكس فيبر للسلطة السياسية. وبتأثير أسباب مهمة جدا، فإن التركيز الأساسي للمراحل الأولى بعد البدائية هو سياسي، يستخدم قدرة المجتمع على تنفيذ العمل الجماعي المتعاون. إن التصنيف الطبقي الاجتماعي، إذن، هو شرط أساسي للتقدم الأساسي في الفعالية السياسية، لأنه كما ذكر للتو، يعطي عناصر التزام القيادة الجماعية.

يخلق التمايز المتأصل في التصنيف الطبقي موارد جديدة للتوتر والفوضى الكامنة. ويضاعف استخدام موقع الامتياز لتبني تجديدات سياسية من هذا التوتر. خاصة، كما هي الحال عادة، إذا كان واضعو التجديدات الاجتماعية الرئيسية قد استفادوا مسبقا فإن هذا يتطلب منهم الشرعية لكل من أعمالهم ومواقعهم. وهكذا فإن الحركية المتأصلة في تطور النظم الثقافية تتركز حول الأهمية الثقافية لسؤال «لماذا»: لماذا تحدث ترتيبات اجتماعية مثل علاقات الامتيازات والسلطة والمكافآت والحرمانات المرافقة هذه، ولماذا تبنى على الشكل الذي هي عليه؟ فتتجمع هذه الحركية الثقافية مع نتائج تطورات التصنيف الاجتماعي التي أوجزت لتوها. لهذا السبب فالمشكلة الصعبة هنا تتعلق بكل فرد من أفراد المجتمع، تلك التي للامتيازات المبررة، والامتيازات مقابل الأعباء والحرمانات، ولكن مشكلة معنى المشروع الاجتماعي ككل تكمن وراء هذا.

إن الجدال الفعال هنا يستخدم من أجل التصنيف الطبقي فوق جبهة عريضة متسعة وباستقلال نسبي لتنوعات ثقافية معينة. ليس على القادة السياسيين أن يملكوا القوة الكافية على المدى الطويل فقط، بل أيضا

الشرعية اللازمة لها، بشكل خاص عندما يكون من الواجب أن تعد خطوات تجهيزية أكبر، وكذلك أن تشرع. يجب أن يصبح التشريع واضحا نسبيا، وأن يصبح في كثير من الحالات وظيفة متمايزة اجتماعيا. إن تضافر الأنماط الثقافية المتمايزة للشرعية مع القوى المتمايزة اجتماعيا هو مظهر أساسي للشرعية التطويرية العالمية.

بما أن القضايا الكونية تطورية، فإن التصنيف والتشريع يترافق مع المشاكل التطويرية للتغلب على الرابطة النسبية للقرابة من جهة، ومن الجهة الأخرى للثقافة المتحولة إلى التقليدية، وبدورها قامت بتوفير الأساس اللازم لتمايز النظام الذي كان سابقا غير متمايز من النواحي المتعلقة بالموضوع.

يجب أن يفرق بين التمايز والتجزؤ، أي، إما أن تتطور وحدات قطاعية غير متمايزة لأي نموذج مطروح ضمن النظام، وإما أن تنشق وحدات من النظام نفسه لتشكيل مجتمعات جديدة. عملية تبدو لتكون شائعة عند مستويات بدائية بشكل خاص.

يتطلب التمايز تكافلا واندماجا للنظام ككل، مع كل الولاء والإخلاص المتبادل والتعريفات المعيارية العامة للوضع. إن التصنيف الطبقي، كما هو مفهوم هنا، هو تمايز متسلسل هرميا للمنزلة الرفيعة التي تتجاوز حدود شبكة النسيج، ويحدث بالتحديد ضمن تجمع منفرد «مجتمع اجتماعي». إن الشرعية هي تمايز التعريفات الثقافية لأنماط معيارية من اندماج مسلم به، مطوق تماما بالبنية الاجتماعية، مترافق بمؤسسة الوظيفة المشرعة الواضحة، ذات التوجه الثقافي في نظم فرعية للمجتمع.

المنظمة البيروقراطية

تتطور قضيتان كليتان، كل واحدة بدرجة متفاوتة من الكمال والأهمية النسبية، في مجتمعات تجاوزت المرحلة البدائية إلى حد بعيد. بالذات تلك التي لديها تعليم مؤسساتي جيد. وهما البيروقراطية الإدارية، وتوجد في المراحل الأولى بشكل طاغ في الحكومة. والقضية الثانية هي النقود والأسواق، وسوف أبحث البيروقراطية أولا؛ لأن تطورها من المحتمل أن يسبق تطور النقود أو الأسواق.

على رغم الانتقادات التي تعرضت لها البيروقراطية، بشكل أساسي في ضوء تعقيدات المنظمات الحديثة، يمكن لنموذج «فيبر» أن يخدم كنقطة مرجعية أولية لمناقشة البيروقراطية، فعملها الحاسم هو مأسسة سلطة المكتب، هذا يعني أن كلا من أصحاب المناصب الأفراد وربما الأكثر أهمية، المنظمة البيروقراطية نفسها، قد يعملون رسميا من أجل أو «باسم»، المنظمة، التي لا يمكن أن توجد بطريقة أخرى، سوف أدعو هذه القدرة على التصرف، أو بشكل أوسع، القدرة على صنع ونشر القرارات الملزمة، أدعوها سلطة بالمعنى التحليلي الدقيق.

والسلطة، على الرغم من أنها مدعومة بعقوبات قسرية تصل إلى حد استخدام القوة المادية، تستند في الوقت نفسه إلى التكافل التام والرضا المتبادل للنظام الذي يتضمن كلا من مستخدمي السلطة و«دوافع» استخدامها، (لاحظ أنني لا أقول ضد من تستخدم: و«الضد» قد يوجد وقد لا يوجد)، السلطة في هذا المعنى هي قدرة وحدة في النظام الاجتماعي، جماعيا أو فرديا، على تقرير أو تفعيل التزامات للأداء الذي يساهم في تحقيق أهداف الجماعة. إنها ليست بحد ذاتها «عاملا» في الفعالية، ولا مردودا «حقيقيا» للعملية، ولكنها وسيط للتحريك أو لاكتساب العوامل والنواتج. في هذا المجال، هي مثل المال.

تقتضي الوظيفة التفريق بين دور من يحتل منصبا ومستلزمات أخرى لدور الشخص وفوق كل شيء تمييزها عن أدوار قرابته، فإذا كانت الجماعة تحدد الوظيفة حسب وضع القرابة فلا يمكن أن تكون وظيفة بيروقراطية بالمعنى الحالي للكلمة. لم يرسخ أي من نموذجي السلطة الآخرين اللذين بحثهما «فيبر» ـ التقليدي والكارزمي ـ هذا التمايز بين الدور المنظماتي والمكانة «الشخصية» لصاحب المنصب. ومن ثم فإن السلطة البيروقراطية هي قانونية ـ عقلانية في نموذجها.

داخليا، يتميز النظام البيروقراطي دائما بتسلسل هرمي مؤسساتي للسلطة يتوزع على محورين : مستوى السلطة و«مجال» (ميدان) الكفاءة، إن مجالات الكفاءة محددة، إما على أسس قطاعية، مثلا، إقليميا، وإما على أسس وظيفية، مثلا وحدات دعم، ووحدات قتال في الجيش. وتحدد مظاهر التسلسل الهرمي المستويات التي تؤخذ عندها قرارات السلطة العليا، وفي

حالة الصراع، يعلو قرار الرئاسة على قرارات السلطة الأدنى. إنه مبدأ بيروقراطي عام، كلما ارتفع المستوى كان العدد النسبي لقوى صنع القرار أصغر، سواء أكان فرديا أم جماعيا، وكلما اتسع النطاق المشمول بقراراتها، بحيث يجب بشكل عام أن تحمل قوة منفردة عند القمة المسؤولية عن أي مشاكل تؤثر في المنظمة. إن مثل هذا التسلسل الهرمي هو أحد السلطات «الخالصة» لأن مكونات المكانة في داخل البيروقراطية مختلفة عن مكوناتها في غيرها، مثلا الطبقة الاجتماعية. ومع ذلك، حتى مع تمايز واضح نوعا ما، من المحتمل أن يكون الموقع في نظام التصنيف الطبقي مرتبطا إلى حد عال مع الموقع في التسلسل الهرمي للسلطة. ونادرا ما يحدث، إن لم يكن لا يحدث أبدا، أن يكون موظفون ذوو مرتبة عالية أعضاء في طبقة اجتماعية أدنى بشكل لا لبس فيه.

خارجيا، هناك حدان معينان مهمان يخلقان مصاعب للبيروقراطيات: الأول يتعلق بتجنيد القوة العاملة، والحصول على تسهيلات، في الوضع المثالي، يشكل الموقع في مؤسسة بيروقراطية دورا وظيفيا يقتضي وجوب تحديد معايير للصلاحية من حيث الكفاءة والإحساس العالي بالمسؤولية تجاه المؤسسة وليس تجاه المصالح الخاصة المستقلة عن تلك المؤسسة، أوربما المناقضة لها (في حالة صراع معها) المشكلة الحدودية الثانية تخص الدعم السياسي.

تكون منظمة ما بيروقراطية مادام من يحتلون مناصب في دوائرها يستطيعون أن يعملوا بشكل مستقل عن تأثير العناصر التي لها مصالح خاصة في مردودها، إلا أنه من المحتمل أن تكون هذه العناصر مستغرقة في تحديد أهداف المؤسسة من خلال قمتها اللابيروقراطية.

إن العزل عن تأثير كهذا، مثلا من خلال أقنية غير مشروعة (لا أخلاقية) كالرشوة، من الصعب أن يتمأسس، وكما هو معروف جيدا، فهو نادر نسبيا.

وفي الحالات المثلى يكون التسلسل الهرمي الداخلي وتقسيم الوظائف وتجنيد القوة العاملة والتسهيلات والتصدي للتأثير غير الملائم، منظمة كلها بواسطة معدلات عالمية، إن هذا متضمن في فرضية أن السلطة البيروقراطية تنتمي إلى نموذج ڤيبر العقلاني - القانوني طبعا، نصادف هذا الشرط في كثير من الأمثلة الملموسة بشكله الناقص، حتى في أعلى المجتمعات تطورا.

تميل البيروقراطية إلى أن تتطور بشكل أبكر في الإدارات الحكومية بشكل أساسي، لأنه حتى أكثر التقديرات التقريبية للمعيار الأساسي تواضعا تتطلب تركيزا يعتمد، كما نوه عنه في الأعلى، على المكانة والشرعية.

إن القاعدة التي صنفتُ عليها البيروقراطية كقضية كلية تطورية هي قاعدة بسيطة جدا، وكما قال فيبر إنها أكثر المؤسسات الإدارية التي اخترعها الإنسان فعالية على نطاق واسع، وليس هناك بديل مباشر لها، وحيث تكون المقدرة على تنفيذ عمليات منظمة على نطاق واسع، وذات أهمية، على سبيل المثال، العمليات العسكرية، بحشود قوية، السيطرة على المياه، إدارة الضرائب، ضبط عدد السكان الضخم غير المتجانس، والمشروع الإنتاجي الذي يتطلب استثمار رأس مال ضخم وقوة عاملة كبيرة، حيث تكون الوحدة القديرة بيروقراطيّا أعلى من تلك التي تفتقد هذه القدرة، إنها ليست على الإطلاق العامل البنيوي الوحيد، القادر على تكييف النظم الاجتماعية ولكن ليس هناك من يستطيع أن ينكر أنها مهمة. وفوق كل ذلك فإنها مبنية على مزيد من التخصصات الناشئة عن الانعتاق الواسع من الارتباطات التي يجعلها التصنيف الاجتماعي والتشريع المتخصص ممكنة.

النقود ومنظومة السوق

إن الفعالية الفورية لمهمة جماعية، خاصة على نطاق واسع، تعتمد على تركيز السلطة كما ذكرنا آنفا. السلطة هي جزء من مهمة تعبئة الموارد المتاحة للاستخدام لمصلحة الأهداف الجماعية المطلوبة، إلا أن تعبئة هذه الموارد هي مهمة مباشرة للوصول إلى هذه الموارد من خلال السوق. وعلى رغم أن السوق هو الوسيلة الأكثر عمومية لمثل هذا «الدخول»، فإن له منافسين اثنين أساسيين: أولا الحاجة من خلال التطبيق العملي المباشر للقوة السياسية، مثل تحديد هدف جماعي مشترك لأنه يملك أهمية عسكرية ويستلزم قوة عاملة تحت إمرته من أجل الدفاع الوطني. ثانيا تفعيل التآزر اللا سياسي والالتزامات المالية، مثل تلك التي للعضوية الدينية أو العرقية، المجتمع المحلي، الطبقة الاجتماعية... الموضوع الأساسي هنا هو «كواحد منا، فإنه من واجبك أن...»

يتضمن طريق القوة السياسية صعوبة أساسية بسبب دور الإلزام الواضح أو الضمني «ساهم، وإلا...» بينما يثير تفعيل الالتزامات اللاسياسية... تشكل على الأقل فئتين أخريين، قضية الالتزامات البديلة، قد يسأل الشخص المحتكم إليه حفاظا على جماعته العرقية، «ماذا عن مشاكل عائلتي؟». بالمقارنة يتجنب تبادل السوق ثلاث ورطات: أولا أنه يجب أن أفعل ما هو متوقع أو أواجه عقوبة لعدم الامتثال، ثانيا : إن لم أذعن سأكون غير مخلص لجماعات معينة أكبر ويكون التماثل معها أمرا مهما جدا لوضعي العام ككل. ثالثا: إن لم أذعن، قد أخون الوحدة التي هي الأساس الرئيسي لأمني الشخصي المباشر (عائلتي مثلا).

تجعل علاقات تبادل السوق من الحصول على موارد من أجل فعالية مستقبلية أمرا ممكنا، وبذلك تتجنب مثل تلك الورطات لأن المال هو مورد عام للمستهلك المتلقي، الذي يستطيع أن يشتري «أشياء جيدة» بغض النظر عن علاقته بمصادرها من نواح أخرى، لا يمكن للوفرة من خلال السوق أن تكون غير محدودة ـ يجب ألا يكوّن المرء قادرا على شراء الحب الأسري أو الولاء السياسي المطلق ـ ولكن يمكنه فقط تملك سلع مادية، وتوسعا يمكنه من السيطرة على الخدمات الشخصية بشرائها، وبشكل عام جدا، يمكن أن يكون ذلك شرعيا في سلسلة الأسواق المترابطة.

تشجع النقود كوسيط رمزي، الاستخدام النفعي الاقتصادي للأصول الحقيقية لأنه يمكن مبادلتها بها، ولكنها تمثل الأشياء المادية الملموسة بشكل مجرد حتى تصبح شيئا حياديا بين الادعاءات المتنافسة في سياقات متنوعة أخرى، تكون فيها هذه الأشياء نفسها مهمة في حد ذاتها. إنها بهذا تصرف الانتباه بعيدا عن الأهمية الأكثر تحققا وعموما المباشرة لتلك الأشياء، وتوجهه إلى أهميتها الذرائعية كوسيط ينطوي على القدرة على تحقيق أهداف أخرى. وبهذا تصبح النقود الوسيط العظيم في الاستخدام الذرائعي للبضائع والخدمات.

في نظام السوق والنقود، يجب مأسسة النقود كوسيلة للتبادل وحقوق الملكية، بما في ذلك نقل الملكية، وهي عموما خطوة إضافية تمأسس على نطاق عريض حق الفرد التعاقدي في بيع خدماته في سوق العمل، دون أن يورط نفسه جديا في علاقات تبعية شائعة هي عادة وبطريقة ما غير حرة

عند مستويات الناس الأدنى مكانة. تمثل ملكية الأرض على أسس تؤدي إلى نقل ملكيتها، مشكلة مهمة جدا ويبدو امتدادها الواسع، إلا في حالات قليلة جدا، أن يكون تطورا متأخرا. إن نظام العقود في تبادلات النقود والسلع هو أيضاً ميدان معقد لتنوع كبير. وأخيرا، فإن النقود في حد ذاتها هي، بالإطلاق، كيان مستقل بسيط، وبشكل خاص فإن لتطور أدوات الائتمان والعمل المصرفي وما شابه، الكثير من التنوعات. هذه العناصر المؤسساتية متغيرات مستقلة إلى درجة كبيرة، وغالبا ما تتطور بصورة غير متساوية.

ولكن إن كانت العناصر الأساسية منها متطورة ومندمجة بشكل ملائم، فإن نظام السوق يزود الوحدات العاملة من المجتمع بما في ذلك الحكومة طبعا، برصيد من الموارد جاهزة للاستعمال، ويمكن استخدامها في سلسلة من الاستخدامات ويمكن أن تنقل، ضمن حدود ما، من استخدام إلى استخدام آخر، وتظهر أهمية مثل هذا الرصيد في النتائج الخطيرة التي تترتب على تقلصه حتى في أنظمة سياسية عالية التنظيم كبعض الإمبراطوريات القديمة.

إن السبب الرئيسي في وضع النقود والأسواق، بعد البيروقراطية، في السلسلة الحالية من قضايا التطور الكلية، هو أن ظروف تطورها الواسع المدى غير مستقرة، وهذا صحيح بشكل خاص في المجالات المهمة جدا؛ حيث لم يتأسس نظام عام من الأعراف العالمية. إن عمليات السوق والوسيط النقدي نفسه معتمدان حتما إلى درجة كبيرة على «الحماية» السياسية. وحقيقة أن تعبئة القوة السياسية وتطبيقها من خلال مؤسسة بيروقراطية هما غاية في الفعالية، تولدان فوائد في مقابل التضحية بفوائد معينة على المدى القريب، لمصلحة المرونة المعززة، التي يمكن لأنظمة السوق أن توفرها، وقد كان هذا تاريخيا ميدانا رئيسيا للصراع، وهو يتكرر اليوم في المجتمعات المتخلفة. ويعكس ميل المجتمعات النامية القوي إلى تبني النموذج «الاشتراكي»، تفضيلها لعملية الإنتاج المتزايد من خلال وسائل بيروقراطية مسيطر عليها حكوميا أكثر من وسائل لا مركزية متوجهة للسوق، ولكن بشكل عام فإن النقود ونظام السوق قد قاما، من دون شك، بمساهمة جوهرية لتقوية القدرة التكيفية في المجتمعات التي تطور فيها، وإنه من المرجح أن يعاني هؤلاء الذين يقيدونها بصورة قاسية مساوئ تكيفية على المدى الطويل.

أعراف عالمية معممة

هناك معلم مشترك بين السلطة البيروقراطية ونظام السوق، وهو أنهما يتحدان ومن ثم يعتمدان على أعراف عالمية.

على الرغم من أنه من الصعب جدا تفسير ما هي العناصر الحاسمة بدقة، كيف تتداخل وكيف تتطور، إلا أن المرء يستطيع تحديد تطور نظام قانوني عام كمظهر حاسم للتطور الاجتماعي، إن النظام القانوني العام هو نظام مندمج من أعراف عالمية، قابل للتطبيق على المجتمع ككل، أكثر منه على قطاعات وظيفية أو قطاعية عالية القيم، من حيث المبادئ والمعايير نجده عاما جدا، ومستقلا نسبيا عن كل من الوكالات الدينية التي تجعل النظام العرفي للمجتمع، ومجموعات المصلحة في القطاع الفعال بشكل خاص في الحكومة، شرعيا.

يجب ألا يهون أحد من الحد الذي تستطيع أن تتطور إليه كل من المؤسسة البيروقراطية ونظم السوق من دون نظام عرفي عالي التعميم.

وتشهد بذلك إمبراطوريات عظيمة مثل آسيا الصغرى، والصين القديمة، وربما أكثر الأمثلة دلالة الإمبراطورية الرومانية، بما في ذلك امتدادها البيزنطي. لكن هذه المجتمعات عانت إما من جمود جعلها تفشل في التطور بعد الوصول إلى نقاط معينة، وإما من عدم الاستقرار الذي قاد في كثير من الحالات إلى الانحطاط والتقهقر. وعلى الرغم من أن الكثير من عناصر النظام العرفي العام، كهذا، قد ظهر في شكل عالي التطور تماما في مجتمعات أقدم، فإن تبلورها، من وجهة نظري، في نظام مترابط منطقيا، يمثل خطوة جديدة متميزة تبشر بالعهد الحديث للتطور الاجتماعي أكثر من الثورة الاقتصادية نفسها.

إن التمايز الواضح بين الحكومة العلمانية والمؤسسة الدينية كان عملية طويلة معقدة، وتتطور نتائجها بشكل متفاوت، وربما ذهبت إلى أبعد ما يمكن في الفصل الحاد بين الكنيسة والدولة في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد لعبت البيروقراطية بالطبع دورا مهما في هذه العملية. وترافقت علمنة الحكومة مع علمنة القانون وتتعلق كلتاهما بمستوى عمومية النظام القانوني.

تميل نظم القانون التي أقرت دينيا مباشرة، الى التعامل مع الإذعان والطاعة وكأنهما واجب ديني، وتميل إلى أن تكون شرعية، بمعنى التأكيد على الأعراف المتقادمة والمحرمات المفصلة، مع ربط كل منها بزواجر مقدسة

معينة، والقانون العبري لأسفار العهد القديم، والتطورات المتأخرة في تعاليم التلمود، والشريعة الإسلامية المرتكزة على القرآن وتفسيراته هي أمثلة بارزة. ويجب، إذن، أن ترتكز القرارات القانونية وصياغة الأحكام لتغطية الأوضاع الجديدة بشكل مباشر قدر الإمكان على نص سلطوي مقدس.

لا ينزع قانون ديني كهذا إلى منع التعميم للمبدأ الشرعي فقط، ولكنه أيضاً ينزع إلى تفضيل ما دعاه «ڤيبر» بالجوهري على العقلانية الشكلية. ويميل مستوى مقاييس الدقة والسلامة القانونية إلى أن يكون التطبيق لمفاهيم دينية، وليس أن يكون الأمر مجرد ملاءمة إجرائية واتساقا مع مبدأ عام. لقد بزغت الأنظمة الأقدم والتي ما زال الكثير منها قائما، لتتعامل مع «العدالة» كتطبيق مباشر لتعاليم سلوك ديني وأخلاقي ضمن معنى ما سماه «ڤيبر» (wertradiomaliat) «مأسسة» من دون نظام مستقل للأعراف الاجتماعية، متكيف مع وظيفة الضبط الاجتماعي عند مستوى اجتماعي ما، والاندماج في مصطلحاته. إن أهم بؤر لمثل هذا النظام المستقل هي، أولا: نوع من تقنين الأعراف تحت مبادئ ليست أخلاقية أو دينية بشكل مباشر، على الرغم من أنها استمرت عموما بأن تكون موضوعة على أسس في الدين، وثانيا: صياغة القوانين الإجرائية، بشكل تحدد معه الأوضاع التي ستصنع فيها الأحكام على أساس اجتماعي. إن تأسيس المحاكم من أجل أغراض غير السماح للقادة السياسيين والدينيين بأن يصدروا الأحكام والأمثلة، هو أمر مهم بشكل خاص جدا... أتى القانون العام ليؤكد حماية الحقوق الفردية، ومؤسسة الملكية في أيدي الخاصة، وكل من حرية العقد وحماية المصالح التعاقدية بشكل أقوى بكثير مما فعل القانون الأوروبي.

أكد القانون العام أيضا على تطور المؤسسات، بما يتضمن نظام الخصومة، حيث الأطراف مستقلة للغاية عن المحكمة ولها حمايات إجرائية.

وبشكل ملحوظ، كانت هذه التطورات للقانون العام أجزاء متممة للمؤسسات البريطانية الأكثر تطورا مترافقا مع الحركة البيوريتانية متضمنة التأسيس الأخير لاستقلال البرلمان ولتطور العلوم الفيزيائية.

هذا التطور للقانون العام الإنكليزي مع تبنيه وتطويره المتزايد في عالم ما وراء البحار الناطق بالإنكليزية، لم يشكل أكثر الحالات تقدما للتنظيم العرفي العالمي فقط، ولكنه ربما كان حدثا حاسما من أجل العالم الحديث

أيضا. هذا النمط العام للنظام القانوني هو في رأيي الصفة المميزة المنفردة الأكثر أهمية في المجتمع الحديث. إلى حد كبير لم تكن مصادفة أن حدثت الثورة الصناعية أولا في بريطانيا بحيث إنني أعتقد أنه لأمر شرعي اعتبار النموذج الإنجليزي للنظام القانوني مطلبا أساسيا مؤسسا للوجود الأول للثورة الصناعية.

الاتحاد الديموقراطي

ان الاتحاد الديموقراطي بقيادة منتخبة وعضوية لها حق الاقتراع بالكامل هو تنظيم قانوني عالمي عالي التعميم، نوعا ما هو في جميع الاحتمالات أساسي وضروري لتطوير المركب البنيوي الأخير ليناقش كقضية عالمية للتطور الاجتماعي...

هناك أربعة مكونات مهمة بصورة حاسمة للاتحاد الديموقراطي. أولا مأسسة وظيفة القيادة في صيغة شغل المناصب العامة بالانتخاب، سواء أكان من يشغلها أفراد، أو هيئات تنفيذية، أو كوليجيوم(*) مثل الهيئات التشريعية. الثاني هو حق الانتخاب، المشاركة المؤسساتية للأعضاء في الصنع الجماعي للقرار من خلال انتخاب الموظفين، وغالبا من خلال التصويت على قضايا سياسية معينة. ثالثا مأسسة القواعد الإجرائية لعملية الانتخاب وتحديد معطياتها ومن أجل عملية «النقاش» أو عقد الحملات الانتخابية للتصويت من قبل المرشحين أو مؤيدي السياسات. رابعا مأسسة المبدأ الطوعي إلى أقرب تقريب ممكن فيما يتعلق بوضع العضوية. إن هذا أساسي في الاتحاد الخاص ولا يمكن لحالة تكون العضوية فيها جزئية أو إلزامية، أن تدعى اتحادا ديموقراطيا «خالصا»، ولكن عناصر الإكراه والالزام في الحكومة وكذا تكوين المجتمعات المحلية على أساس الميلاد يعيدان تشكيل هذا المبدأ، وهكذا تميل قضية تعميم حق الانتخاب إلى إحلال مبدأ العضوية الطوعية.

قد يعتبر أمر صياغة قواعد إجرائية قاطعة تحكم التصويت وعدّ الأصوات وتقييمها، حالة من العقلانية الشكلية في مفهوم «فيبر»، بما أنها تنقل نتائج العمل من سيطرة الفاعل الخاص، إنها تحدد سيطرته بطرح ورقة اقتراعه، مختارا من بين البدائل التي قدمت إليه رسميا. قد يساهم تصويته

(*) الكوليجيوم: هو مجلس يتمتع أعضاؤه بحقوق متساوية [المترجم].

بشكل غير مباشر في نتيجة لم يرغبها. مثلا من خلال تقسيم المعارضة إلى مرشح غير مرغوب فيه، وبذلك مساعدته فعليا، لكنه لا يستطيع السيطرة على ذلك إلا في عملية التصويت نفسها. إلى جانب صياغة كهذه، عرض «روكان» في دراسته التاريخية المقارنة للنظم الانتخابية الغربية، أنه يوجد هناك بصورة تسترعي النظر ميل عام لتطوير ثلاثة ملامح أخرى لحق الانتخاب. أولها هو العمومية، وتقليل، إن يكن ممكنا، إزالة التقارب بين العضوية والحرمان من حق التصويت والانتخاب، وهكذا، فإن مؤهلا، كالثروة، وأخيرا جدا، مؤهلا كالنوع (الجنس) أزيلا بحيث إن الدول المنظمة الديموقراطية الغربية الأساسية الآن، مع قليل من الاستثناءات، تملك حق «اقتراع الراشدين» العام. الثاني هو المساواة، إزالة نظام الطبقات كالنظام البروسي في الإمبراطورية الألمانية، مؤيدأ لمبدأ، صوت واحد للمواطن الواحد. وأخيرا تعزل سرية ورقة الاقتراع قرار التصويت عن الضغوط الناشئة عن مكانة الأشخاص الأعلى مقاما أو الأنداد الذين قد يتدخلون في تعبير الناخب عن خياراته الشخصية.

يمكن صياغة خصائص معينة للمكتب المنتخب مكملة بشكل مباشر لحق الاقتراع. وبعيدا عن طرق إنجاز المكتب وأحكام تولي المناصب فيه، فإنه مشابه تماما لنموذج المكتب البيروقراطي، وأول المشابهات أنه يجب أن تنظم الإدارة في المكتب قانونيا بواسطة قواعد عامة. وثانيها أنه تماثلا مع عمومية حق الاقتراع، يوجد مبدأ وضع المصالح الخاصة أو القطاعية في المرتبة الثانية بعد المصلحة الجماعية ضمن جو من الكفاءة في المكتب. وثالثها أنه، تماثلا مع المساواة في حق الاقتراع، يوجد مبدأ المحاسبة أو المسؤولية عن القرارات أمام مجمل الناخبين. وأخيرا تماثلا مع سرية بطاقة الاقتراع، مبدأ تقييد سلطة المنصب وحصرها في حدود معينة بما يتناقض تماما وانتشار كل من السلطة التقليدية والكارزمية.

قد يعتبر تبني نمط معين نسبي، مثل المساواة في حق الاقتراع، ميلا عالميا، لسبب أساسي وهو أنه وفق المبدأ القائل بأن العضوية تختار كلا من التوجهات الواسعة للسياسات الجماعية والعناصر التي تملك مسؤوليات وصلاحيات قيادية بشكل صحيح، لا يوجد هناك، ضمن من يملكون الحد الأدنى من الكفاءة، أساس عام من أجل التمييز بين فئات الأعضاء. وكتقييد

على بنية السلطة ذات التسلسل الهرمي ضمن الجماعات (الشعوب)، تكون المساواة في حق الاقتراع الشرط المحدد أو المقيد للاتحاد الديموقراطي. تماثلا مع المساواة في الفرصة على التخوم البيروقراطية للدولة.

من الصعب، وليس هذا خافيا، أن يحول الاتحاد الديموقراطي المستقر إلى المؤسساتية، خاصة إن لم يكن في دول إقليمية وطنية على وجه الحصر. وفوق كل شيء، يبدو أن محاولة تغيير أولئك الممسكين مباشرة بالسلطة الفعالة، بهدف التخلي عن فرصهم طواعية، هي مهمة صعبة، رغم خطورة تعرض المصلحة للضياع، والتنازل عن السيطرة على الآلة الحكومية بعد الهزيمة الانتخابية كونها أكثر المشاكل لفتا للأنظار. إن النظام منفتح أيضا على صعوبات خطيرة أخرى، بشكل خاص الفساد والاستهتار الشعبي بالإضافة إلى دكتاتورية الأمر الواقع. فضلا عن ذلك فإن مثل هذه الصعوبات غائبة تماما في الاتحادات الخاصة كما تشهد ندرة النظم الانتخابية الفعالة في الاتحادات التجارية الضخمة.

الجدل الأساسي من أجل اعتبار الاتحاد الديموقراطي قضية كلية، رغم مثل هذه المشاكل، هو أنه كلما أصبح المجتمع أكبر وأكثر تعقيدا، ازدادت المنظمة السياسية الفعالة أهمية، ليس فقط في قدرتها الإدارية، ولكن أيضا وعلى المستوى نفسه، في دعمها للنظام القانوني العام. تتضمن الفعالية السياسية كلا من المعايير والمرونة الفعالة للمنظمة التي تملك السلطة.

تعتمد السلطة في كل الأحوال وبدقة، وكوسيط اجتماعي عام، على العنصر الاجتماعي بشكل ساحق، مثال ذلك هو التحول المنظم إلى المؤسساتية، وممارسة النفوذ، كرابط لنظام السلطة بالإجماع الاجتماعي ذي التنظيم العالي.

لا يمكن لأي صيغة مؤسساتية مختلفة أساسا عن الاتحاد الديموقراطي، وليس بالتحديد السلطة التشريعية والسلطة في معناها الأعم، إلا أن تتوسط إجماع الآراء في ممارساتها من قبل أشخاص وجماعات معينة، وصياغة قرارات سياسية معينة ملزمة. عند مستويات عالية من التمايز البنيوي في المجتمع ذاته، وفي نظامه الحكومي، لا يستطيع التشريع العام أن يملأ هذه الفجوة بشكل كاف. الدور الحاسم للنظام الاتحادي من وجهة النظر هذه هو المشاركة المنظمة في فرصة أن يتم سماع الفرد وممارسته للنفوذ وامتلاكه خيارا حقيقيا من بين بدائل عدة.

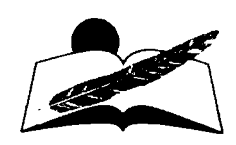
أدرك أنه للحصول على هذا الموقع عليّ أن أؤكد أنه من المحتمل ألا تتلاءم المنظمة الشيوعية الاستبدادية مع «الديموقراطية» في القدرة السياسية المتكاملة على المدى الطويل. إنني أتنبأ فعلا أنها ستبرهن على كونها غير مستقرة، وعلى أنها إما ستقوم بعمل تعديلات في الاتجاه العام للديموقراطية الانتخابية ونظام الحزب الجماعي، وإما أنه سيكون هناك «نكوص» (ارتداد) إلى أشكال من المؤسسات أقل تقدما وأقل فعالية من الناحية السياسية عموما، فاشلة في سرعة التقدم وإلى مدى يعكس ما قد يكون متوقعا.

خاتمة

ذكرت أربعة معالم للمجتمعات الإنسانية عند مستوى الثقافة والتنظيم الاجتماعي، بكونها تملك قضية كلية وأهمية رئيسية كمتطلبات أساسية من أجل النمو الثقافي الاجتماعي: تكنولوجيا، مؤسسة قربى ترتكز على تحريم الزواج من الأقارب، تواصل يرتكز على اللغة والدين...

نسبيا إن تحويل هذه المركبات الأربعة مع علاقاتها المتداخلة إلى المؤسساتية هو أمر متفاوت. على كل، وضمن أوسع إطار للمرجعية، قد نفكر بهم كمشكلين بعضهم مع بعض للمخطط الرئيسي للأساسيات البنيوية للمجتمع الحديث. وبوضوح، يمنح مثل هذا التضافر المتوازن نسبة إلى مقتضيات وحدات اجتماعية معينة، لأناسه ميزة التكيف أكثر بكثير من القدرة البنيوية الممكنة لمجتمعات تفتقر إليها.

بالتأكيد فإن صلة تلك الفرضية بمشاكل «التحديث» السريع في المجتمعات «المتخلفة الحالية» هي صلة مهمة للغاية.



5 مراحل النمو الاقتصادي

النمو: إعلان غير شيوعي

و. و. روستو

عمل عالم الاقتصاد والت. و. روستو (١٩١٦) في إدارات كل من كنيدي وجونسون، حيث كان لأفكاره قبول كبير من المخططين. يرتكز هذا العمل على سلسلة محاضرات ألقاها في عام ١٩٥٨ على حضور من غير المحترفين، كانت نظريته أن كل الأمم تمر بالمراحل الخمس نفسها للنمو الاقتصادي: التهيؤ للإقلاع، الإقلاع، الدفع إلى النضج، مرحلة الاستهلاك الجماعي العالي، وما بعد الاستهلاك. كانت وجهات نظر روستو جذابة للمخططين وللبلاد التي رغبت في أن تزيد الإنتاجية وتحرز نموا اقتصاديا متواصلا مدعوما. بالنسبة إلى روستو كانت التقنية (التكنولوجيا)، المدخرات، روح المجازفة الاستثمارية، والنظم السياسية

«لا تنتشر الفكرة لمجرد أن التقدم الاقتصادي ممكن. لكن لأن التقدم هو شرط ضروري من أجل غرض ما آخر. اعتبر جيدا. قد يكون كرامة وطنية أو منفعة خاصة. أو النفع العام، أو حياة أفضل للأطفال»

روستو

الصحيحة، كلها محركات رئيسية لدفع تلك البلدان على امتداد هذا الطريق. جدل مهم آخر أثاره، هو أن البلدان التي بدأت بإحراز نمو اقتصادي مدعوم فيما بعد (يعني البلاد الفقيرة) قد تتحرك عبر المراحل من مرحلة إلى مرحلة بسرعة أكبر. تعرض عمل روستو أيضا، على رغم كونه ذا تأثير كبير للنقد بحدة لجعله كل الدول الفقيرة يبدو بعضها مثل بعضها الآخر، وإلقائه اللوم بالنسبة إلى عوزها للنمو على الظروف الداخلية فقط.

الخطوات الخمس للنمو ـ ملخص

بالإمكان تحديد هوية كل المجتمعات في أبعادها الاقتصادية لكونها تكمن ضمن واحدة من خمس فئات: المجتمع التقليدي، التهيؤ (الشروط المسبقة) للإقلاع، الإقلاع، الدفع إلى النضج، ومرحلة الاستهلاك الجماعي العالي.

المجتمع التقليدي

أولا، المجتمع التقليدي هو الذي تتطور بنيته ضمن وظائف إنتاج محدودة، ترتكز على ما قبل العلوم النيوتونية، والتكنولوجيا وعلى المواقف قبل النيوتونية تجاه العالم المادي، ويستخدم نيوتن هنا رمزا لذلك الحدث الفصل في التاريخ عندما وصل الإنسان إلى الاعتقاد أن العالم الخارجي يخضع للقليل من القوانين المعروفة، وأنه [أي الإنسان] قادر، بسلوك منهجي، على استخدام البراعة اليدوية والآلية بصورة منتجة.

ولكن فهم المجتمع التقليدي ليس جامدا بأي حال ولا يستبعد زيادة في المردود، ويمكنه توسيع مساحة الأرض، وإدخال بعض التجديدات التقنية المعدة لهذا الغرض خاصة. غالبا يمكن تقديم التجديدات العالية الإنتاجية في التجارة، والصناعة والزراعة. ويمكن للإنتاجية أن ترتفع، مثلا، مع تحسين أعمال الري واكتشاف وانتشار محصول جديد. لكن الحقيقة الجوهرية بشأن المجتمع التقليدي أن هناك سقفا لمستوى المردود بالنسبة إلى كل فرد، نتج هذا السقف من حقيقة أن الإمكانات الكامنة التي تتدفق عن العلم الحديث والتكنولوجيات إما غير متاحة وإما غير مطبقة بانتظام ومنهجية.

كانت قصة المجتمعات التقليدية في كل من الماضي البعيد وعصور قريبة العهد.. قصة التغيير اللانهائي. تأرجحت منطقة وحجم التجارة ضمن عدة عوامل بينها، مثلا، مع درجة الاضطراب السياسي والاجتماعي، كفاءة الحكم المركزي، وصيانة الطرقات، نقص وزيادة السكان، تناقص مستوى الحياة أيضا (ضمن حدود معينة) ليس فقط مع نتيجة المحاصيل ولكن مع وقوع الحرب والوباء، واختلاف درجات التطور في التصنيع. ولكن، كما في الزراعة، فإن مستوى الإنتاجية كان محدودا بعدم القدرة على امتلاك العلوم الحديثة، وتطبيقاتها وإطارها العقلي.

وبوجه عام، كان على تلك المجتمعات، بسبب القيود المفروضة على العملية الإنتاجية، أن تكرس نسبة عالية جدا من مصادرها للزراعة، وكان هناك بنية اجتماعية هرمية التسلسل متحدرة من النظام الزراعي ـ ذات نطاق ضيق نسبيا ولكنه نطاق ما ـ من أجل حركة عمودية. وقد لعبت روابط العائلة والعشيرة دورا كبيرا في تنظيم المجتمع. ووجه نظام القيم لهذه المجتمعات عموما إلى ما يمكن أن يسمى الجبرية الطويلة الأمد. يعني هذا الافتراض أن مدى الممكنات المفتوح لأحفاد المرء سيكون في حدود ما كان لأجداده. لكن هذه الجبرية الطويلة الأمد اقتضت تماما الخيار القصير الأمد، بأنه كان من الممكن على مدى جيل كامل، كما كان شرعيا للفرد، أن يسعى جاهدا ليحسن قدره خلال زمن حياته. في القرى الصينية، على سبيل المثال، كان هناك صراع لا نهاية له للحصول على أرض أو لتجنب فقدانها، ما سبب وضعا يندر فيه أن تبقى الأرض ضمن العائلة نفسها لمدة قرن، وعلى رغم أن الحكم السياسي المركزي، بصيغة أو بأخرى، وجد غالبا في المجتمعات التقليدية متجاوزا الأقاليم ذات الاكتفاء الذاتي نسبيا، فإن مركز الجاذبية للقوة السياسية عموما في الأقاليم، يكمن في أيدي أولئك الذين يمتلكون أو يسيطرون على الأرض. حافظ مالك الأرض على تأثير متـ جح، لكنه عميق، في القوة السياسية المركزية حال وجودها مدعومة من قبل الموظفين الرسميين، والجنود المتشربين بمواقف وسلوكيات معينة وتسيطر عليهم مصالح تتجاوز الأقاليم.

إذن من ناحية التاريخ، فإننا بعبارة «مجتمع تقليدي» نصنف عالم ما قبل نيوتن كله: السلالات الحاكمة في الصين، حضارة الشرق الأوسط وحوض البحر المتوسط، عالم أوروبا في القرون الوسطى، ونضيف إليها عالم ما بعد نيوتن، الذي بقي لبعض الوقت لم يمس ولم يحرك بواسطة قدرة الإنسان الجديدة، من أجل استغلال بيئته بانتظام لمنفعته الاقتصادية.

إن وضع هذه المجتمعات المتغيرة اللامحدودة التنوع في فئة واحدة، على أساس أنها جميعا تتقاسم حدا أعلى من كمية إنتاج تقنياتها الاقتصادية معناه أن نقول القليل جدا. ولكننا نوضح الطريق لا أكثر ولا أقل، لكي نصل إلى موضوع هذا الكتاب، يعني مجتمعات ما بعد التقليدية، التي تغيرت فيها كل ميزة من الميزات الرئيسية للمجتمع التقليدي بطرق تسمح بنمو منتظم: سياساتها، بنيتها الاجتماعية، و(إلى حد ما) قيمها، بالإضافة إلى اقتصادها.

المتطلبات الأساسية للإقلاع

تشمل المرحلة الثانية للنمو المجتمعات في عملية الانتقال، أي الفترة التي تطورت فيها الشروط المسبقة للإقلاع، لأن الأمر يحتاج إلى وقت ليتحول مجتمع تقليدي تحولا كاملا بالطرق الضرورية لكي يتمكن من أن يستغل ثمار العلم الحديث لتجنب تقلص الأرباح، وبذلك يستمتع بالنعم وبالخيارات التي فتحتها مسيرة المنفعة المركبة المشتركة.

تطورت الشروط الأساسية للإقلاع في البداية، بطريقة واضحة ملحوظة في أوروبا الغربية حوالي نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر، إذ إن المعارف العميقة للعلم الحديث بدأت تترجم إلى وظائف إنتاج جديدة في كل من الزراعة والصناعة، في بيئة أعطيت نشاطا فعالا بواسطة توسع لاحق لأسواق العالم ومنافسة عالمية لها. ولكن كل ما يكمن وراء انتهاء العصور الوسطى يتعلق بابتكار الشروط المسبقة للإقلاع في أوروبا الغربية. ومن بين دول أوروبا الغربية، كانت بريطانيا المؤيدة بالجغرافيا، بالمصادر الطبيعية، وبالإمكانات التجارية، بالبنية السياسية والاجتماعية، هي الأولى في تطوير الشروط المسبقة بشكل كامل.

والحالة الأكثر عمومية في التاريخ الحديث شهدت تكوّن الشروط المسبقة ليس من الأهالي الأصليين، ولكن من مجتمعات غازية أكثر تقدما. صدم هذا الغزو - واقعيا أو مجازيا - المجتمع التقليدي وبدأ أو سرَّع انحلاله، ولكنه أيضا أطلق عواطف وأفكارا استهلت العملية التي أنشئ بواسطتها بديل حديث للمجتمع التقليدي خرج من الثقافة القديمة.

لاتنتشر الفكرة لمجرد أن التقدم الاقتصادي ممكن، لكن لأن التقدم هو شرط ضروري من أجل غرض ما آخر، اعتبر جيدا، قد يكون كرامة وطنية أو منفعة خاصة، أو النفع العام، أو حياة أفضل للأطفال. تتسع الثقافة وتتغير للبعض على الأقل لتناسب حاجيات النشاط الاقتصادي الحديث. بتقديم نمط جديد من الرجال الجريئين المغامرين في الاقتصاد الخاص، في الحكومة أو في كليهما، الراغبين في تجنيد المدخرات وفي المغامرة سعيا وراء الربح أو الحداثة. تظهر البنوك والمؤسسات الأخرى لتنظيم وتجنيد رأس المال. يزداد الاستثمار في النقل بشكل ملحوظ، في الاتصالات وفي المواد الخام التي قد تكون للدول الأخرى مصلحة اقتصادية فيها. يتسع مجال التجارة الداخلية والخارجية، وتظهر مشاريع التصنيع هنا وهناك، مستخدمة الطرق الجديدة. لكن كل هذا النشاط يسير بخطى محدودة ضمن اقتصاد ومجتمع يتصفان، بشكل أساسي، بطرق تقليدية لإنتاجية ضعيفة بواسطة بنى وقيم اجتماعية قديمة، ومؤسسات سياسية إقليمية الارتكاز، تطورت باشتراكها معا.

في كثير من الحالات الأخيرة، على سبيل المثال، استمر المجتمع التقليدي وتابع، جنبا إلى جنب، نشاطات اقتصادية حديثة، لأغراض اقتصادية محدودة، بواسطة قوة استعمارية أو شبه استعمارية.

وعلى رغم أن فترة الانتقال بين المجتمع التقليدي وفترة الإقلاع شهدت تغييرات أساسية في كل من الاقتصاد نفسه وفي توازن القيم الاجتماعية، فإن المَعْلم الحتمي كان غالبا سياسيا. إن البناء الفعال للدولة القومية المركزية، من ناحية سياسية، على أساس ائتلاف يتعلق بقومية حديثة في مواجهة مع المصالح الإقليمية التقليدية، أو القوة الاستعمارية أو كلتيهما، كان مظهرا حاسما لمرحلة التهيئة، وكان عالميا وشرطا ضروريا للإقلاع تقريبا.

وهناك الكثير مما هو بحاجة إلى أن يقال حول فترة التهيئة (الشروط المسبقة)، لكننا سوف نتركها حتى الفصل الثالث حيث يدرس التركيب البنيوي للانتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث.

الإقلاع

نأتي الآن إلى الحدث العظيم الفصل في حياة المجتمعات الحديثة: المرحلة الثالثة في هذا السياق، الإقلاع، وهو الفترة التي تعقب التغلب على العوائق القديمة وعلى مقاومة النمو الثابت. وتتوسع القوى الصناعية من أجل التقدم

الاقتصادي الذي يحدث انفجارات، وجيوبا للنشاط الحديث، بلغت حد الهيمنة على المجتمع، وأصبح النمو شرطها العادي، وأصبحت الفائدة المركبة مغروسة في صلب عاداتها وبنيتها المؤسساتية.

في بريطانيا وفي الأجزاء المحظوظة من العالم، المأهولة بأعداد كبيرة (من بريطانيا، الولايات المتحدة، كندا، إلخ...) كان الباعث المباشر للإقلاع بشكل أساسي (ولكن ليس بشكل كامل) تكنولوجيا في الحالة الأكثر عمومية. الإقلاع المنتظر ليس فقط زيادة رأس المال، والنفقات العامة الاجتماعية، وليس مدا من التطور التكنولوجي في الصناعة والزراعة، ولكنه أيضا انبثاق للقوة السياسية لجماعة مستعدة للاهتمام بتحديث الاقتصاد كعمل سياسي جاد عالي التنظيم.

خلال الإقلاع قد يرتفع معدل الاستثمار الفعال والمال المدخر، لنقل من ٥ في المائة من الدخل الوطني إلى ١٠ في المائة أو أكثر، على الرغم من أنه حيث كان استثمار رأس مال النفقات العامة الاجتماعية مطلوبا لخلق التهيئة (الشروط المسبقة) التكنولوجية للإقلاع، استطاع معدل الاستثمار في فترة التهيئة أن يكون أعلى من ٥ في المائة، كما كان على سبيل المثال في كندا قبل ١٨٩٠ والأرجنتين قبل ١٩١٤.

في حالات كهذه شكّل استيراد رأس المال نسبة عالية من الاستثمار الكلي في فترة التهيئة. وبعض الأحيان حتى خلال فترة الإقلاع نفسها، كما في روسيا وكندا خلال الازدهار السريع للسكة الحديد في ما قبل ١٩١٤.

تتوسع سرعة الصناعات الجديدة خلال مرحلة الإقلاع، معطية أرباحا بنسبة ضخمة، يعاد استثمارها في مصنع جديد، وتحث تلك الصناعات الجديدة بدورها، من خلال الطلب السريع المتسع على عمال المصانع على توفير الخدمات، والسلع المصنعة الأخرى، والمزيد من التوسع في المناطق الحضرية وفي التجهيزات الصناعية الحديثة الأخرى. تُحدث عملية التوسع كلها في القطاع الحديث زيادة في الدخل الذي بين يدي المدخرين بمعدلات عالية، وهم يضعون مدخراتهم أيضا تحت تصرف أولئك المنخرطين في نشاطات القطاع الحديث. تتوسع طبقة المتعهدين (منظمي الأعمال) الجديدة وتوجه التدفق المتعاظم للاستثمار في القطاع الخاص، ويستغل الاقتصاد بذلك المصادر الطبيعية وطرق الإنتاج غير المستخدمة.

انتشرت التقنيات الحديثة في الزراعة بالإضافة إلى الصناعة. إد ١١ ار الزراعة على أساس تجاري، وتعد أعداد متزايدة من المزارع لقبول الطرق الجديدة والتغييرات العميقة التي تحدثها في أساليب الحياة. إن التغييرات الثورية في زيادة الإنتاج الزراعي هي الشرط الأساسي لإقلاع ناجح، لأن تحديث المجتمع يزيد من قيمة فاتورة المنتجات الزراعية بشكل جوهري. خلال عقد أو عقدين من الزمن تحول كل من البنية الرئيسية للاقتصاد والبنية الاجتماعية والسياسية للمجتمع بطريقة يمكن بعدها أن يتعزز معدل ثابت من النمو بانتظام.

وكما أشير إليه في فصل سابق، فإنه يمكن للمرء أن يحدد زمن انطلاق بريطانيا في العقدين بعد ١٧٨٣، وفرنسا والولايات المتحدة بعقود عدة سبقت ١٨٦٠، وألمانيا، بالربع الثالث من القرن التاسع عشر، واليابان، بالربع الرابع من القرن التاسع عشر، وروسيا وكندا بربع القرن أو نحو ذلك السابق لـ ١٩١٤، بينما دشنت الهند والصين خلال الخمسينيات إقلاعهما بطرق مختلفة تماما.

الدافع إلى النضج

بعد الانطلاق أو الإقلاع يأتي فاصل زمني طويل لفترة من التقدم المطرد تشوبه تقلبات، في حين يدفع الاقتصاد النامي التقنية الحديثة الآن لتمتد على كامل جبهة نشاطه الاقتصادي بانتظام. ويستثمر من ١٠ إلى ٢٠ في المائة من الدخل الوطني تقريبا بشكل ثابت، متيحا الفرصة للمردود المنتظم أن يتفوق على الزيادة في السكان.

يتبدل تكوين التغييرات الاقتصادية باستمرار ومن دون توقف، ما دامت التقنية تتحسن والصناعات الحديثة تتسارع، والصناعات الأقدم تتوقف عند حد. ويجد الاقتصاد مكانه في الاقتصاد العالمي: السلع التي استُوردت سابقا تنتج في الوطن، وتتطور متطلبات استيراد جديدة وسلع تصدير جديدة لتلائمها. يصنع المجتمع مثل تلك العلاقات المتبادلة كما يفعل ذلك مع متطلبات الإنتاج الحديث الملائم، موازنا القيم والمؤسسات الجديدة مقابل الأقدم، أو منقحا القديمة بطرق تجعلها تصبح مؤهلة لتدعم ـ بدلا من أن تعيق ـ عملية النمو.

بعد أن بدأ الإقلاع بحوالي ستين سنة (أو لنقل أربعين سنة بعد نهاية الإقلاع) حُصل بشكل عام على ما يمكن أن يدعى نضجا. وسع مركز الاقتصاد أثناء الإقلاع الذي ركز على تركيب ضيق نسبيا في الصناعة

والتكنولوجيا، مجاله إلى عمليات أكثر صقلا وغالبا أكثر تعقيدا تكنولوجيا، مثلا قد تكون هناك نقلة في التركيز من الفحم والحديد والصناعات الهندسية الثقيلة لفترة السكك الحديد إلى المعدات الآلية، والصناعات الكيماوية والمعدات الكهربائية. هذه على سبيل المثال كانت النقلة التي مرت من خلالها ألمانيا، وبريطانيا، وفرنسا، والولايات المتحدة في حوالي نهاية القرن التاسع عشر أو بعد ذلك بوقت قصير، لكن هناك أنماطا قطاعية تبعتها على الترتيب من الإقلاع إلى النضج ستُدرس في فصل تال.

اسميا، يمكننا تعريف النضج على أنه المرحلة التي يثبت فيها الاقتصاد القدرة على التحرك في ما وراء الصناعات الأصلية التي قوت انطلاقته، وأن يمتص ويطبق بكفاءة على مدى واسع جدا وبعيد عن مصادرها - إن لم يكن المدى كله - أكثر الثمار تقدما (في ذلك الحين) للتقنية الحديثة. هذه هي المرحلة التي يثبت فيها الاقتصاد أن له المهارات التكنولوجية والمهارات التنظيمية ليس من أجل إنتاج كل شيء ولكن من أجل إنتاج أي شيء يمكن أن يختار إنتاجه. قد يعوزه (مثل السويد المعاصرة وسويسرا، مثلا) المواد الخام أو شروط تزويد أخرى مطلوبة للإنتاج نموذج ما له مردود اقتصادي، لكن تبعيتها هي موضوع خيار اقتصادي أو أولوية سياسية أكثر منها ضرورة تكنولوجية أو مؤسساتية.

تاريخيا، سوف يظهر أن فترة مثل الستين عاما كانت مطلوبة لتحريك مجتمع من بداية الإقلاع إلى النضج. تحليليا قد يمكن توضيح فترة زمنية ما كهذه في العملية الحسابية القوية للفائدة المركبة تضاف إلى كتلة رأس المال مع النتائج الأوسع لقدرة المجتمع على أن يتشرب التكنولوجيا الحديثة لثلاثة أجيال متتابعة تعيش في ظل نظام حيث النمو هو الشرط الطبيعي. ولكن بوضوح ليس هناك أي وجهة نظر دوجماطيقية مبررة حول الطول الدقيق للفترة الفاصلة من الإقلاع إلى النضج.

مرحلة الاستهلاك العالي واسع النطاق

نأتي الآن إلى مرحلة الاستهلاك العالي الواسع النطاق، حيث تغير القطاعات الرئيسية اتجاهها في الوقت المحدد نحو خدمات وسلع استهلاكية معمَّرة: طور يبدأ الأمريكيون في الدخول فيه، وتبدأ أوروبا الغربية واليابان بسبر مصادر مباهجه التي لا لبس فيها والذي ينشغل المجتمع السوفييتي به بخطى سريعة غير مستقرة.

عندما حققت المجتمعات النضج في القرن العشرين حدث شيئان: ارتفع الدخل الحقيقي لكل شخص إلى نقطة كسب فيها عدد كبير من الأشخاص السيطرة على الاستهلاك الذي تجاوز الغذاء الأساسي والمسكن والملبس. وتغيرت بنية القوة العاملة بطرق لم تزد فيها فقط نسبة السكان الحضريين إلى مجموع السكان، ولكن نسبة السكان العاملين في المكاتب أو المهن ـ في المصانع التي تتطلب مهارة ـ الواعين والمتلهفين للحصول على ثمار الاستهلاك لاقتصاد ناضج أيضا.

بالإضافة إلى تلك التغييرات الاقتصادية توقف المجتمع عن قبول المزيد من مد التكنولوجيا الحديثة كهدف مهيمن طاغ. إنه في مرحلة ما بعد النضج هذه على سبيل المثال، اختارت المجتمعات الغربية، من خلال العملية السياسية، أن تخصص المصادر المتزايدة للثروة من أجل الرفاهية الاجتماعية والأمن.

إن نشأة دولة الرفاهية هي مظهر لمجتمع ينتقل إلى ما بعد النضج التقني، وتكون أيضا عند هذه المرحلة التي تميل فيها المصادر إلى أن تكون موجهة نحو إنتاج الصناعات الاستهلاكية المعمَّرة أيضا وبشكل متزايد، ونحو انتشار الخدمات على أساس الجملة إن سيطرت السيادة الاستهلاكية. انتشرت آلة الخياطة، فالدراجة، ثم الأدوات المنزلية الكهربائية بالتدريج. ولكن، تاريخيا، كان العنصر الحاسم هو صناعة السيارات بالجملة مع تأثيراتها الثورية ـ الاجتماعية بالإضافة إلى الاقتصادية ـ في حياة وآمال المجتمع.

ربما كانت نقطة التحول بالنسبة إلى الولايات المتحدة هي خط التجميع المتحرك لهنري فورد لعامي ١٩١٣ و١٩١٤، ولكنه كان في العشرينيات من القرن العشرين، ومرة أخرى في عقد ما بعد الحرب ١٩٤٦ ـ ١٩٥٦، حيث دفع بها فعليا بقوة إلى خاتمتها المنطقية. في الخمسينيات من القرن العشرين يظهر أن اليابان وأوروبا الغربية دخلتا تماما هذا الطور، مسببتين ـ بشكل هائل ـ قوة في اقتصادياتهما غير متوقعة أبدا في سنوات ما بعد الحرب مباشرة. إن الاتحاد السوفييتي مستعد تقنيا لهذه المرحلة، ومواطنوه متعطشون لها بكل الدلائل، لكن القادة الشيوعيين سيواجهون مشاكل تأقلم اجتماعية وسياسية صعبة إذا ما أطلقت لهذه المرحلة.

ما بعد الاستهلاك

من المستحيل التنبؤ، ربما ما عدا ملاحظة أن الأمريكيين قد تصرفوا في العقد الماضي، على الأقل، كما لو أن تناقص هامش المنفعة النسبي يبدأ، بعد مرحلة، في التناقص للبضائع الاستهلاكية المعمَّرة. وأنهم اختاروا على الهامش تكوين العائلات الكبيرة، سلوكا على نمط ديناميكية (Buddenbrooks). تصرف الأمريكيون وكأنهم، ولدوا في نظام يوفر أمنا اقتصاديا واستهلاكا عاليا واسع المجال ووضعوا قيمة أقل لعملية اكتساب زيادة إضافية للدخل الحقيقي بالصيغة التقليدية مقابل الحرص على مزايا وقيم العائلة الكبيرة. ولكن حتى في مغامرة التعميم هذه سرعان ما خلق ـ على أساس حالة واحدة ـ ظل مرحلة جديدة من النمو، مرتكزة على الأطفال، تتلو مرحلة السلع الاستهلاكية المعمرة، وكما قد يقول الاقتصاديون إن مرونة الدخل لطلبيات سلع الأطفال قد تتراوح إلى حد كبير من مجتمع إلى مجتمع. ولكنه أمر صحيح أن مضامين الازدهار الاقتصادي (الطفلي) إلى جانب العجز الذي لم يكن غير مرتبط تماما برأس المال الاجتماعي العام، من المحتمل أن تهيمن على الاقتصاد الأمريكي على مدار العقد التالي أكثر من هيمنة من انتشار البضائع الاستهلاكية المعمرة.

هنا إذن، بطريقة انطباعية أكثر منها تحليلية، مراحل النمو التي يمكن تمييزها حالما يبدأ المجتمع التقليدي حداثته: الفترة الانتقالية التي تُخلق عندها الشروط المسبقة للإقلاع بالاستجابة عادة لتدخل قوة أجنبية، ملتقية مع قوى محلية معينة تعمل من أجل التحديث. إن الإقلاع نفسه، الانسياق مع النضج يشغل حياة حوالي جيلين آخرين. ثم، أخيرا، إذا ما انسجم ارتفاع الدخل مع انتشار البراعة التكنولوجية الفائقة (وكما سنرى، ليس من الضروري أن يتم هذا فورا)، تحوَّل الاقتصاد الكامل النضج إلى تأمين السلع الاستهلاكية (المعمرة) والخدمات (بالإضافة إلى دولة الرفاهية) لسكان مدنها المتزايدين ومن ثم لسكان ضواحيها. يقع سؤال وراء ذلك، هل سينشأ ركود روحي علماني أم لا، وإن حدث هذا، فكيف يمكن للإنسان أن يصده: إنها قضية أخذت بعين الاعتبار في الفصل التالي.

في الفصول الأربعة التالية سوف نتناول وجهة نظر أصعب، وأكثر تشددا وصرامة بالنسبة إلى الشروط المسبقة، الإقلاع، الدافع إلى النضج، والعملية التي قادت إلى عصر الاستهلاك العالي الواسع النطاق، ولكن حتى في هذا الفصل الذي يعد مقدمة، فإنه يجب توضيح ميزة واحدة لهذا النظام.

نظرية الإنتاج الديناميكية

هذه المراحل ليست مجرد مراحل وصفية، إنها ليست مجرد طريقة لتعميم ملاحظات فعلية معينة عن تعاقب تطور المجتمعات الحديثة... إن لها استمرارية ومنطقا داخليا، ولها بنية هيكلية تحليلية من قلب نظرية ديناميكية للإنتاج.

تصاغ النظرية الكلاسيكية للإنتاج تحت فرضيات جامدة جوهريا تتجمد أو تسمح فقط مرة واحدة بالتغيير في المتغيرات الأكثر صلة بعملية النمو الاقتصادي. وكما أن هناك اقتصاديين حديثين سعوا إلى ضم نظرية إنتاج تقليدية إلى تحليل الدخل «الكينزي» فإنهم قدموا المتغيرات الديناميكية: السكان، التكنولوجيا، روح الموازنة الاستثمارية... إلخ، ولكنهم اتجهوا إلى القيام بهذا في صيغ عامة قاسية جدا بحيث لا تستطيع نماذجهم أن تضم مظاهر النمو الأساسية كلها، كما تبدو للمؤرخ الاقتصادي. نحن نحتاج إلى نظرية إنتاج ديناميكية لا تفصِّل توزيع الدخل بين الاستهلاك، التوفير، الاستثمار (وتوازن الإنتاج بين السلع الاستهلاكية، والسلع الرأسمالية) فقط ولكنها أيضا تركز مباشرة، وببعض التفاصيل، على تكوين الاستثمار وعلى التطوير ضمن قطاعات معينة من الاقتصاد.

إن الدعاوي التي ستلي، سترتكز على نظرية مرنة مجمعة للإنتاج. عندما تتوسع القيود التقليدية على نظرية الإنتاج من الممكن تحديد مواقع توازن نظرية ليس فقط بالنسبة إلى المردود، الاستثمارات والاستهلاك ككل، ولكن بالنسبة إلى كل قطاع من الاقتصاد أيضا.

ضمن مجموعة إطار عمل القوى التي تحدد المستوى الكلي للمردود، تتحدد الأوضاع المثلى القطاعية بجانب الطلب، عن طريق مستويات الدخل وعدد السكان وعن طريق طبيعة الأذواق؛ إلى جانب العرض، بواسطة حالة التكنولوجيا، وخصائص روح المجازفة الاستثمارية وتقوم الأخيرة بتحديد نسبة التجديد المتوافر تكنولوجيّا وذي إمكانية الربح الكامنة المندمج فعليا برصيد رأس المال.

بالإضافة إلى ذلك، لابد للمرء من تقديم فرضيات تجريبية مهمة للغاية خصوصا أن ذاك الإبطاء هو الطريق الطبيعي الأمثل لقطاع ما، نتيجة لتنوع العوامل التى تعمل فيه، من جانب كل من العرض والطلب.

إن التوازنات التي تنشأ من تطبيق هذه المعايير هي مجموعة من الطرق القطاعية التي تتدفق منها سلسلة أنماط الاستثمار المثلى كمشتقات أولى.

إن الأنماط التاريخية للاستثمار لم تتبع تماما أنماط الدرجة المثلى طبعا. لقد شوهتها في عملية الاستثمار الخاصة، سياسة الحكومات، وتأثير الحروب. تبدل الحروب الاتجاهات المربحة للاستثمار من آن لآخر (بشكل مؤقت) بإنشائها مطالب اعتباطية جائرة وبتغييرها شروط (أو ظروف) العرض.

لقد دمرت رأس المال، وسرعت تطور التكنولوجيا الحديثة المناسبة لاقتصاد السلام من آن لآخر، وحولت إطار العمل السياسي والاجتماعي بطرق تؤدي إلى نمو فترة زمنية من السلام. يُنتج التعاقب التاريخي لدورة العمل وفترات الخروج عن خطه تلك الانحرافات للأنماط الفعلية عن الأنماط الأمثل، وتعطي مثل هذه التقلبات بالإضافة إلى تأثير الحروب، طرقا تاريخية للنمو تختلف عن تلك التي ستمنحها المستويات المثلى التي أجريت حساباتها قبل الحدث. ومع ذلك يُسهم التاريخ الاقتصادي للمجتمعات النامية في شكله البدائي في جهود المجتمعات لتقارب بين المسارات القطاعية.

سوف يتفاوت معدل النمو في القطاعات المختلفة إلى حد كبير في أي فترة من الزمن ومن الممكن عمليا عزل قطاعات رئيسية معينة، في مراحل مبكرة من تطورها، يلعب معدل توسعها السريع دورا أساسيا مباشرا أو غير مباشر في الإبقاء على الزخم الكلي للاقتصاد. ومن المفيد، في سبيل بعض الأغراض، تمييز أي اقتصاد بلغة قطاعاته الرئيسية. ويكمن جزء من الأساس التكنولوجي لمراحل النمو في التعاقب المتغير للقطاعات الرئيسية. في جوهر الأمر، إن حقيقة اتجاه القطاعات إلى إحراز طور من النمو السريع في وقت مبكر من حياتها تجعل اعتبار التاريخ الاقتصادي تعاقبا للمراحل لا مجرد استمرارية لها أمرا مفيدا وممكنا، لا تستطيع الطبيعة أن تصنع قفزة ضمنه.

من ناحية ثانية، تتطلب مراحل النمو أن تؤخذ مرونة الطلب في الحسبان وأن يوسع هذا المفهوم المتعارف عليه، لأن أطوار هذا النمو السريع في القطاعات لا تنشأ من مجرد انقطاع وظائف الإنتاج فقط، بل مع السعر العالي - الدخل - أو مرونة الطلب أيضا. لا يجري إقرار القطاعات الرئيسية

بمجرد التدفق المتغير للتكنولوجيا والرغبة المتغيرة لمنظمي الأعمال في تدا..ل الابتكارات المتاحة فقط؛ بل إنها تحدد أيضا بنماذج الطلب تلك التي تعرض مرونة عالية فيما يتعلق بالسعر، وبالدخل أو بكليهما معا.

ومن ناحية أخرى لم ينتج الطلب على المصادر من مجرد الطلبات المقدمة من قبل الذوق والاختيار الخاص، بل من القرارات الاجتماعية ومن سياسات الحكومات أيضا، سواء أكانت الاستجابة ديموقراطية أم لم تكن. لذلك من الضروري فهم الاختيارات التي تقوم بها المجتمعات في ترتيب مصادرها بمعان تتجاوز معنى عمليات السوق التقليدية. من الضروري أخذ أدوار الرفاهية، بأوسع معنى، متضمنة العمليات اللااقتصادية التي تحددها.

يمثل تقدم معدلات الولادات على سبيل المثال إحدى صيغ خيارات الرفاهية التي صنعتها المجتمعات. بما أن الدخل يتغير، وتعكس المنحنيات البيانية للسكان (بالإضافة إلى تغيير معدلات الوفاة) كيفية إجراء الحسابات حول حجم الأسرة في المراحل المتنوعة ؛ بدءا من الهبوط الاعتيادي (ولكن ليس العالمي) في معدلات الولادات، خلال الإقلاع أو سريعا بعده، في أثناء سيطرة المدنية، وبعد أن أصبح التقدم إمكانية ملموسة مريحة، إلى النهضة الأخيرة التي ظهر فيها الأمريكيون (وآخرون في مجتمعات طبعت بسمة الاستهلاك العالي الواسع النطاق) يسعون وراء قيم العائلة الكبيرة، متجاوزين القيم التي قدمها الأمن الاقتصادي ووفرة الإمداد من السلع الاستهلاكية المعمّرة والخدمات.

وهناك قرارات أخرى أيضا صنعتها المجتمعات، ما دامت الخيارات المفتوحة لهم قد بُدِّلت عن طريق العملية المنفتحة للنمو الاقتصادي. وتفاعلت تلك القرارات الجماعية الواسعة التي حددها كثير من العوامل عميقا في التاريخ والثقافة وفي العملية السياسية الفعالة خارج السوق، مع القوى المحركة لطلب السوق، المخاطرة، التكنولوجيا، وروح المجازفة الاستثمارية، لتحديد المحتوى المحدد لمراحل النمو الخاص بكل مجتمع.

كيف، على سبيل المثال، يتصرف المجتمع التقليدي أمام اقتحام قوة أكثر تقدما؛ بتماسك وسرعة وعنفوان وهمة مثل اليابانيين؟ أو بتحويل العجز إلى فضيلة مثل الأيرلنديين المحبطين في القرن الثامن عشر؟ أو بواسطة تبديل المجتمع التقليدي ببطء، وعلى مضض مثل الصينيين؟

عندما يتحقق وجود الأمة الحديثة المستقلة، كيف يجب أن تنظم العلاقات الوطنية؛ في عدائية خارجية لتصحيح الأخطاء القديمة؟ أو في استغلال الإمكانات التي خلقت أو أدركت أخيرا من أجل قوة وطنية موسعة؟ أو في إتمام وتجديد النصر السياسي للحكومة الوطنية الجديدة على المصالح الإقليمية القديمة؟ أو في تحديث الاقتصاد؟

حالما يكون النمو منطلقا مع مرحلة الإقلاع؛ إلى أي حد يجب تعديل متطلبات نشر التكنولوجيا الحديثة، ورفع معدل النمو بواسطة الرغبة في زيادة الاستهلاك لكل فرد وزيادة الرفاهية؟

عندما يجري الوصول إلى النضج التكنولوجي، وتمتلك الأمة تحت إمرتها آلة صناعية متميزة ومحدثة... إلى أي أهداف يجب أن توظف وبأي نسب؛ لزيادة الأمن الاجتماعي من خلال دولة الرفاهية؟ أو لتوسيع الاستهلاك؟ أو إلى مدى السلع الاستهلاكية المعمرة والخدمات؟ أو لزيادة شأن وقوة الدولة على مسرح العالم؟ أولزيادة الرفاهية والراحة؟

ثم السؤال بعد ذلك حيث يقدم لنا التاريخ نتفا فقط: ماذا نفعل عندما تفقد الزيادة في الدخل الحقيقي سحرها؟ أطفال، ضجر، ثلاثة أيام عطلة أسبوعية، القمر، أو خلق تخوم إنسانية داخلية بديلة من إلحاح العوز؟

في تفحصنا الآن للمعالم الواسعة لكل مرحلة من مراحل النمو، لا نختبر البنية القطاعية للاقتصاديات فقط، بما أنها غيرت نفسها من أجل النمو ونمت، بل نحن نختبر أيضا تتابعا من الخيارات الاستراتيجية صنعت من قبل مجتمعات متنوعة مهتمة بإعداد مصادرها التي تتضمن، ولكن تتجاوز، الدخل ومرونة سعر الطلب.



٦ دراسة لثقافة الفقر

خلفية للافيدا (La vide)(*) (١٩٦٨)

«أوسكار لويس»

كان مفهوم «ثقافة الفقر» الموضح هنا بواسطة أوسكار لويس (١٩١٤ ـ ٧٠) موضوعا لكثير من النقاش منذ تقديمه في الستينيات من القرن العشرين. أتت الفكرة من ملاحظات لويس للمجتمعات الفقيرة في بورتوريكو والمكسيك. إن النقطة الحيوية في الجدل هي أن الناس الذين يعيشون في مجتمع حيث الفقر منتشر في كل مكان، يتقاسمون ثقافة متميزة عن اتجاه الشعور السائد بحيث إن قيمهم، وسلوكهم، ووجهات نظرهم في المجتمع تختلف عن غير الفقراء. لا تتميز هذه الثقافة بالحرمان المادي ولكن أيضا بالجريمة، وإدمان الكحول، وفقدان الأمل في القدرة على التحرك. تساعد هذه السمات

«إن إلغاء الفقر أسهل من إلغاء ثقافة الفقر»

أوسكار لويس

(*) مصطلح إسباني يعني «الحياة» [المترجم].

الفقراء على البقاء على المدى القصير، ولكنها تحبطهم وتجمدهم على المدى الطويل. وبعبارات أخرى، إنها ليست الظروف التي تحدد سلوك الفقراء إلى حد كبير، بما أنه سلوك وقيم الفقراء الذين حكم عليهم القدر بالفقر. ومثل منظري التحديث الآخرين يصرف لويس الانتباه في هذا الفصل بعيدا عن الأسباب البنيوية للفقر مثل اللامساواة، باتجاه أسباب ترتكز في الفرد أو العائلة أو المجتمع. وعلى رغم أن لويس يركز على الفرد في تفسيره سبب كون الناس الفقراء فقراء، فإن العمل يحمل المزيد من قضايا النمو الواسعة النطاق (ترى بالعين المجردة) أيضا. ولأن أفكاره كانت رائجة، ولأن هناك نظرية معاصرة ركزت على توضيحات للفقر مشابهة، فقد وسع البعض مفهوم ثقافة الفقر من قبل بعضهم ليشير إلى كل المجتمعات، وليس إلى أنه مجرد ثقافة فرعية، كما قصد لويس. على سبيل المثال، اقترح بعض المنظرين أن بلاد أمريكا اللاتينية لديها مشكلة نمو بسبب قيم تقليدية وسلوكيات غير رأسمالية.

ثقافة الفقر

بوصفي عالم أنثروبولوجيا حاولت أن أفهم الفقر وسماته المرافقة كثقافة، أو بشكل أكثر دقة، كثقافة فرعية ببنيتها الخاصة ومرتكزاتها العقلانية، كطريقة حياة تنتقل من جيل إلى جيل مع مسارات العائلة. توجه هذه النظرة الانتباه إلى حقيقة أن ثقافة الفقر في البلاد الحديثة ليست مسألة حرمان اقتصادي فقط، أو عدم تنظيم أو غياب أي شيء، إنها أيضا شيء إيجابي، وهي توفر بعض المكافآت التي من دونها بالكاد يستطيع الفقراء أن يستمروا في الحياة.

في كتابي «خمس عائلات»: «دراسات حالة» مكسيكية في ثقافة الفقر، انتهيت إلى أن ثقافة الفقر تتجاوز الاختلافات الإقليمية الريفية ـ المدنية. والقومية وتظهر أوجه شبه مشتركة بين الدول في بنية العائلة، في العلاقات بين الأشخاص، في التوجه الزمني، في نظم القيمة، وفي أنماط الإنفاق. هذه التشابهات هي أمثلة على الابتكار المستقل وعلى التقارب إنها تكيفات عامة لمشاكل عامة.

يمكن لثقافة الفقر أن تظهر إلى حيز الوجود في أنواع من السياقات التاريخية، إلا أنها تميل إلى أن تنمو وتزدهر في مجتمعات مع المجموعة التالية من الشروط:

(١) اقتصاد نقدي، والعمل المأجور، وإنتاج من أجل الربح. (٢) معدل عال ومتزايد من البطالة واستخدام قليل للعمال غير المهرة. (٣) أجور منخفضة.(٤) الفشل في توفير منظمة اجتماعية سياسية واقتصادية، إما على أساس طوعي وإما بواسطة فرض حكومي، من أجل السكان منخفضي الدخل.(٥) وجود نظام قرابة ثنائي متعلق بكلا الجانبين أكثر من النظام الأحادي الجانب. أخيرا (٦) وجود مجموعة قيم في الطبقة المسيطرة تؤكد على تراكم الثروة والملكية وإمكان التحرك للأعلى ونمو مكافئ قوي. وترى أن الوضع الاقتصادي المنخفض نتيجة لعدم كفاءة شخصية أو لدونية.

إن طريقة الحياة التي تتطور بين بعض الفقراء تحت هذه الشروط هي ثقافة الفقر، ويمكن دراستها بشكل أفضل في الأحياء الفقيرة الحضرية، أو الريفية، ويمكن وصفها بسبعين سمة متبادلة اجتماعية، واقتصادية ونفسية. إلا أن عدد السمات والعلاقات بينها قد يختلف من مجتمع إلى مجتمع ومن عائلة إلى عائلة. على سبيل المثال، في مجتمع عالي التعليم، قد تكون الأمية أكثر علامة مميزة لثقافة الفقر مما هي عليه في مجتمع حيث الأمية منتشرة، وحيث قد يكون الثري أميا، كما في بعض القرى الفلاحية المكسيكية قبل الثورة.

إن ثقافة الفقر هي تكيف ورد فعل الفقراء على مكانتهم الهامشية في مجتمع طبقي، رأسمالي، عالي الفردية. إنها تمثل جهدا للكفاح والتغلب على المشكلات مع شعور بفقدان الأمل واليأس الذي يتطور من إدراك عدم احتمال إنجاز النجاح بقيم وأهداف المجتمع الأكبر. حقا يمكن للعديد من سمات ثقافة الفقر أن تُرى على أنها محاولات لتقديم حلول محلية من أجل مشاكل لم تقابلها المؤسسات والوكالات القائمة، لأن الناس غير مؤهلين لها، ولا يستطيعون تحملها أو أنهم جاهلون أو مرتابون في أمرها. على سبيل المثال، هم غير قادرين على الحصول على اعتمادات من البنوك، ويلقى بهم فيتركون لمواردهم الخاصة، وينظمون وسائل اقتراض دون فائدة.

إن ثقافة الفقر، على أي حال ليست فقط تكيفا مع الظروف الموضوعية للمجتمع الأكبر. بل إنها عندما تأتي إلى حيز الوجود، تميل إلى أن تخلِّد نفسها من جيل إلى جيل بسبب تأثيرها في الأطفال. في الوقت الذي يصبح فيه عمر الأطفال في السادسة أو السابعة يكونون قد تشربوا عادةً القيم والسلوكيات الأساسية لثقافتهم الفرعية وغير مهيئين، ليستفيدوا استفادة كاملة من الظروف المتغيرة أو الفرص المتزايدة التي قد تحدث في مدى حياتهم.

تتطور ثقافة الفقر بتواتر كبير عندما ينهار النظام الاجتماعي والاقتصادي الطبقي أو عندما يستبدل به آخر، كما هي الحال في النقلة من الإقطاعية إلى الرأسمالية أو خلال فترات من التغيير التكنولوجي السريع. تنتج ثقافة الفقر غالبا من الإخضاع الاستعماري الذي تسحق فيه البنية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية المحلية، ويحتفظ بالمواطنين المحليين في وضع استعماري مستعبد، وإلى أجيال عديدة بعض الأحيان. يمكن أن يحدث هذا أيضا في عملية التحول عن القبلية مثل ما يحدث الآن في أفريقيا.

إن أكثر المرشحين لثقافة الفقر هم الناس القادمون من طبقة دنيا لمجتمع متغير بسرعة وهم منسلخون عنه بشكل جزئي من قبل. وهكذا يمكن أن يتوقع للعمال الريفيين الذين لا يملكون الأرض الذين يهاجرون للمدن أن يطوروا ثقافة فقر بسهولة وسرعة أكبر بكثير من المهاجرين من قرى فلاحية مستقرة ذات ثقافة تقليدية حسنة التنظيم. يوجد في هذا السياق تناقض لافت للنظر بين أمريكا اللاتينية، حيث قام السكان الريفيون بالنقلة من المجتمع القبلي إلى المجتمع الفلاحي منذ زمن طويل، وبين أفريقيا التي ما زالت قريبة من إرثها القبلي. تميل الطبيعة المشتركة للكثير من المجتمعات القبلية الأفريقية عند مقارنتها بالمجتمعات الريفية الأمريكية اللاتينية، واستمرار بقاء الروابط القروية، إلى أن تثبط أو تؤجل تشكيل ثقافة الفقر الكاملة التفتح في الكثير من المدن والبلدات الأفريقية. تخلق الظروف الخاصة لسياسة التمييز العنصري في جنوب أفريقيا، حيث يعزل المهاجرون في «مواقع» منفصلة ولا يتمتعون بحرية الحركة، مشاكل خاصة.

هنا تميل «مأسسة» السحق والإخضاع والتمييز العنصري إلى تطوير شعور أعظم بالهوية والوعي الجماعي.

يمكن أن تدرس ثقافة الفقر من وجهات متنوعة عديدة: العلاقة بين الثقافة الفرعية والمجتمع الأكبر وطبيعة المجتمع الفقير المكتظ بالسكان، وطبيعة العائلة وبنية الشخصية، والقيم والبنية الشخصية للفرد.

إن غياب مشاركة الفقراء الفعالة واندماجهم في المؤسسات الأساسية للمجتمع الأكبر، هو واحدة من المميزات الحاسمة لثقافة الفقر. ينشأ هذا الأمر المعقد من عوامل متنوعة يمكن أن تتضمن عوز المصادر الاقتصادية، وسياسة العزل العنصري والتمييز العنصري، والخوف، والريبة أو البلادة، وتطور حلول محلية للمشاكل.

على أي حال، فإن المشاركة في بعض مؤسسات المجتمع الأكبر، على سبيل المثال، في السجون، في الجيش، وفي نظام المعونة العام لا تزيل وحدها سمات ثقافة الفقر. في حالة نظام الإعانة الذي بالكاد يبقي الناس أحياء، يدوم كل من الفقر الأساسي والشعور بفقدان الأمل ويخلد أكثر من أن ينتفي.

تقود الأجور المنخفضة والبطالة المستمرة والاستخدام القليل إلى دخل منخفض، فقدان ملكية الثروة، غياب المدخرات، غياب احتياطي الغذاء في البيت، والنقص الحاد في النقود. تقلص هذه الظروف إمكان المساهمة الفعالة في نظام اقتصادي أكبر. وكاستجابة لهذه الظروف نجد في ثقافة الفقر معدلا عاليا لرهن السلع الشخصية، والاستدانة من مقرضي مال محليين بمعدلات ربح ربوية، وتنظيم طرق تلقائية وغير رسمية للاقتراض بين الجيران، واستخدام الملابس المستعملة والأثاث المستعمل، وأنماط الشراء المتكرر من آن لآخر لكميات صغيرة من الطعام عدة مرات في اليوم كلما دعت الحاجة.

ينتج أناس ثقافة الفقر ثروة قليلة جدا، ويتلقون بالمقابل القليل جدا. إن لديهم مستوى منخفضا من التعليم والثقافة، ولا ينتمون إلى اتحادات عمل، وليسوا أعضاء في أحزاب سياسية وعموما لا يشاركون في وكالات (مؤسسات أو منظمات) الرفاهية الوطنية، ولا يستفيدون من البنوك إلا قليلا جدا، ولا من المستشفيات أو من المتاجر الضخمة، أو المتاحف أو صالات العرض الفنية، ولديهم موقف انتقادي تجاه بعض المؤسسات الأساسية للطبقات المسيطرة (للسلطة)، وكراهية للشرطة، وفقدان ثقة بالحكومة، وأولئك الذين في المواقع والمراكز العليا، والشك بوجود الخير

(سوء الظن) الذي يمتد حتى إلى الكنيسة. تعطي هذه العناصر ثقافة الفقر إمكانات عالية على الاحتجاج، وعلى أن تستخدم في حركات سياسية موجهة ضد النظام الاجتماعي القائم.

إن أناس ثقافة الفقر يدركون قيم الطبقة الوسطى، وهم يتحدثون عنها، بل يعلنون بعضها وكأنها خاصتهم، ولكنهم في الإجمال لا يعيشون وفقها. وهكذا فإنه من المهم التمييز بين ما يقولونه وما يفعلونه. مثلا سيخبرك الكثيرون أن الزواج بالقانون أو بالكنيسة، أو بكليهما هو الصيغة المثالية للزواج، لكن قلة منهم من يتزوج. الارتباطات الحرة، والعلاقات التي تتم بالرضا المتبادل من دون تسجيل رسمي تكون مفهومة إلى حد كبير لدى الرجال الذين ليس لديهم عمل ثابت أو أي مصدر آخر للدخل، والذين لا يملكون أملاكا ولا ثروة ليورثوها لأطفالهم. إن الذين ينغمسون في الوقت الحاضر ويريدون تجنب المصاريف والصعوبات القانونية المرتبطة بالزواج الرسمي والطلاق تشكل الارتباطات الحرة أو الزيجات بالتراضي حلا معقولا لديهم.

ترفض النساء عادة عروض الزواج، لأنهن يشعرن بأنه يقيدهن مع رجال غير ناضجين ومرهقين مسببين للتعب والمتاعب، ولا يعتمد عليهم. تشعر النساء بأن علاقة الاتصال التام بالرضا المتبادل تعطيهن فرصة أفضل، وأنها تعطيهن بعضا من الحرية والمرونة التي لدى الرجال. وبعدم إعطائهن آباء أولادهن وضعا شرعيا كأزواج، للنساء حق أقوى في أولادهن، إذا قررن أن يتركن رجالهن. إنها تعطي النساء حقوقا حصرية على البيت أو أي أملاك أخرى يملكونها.

عند وصفنا لثقافة الفقر في مستوى المجتمع المحلي، نجد ظروفا بيتية فقيرة، اكتظاظا في العيش على شكل قطيعي، وفوق كل ذلك حدا أدنى من التنظيم فيما يتجاوز مستوى الأسرة النووية والأسرة الممتدة. وهناك من وقت لآخر تجمعات مؤقتة غير رسمية أو اتحادات طوعية ضمن الأحياء الفقيرة. إن وجود عصابات في الجوار تقطع مستوطنات الأحياء الفقيرة يمثل تقدما ملحوظا وراء نقطة الصفر من السلسلة المتواصلة التي في ذاكرتي. فعلا إن المستوى المنخفض للتنظيم هو الذي أعطى حضارة الفقر ميزتها الهامشية المنطوية على مفارقة كبيرة مع مجتمعنا المنظم والمتخصص العالي التعقيد.

لقد حقق معظم الناس البدائيين مستوى من التنظيم الاجتماعي والثقافي أعلى مما حققه قاطنو أحيائنا الحضرية الفقيرة الحديثة.

على الرغم من المستوى المنخفض للتنظيم بشكل عام، قد يكون هناك حس بالمجتمع أو العصبية وروح الجماعة في الأحياء والمجاورات الفقيرة الحضرية. يمكن لهذا أن يتفاوت في مدينة واحدة أو إقليم أو من بلد إلى بلد. إن العناصر الرئيسية التي تؤثر في ذلك التنوع هي حجم الحي الفقير، موقعه وصفاته المادية الملموسة، حجم المسكن، معدل ملكية البيوت، وملكية الأرض (مقابل حقوق احتلال مبان للسكن)، روابط الإيجارات والعرقية والقرابة، وحرية الحركة أو فقدانها. عندما تفصل الأحياء الفقيرة عن المنطقة المحيطة بواسطة جدران مطوقة أو حواجز مادية أخرى، وعندما تكون الإيجارات منخفضة أو ثابتة ويكون ثبات السكان كبيرا (عشرين أو ثلاثين عاما)، عندما يشكل السكان مجموعة عرقية أو عنصرية أو لغوية أو يرتبطون بروابط قرابة أو عرابة، وعندما يكون هناك بعض الروابط الداخلية الطوعية، يقترب الحس بالمجتمع المحلي من الذي لمجتمع القرية. لا يوجد في الكثير من الحالات هذا التضافر بين الظروف المواتية. وعلى كل حال، حتى حيث يكون التنظيم الداخلي وروح الجماعة في الحد الأدنى الظاهر للعيان والناس ينتقلون كثيرا، فإن حسا بالإقليمية يتطور بحيث يظهر بمغايرة الأحياء الفقيرة عن باقي المدينة.

في مدينتي مكسيكو وسان خوان ينشأ شعور الإقليمية هذا من عدم توافر الإسكان لمنخفضي الدخل في مناطق الأحياء الفقيرة، لينمو الإحساس بالإقليمية في جنوب أفريقيا من العزلة العنصرية التي فرضتها الحكومة التي تحتجز المهاجرين الريفيين في مواقع خاصة.

على مستوى العائلة، فإن السمات الأساسية لثقافة الفقر هي غياب الطفولة كمرحلة طويلة ومحمية بشكل خاص في دورة الحياة، ودخول مبكر في تجارب الجنس، علاقات جنسية حرة أو زيجات بتراضي الطرفين (من دون تسجيل) وحوادث هجر للزوجات والأولاد عالية نسبيا، واتجاه نمو العائلات الأنثوية أو المتمحورة حول الأم، وبالتالي معرفة أكبر بالأقارب من ناحية الأم ونزعة إلى السلطوية، والحاجة إلى الخصوصية، تأكيد على تضامن الأسرة الذي نادرا ما يتحقق بسبب منافسة الأقارب، والسباق على السلع المحدودة وعلى عاطفة الأمومة.

الميزات الرئيسية على مستوى الفرد هي المشاعر القوية بالتهميش، باليأس، بالتبعية، وبالدونية، وقد وجدت هذا صحيحا بالنسبة إلى قاطني الأحياء الفقيرة في مدينتي مكسيكو وسان خوان بين عائلات لا تشكل مجموعة عرقية أو عنصرية واضحة، ولا تعاني تمييزا عنصريا عرقيا.

في الولايات المتحدة، طبعا، ثقافة الفقر للزنوج لها المساوئ الإضافية التي للتمييز العنصري، ولكن كما افترضت سابقا، تنضوي هذه السيئة الإضافية على احتمال قوي لقيام احتجاج ثوري وتنظيم يبدو غائبا في الأحياء الفقيرة لمدينة مكسيكو أو بين الفقراء البيض في الجنوب.

تتضمن هذه الثقافة سمات أخرى: حدوثا عاليا للحرمان الأمومي، العدوانية، والبنية الذاتية الضعيفة، اضطرابا في الهوية الجنسية، ضعفا في ضبط النزوات، توجها قوي إلى اللحظة الحاضرة، مع قدرة ضعيفة نسبيا على التخطيط للمستقبل وعلى تأجيل إرضاء الرغبة بالمتعة، وشعورا بالخضوع والاستكانة والقدرية وانتشارا واسعا للإيمان بتفوق الرجل، وقدرة عالية على احتمال الأمراض النفسية من كل الأنواع.

إن أناس ثقافة الفقر هم محليو التفكير والاهتمامات ومحليو التوجه، وعندهم حس قليل جدا بالتاريخ، يعرفون مشاكلهم الخاصة فقط، ظروفهم المحلية الخاصة بهم، جيرتهم، طريقتهم الخاصة بالحياة، وعادة ليس لديهم المعرفة والإدراك، والأيديولوجية لرؤية أوجه الشبه بين مشاكلهم ومشاكل نظرائهم في أماكن أخرى من العالم، وليس عندهم إدراك طبقي على الرغم من أنهم حساسون جدا فعلا لفوارق المكانة.

وعند أخذ السمات التي بُحثت، منذ قليل، بعين الاعتبار، يجب أن توضع الآراء التالية في البال: (١) تقع السمات في عدد من التجمعات وترتبط عمليا ضمن كل تجمع. (٢) الكثير، ولكن ليس الكل، من السمات لتجمعات مختلفة يرتبط بعضها ببعض عمليا أيضا، على سبيل المثال، يكتسب الرجال ذوو الأجور المنخفضة، الذين يعانون بطالة مزمنة تدريجيا صورةً هزيلة عن ذواتهم، وشعورا بالنقص، ويصبحون عديمي الشعور بالمسؤولية، يهجرون زوجاتهم وأولادهم، يعاشرون نساء أخريات بشكل متكرر أكثر مما يفعل رجال الدخول العالية والوظائف الثابتة، (٣) ليست هناك سمة من السمات متميزة جوهريا عن الثقافة الفرعية للفقر. إن اتحادها ووظيفتها، وتنميطها

هو الذي يحدد الثقافة الفرعية. (٤) الثقافة الفرعية للفقر، كما حددت بواسطة هذه السمات، هي صورة مخطط عام إحصائي، أي أن تواتر توزيع السمات إفراديا، وفي جماعات سوف يكون أعظم مما هو عليه لباقي السكان. في عبارات أخرى، سوف تظهر الكثير من السمات متضافرة في عائلات ذات ثقافة فرعية للفقر أكثر من وجودها في عائلات من دون ثقافة الفقر. (٥) سوف تختلف صورة المخطط العام للثقافة الفرعية للفقر بطرق منهجية مع الفرق في سياقات الثقافة الوطنية التي يشكلون جزءا منها. من المتوقع أن بعض السمات الجديدة سوف تصبح واضحة بعد إجراء أبحاث في دول مختلفة.

لم أتوصل بعد إلى نظام لموازنة كل واحدة من السمات، ولكن هذا ممكن الحدوث، ويمكن أن يقام مقياس لكثير من السمات. إن السمات التي تعكس الافتقار إلى المساهمة في مؤسسات المجتمع الأكبر، أو رفضا كاملا في الممارسة ـ إن لم يكن في النظرية ـ ستكون هي السمات الحاسمة، على سبيل المثال، الأمية الريفية، العلاقات الجنسية الحرة، هجر النساء والأولاد، الحاجة إلى العضوية في مؤسسات طوعية وراء امتداد حدود العائلة الواسعة.

عندما يصبح الفقراء طبقة واعية أو أعضاء فاعلين في منظمات اتحاد التجارة أو عندما يتبنون رؤية عالمية للكون، لن يعودوا جزءا من حضارة الفقر رغم أنهم قد يبقون فقراء لأقصى حد. إن أي حركة سواء أكانت دينية مسالمة أم ثورية، تنظم وتعطي أملا للفقراء، وتعزز نشاط التضامن بفعالية والشعور بالهوية والتمييز مع جماعات أكبر، تدمر الصميم الاجتماعي والنفسي لثقافة الفقر في علاقة الارتباط هذه. أشك في أن حركة الحقوق المدنية بين الزنوج في الولايات المتحدة قامت بالكثير لتحسين صورتهم الذاتية، واحترامهم لذواتهم أكثر مما قام به تقدمهم الاقتصادي، مع أن الاثنين من دون شك يدعم أحدهما الآخر . لقد وجدت روحا ثورية ضعيفة جدا أو أيديولوجية جذرية بين البورتوريكيين الفقراء. على نقيض ذلك، معظم العائلات التي درستُها كانت محافظة سياسيا، وكان حوالي نصفهم مؤيدين لحزب الدولة الجمهوري.

يبدو لي أن الإمكانات الثورية الضمنية لأناس ثقافة الفقر سوف تتراوح بشكل ملحوظ وفقا للسياق الوطني وللظروف التاريخية المعينة. في بلد مثل الجزائر، التي كانت تقاتل من أجل استقلالها، انجرفت الكتلة الكادحة إلى

الصراع، وأصبحت قوة مهمة أساسية، بينما في بلاد مثل بورتوريكو ـ حيث تلقى حركة الاستقلال دعما جماهيريا ضئيلا ـ وفي بلاد مثل المكسيك التي حققت استقلالها منذ وقت طويل مضى، وهي الآن في فترة ما بعد الثورة، فإن الكتلة الكادحة ليست مصدر التمرد أو روح الثورة.

نجد في الواقع في المجتمعات البدائية وفي المجتمعات ذات العقلية الجامدة أن ثقافة الفقر لا تتطور. في المجتمعات الاشتراكية والفاشية والرأسمالية العالية التطور مع دولة الرفاهية، تتجه ثقافة الفقر إلى الانحدار. أشك في أن ثقافة الفقر تزدهر، أو تكون شاملة في مرحلة المشروع الحر المبكرة في الرأسمالية، أو في أنها أيضا مستوطن للاستعمار.

من المهم أن نفرق بين صور المخططات العامة المختلفة في الثقافة الفرعية للفقر، بالاعتماد على السياق الوطني الذي توجد فيه هذه الثقافات الفرعية. إذا تأملنا ثقافة الفقر قبل كل شيء من حيث الدمج مع المجتمعات الأكبر، والإحساس بالهوية مع التقاليد العظيمة لذلك المجتمع، أو مع تقاليد ثورية جديدة منبثقة، عندئذ لن نكون مندهشين من أن بعض قاطني الأحياء الفقيرة، حيث دخل الفرد متدنٍّ قد يبتعدون بعيدا عن صميم ميزات ثقافة الفقر أكثر من أولئك ذوي الدخل الفردي الأعلى، على سبيل المثال، تملك بورتوريكو دخلا فرديا أعلى من المكسيك، ومع ذلك فالمكسيكيون يملكون حسا بالهوية الوطنية والشخصية أعمق. في المكسيك، حتى أفقر ساكن للحي الفقير عنده حس بالماضي أغنى بكثير، واندماج عاطفي أعمق بالتقاليد المكسيكية العظيمة، مما لدى البورتوريكيين مع تقاليدهم. قدمت لقاطني الأحياء الفقيرة الحضرية في كلا البلدين أسماء الشخصيات الوطنية. في مدينة مكسيكو كانت هناك نسبة عالية تماما من المجيبين، بمن فيهم أولئك ذوو التعليم الرسمي القليل أو الذين من دون تعليم، عرفوا كوتيموك، وهيدالجو، والأب مورلوس وجواريز ودياز وزاباتا وكاريزو وكارديناس وفي سان خوان أظهر المجيبون جهلا مطبقا بالرموز التاريخية البورتوريكية. لم تنجح أسماء مثل رامون بورير وخوزيه دي دييجو وبادوريوتي دي كاسترو ورامون بيتانرونيموسيو كاناليس ولورين توريس. بالنسبة إلى البورتوريكي منخفض الدخل القاطن في الأحياء الفقيرة، يبدأ التاريخ وينتهي مع مونوز ريفيرا، وابنه مونوز مارين والسيدة فليسا رنكون !

لقد أدرجت القدرية والمستوى المنخفض للطموح سمتين رئيسيتين للثقافة الفرعية للفقر. هنا أيضا على أي حال فإن الإطار القومي يشكل فرقا كبيرا. بالتأكيد، فإن مستوى الطموح حتى لأفقر قطاع من السكان في بلد مثل الولايات المتحدة بأيديولوجية ديموقراطية تقليدية وحركية متصاعدة، أعلى بكثير مما هو عليه في معظم البلاد المتخلفة مثل الإكوادور والبيرو، حيث تكون كل من الأيديولوجية والإمكانات الفعلية للحركية المتصاعدة، محدودة للغاية، وحيث القيم السلطوية، ما زالت تواصل بإصرار وجودها في كل من الوسط الحضري والوسط الريفي.

وبسبب التكنولوجيا المتقدمة، ومستوى التعليم العالي وتطور مجمل وسائل الإعلام، ومستوى الطموح العالي نسبيا لكل قطاعات السكان، خاصة عند المقارنة بالدول المتخلفة، أعتقد أنه ما زال هناك قدر كبير من الفقر في الولايات المتحدة، وتتراوح التقييمات من ٣٠ إلى ٥٠ مليون شخص، هناك القليل نسبيا مما قد ندعوه ثقافة الفقر. سيكون تخميني الأولي أن حوالي ٢٠ في المائة من السكان تحت خط الفقر، أي من ٦ إلى ١٠ ملايين شخص في الولايات المتحدة لديهم صفات تبرر تصنيف طريقتهم في الحياة كتلك التي لثقافة الفقر، من المحتمل أن القطاع الأكبر داخل هذه المجموعة يتألف من ذوي الدخل المنخفض من الزنوج والمكسيكيين والبورتوريكيين، والهنود الأمريكيين والجنوبيين، إن القلة النسبية لعدد الأشخاص في الولايات المتحدة ذوي ثقافة الفقر هي عامل إيجابي، لأنه أصعب بكثير أن نزيل ثقافة الفقر من أن نزيل الفقر بذاته.

تنزع الطبقة الوسطى من الناس، وهذا بالتأكيد سيشمل معظم علماء الاجتماع، إلى التركيز على الجوانب السلبية لثقافة الفقر، إنهم يميلون إلى ربط التكافؤات السلبية بمثل هذه السمات كالتوجه الآني (للحظة الحاضرة) والتوجه المادي المحسوس مقابل التوجه المجرد (النظري). لا أقصد أن أعطي شكلا مثاليا أو رومانسيا لثقافة الفقر، وكما قال أحدهم: «من الأسهل أن تمدح الفقر من أن تعيش فيه»، ومع ذلك، فإنه يجب ألا نتجاهل بعضا من تلك الجوانب الإيجابية التي من الممكن أن تنبع من تلك السمات. يمكن للعيش في الحاضر أن يطور قدرة على التلقائية من أجل المتعة الحسية، من أجل الانغماس في الهوى ومسايرته، والتي غالبا ما كسرت حدتها عند رجل الطبقة

الوسطى المستقبلي التوجه. قد تكون حقيقة هذه اللحظة هي التي يحاول الكتاب الوجوديون إلى أقصى حد أن يلتقطوها، ولكن خبرات ثقافة الفقر هي التي تبقي الظواهر اليومية. بالتأكيد فإن الاستخدام المتكرر للعنف يوفر متنفسا جاهزا للعدائية والحقد، لذلك فإن الناس في ثقافة الفقر يعانون من الكبح والقمع أكثر مما تعاني الطبقة الوسطى في وجهة النظر التقليدية.

قال الأنثروبولوجيون إن الثقافة في وجهة النظر التقليدية تزود البشر بتصميم مخطط للعيش، مع مجموعة جاهزة الصنع من الحلول للمشاكل الإنسانية، لذلك فإنه ليس على الأفراد أن يبدأوا من جديد من نقطة الانطلاق. يعني هذا أن لب الثقافة هو وظيفتها التكيفية الإيجابية. لقد لفت الانتباه إلى بعض الآليات التكيفية في حضارة الفقر، على سبيل المثال: أن المستوى المنخفض للطموح يساعد في تقليص الإحباط، وأن تشريع مذهب المتعة القصير المدى يجعل التلقائية والمتعة ممكنتين، فعلا يبدو بطريقة ما أن أناس ثقافة الفقر يعانون الانسلاخ وشعور الاغتراب أقل مما يعانيهما أناس الطبقة الوسطى. على أي حال، فإنه يبدو لي إجمالا أنها ثقافة هزلية وسطحية نسبيا، هناك الكثير من العناصر المثيرة للشفقة، المعاناة والفراغ بين أولئك الذين يعيشون في ثقافة الفقر. إنها لا تقدم الكثير من الدعم أو الرضا، ويميل تشجيعها لسوء الظن إلى تضخيم العجز والعزلة، فعلا، فقر الثقافة هو واحد من المظاهر القاسية لثقافة الفقر.

يوفر مفهوم ثقافة الفقر مستوى عاليا من التعميم بحيث إنه، بشكل مثير للأمل، سوف يوحد ويشرح عددا من الظواهر التي ينظر إليها على أنها صفات واضحة للجماعات العنصرية الوطنية والإقليمية، على سبيل المثال، المركزة على الأم، حدوث علاقات جنسية بالرضا المتبادل، وارتفاع نسبة الأسر التي ترأسها النساء التي أعتقد أنها صفات مميزة لمؤسسة العائلة الكاريبية، أو حياة عائلة الزنوج في الولايات المتحدة، اتضح أنها سمات حضارة الفقر ووجدت بين شعوب مختلفة في العديد من أجزاء العالم وبين شعوب لا تملك تاريخ عبودية.

يمكننا مفهوم الثقافة الفرعية ذات التقاطعات الاجتماعية من أن نرى أن كثيرا من المشكلات التي نعتقد أنها تخصنا بشكل واضح، أو على أنها مشاكل زنجية بشكل متميز (أو على أنها تخص أي جماعة عرقية أو

عنصرية) توجد أيضا في بلاد ليس فيها جماعات أقلية عرقية واضحة. يوحي هذا المفهوم أيضا بأن إزالة الفقر المادي بذاته قد لا تزيل ثقافة الفقر التي هي طريقة حياة.

ما هو مستقبل ثقافة الفقر؟ عند أخذ هذه القضية بعين الاعتبار يجب على المرء أن يميز بين البلاد التي تمثل هذه القضية فيها قطاعا من السكان صغيرا نسبيا والبلاد التي تشكل فيها قطاعا كبيرا جدا، وبشكل واضح سوف تختلف الحلول في هاتين الحالتين.

في الولايات المتحدة الحل الرئيسي المقترح من قبل المخططين والعمال الاجتماعيين في التعامل مع العائلات المتعددة المشاكل، وما يدعى بالنواة الصلبة للفقر كان لمحاولة رفع مستواهم المعيشي ببطء ولدمجهم في الطبقة الوسطى. وكان هذا ممكنا حيث كان هناك بعض الاعتماد على علاج الطب النفسي.

من ناحية ثانية، في البلاد المتخلفة حيث تعيش مجموعات كبيرة من الناس في ثقافة الفقر لا يبدو حل العمل الاجتماعي صالحا، وبسبب ضخامة المشكلة، فإن المعالجين النفسيين بالكاد يستطيعون البدء بالتعامل معها. إن لديهم كل ما يستطيعون عمله للاعتناء بطبقتهم المتوسطة النامية. قد يسعى الناس من ذوي ثقافة الفقر في هذه البلاد إلى حل أكثر ثورية. بواسطة خلق تغييرات بنيوية أساسية في المجتمع، وبواسطة إعادة توزيع الثروة، وبواسطة تنظيم الفقراء وإعطائهم شعورا بالانتماء للسلطة والقيادة، تنجح الثورات من آن لآخر في إلغاء بعض من الصفات الأساسية لثقافة الفقر حتى عندما لا ينجحون في إلغاء الفقر نفسه.

أساء بعض من قرائي فهم نموذج الثقافة الفرعية للفقر، وفشلوا في فهم أهمية التفريق بين الفقر والثقافة الفرعية للفقر، وعند إجرائي لهذا التفريق حاولت توثيق تعميم أوسع، خصوصا، أن إجمال كل الناس الفقراء معا هو خطأ فادح، لأن الأسباب والمعنى ونتائج الفقر تختلف إلى حد بعيد في بيئات ثقافية اجتماعية مختلفة. ليس هناك أي شيء في المفهوم يضع عبء الفقر على شخصية الفقير، ولا يقلل المفهوم بأي حال الاستغلال والإهمال اللذين يعانيهما الفقراء. فعلا إن الثقافة الفرعية للفقر هي جزء من ثقافة أكبر للرأسمالية التي يضع نظامها الاقتصادي والاجتماعي الثروة في أيدي جماعة صغيرة نسبيا، وبذلك يؤدي إلى نمو تمييز طبقي حاد.

سوف أوافق على أن الأسباب الأساسية لبقاء الثقافة الفرعية هي، بلا ريب، الضغوط التي تمارسها المجتمعات الكبيرة على أعضائها، وبنية المجتمع الأكبر ذاتها ولكن ليس هذا هو السبب الوحيد، إن الثقافة الفرعية تطور آليات تميل إلى تأبيدها، خاصة بسبب ما حدث لرؤية العالم والطموحات ولشخصية الأولاد الذين ترعرعوا فيها، لهذا السبب فإن الفرص الاقتصادية المحسنة، على الرغم من أنها أساسية بشكل مطلق وأنها ذات أولوية أعلى، هي ليست كافية لتبديل أو إلغاء الثقافة الفرعية للفقر، وأكثر من ذلك فإن الإلغاء هو عملية سوف تأخذ أكثر من جيل واحد، حتى تحت أحسن الظروف بما فيها الثورة الاجتماعية.

ظن بعض القراء أنني كنت أقول «إنه أمر فظيع أن تكون فقيرا، لكن أن تكون لديك ثقافة فقر، ليس أمرا سيئا جدا. على النقيض من ذلك، فأنا أقول إن إلغاء الفقر أسهل من إلغاء ثقافة الفقر. وإنني أقترح أيضا أن الفقراء في مجتمع ما قبل الرأسمالية المثقل بنظام الطبقات مثل الهند، لهم بعض المزايا على قاطني الأحياء الفقيرة المدنية، لأن الناس كانوا منظمين في طبقات اجتماعية منغلقة وبانشايات(*) Panchayats ومجموعات، وأعطاهم هذا التنظيم بعض الشعور بالهوية وبعض القوة والقدرة. ربما كان غاندي يضع الأحياء الفقيرة الحضرية في باله عندما كتب أن نظام الطبقات كان واحدا من أعظم اختراعات البشرية. وبشكل مشابه ناقشت أن اليهود الفقراء لشرق أوروبا، مع تقاليدهم التعليمية القوية وتنظيمهم القوي للمجتمع، كانوا في وضع أفضل من أناس ثقافة الفقر، ومن جهة أخرى أود أن أناقش أن الناس في ثقافة الفقر، مع حسهم القوي بالاستسلام للواقع وبالقدرية، أقل اندفاعا وأقل قلقا من الطبقة الوسطى الأدنى المكافحة الذين مازالوا يحاولون أن ينجحوا في وجه أعظم التناقضات.

(*) البانشايات: مجلس قرية في الهند ونيبال يتألف عادة من ٥ شيوخ يديرون شؤون القرية ويمثلونها أمام حكومة الولاية [المترجم].

7 زوال المجتمع التقليدي (١٩٥٨)

دانييل ليرنر

إن «زوال المجتمع التقليدي» هو دراسة معمقة لكيفية انسلاخ شعوب الشرق الأوسط عن طرقهم التقليدية، وتبنيهم أشكالا جديدة للمؤسسة الاجتماعية. ويربط دانييل ليرنر عملية «التحديث» مع «التغريب»، التي عنى بها تبني شخصية أوروبا الغربية والولايات المتحدة العلمانية العقلانية. وهو يبرهن بالأمثلة كيف قامت حلول وسط بشأن التوترات المنتشرة في كل مكان بين التقليدي والحديث، من خلال تطور سمات شخصية جديدة مثل «التقمص الوجداني» و«توسيع الرؤية العالمية». إن المحرضات الرئيسية للحداثة بالنسبة إلى ليرنر هي وسائل الإعلام مثل الراديو والتلفزيون التي تأتي بأفكار مختلفة بشكل كبير لا يصدق، قادمة من الزوايا البعيدة للكرة الأرضية إلى كل

«هذه المجتمعات المستعجلة لا تملك صبرا طويلا»!

ليرنر

> طبقات المجتمع. ناقش ليرنر أيضا أنه لكي نتفاوض مع القيم الجديدة والسلوكيات المكيفة خلال فترة التحديث، يحتاج الأفراد إلى أن يكونوا أكثر مرونة، وأن يكونوا قادرين على التواصل مع تنويعات واسعة من الناس. يتعلم الأفراد هذه المشاركة الفعالة من خلال المشاركة في الصيغ الاجتماعية الحديثة، مثل المصانع والمدن والمدارس والمناورات والنقاشات السياسية ووسائل الإعلام. ومثل العديد من منظري الحداثة، يرى ليرنر أن عدم التوازن في النماذج المختلفة للتغيير هو توتر رئيسي في عملية التحديث.

إن مصدر وحدة الشرق الأوسط هو مشكلة شائكة أمام الدراسات العلمية التي تعقدت أخيرا بسبب الجهود الأخيرة للأيديولوجيات لفرض تعريف يستخدم سياسيا أكثر من أن يكون صالحا تاريخيا. بدا الدارسون أنهم متفقون على أن الأيديولوجيات المعاصرة تميل إلى أن تحجب بعض القضايا الحقيقية وتتجنبها، وتبقي الغموض المحيط بها.

شعوب المنطقة اليوم موحدة لا بسبب حلولهم المشتركة ولكن بسبب مشاكلهم المشتركة: كيف يجري تحديث طرق الحياة التقليدية التي لم تعد تفيد في مسألة رضاهم الذاتي عن أنفسهم، البعض يسعى للخلاص من الماضي - باللجوء إلى التضامن الإسلامي، موفرا في هذا المعنى توازيا مع الحروب الصليبية، باسم الأرثوذكسية، عجلت بزوال القرون الوسطى ومجيء الحداثة في الغرب. ولكن بالاستناد إلى الأيديولوجيات، يعم الشرق الأوسط إحساس بأن الطرق القديمة يجب أن تولي وتذهب لأنها لم تعد ترضي المتطلبات الجديدة.

التحديث، إذن هو المبدأ الأساسي الموحد في هذه الدراسة للشرق الأوسط المتنوع. فرضت العبارة من خلال التاريخ القريب، فلقد تحدث أحدهم قديما «بالأوربة» ليدل على العناصر المشتركة التي دعمت التأثير الفرنسي في سوريا ولبنان، والتأثير البريطاني في مصر والأردن. وفي عهد قريب جدا عقب قرن من النشاط الثقافي والتبشيري، صارت الأمركة قوة مميزة، وأصبحت الحوافز العامة لحضارة الأطلسي تدعى التغريب (نسبة إلى الغرب). منذ الحرب العالمية الثانية تضاعف البحث المستمر عن أساليب جديدة مع رفض الحماية الغربية. وأصبحت التجربة السوفييتية وتجارب التحديث الأخرى، كما اتضحت من قبل في الهند وتركيا، ظاهرة في المنطقة.

إن أي إعلان اليوم يحصر العملية محليا، سيحكم عليه أن يكون ضيقا، اما بالنسبة إلى الشرق أوسطيين فهم يريدون عملية التحديث أكثر من أي وقت مضى، ولكنهم يرفضون الملصق «صنع في الولايات المتحدة الأمريكية» أو «صنع في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية» نحن نتحدث هذه الأيام عن التحديث.

[...]

على أي حال فإن تقسيم العملية إلى أطوار وأشكال، قد تغير في العقد الماضي. وبينما اخترقت الأوربة ذات مرة الطبقة العليا فقط لمجتمع الشرق الأوسط، مؤثرة أساسا في أساليب حياة الطبقة المترفة، تنتشر الحداثة اليوم بين طبقة أوسع من السكان، وتمس المؤسسات العامة، بالإضافة إلى الطموحات الخاصة بـ «روحها الوضعية» المثيرة للقلق. إن الأمر المركزي لهذا التغيير هو التحول في أشكال نقل أفكار واتجاهات الحداثة، ونشر صور حية عن طرائقها الجديدة الخاصة بين جمهور عريض. لم تعد وسائل الإعلام الطبقية من كتب وأسفار، بل وسائل الإعلام الجماهيرية من صحف مصغرة وإذاعة وسينما، هي الآن الصيغ السائدة..

ولكي نرى لماذا الأمر هو كذلك ـ لفهم التجربة التي تتعرض لها شعوب الشرق الأوسط تحت عنوان الحداثة ـ نذكر أنفسنا بما حدث تاريخيا في الغرب، لأن تتابع الأحداث الجارية في الشرق الأوسط يمكن أن نفهمه كانحراف، وفي معيار ما تشويها متعمدا للنموذج الغربي.

لا تعني وجهة النظر المبنية على المشاهدة هذه ضمنا أي اعتقاد بتمييز عرقي، وكما سيظهر، يعرض النموذج الغربي للتحديث مكونات معينة بسلسلة متعاقبة، صلتها الوثيقة بالموضوع عالمية. في كل مكان، مثلا، أدت الحضرنة المتزايدة إلى رفع مستوى التعليم، وأدى رفع التعليم إلى زيادة التعرض لوسائل الإعلام، وزيادة التعرض للإعلام تترافق مع مشاركة اقتصادية أوسع (دخل لكل فرد) والمساهمة السياسية (التصويت)... إن النموذج الذي نشأ في الغرب هو حقيقة تاريخية. سوف يعرض هذا الفصل قضية أن النموذج نفسه ظهر عمليا في كل المجتمعات المحدثة في كل قارات العالم، بغض النظر عن الاختلافات في العرق واللون والعقيدة.

إن النقطة المهمة في الموضوع هي أن العملية العلمانية للتغيير الاجتماعي التي جلبت التحديث إلى العالم الغربي لها أكثر من مجرد علاقة قديمة العهد بمشاكل عملية انتقال الشرق الأوسط اليوم. الفكرة هي أن العاملين على تحديث الشرق الأوسط سوف يعملون جاهدين ليدرسوا التسلسل التاريخي للنمو الغربي.

وإضافة إلى ذلك، فإن أخذ النموذج الغربي للتحديث، كخط أساسي، مفروض علينا عن طريق افتراضات ضمنية وأهداف معلنة تسود بين متحدثي الشرق الأوسط الرسميين. وكون بعض هؤلاء القادة، عندما يكون الأمر مناسبا للمناورات السياسية، يدينون الغرب، هو أمر مهم سياسيا يوضح لماذا اخترنا أن نتحدث عن «التحديث» (Modernization) بدلا من «التغريب» (westernization)، وبالأحرى والأهم من ذلك، أن المجتمع الغربي ما زال يوفر أكثر النماذج تطورا للميزات الاجتماعية (قوة، ثروة، مهارة، عقلانية) التي يستمر متحدثو الشرق الأوسط الرسميون في تأييدها والقول بها، على أنها هدفهم الخاص، حيث تطرح سياساتهم المعلنة وبرامجهم معاييرنا في التحديث.

أتت الحوافز من الغرب لتقوض المجتمع التقليدي في الشرق الأوسط تدريجيا، ولتعيد بناء مجتمع حديث سيعمل بكفاءة في عالم اليوم، وما زال الغرب نموذجا مفيدا. بهذا المفهوم، يسعى الشرق الأوسط إلى أن يكون على ما هو عليه الغرب اليوم.

لكن هذه المجتمعات المستعجلة لا تملك صبرا طويلا، عكس الواقع التاريخي للتطور الغربي، وما حدث في الغرب عبر قرون يسعى بعض الشرق أوسطيين إلى أن يبلغوه في سنوات. بالإضافة إلى ذلك، فإنهم يريدون عمل ذلك «بطريقتهم الخاصة». إن التعقيد أو الصعوبة في تحديث الشرق الأوسط هو استغرا قه في ذاته، المعبر عنه سياسيا بقومية مفرطة، ونفسيا برهاب الأجانب الانفعالي.

حصدت الكراهية التي زرعها العداء للاستعمار رفض كل مظهر من مظاهر النفوذ الأجنبي. المطلوب هو مؤسسات حديثة، لا أيديولوجيات حديثة، وسلطة حديثة لاغايات حديثة، وثروة حديثة لا حكمة حديثة، وسلع استهلاكية حديثة لا أساليب منحرفة حديثة. ولكن ليس من الواضح كيف

يمكن الفصل بين الطرق والكلمات الحديثة بمثل هذه السهولة وعلى هذا النحو الكلي، وبالاستناد إلى الصيغ الأيديولوجية المتنوعة التي اتخذها التحديث في أوروبا وأمريكا وروسيا، كان هناك اضطرارات سلوكية ومؤسساتية عامة بينهم جميعا. يسعى بعض قادة الشرق الأوسط الآن إلى تحاشي تلك المواءمات التاريخية، ويحاولون بدلا من ذلك شق مسارات جديدة وطرق جانبية محفوفة بالمخاطر. نحن نأخذ حذرنا من جدة هذه الجهود بتلخيص بعض العناصر الأساسية في عملية تحديث الغرب.

١ـ الشخصية الحركية: التقمص الوجداني

الناس في الحضارة الغربية معتادون على حس التغيير، ويتواءمون مع إيقاعاته المتنوعة. فلعدة أجيال خلت، وجد الرجال العاديون أنفسهم غير مقيدين بأرضهم الأم، وأحرارا نسبيا ليتحركوا، وحالما انتقلوا بأعداد كبيرة من المزارع إلى الشقق السكنية ومن الحقول إلى المصانع فعليا، أصبحوا على علاقة وثيقة بفكرة التغيير نتيجة للخبرة المباشرة.

حمل هذا شبها بسيطا بالجماعات المهاجرة أو الصليبية في الماضي، مدفوعين بسبب الحرب أو المجاعة. تلك كانت حركة قام بها الأفراد، اتخذ كل منهم خياره الشخصي ليسعى في مكان آخر وراء ترجمته الخاصة لحياة أفضل.

جرّت الحركية المادية التي مورست بشكل طبيعي الحركية الاجتماعية، ونمت هناك بالتدريج مؤسسات مناسبة للعملية. وسرعان ما أراد أولئك الذين كسبوا بشكل ضخم عن طريق تغيير عناوينهم (الهجرة) بنكا مناسبا في الجوار ليحموا كنوزهم، وقانونا وقوة شرطة ليحرسوا الجوار ضد الفوضى وانخفاض قيمة العملة؛ وصوتا لوصف معايير السلوك للآخرين، وهكذا قام «نظام» للقيم البورجوازية يحتضن التغيير الاجتماعي باعتباره أمرا طبيعيا. وكان يجب وضع قوانين للعبة للبت في الصراعات التي تنشأ حول اتجاه التغيير ومعدلاته.

من يكسب، وكيف، وكم؟ وبما أنه أصبح من الواضح للجميع أن الأرباح تكتسب من الحركة، أصبح الصراع على حق استخدام قنوات الفرص أكثر حدة. ويمكن تتبع العملية من خلال تطور الثروة الغربية وقوانين الضرائب،

التي تكون نزعتها الأساسية هي حماية «الموسرين» من دون أن تحرم «الفقراء» حقوقهم الشرعية. إنه عن طريق حماية فرصة كل إنسان في الربح تحول الغرب الحديث بشكل حاسم في اتجاه الحركية الاجتماعية.

إن المؤسسات الاجتماعية التي أقيمت على المساهمة الطوعية للأفراد الحركيين، تطلبت نسقا جديدا من المهارات واختبارا جديدا للجدارة والأهلية. كان كل شخص، وفق النظرية الديموقراطية الجديدة مخولا بشكل متساوٍ لاكتساب المهارات المطلوبة لتشكيل «مستقبله» الخاص في المجتمع العظيم.

وهكذا، فإن الفكرة المنتشرة هي أن الحركة الشخصية هي في ذاتها قيمة من المرتبة الأولى، وازداد الحس بأن الأخلاق الاجتماعية هي أساسا أخلاق التغير الاجتماعي. إن الإنسان هو ما يمكن أن يصبح والمجتمع هو احتمالاته الكامنة. لقد انتقلت هذه الآراء من مجال النقاش إلى القانون والأعراف الغربية.

على المجتمع الحركي أن يشجع العقلانية، لأن حسابات الاختيار تشكل سلوك الفرد والشروط التي تحكم ما يحصل عليه من جزاء. لقد أصبح الناس يرون المستقبل الاجتماعي رهنا ببراعتهم لا قدرا مقدورا، ويرون فرص نجاحهم الشخصي في الإنجاز لا في الارث. إن العقلانية هادفة، إن طرق التفكير والعمل هي (لا بنود العقيدة) الأدوات التي تتحقق بها المقاصد وينجح الرجال أو يفشلون باختبار ما ينجزونه (لا ما يعبدون). وهكذا، بينما مال الرجل التقليدي لرفض التجديد بقوله: «لم يكن الأمر على هذا النحو قط» فالأغلب أن يسأل الغربي المعاصر «هل ينجح هذا»، ويحاول الطريقة الجديدة من دون مزيد من الضجة.

إن الفجوة النفسية بين هذين الموقفين واسعة جدا، واستغرق الأمر وقتا لكي يحدث الكثير من التضافر بين طرق العمل وطرق التفكير قبل أن يستنبط الرجال أسلوب العيش اليومي مع تغيير بدا متناغما ومتماسكا. إن خبرة الحركية عبر الأجيال المتعاقبة أنشأت بالتدريج أساليب حياة مشتركة تبدو عادية اليوم، وفي الحقيقة بينما أسست القرون السابقة الممارسة العامة للمجتمع الحركي، فقد كان عمل القرن العشرين الذي نشر حساسية حركية على مثل هذا القدر من التكيف مع التغيير حيث إن إعادة ترتيب النظام الذاتي هو شكلها المميز.

يمكن أن توصف الشخصية الحركية بشكل تقني وموضوعي. وبما ان هذا ما يدور حوله الكتاب إلى حد كبير، فسنحدد هنا معلمها الأساسي. واقتراح الخط الأساسي لتطورها العلماني. يتميز الشخص الحركي بقدرة عالية على التعرف على الجوانب الجديدة لبيئته، وهو يأتي مجهزا بالآليات المطلوبة ليستوعب مطالب جديدة نشأت، خارج خبرته المعهودة. وتعمل آليات توسيع هوية الإنسان هذه بطريقتين: تسهل عملية الإسقاط المطابقة (بين الذات والآخرين) بإضفاء سمات معينة مفضلة ومميزة للذات على الموضوع، وهكذا يندمج الآخرون فيّ لأنهم يشبهونني لأنهم مثلي. (التبعيد أو المطابقة السلبية، بالمفهوم الفرويدي، ينتج عندما يسقط أحدهم على الآخرين صفات للذات مكروهة).

إن التغلغل اللاواعي للموضوع في الذات، يوسع الهوية بأن ينسب إلى الذات صفات مميزة ومرغوبة في الموضوع، إن الآخرين «مندمجون» معي لأنني مثلهم أو أريد أن أصبح مثلهم. وسوف نستخدم كلمة «التقمص الوجداني» اختزالا لكلتا هاتين الآليتين.

إننا مهتمون بالتقمص الوجداني كآلية داخلية، تمكن الأشخاص الحركيين حديثا من العمل بكفاءة في عالم متغير. ولكي نبسّط الأمر، فإن التقمص الوجداني هو القدرة على رؤية الذات في وضع الشخص الآخر، هذه مهارة لا غنى عنها للأشخاص المتحركين خارج المحيط التقليدي.

إن القدرة على التقمص الوجداني قد تشكل كل الفرق، على سبيل المثال، عندما يكون الأشخاص المتحركون قرويين نشأوا وهم يعرفون كل الأفراد الموجودين حولهم في الوقت ذاته، والأدوار والعلاقات في محيطهم. على كل واحد منهم خارج قريته أو قبيلته أن يلتقي بأفراد جدد، ويتعرف على أدوار جديدة، ويتعلم علاقات جديدة يقحم نفسه فيها. وبناء على ذلك، نحن مهتمون بالشخصية الحركية، بشكل أساسي، كظاهرة اجتماعية ذات تاريخ، وهمنا متعلق بالحركة التاريخية الكبيرة، التي تُرى الآن في الشرق الأوسط، وقدرتها الضخمة على التقمص الوجداني النفسي المميز. إن اهتمامنا هو في توضيح العملية التي يميل بموجبها الشخص العالي التقمص إلى أن يصبح أيضا الزبون الذي يدفع فورا، والمستمع إلى الراديو والمدلي بصوته.

إنها فرضية رئيسية لهذه الدراسة أن المقدرة العالية على التقمص هي طراز شخصي سائد في المجتمع الحديث فقط، الذي هو مجتمع صناعي بشكل متميز، مدني، ومشارك، بينما المجتمع التقليدي، مجتمع غير مشارك يحدد مواقع الناس بواسطة القرابة في مجتمعات معزولة بعضها عن بعض وعن المركز، من دون تقسيم العمل إلى مدني - ريفي، ويطور حاجات قليلة تتطلب الاعتماد المتبادل، ويفتقر إلى روابط الاعتماد المتبادل، وآفاق الناس محدودة نتيجة للموقع، وقراراتهم لا تشمل إلا أناسا آخرين معروفين في أوضاع معروفة فقط. ومن ثم فليس هناك حاجة إلى عقيدة عامة تتجاوز الأشخاص مصوغة من رموز ثانوية مشتركة - أيديولوجية قومية تمكن اشخاصا، لا يعرف بعضهم بعضا، من أن يدخلوا في خلاف سياسي أو ينجزوا إجماع راي بمقارنة ومناقشة آرائهم. إن المجتمع الحديث مجتمع مشارك إذ إنه يؤدي وظيفته بواسطة «إجماع الرأي»، يجب على الأفراد الذين يصنعون قرارات شخصية بشأن قضايا عامة أن يتعاونوا بشكل كاف مع أفراد آخرين لا يعرفونهم كي يضعوا حكما عاما ثابتا.

من بين علامات هذا الإنجاز التاريخي في المؤسسة الاجتماعية التي سنسميها المجتمع المشارك، هي أن معظم الناس يذهبون إلى المدارس ويقرأون صحفا ويتلقون أجورا نقدية عن أعمال هم أحرار في تغييرها، ويشترون سلعا نقدا في سوق مفتوحة، ويصوتون في انتخابات تحسم فعليا بين مرشحين متنافسين، ويعبرون عن آراء في كثير من الشؤون التي ليست من شأنهم الشخصي.

إن الشيء الضروري جدا بالنسبة إلى الطراز المشارك، هو النسبة الهائلة من الأشخاص الذين يتوقع أن يكون لهم آراء في شؤون عامة، والتوقع الطبيعي لهؤلاء الأشخاص أن آراءهم ستكون مهمة، إنها تلك البنية المعقدة الدقيقة من الأمل المتبادل الذي يقوي التقمص الوجداني الواسع. ما زال موضوع هل يجب على الناس أن يكون لهم آراء، يناقش في الطبقات الدنيا فقط من سلم التسلسل الهرمي الاجتماعي الأمريكي، لأنه في أي مجتمع، يصبح نمط السلوك المقبول أسلوبا شخصيا مسيطرا عندما يقتدى به من قبل جماعات كبيرة من السكان ويتميز نمط السلوك

الذي طوره المجتمع الحديث بالتقمص، بمقدرة عالية على إعادة ترتيب النظام الذاتي بناء على ملاحظة قصيرة، بينما أدت المجتمعات التقليدية المعزولة وظيفتها بشكل جيد على أساس الشخصية المتقلصة المحصورة إلى حد عال. تتطلب قطاعات الاعتماد المتبادل للمجتمع الحديث مشاركة واسعة الانتشار، وهذا يتطلب بدوره نظاما ذاتيا متكيفا منفتحا، جاهزا ليتبنى قوانين جديدة، وليحدد قيما وآراءً شخصية في القضايا العامة. هذا هو السبب في أن التحديث ضمن أي مجتمع، قد شمل التحول المنطقي الكبير للشخصية، الذي ندعوه الحركة النفسية. إن التوكيد الإحصائي الكامن هنا هو التالي: يظهر الأفراد في المجتمع الحديث قدرة على التعاطف أعلى من أي مجتمع سابق.

٢- مضاعف الحركية: وسائل الإعلام

تبدأ الزيادة التاريخية للحركية النفسية (العقلية) بتوسيع الرحلات الطبيعية (الحركة في المكان). وقد حدد علماء التاريخ، اصطلاحا، تاريخ العهد الحديث منذ بداية عصر الاستكشاف... تحسنت بالتدريج الوسائل التقنية لنقل الأحياء، وأصبح الانزياح والإحلال تجربة عاشها الملايين من البسطاء الذين كانوا في عهد أسبق مقيدين إلى بعض الأرجاء الموروثة عن الأسلاف. أصبحت الحركية الجغرافية في هذا الطور، هي الناقل الطبيعي للحركية الاجتماعية، واستمرت، إلى وقت متأخر بعد ذلك، في بعث الحياة، بحيث إن كل جسم متحرك من الفترة السابقة سكن نفسا. واستمرت في إعادة بناء التاريخ عبر الأطلسي بمفاهيم ومعاني الحركية النفسية. إنه المؤرخ المعاصر الذي يدرك الآن بوضوح أن الهجرة الجماعية إلى أمريكا هي عملية جارحة لصدام نفسي غير متوقع مع الجديد والغريب.

نحن نؤكد عصرية البعد النفسي لأن الوصية الأخلاقية «بالنظر ببهجة إلى طراز جديد من أسلوب البناء» هي شيء جديد في العالم.

إن التوسع في الحركية النفسية يعني أن الكثير من الناس الآن يحظون بمهارة أعظم في تخيل أنفسهم كأشخاص غرباء في أوضاع غريبة. في زماننا يتسارع بالفعل انتشار التقمص الوجداني حول العالم، إن الزيادة

السابقة في الخبرة المادية عبر الانتقال تضاعفت بانتشار الخبرة الوسيطة من خلال الاتصالات على نطاق واسع. أبحر جيل قبل كولومبوس إلى العالم الجديد، أعد غوتنبرغ آلة الطباعة. يوحي التاريخ التقني للفنون العامة بالتعاقب. إن الشكل الأدبي النموذجي للعهد الحديث، الرواية، هو وسيلة نقل التقمص الوجداني المضبوط، وحيث تخصص الشاعر فيما مضى في التعبير عن الذات، ينقل الروائي الحديث ما اختزن في ذاكرته عن حياة الآخرين. تنقل الخبرة إلى مدى أبعد في دراما السينما والإذاعة والتلفزيون، وتلك ملأت العالم اليومي لمشاهديها ومستمعيها بخبرة مخزونة، بل وحميمة عن حياة الآخرين.

أوصلت الإذاعة والسينما والتلفزيون التطور الذي انطلق بواسطة غوتنبرغ إلى القمة، و فتحت وسائل الإعلام لجماهير هائلة من البشر الكون البديل اللامحدود، وتأثر المزيد من ملايين الناس في العالم مباشرة، ربما بشكل أكثر عمقا بالاتصال مع وسائل الإعلام منه بوكالات النقل. وبتفادي الانزياح والإحلال المادي للسفر، أكدت وسائل الإعلام الإحلال والانزياح للتجربة البديلة، لأن الكون الخيالي لا يتطلب مزيدا من الأشخاص فقط، بل يقحمهم في ترتيب مختلف للتجربة. هناك عالم من الاختلاف، كما نعرف، بين «السفر النظري» وأن تكون فعليا هناك «ما الفرق»؟

تتحدى التجربة المادية للبيئة الجديدة الإحساس بإدراكات جديدة في محيطها «الطبيعي» المركب. يحس المسافر و يدرك في الأرض الغريبة أمورا عدة في آن معا: الطقس والملابس، هيئة الأجسام وأنسجة الجلد، طريقة المشي والكلام، التغذية وعلم الصحة، العمل واللعب... باختصار، مجموعة موحدة من السلوك والأخلاق تصنع «طريقة حياة». إن النتيجة العادية بالنسبة إلى مسافر ما هي أن «نموذج الحضارة» بين الغرباء يصبح مشوشا وينحرف مبتعدا عن الصورة العقلية التي يحملها عنه، وعن نموذجه الواقعي المفضل.

تحدث التجربة البديلة في ظروف مختلفة تماما، وعوضا عن التعقيدات التي تشهد بيئة طبيعية، فإن الخبرة الوسيطة تعرض بساطة المواقع الصنعية المستنبطة من قبل وسيط مبدع وهكذا. وبينما يكون المسافر عرضة لأن يصبح مشوشا من غزارة المشاهد والأصوات الغريبة، فمن المتوقع أن يكون

متلقي الاتصالات مستمتعا برواية مؤلفة ومنسقة عن الحقيقة الجديدة. إن لديه فائدة الإدراك الأكثر سهولة للتجربة الجديدة «ككل» مع الميزة الملازمة (التي هي وهمية في بعض الأحيان) للفهم السهل، وقد بُسطت محرضات الإدراك التي تشكل الفهم.

مع ذلك تنجز عملية تبسيط المحرض بثمن معين. إن الميزة العملية العظيمة للمسافر المقتلَع من مكانه هي أنه يجب أن يقوم بفعل سريع الاستجابة نحو المحرض القادم من البيئة الجديدة ـ مهما يكن هذا مؤلما ـ لنأخذ حالة بسيطة مثلا عندما يضل طريقه، ويكون عليه أن يسأل عن الاتجاهات بلغة غير متمكن منها، فإن التصرف الصريح يساعد على تفريغ شحنة توتر المسافر الداخلية، لكن المستمع السلبي للاتصالات غير المباشرة ليس له قناة التفريغ هذه.

وهكذا، كانت وسائل الإعلام بواسطة تبسيط الإدراك (ما الذي نراه) بينما هي تعقد الاستجابة إلى حد كبير (ما الذي «نفعله»)، معلِّما عظيما للمعالجات الداخلية.

لقد نظمت وسائل الإعلام الرجل الغربي في تلك المهارات القائمة على التقمص التي تنطق بالحداثة، وصورت له القوانين التي من الممكن أن يواجهها، ومثلت له الآراء التي قد يحتاجها لتتضح له، ويقوم انتشارها المستمر في قرننا بدور مشابه على الصعيد العالمي.

يظهر الشرق الأوسط مسبقا علامات هذه المواجهة التاريخية. وكما أبدى موظف حكومي شاب رأيه في إيران «أن الأفلام بالنسبة إلينا مثل المعلم الذي يقول لنا ما نفعل وما لا نفعل». جندت الشبكة العالمية لوسائل الإعلام ما يكفي من المساهمين الجدد في كل زاوية من زوايا الأرض لتجعل «آراء البشرية» عاملا حقيقيا واقعيا، عوضا عن أن تكون عبارة رائعة في ميدان السياسات العالمية. وهناك «رأي عام عالمي» أصيل يتسارع مداه بخطى غير عادية. لقد حدث هذا لأن ملايين الناس الذين لم يتركوا أرضهم الأم مطلقا من قبل يتعلمون الآن أن يتخيلوا كيف تنتظم الحياة في أرجاء أراض مختلفة، وتحت رموز تختلف عن رموزهم. ولأن هذا يعبر عن زيادة صافية في القدرة البشرية على التخيل (مفهومة بهذا الشكل) فهو المسألة التي نضعها موضع البحث.

٢- نظام الحداثة

تستمد مسألة ثانية لهذا الترتيب التاريخي الضخم من ملاحظة أن نظم وسائل الإعلام ازدهرت في المجتمعات الحديثة بمعايير أخرى. يعني هذا أن الإعلام ينشر الحركية النفسية بفعالية أكبر بين الشعوب التي أنجزت، وفق معيارها، الشروط السابقة للحركية الاجتماعية والجغرافية، والعكس صحيح. ليس هناك مجتمع حديث يؤدي وظيفته بكفاءة من دون نظام متقدم لوسائل الإعلام، وتشير غزواتنا التاريخية إلى أن الشروط التي تحدد الحداثة تشكل «نظاما» متشابكا، وتزداد بنمو موحد في الوضع الطبيعي، أو أنها تعاق عن النمو بشكل منفصل، كلا على حدة.

يبدو واضحا أن الناس الذين يعيشون مع بعضهم في دولة واحدة سوف يطورون طرقا مرسومة لتوزيع المعلومات إلى جانب توزيع السلع الأخرى. والشيء الأقل وضوحا هو أن تدفق تلك المعلومات سوف يتداخل مع توزيع القوة والثروة والمكانة عند الكثير جدا من النقاط لتشكل نظاما متشابكا، بحيث إن التنوعات المؤسساتية في أحد القطاعات ستكون مصحوبة بتنويعات منتظمة ومقررة في القطاعات الأخرى. وفوق ذلك، فإن هذه الدرجة من التشابك بين الاتصال ونظم المجتمع هي ما يوحي به استكشافنا التاريخي تماما. وفي نظم الإعلام، تنجز عملية التدفق الرئيسي للمعلومات العامة من قبل هيئة مهنيي اتصالات، مختارين وفق معايير المهارة، وظيفتهم نقل رسائل وصفية بشكل أساسي(أخبار)، من خلال إعلام غير شخصي (طباعة، راديو، أفلام) إلى جمهور مستمعين غير متمايزين.

في النظم الشفوية، تنطلق المعلومات العامة من مصادر مخولة بسلطة الكلام بحكم موقعها في التسلسل الهرمي الاجتماعي، ويعني هذا بحكم المكانة أكثر منه بحكم معايير المهارة. ومضامينها عادة أكثر منها وصفية، إن الأخبار أقل تحفيزا من القواعد التي تحدد الطول الصحيح تجاه أحداث وشيكة تشمل القطاع الأكبر من السكان، مثل جباية الضرائب والمجندين للعمل. (تختلف أيضا النظم الشفهية والإعلامية بحدة في المضمون الترفيهي، كما سنرى، لكننا هنا سنركز على المحتوى المعلوماتي). بل إن هذه الرسائل التوجيهية تنقل وجها لوجه، عبر قنوات شفهية أو من نقطة إلى أخرى بصور

رديفة مثل الخطابات، إلى جماعات أولية مثل الجماعات التي تربطها القرابة أو العبادة، والعمل أو اللعب، ومن الطبيعي أن قلة ضئيلة من المجتمعات يمكن أن تتطابق تطابقا تاما بصورة نموذجية مع أحد طرفي هذه المقارنات الثنائية. فأمريكا مثلا تقترب جدا من نموذج نظام الإعلام، لكن الناس يتحدثون أيضا في قضايا عامة، والتأثير الشخصي «لقائد الرأي» قوي جدا. وبشكل معاكس، تماثل المملكة العربية السعودية النظام الشفهي، لكنها تدير أجهزة إرسال إذاعتها في جدة. وعندما نطوف حول العالم، عارضين نماذجنا المثالية هذه على البيانات الإمبريقية، تبدأ عناصر متنوعة من النماذج في تغيير الاتجاه. فمعظم البلاد هي في مرحلة أو أخرى من الانتقال من نظام إلى آخر. ولكن، تظهر ملاحظتان تنطبقان على جميع البلاد، بغض النظر عن القارة أو الثقافة أو العقيدة، فأولا، اتجاه التغيير هو دائما من النظام الشفهي إلى نظام الإعلام (ليست هناك حالة معروفة تعرض تغيرا في عكس الاتجاه) وثانيا، تظهر درجة التغيير نحو نظام الإعلام متلازمة بشكل مهم مع تغييرات في قطاعات رئيسية أخرى للنظام الاجتماعي. وإذا كانت هاتان الملاحظتان صحيحتين، فإننا نتعامل إذن مع «اتجاه علماني» للتغيير الاجتماعي هو عالمي في نطاقه. يعمل ما ندعوه النمط الغربي للحداثة على نطاق عالمي، أيضا، وإذ يعني هذا أن تغييرات مهمة أخرى يجب أن تصاحب بانتظام تطور نظام الإعلام، فهناك وجه للحديث عن «ثورة اتصالات عالمية»، ونحن هنا نبحث الفرضية الأكثر اعتدالا بأن نظام الاتصال هو في وقت واحد مؤشر على النظام الاجتماعي الكلي وعامل في تغييره، وبذلك نتجنب مشكلة السببية التاريخية التي لا يمكن أن يصل بشأنها إلا إلى مجرد تخمينات، لنركز على الفروض المترابطة القابلة للاختبار. وبناء على تلك النظرة، فإن الدجاجة والبيضة في الواقع «تسبب» إحداهما الأخرى حالما تنطلق عملية التحديث.

نضع التصنيع تحت مؤشرنا للحضرنة، وهي متغير رئيسي في «نظامنا»، لأن عملية التحديث بدأت تاريخيا بالحضرنة في المجتمعات الغربية. سوف تكون مهمتنا التالية، بعد أن أظهرنا أن التعليم والمشاركة الإعلامية مترابطان إلى حد كبير، هي تقرير الاعتماد المتبادل بينهما وبين الحضرنة، لأن الأدب التاريخي في هذه النقطة، على الرغم من أنه ينسب تأثيرا عظيما لنمو المدن، هو غير واضح في عدة قضايا مهمة. إذا كانت الحضرنة شرطا ضروريا

للحداثة (أعني أن تغييرات معينة يمكن أن تحدث في المدينة فقط)، إذن ما هي هذه التغييرات الأخرى التي حدثت بانتظام في أي مجتمع عندما حدثت الحضرنة، وإذا كانت الحضرنة ضرورية لبدء الحداثة، فما القدر الضروري منها (ما هو الحد الأدنى الحرج)؟ وهل هناك نقطة تستطيع عندها الحداثة، حالما انطلقت، المحافظة على استمرارها من دون مزيد من الحضرنة (هل هناك «حد أعلى حرجًا للحضرنة)؟ لقد صنفنا هذه الأسئلة للاختبار في ثلاثة فروض محددة:

(١) أن الحدود الحرجة، الدنيا والعليا، تتقرر في الحدود التي يزداد فيها التعلم مباشرة، مع نموالسكان الحضر.

(٢) أن البلاد التي لم تصل إلى الحد الأدنى من الحضرنة تسودها الأمية.

(٣) أن البلاد التي تجاوزت الحد الأعلى من الحضرنة يسودها التعليم.

ولكي نختبر تلك الفروض صنفنا ٧٣ بلدا وفق المعلومات التي وفرتها اليونسكو عن التعليم، ثم أوجدنا متوسط الحضرنة لكل تلك البلاد في كل مجموعة تعليم، وفي ٢٢ بلدا كانت نسبة التعليم فيها أقل من ٢٠٪ ، كانت النسبة المتوسطة للسكان الذين يعيشون في مدن فوق ٥٠ ألف نسمة هي فقط ٧,٤٪ . والحد الأدنى الحرج للحضرنة يظهر ما بين ٧٪ و١٧٪ من إجمالي السكان، وللتيسير يستطيع المرء أن يقول ١٠٪، وفقط بعد أن يصل بلد ما إلى ١٠٪ من الحضرنة يبدأ مستوى التعليم فيه بالارتفاع بشكل واضح، بعد ذلك تزيد الحضرنة والتعليم معا في علاقة طردية مباشرة، حتى يصلا إلى نسبة ٢٥٪ التي يبدو أنها «الحد الأعلى الحرج» للحضرنة. ويستمر التعليم بعد ذلك في الارتفاع بشكل مستقل عن نمو المدن. إن فائضا نسبته ١,٢٪ من الحضرنة هو... إما غير ذي دلالة في أربعة بلاد فقط، أو أنه يعزز هذا التحليل، وبين هذين الحدين ١٠٪ و ٢٥٪، تشير نتائج بحثنا إلى أن نمو الحضرنة والتعليم يعتمد أحدهما على الآخر إلى حد بعيد. يبدو أن التطور المدني، لمجتمع مشارك يمر بسلسلة منتظمة من ثلاث مراحل تأتي الحضرنة أولا، لأن المدن وحدها هي التي طورت مركّب المهارات والموارد الذي يعطي الاقتصاد الصناعي الحديث شخصيته. يتطور ضمن هذا القالب المدني كل من السمتين اللتين تميزان الطورين التاليين: نمو التعليم والإعلام. توجد علاقة متبادلة دقيقة بين هذين، لأن التعليم يطور الإعلام الذي بدوره ينشر

التعليم. ولكن تاريخيا، يمثل التعليم الوظيفة الرئيسية في الطور الثاني. ان القدرة على القراءة، المكتسبة في البداية من قبل قلة من الناس نسبيا، تعدهم ليؤدوا المهمات المتنوعة في المجتمع الحديث. ولا يبدأ المجتمع إلا في المرحلة الثالثة، عندما تكون التكنولوجيا المتقنة للتطور الصناعي متقدمة بشكل جيد تماما، في إنتاج الصحف، وشبكات الإذاعة والصور المتحركة على نطاق واسع. وهذا بدوره يسرِّع انتشار التعليم. ونتيجة هذا التفاعل تتطور مؤسسات المشاركة (مثلا، التصويت) التي نجدها في كل المجتمعات الحديثة المتقدمة. تُظهر هذه الارتباطات العالية بالنسبة إلى البلاد التي في مرحلة الانتقال اليوم، أن التعليم والمشاركة الإعلامية قد يتخذان صورة علاقة عرض وطلب تبادلية في سوق للاتصال، لا يمكن أن يكون مكانه إلا مدنيا على الأقل في بدايته التاريخية.

سوف نختبر فيما بعد فكرة أن آلية نفسية مشتركة تشكل الأساس لتلك الأطوار، وهي أن أكثر الأفراد تقمصا هم الذين يستجيبون في المقام الأول، إلى إغواء المدن، والمدارس، ووسائل الإعلام. ثم تدرب الإقامة في المدينة والتعليم والتعرض لوسائل الإعلام، وتعزز الاستعداد التقمصي الذي كان موجودا مسبقا. ومن هذا المنظار يمكن «لأسلوب الحياة» الحديث أن يُكتَسَبَ ككل بواسطة أفراد يعيشون في مجتمعات حديثة. هذا التفسير مقبول تماما، ولكنه لا يوضح ما حدث للأفراد المتقمصين المستعدين والقادرين على التحول للحداثة بسرعة وكمال أكبر مما يسمح به مجتمعهم. إن طبقة ضخمة ومهمة من الشرق أوسطيين هي في الموقف نفسه الآن. إن المعطيات التي بين أيدينا عن ٧٣ بلدا، موزعة على جميع القارات في الأرض، تشير إلى أن عدة ملايين من الأفراد في كل مكان هم في الموقف نفسه. هذا ما يوحي أكثر بأن نمط التحديث يتبع منطقا تاريخيا تلقائيا، بحيث إن كل طور يميل إلى توليد الطور التالي بآلية ما تعمل بشكل مستقل عن التنوعات الحضارية والمذهبية. ولكي نفهم وضع تلك الملايين التي قد تكون عالقة في فترة تاريخية فاصلة اليوم، ننظر عن كثب أكثر إلى أطوارنا الثلاثة.

الطور الأول إذن، الحضرنة، إنه انتقال السكان من مناطق نائية مبعثرة إلى مراكز مدنية تحرض الحاجات، وتوفير الشروط المطلوبة «للإقلاع» نحو مشاركة واسعة الانتشار. إن المدن فقط هي التي تتطلب سكانا متعلمين إلى

حد عال ليؤدوا وظائفهم بشكل ملائم، لأن تنظيم الحياة المدنية يفترض تعليما كافيا لقراءة الملصقات واللافتات ، وتوقيع الشيكات، وركوب وسائل النقل في الأنفاق، إن الوظيفة الاجتماعية الأولية للتعليم، كما لكل المهارات، هي تقليص إضاعة جهد الإنسان. وظيفته الأعلى هي في تدريب قوة العمل الماهرة التي تطور بها المدن المركّب الصناعي الذي ينتج السلع لمستهلكي الدفع النقدي، مما يشمل الصحف والإذاعة والسينما لمستهلكي الإعلام تنتج المدن الأدوات الآلية للتحديث. وفقا لهذا تميل الزيادة في الحضرنة في كل مجتمع إلى مضاعفة الزيادات الوطنية في التعليم والمشاركة الإعلامية، وبسحب الناس من مجتمعاتهم الريفية، تخلق المدن الطلب على الاتصال الموضوعي اللاشخصي وتوفر المدن هذا الطلب بواسطة الارتقاء بالتعليم والإعلام. وحالما تبدأ المؤسسة الصناعية الأساسية في العمل، ينتقل تطور المجتمع المشارك إلى طور لاحق. وعندما تتجاوز الحضرنة الطوعية الـ ٢٥٪ ، وبذلك تؤكد شروط الإنتاج الحديث، لا يعود المزيد منها يضمن آليا زيادة معادلة في الاستهلاك آليا. وعندها تنتقل الحاجة إلى تحديث الشروط التي تحكم الاستهلاك.

التعليم في هذا الطور الثاني هو مؤشر على التحديث وحافز له في وقت واحد. التعليم هو أداة فعالة لنشر استهلاك المنتجات المدنية خارج حدود المدينة. الرمز الكبير لهذا الطور هو كتالوج سيرز - روبيك (Sears - Roebuck). تحل مؤسسة الطلبات البريدية التجارية محل البائع المتجول، فقط عندما يستطيع عدد كاف من الناس قراءة الكاتالوجات وكتابة الرسائل. وفي هذا السياق، فإن التعليم هو أيضا المهارة الأساسية المطلوبة للعمل لنظام الإعلام. والمتعلمون وحدهم ينتجون مضامين الإعلام التي هي أساسا استهلاك المتعلمين. ولذا، حالما تصبح المجتمعات متحضرنة بنسبة ٢٥٪ فإن أعلى ارتباط لاستهلاك الإعلام مع التعليم، في الوقت الذي يشق فيه الطور الثاني هذا مجراه بشكل جيد، يعمل نظام اجتماعي مختلف عن ذلك الذي يحكم السلوك في مجتمع تحت نسبة حضرنة ١٠٪ وتحت نسبة تعليم ٤٠٪، (تقريبا أقل من النصف)، لأنه عندما يصبح معظم الناس في المجتمع متعلمين، فإنهم يميلون إلى توليد كل أنواع الرغبات الجديدة وإلى تطوير وسائل إرضائها.

إن هذا التفاعل بين الرغبات الجديدة وإرضائها هو الذي يرسم شخصية الطور الثالث للحداثة، الذي هو تحديدا المشاركة الإعلامية، وحالما يكون الناس مجهزين للتعامل مع الخبرات الجديدة التي تنتجها الحركة (عن طريق انتقالهم للمدينة)، وللتعامل مع الخبرات الجديدة المنقولة بواسطة الإعلام (عبر تعليمهم) فإنهم يسعون الآن وراء الإرضاء الذي يتكامل مع هذه المهارات. اكتشفوا كما فعل «البقال» في Balgat، وخز التساؤل «ماذا سيحدث بعد ذلك، الشعور الذي يقرع ناقوس نعي المجتمع التقليدي، وطرق الحياة الروتينية التي يعرف فيها كل واحد ماذا سيحدث بعد ذلك، لأن عليه أن يتبع ما أتى قبلا. إن إرضاء هذه الرغبة الجديدة يتطلب المهارة الشخصية للتقمص الوجداني التي تجعل مساهمة الإعلام في التأسيس الاجتماعي ممكنة عندما تنتشر بين عدد كبير من الأشخاص. كانت هذه هي الحقبة التي طور فيها الغرب الصحافة الرخيصة الثمن، رمزا مبكرا لتصاعد عرض المنتج الإعلامي والطلب عليه الذي يستمر اليوم مع جهاز راديو الجيب والتلفزيون النقال. وإنها لخصيصة لهذه المرحلة أن يجد الاقتصاديون في إنتاج أجهزة الراديو مؤشرا مفيدا للنمو في الإنتاج الصناعي الإجمالي، في الوقت الذي تطورت فيه العلاقة المتبادلة لإنتاج المشاركة الإعلامية واستهلاكها.

إن ارتفاع المشاركة الإعلامية يعمل على رفع المشاركة في كل قطاعات النظام الاجتماعي، فتسريعها لانتشار التقمص الوجداني ينشر أيضا المطالب الحديثة الأخرى التي تستجيب لها مؤسسات المشاركة: في اقتصاد المستهلك عبر الدفع النقدي (والائتمان)، وفي المناقشة العامة عبر الرأي، وفي الحكومة التمثيلية عبر التصويت ... تظهر المشاركة الإعلامية في كل بلد درسناه، اتجاها جاذبا نحو المركز. فيميل أولئك الذين يقرأون الصحف يميلون أيضا لأن يكونوا الأكثر استهلاكا للأفلام، والبرامج الإذاعية وكل الإنتاج الإعلامي الآخر، يقول الأميون الذين سُئلوا عبر الشرق الأوسط عن أبناء بلدهم المتعلمين: «إنهم يعيشون عالما آخر». وهكذا يصبح التعليم محورا في تفعيل الحركية النفسية، المهارة المشتركة التي تربط جولة الإنسان اليومية المتنوعة بأسلوب حياة قائم على المشاركة المتناغمة المتماسكة.

وهنا نصل إلى المشاركة السياسية. تأتي الحكومة الديموقراطية في وقت متأخر، تاريخيا، و تظهر بصورة نموذجية كمؤسسة تتوج مجتمع المشاركة. ويدل مُعامل التصويت العالي على أن هذه الـ ٥٤ بلدا حققت نموا ثابتا على

مستوى عالٍ من الحداثة. وفي هذه البلدان يميل المتعلم المدني في تلك البلاد إلى أن يكون قارئ صحف، زبونا يدفع نقدا، ويصوت. يعمل «النظام» الحديث للنمو المستدام ذاتيا عبر أراضي تلك الـ ٥٤ بلدا، ما دامت مدنهم تنبت الضواحي ونواحيهم الحضرية تنمو إلى «مناطق حضرية»، وما دامت زيادة تعليمهم ومشاركتهم تحافظان على سرعة المسير. إن هذه القدرة على استيعاب التغيير الاجتماعي المستمر ضمن إطار عمل المؤسسات القائمة أصبحت معلما بنيويا واضحا للمجتمعات الحديثة المتطورة. وفي قرن أرجع الثورة لتكون منهجا للتغير الاجتماعي نجحوا في تطويع نموهم المتسارع لإجراءات تخلو من العنف بشكل أساسي.

٤ ـ عوائق التحديث

عندما نختبر الأراضي المتخلفة من العالم بواسطة نموذجنا عن الحداثة، تبرز العوائق التي تقوم في طريق الحداثة بشكل أكثر وضوحا. إن ما أنجزه الغرب بالتدريج على مدى ثلاثة قرون ماضية ليس سهلا على الشرق أن يحققه بسرعة في القرن الحالي..

وفي حين حققت الدول الحديثة علاقات مثلى بين الحضرنة والتعليم والمشاركة الإعلامية، تعرض المجتمعات التقليدية أنماط «نمو» متنوعة للغاية (في انحراف عن خطوط الارتداد) فبعضها أكثر حضرنة منها تعليما، وبعضها الآخر فيه مشاركة إعلامية أكثر من الحضرنة.

في الشرق الأوسط نزعتان قريبتا العهد مسؤولتان عن الكثير من اختلال التوازن هذا، واحدة منها كانت هي الحركة المسرّعة فيما بعد الحرب إلى المدن والعواصم في كل بلد، وهذه تعد «عملية حضرنة»، ولكنها تشوه المعنى التاريخي للمصطلح على نحو خطير.

ففي القاهرة مثلا، هناك عدد ضخم من السكان المهاجرين لا مأوى لهم سوى شوارع المدينة، لا ينتسبون إلى مدارس، ولا يضطلعون بأي عمل، ولا يملكون أي نقد، ولا يشترون أي بضائع. سيكون تسجيل سكان المدن غير الطوعيين هؤلاء كـ «لاجئين» ريفيين داخليين أكثر دقة، ولكن إلى أن يحدث هذا التغيير التدقيقي فسيظل الإحصاء الرسمي المصري للسكان يظهر فائضا ضخما متناميا من السكان المدنيين أكثر من المتعلمين.

والنزعة الثانية فيما بعد الحرب هي الانتشار السريع لأجهزة استقبال الراديو الرخيصة أو (المجانية) بين سكان الشرق الأوسط الريفيين. وهذه مرة أخرى تغيير للنموذج الغربي، الذي تعكس فيه المشاركة الإعلامية آلية سوق أجهزة الراديو المنتجة خصيصا، والتي جرى شراؤها بشكل فردي من أجل المتعة. تسهل أجهزة الراديو الموزعة مجانا من الحكومة «عملية الضبط الاجتماعي»، بدلا من المشاركة الفردية، إنها أيضا توضح لماذا تظهر معظم الدول العربية زيادة في عدد مستمعي الراديو على عدد المتعلمين المدنيين.

تُدخل مثل هذه الأحداث عاملا قائما على المصادفة جديدا في النموذج التاريخي للحداثة، عاملا لا يدخل في حساب النموذج، مثلا هذا العامل هو جهود الحكومات الجديدة حول العالم لاستنهاض بعض رموز التحديث، بواسطة القرارات السياسية، في تتابع يتجاهل الترتيب الأساسي لطرق الحياة التي استنبطت منها تلك المؤسسات الحديثة ببطء وروية، والتي أصبح يرمز إليها الآن بهذه السرعة الكبيرة. إن عاملا قائما على المصادفة قد يشكل تجديدا حقيقيا يعيد صناعة النموذج، أو أنه بإغفال النموذج ستكون هناك مخاطرة. ويشير الدليل المتوافر الآن إلى أننا في الشرق الأوسط، نتعامل مع البديل الأخير (وهو إغفال النموذج). ومن الأمثلة على ذلك، الموضة العالمية الجديدة لإقامة آلية للتصويت رمزا إلى الرغبات الحديثة، وليس كوسيلة وظيفية لإقامة حكم حديث. أصبحت الديموقراطية تقليعة عالمية تنتشر عبر الحدود الوطنية بانتشارا رمزيا، وليس نموا مؤسساتيا نابعا من احتياجات داخلية لمجتمع تزداد فيه المشاركة بشكل مطرد. ونتيجة لهذا، تظهر بعض البلاد المتحولة للحداثة معدلات تصويت عالية فوق الحد الطبيعي، إنه معدل تصويت (لا تاريخي).

وفي الحقيقة، فإنه في حين يرتبط التصويت إلى حد كبير بالمتغيرات الأخرى في البلاد الحديثة تحدث انحرافات حادة في آسيا والشرق الأوسط عن هذا الارتباط، وهكذا فإن مصر أمرت عام ١٩٥٦ جماهيرها الريفية الفقيرة ليصوتوا في استفتاء عام وحيد الخيار، أعطى «ناصر» نسبة مصادقة ٩٧٪، وهو أمر شائع في مثل هذا النوع من الأداء. إن هذه «المناطق غير المتقدمة» الكبيرة لديها بعامة فقر تاريخي في مواردها بالنسبة إلى آفاق

طموحاتها المحلقة الراهنة، إنهم متحضرنون، ومتحولون للتصنيع ومتعلمون ولكن بشكل غير كاف بالنسبة لإلحاحهم في إقامة رموز مجتمع المشاركة الحديث بشكل سريع... فكيف يمكن لهذه المجتمعات المتعجلة أن تأمل في تحقيق الاستقرار بينما هي تكتسب الحركية؟

هنا تواجهنا مشكلة رئيسية في تحديث البلاد غير المتقدمة، إلى أي مدى نجحت هذه البلاد في نشر قدرة الحراك النفسي إلى جانب القدرات الأخرى التي جهزت الناس تاريخيا للعمل بفعالية في مجتمع المشاركة؟

٥ ـ نموذج الانتقال

يوفر نموذجنا التاريخي مصطلحات مناسبة لوصف درجة التحديث في مجتمع معين في زمن محدد. استطاعت مؤشرات الحضرنة والتعليم والمشاركة الإعلامية والمشاركة السياسية أن تميز الوضع النسبي في عام ١٩٥٠ للكثير من البلدان في كل قارات العالم.

ولكن النموذج كان جامدا (إستاتيكيا) عند هذه النقطة، وكان المطلوب هو مكونا ديناميكيا ليظهر كيف ينتقل بلد من طور إلى الطور التالي، ولماذا يصبح الشخص الحضري متعلما ومستمع راديو ومصوتا. إن مكونا ديناميكيا كهذا يجب أن يربط التغييرات المؤسساتية مع التبديلات في الأسلوب الشخصي السائد.

وكنا قد حددنا التحول في منطق الشخصية الذي يرافق التحديث كحراك نفسي قائم على آلية التقمص الوجداني. والأسئلة الآن هي: كيف يمكن اختبار التقمص الوجداني؟ كيف يمكن لنتائج مثل هذا الاختبار أن ترتبط مع مؤشرات سلوك المشاركة؟ ما نحتاج إلى أن نعرفه هو هل الشخص الذي يظهر تقمصا وجدانيا عاليا يتحلى أيضا بالسمات الأخرى، والعكس بالعكس؟ بما أن التقمص الوجداني هو متغير ذاتي للشخصية، فإنه لا يمكن أن يظهر في أي بيانات إحصائية، بل ينبغي من خلال اختبار نفسي للأفراد. عند هذه النقطة وفرت دراسة الشرق الأوسط الرابطة المفقودة. احتوت المقابلات مجموعة من تسعة أسئلة إسقاطية استخدمناها لاختبار مقدرة التقمص الوجداني لكل مستجيب. وما تشترك فيه هذه الأسئلة هو أنها تطلب من المستجيب أن يتخيل نفسه في وضع غير وضعه الحقيقي. إنها أسئلة «لعبة تمثيل الأدوار» التي تتطلب، من أجل التجاوب، بعض المقدرة على التقمص ـ

لتخيل ما يجب أن يكون عليه رئيس الحكومة ـ أو محرر الجريدة، أو مدير محطة الإذاعة أو حتى «الناس الذين هم مثلك». إن عنف مثل هذه المطالب على أشخاص ساذجين في مهارات التقمص كان بارزا لدى كثير من المستجيبين، في كل بلد، حتى أنهم فكروا في الانتحار على أن يتخيلوا أنفسهم في تلك المراكز التي اعتقدوا أنها بالغة الرفعة، «يا إلهي !... كيف يمكن أن تقول شيئا كهذا»؟، شهق الراعي، عندما طرح عليه «توسن» مثل هذه الأسئلة.

كانت مهمتنا أن نبتدع منهجا لتحديد درجة الارتباط بين التقمص الوجداني، كما تختبره تلك الأسئلة، وبين أساليب الحياة التي تتميز بها الحداثة. ويوفر حل هذه المشكلة لنظريتنا في التحديث، المكون الديناميكي المطلوب لتحليل التغييرات الجارية في الشرق الأوسط اليوم. وكان حلنا هو أن نظهر تجريبيًا (إمبريقيًا)، أن الأشخاص المدنيين المتعلمين المشاركين المتقمصين وجدانيا يختلفون عن الأشخاص المحرومين من السمات، ويختلفون بسمة شخصية مهمة مميزة للأسلوب الحديث، هذه السمة هي «امتلاك آراء حول الشؤون العامة»، فقد اعتاد الإنسان التقليدي، أن يرى أن الشؤون العامة أمور لا تخصه، وعلى النقيض من هذا، فإن مثل هذه الشؤون، بالنسبة إلى الإنسان الحديث في مجتمع هي مشاركة مليئة بالمصلحة والأهمية، ويمكن أن يعد تكوين آراء حول عدد كبير من المسائل العامة علامة مميزة على الحداثة الشكل المهم للمشاركة في أي شبكة اتصالات إنسانية، هو المشاركة في الاهتمام المشترك بالرسائل التي تبثها، أي بامتلاك آراء حول الشؤون التي تهم المشاركين الآخرين (وبشكل معاكس، يتشكل عدم المشاركة من أن الفرد لا يعرف شيئا عن الرسائل المبثوثة من خلال الشبكة المحددة ولا يكترث بها). إن المشاركة الكاملة في شبكة عامة ضخمة، مثل التي لأمة هي أمر مستحيل، وربما كانت أمرا غير مرغوب فيه، إذ سيكون من الصعب إدارة وتطويع شبكة يهتم فيها كل المواطنين بكل الرسائل ويعبرون عن آرائهم في كل الأسئلة العامة.

هناك حدود عليا ودنيا تقرر درجة المشاركة الملائمة في مختلف الشبكات، ويميل اتجاه التحديث للشبكات التي تستطيع أن تستوعب أقصى درجات المشاركة، وفي الوقت نفسه نحو تطوير المشاركين المطلوبين لتشغيل تلك الشبكات.

يصبح الإنسان مشاركا بتعلمه أن «يكوِّن آراء»، بل إنه كلما تعددت وتنوعت الشؤون التي يكون آراء عنها، ازداد كونه مشاركا. ومن أجل اعتبار كل متجاوب مشاركا في ساحة الرأي الشرق أوسطية حسبنا عدد وتنوع البنود في الاستبيان التي أبدى رأيا ما فيها (يعني لم يقل لا أعرف أو ليس لدي فكرة).

وكان على قمة أصحاب الرأي، كما هو المتوقع، المتعلمون والحضريون والمشاركون في الإعلام، والمتقمصون بدرجة عالية، وبين غير المتعلمين كان الذين يعيشون في المدن لديهم آراء أكثر من الريفيين، وبين الريفيين غير المتعلمين سجل الذين يتعرضون للدعاية الإعلامية بدرجة كثيفة، نقاطا أعلى من أولئك الذين من دون هذا التعرض. وكان هذا يترك مجموعة يجب، من حيث التعليم، ومكان الإقامة والتعرض للدعاية الإعلامية، أن تكون متجانسة في مدى اتساع مجال الرأي، ولكنها كانت غير متجانسة في الحقيقة. فبعض من هؤلاء الأفراد كانوا يملكون آراء أكثر من الآخرين بشكل ملحوظ، وكانت الطريقة الوحيدة المرضية لتعليل هذا التباين هي إدخال المتغير المتعلق بالشخصية الذي طرحناه ـ التقمص الوجداني ـ وكان ما يميز هؤلاء الأفراد غير المتعلمين الريفيين غير المشاركين عن أقرانهم من الفئة نفسها هو اهتماما أشد حماسا بالشؤون غير الشخصية ورغبة أعمق في أن يصبحوا مشاركين في ساحة الرأي. لقد تميزوا أكثر برغباتهم الخفية أكثر منهم بسلوكهم الظاهر. حالما اتضح هذا، أصبحت معلوماتنا مفهومة بشكل جيد، لأن الشخص المؤهل للانتقال حقيقة محدد بشكل ديناميكي بما يريد أن يصبح عليه، وما يميزه عن أقرانه «التقليديين» هو بنية كامنة مختلفة من الاستعدادات والاتجاهات. الاستعداد هو التقمص الوجداني. إنه يرى أشياء لا يراها الآخرون، ويعيش في عالم مسكون بتخيلات غريبة عن العالم الضيق المخنوق للآخرين، والاتجاه هو الرغبة، إنه يرغب في أن يرى حقيقة الأشياء التي رآها حتى الآن لم يرها حتى الآن إلا بعين عقله، يريد حقا أن يعيش في العالم الذي عاش فيه نيابة عن الآخرين. هذه هي المصادر التي تنبع منها طرائقه. عندما يظهر الكثير من الأفراد مثل هذا التوجه يكون التحول في طريقه إلى مجتمعهم.

هنا نشدد على أن التحول إلى مجتمع المشاركة معلق على انتشار الرغبة بين الأفراد في أن يشاركوا، وينمو كلما ودع المزيد والمزيد من الأفراد العالم التقليدي الضيق «المحافظ» ودفعوا بقواهم الروحية باتجاه الأرض الجديدة المنفتحة لأشواق قلوبهم وعقولهم، يتجاوز الشخص الفجوة الكبيرة عندما يبدأ بامتلاك آراء شؤون هي وفقا لرأي جيرانه «لا تعنيه».

لا تعطى مهارة التقمص الوجداني التي تجعل هذا ممكنا، قيمة عالية في المجتمع التقليدي. فهناك يتعلم الناس أن يتعاملوا مع الأنا بأقل قدر من الوعي ببدائل الممارسات السائدة ـ وبالمعنى التقني ـ على نحو إلزامي. فالعكوف على الذات هو الأسلوب الشخصي المقبول. أما تشكيل الذات وإعادة الترتيب المستمرة للنظام الذاتي لاستيعاب الخبرة الجديدة، فكلها تعتبر أمورا لا تليق بأي شخص ذي «شخصية جيدة».

والحالة الكلاسيكية هي حالة بقال «بال غيت» The grocer of Bal gate الذي أنكرته كل الأطراف، لأنه سعى إلى استيعاب المزايا الشخصية في خبرته، خاف البلجاتيون من آرائه ودعوه بالملحد، واستهجن طوسون لعبته في تمثيل الأدوار، وكتب عنه: «على الرغم من أنه على نفس مستوى القرويين الآخرين، إلا أنه كان يرغب بشكل واضح جدا في أن يشعر بأنه أقرب إلي منه إليهم، يشق الانتقاليون طريقهم في المراحل المختلفة من التحديث نحو مستقبل غير واضح عبر طريق مليء بالهزات الصعبة والمنعطفات غير المتوقعة. تستتبع رحلتهم امتزاجا متواصلا لتحسبات مبهجة مع هموم وقلق طويل الأمد، نشوة حسية مع شعور متكرر بالخزي، بالذنب والارتباك والحيرة، ومن تغييرهم لوقع مسيرتهم وتنقلهم بين الاتجاهات نتعلم كيفية إدراكهم تضاريس أرضهم ومآزقها ووعودها.

المشكلة العميقة للقيم أنها مغروسة في تاريخ حياة أولئك الرجال الذين هم في حالة حركة، وتؤول القضايا الأخلاقية للحداثة عادة إلى السؤال التالي: هل عليهم أن يريدوا ما يريدونه حقا؟ بما أنهم يريدون ما لدينا نحن الغربيين، فإن الإجابات الغربية عن هذا السؤال لا تعكس عادة إلا معضلات قيمنا نحن فقط. والأمر الأكثر أهمية وتعلقا بالموضوع هو حكم الشرق أوسطيين على ما لديهم وعلى ما يريدون.

وإذا ما قاومنا إغراء الحكم على التفضيلات المتصارعة بين الآخرين، على الأقل لفترة كافية لكي نرى كيف يحكمون هم أنفسهم على هذه الخيارات، فسنملك أساسا أعمق من قيمنا التقليدية لكي نصدر حكمنا الأخلاقي.

على سبيل المثال: من النتائج القوية جدا لدراستنا أن الشرق أوسطيين الذين يتحولون للتحديث يعتبرون أنفسهم أسعد من أولئك الذين ظلوا ضمن طرق الحياة التقليدية. وهوما يتناقض مع الانطباعات التي ينقلها بعض الملاحظين الذين هم أنفسهم عادة من بيئات حديثة متطورة للغاية، الذين يشعرون بأن إضعاف الطرق التقليدية بسبب الرغبات الجديدة لا بد أن يكون خسارة صافية. ولدى هؤلاء الملاحظين فإن ذهاب الصور الحميمة للفلاح السلبي المستكين والبدو الرحل والنبلاء، والبدوي الشجاع، كلها أمور تستثير الأسى. لكن هؤلاء الفلاحين والقبائل الرحل والبدو الآخذين في الحداثة لا يشعرون هم أنفسهم بهذا الأسى أو يشعرون به بدرجة أقل مما يشعر به الحداثيون الذين درسوهم وأحبوا الطريقة الأليفة التي اعتادوا أن يكونوا عليها. وهكذا يعبر طوسون الشاب العصري المتألق من أنقرة، عن عطفه على الراعي البائس المقهور، ولكنه يعرب عن حنقه على «البقال» الطموح الجريء في كلامه.

في دراما الحداثة يقدم أولئك الذين استوعبوا بالفعل اتجاهات العصر (الحداثيون)، وأولئك الذين لم يتأثروا بها بعد «التقليديون» حالة ثابتة (إستاتيكية) نسبيا، ولكن معنى الأحداث يوضحه بشكل أفضل أولئك الذين نراهم في لحظة التشابك، اللحظة التي تحدث عندما تدرك الذات المنفتحة، التي تجهزت حديثا بتقمص فاعل، العلاقة بين معضلاتها الخاصة والقضايا العامة.

هذا وعي سياسي بالمعنى الواسع، واكتسابه يميز أولئك الذين اخترقهم الحاضر فتجاوبوا بتشكيل المستقبل. إن الانتقاليين هم مفتاح فهمنا لـ «الشرق الأوسط المتغير»، وما هم عليه الآن هو عبور مما كانوا عليه إلى ما سيصبحون عليه، وواضح جدا أن نجاحهم في العبور هو، إلى حد بعيد، حكم بالفناء على المجتمع التقليدي في الشرق الأوسط.



8 جعل الناس حداثيين

أسباب ونتائج تغير الفرد
في ستة بلاد نامية (١٩٦٩)

أليكس إنجلز

أخـــذ أليكس إنجلز (١٩٢٠) فرضيات نوعية عامة بشأن ما يجعل الناس والمجتمعات حداثيين، واختبرها تجريبيا في مشروع جريء أدارته جامعة هارفارد. درس إنجلز وفريق من الباحثين (ستة آلاف رجل في ستة من أفقر البلدان حول العالم) لاختبار فرضيات حول ما يجعل الناس حداثيين، ولمعرفة إن كان تعريفهم للحداثة يمكن أن يمضي من دون معوقات في بيئات ثقافية مختلفة. فوجدوا أن التعرض «لقوى مُحدِّثة» مثل التعليم المرتكز على المدارس الرسمية والعمل في المصانع، قد قاد إلى تغييرات في قيم الأفراد وسلوكهم. على سبيل المثال، وجدوا أن الناس الذين حصّلوا تلك

«ما يحدد الإنسان كإنسان حداثي في أحد البلدان يحدده أيضا كإنسان حداثي في بلد آخر»

أليكس إنجلز

الخبرات كانوا أكثر انفتاحا على الخبرات الأخرى الجديدة، وكانوا أكثر قابلية للانشغال بالشؤون المدنية، وأكثر رغبة في التصرف بشكل مستقل عن السلطة الأبوية. كأستاذ فخري في جامعة ستانفورد وزميل في مؤسسة هوفر، يستمر إنجلز في دراسة كيف تميز السمات الشخصية، على المستوى الفردي، الثقافات المختلفة.

منذ عام ١٩٦٢، كنت أنا ومجموعة من زملائي في جامعة هارفارد، نعمل لكي نفهم تأثير مشاركة الفرد في عملية التحديث عليه. وأثناء متابعتنا لتحقيق هذا الهدف استنبطنا استبيانا معقدا وشاملا حول تنويعات واسعة من الأوضاع الحياتية ، وقصدنا أن نقيس قطاعا جوهرياً من سلسلة من الاتجاهات والقيم والسلوك التي نتصور أنها ذات علاقة، بشكل خاص، بفهم مشاركة الفرد في الأدوار المعهودة للمجتمع الصناعي الحديث.

قدمنا هذا الاستبيان إلى نحو ستة الاف شاب في ست دول نامية: الأرجنتين، تشيلي، الهند، إسرائيل، نيجيريا، وباكستان الشرقية (بنجلاديش حاليا). وقد مثلت كل القارات الثلاث التي تضم الغالبية الساحقة من الأمم النامية، تغطي بلدان العينة مدى من الأمم الجديدة التي نالت استقلالها أخيرا إلى تلك التي لها تاريخ طويل من حكم نفسها. من المنبثقة الآن فقط من الحياة القبلية إلى ذات الثقافات القديمة العالية. من تلك التي أبعدت إلى أقصى مدى عن الترتيب الصناعي والثقافي الأوروبي، إلى تلك المرتبطة به بأقصى درجات الحميمية. اختير الرجال الذين أجريت معهم المقابلة ليمثلوا نقاطا على خط متصل مفترض من التعرض لتاثيرات تحديثية، وكانت المجموعات الرئيسية هي فئات زارع الأرض الذي ما زال مغروسا في مجتمعه الريفي التقليدي، والمهاجر من الريف الذي وصل لتوه إلى المدينة، لكنه لم يندمج في الحياة الصناعية المدنية، والعامل الحضري غير الصناعي الذي ما زال يسعى وراء مهنة تقليدية كحلاق أو نجار، ولكنهم يقومون بهذا الآن في البيئة الحضرية حتى لو كان ذلك خارج سياق المؤسسة الحديثة الكبيرة، والعامل الصناعي ذي الخبرة المرتبط بالإنتاج الذي يستخدم القوى غير الحية والآلات ضمن سياق مشروع إنتاج عصري تقريبا. نضيف إلى هؤلاء مجموعات من طلاب المدرسة الثانوية والجامعة الذين يستمتعون بالمنافع المفترضة للتعليم المتقدم. ضمن مجموعات تلك العينة، مارسنا ضوابط عديدة في اختيار المواضيع، وفي تحليل معلوماتنا

لفهم التأثير، ولمنع الآثار غير الخاضعة لسيطرة العوامل الاجتماعية الثقافية والاجتماعية الإحيائية مثل العمر، الجنس، التعليم، الأصول الاجتماعية، الانتساب العرقي، خبرة الحياة الماضية، وما شابه.

تضمنت مقابلتنا تقريبا ثلاثمائة مدخل منها ١٦٠ مدخلا تستكشف الاتجاهات من جوانب القيم والآراء والتقارير عن سلوك الآخرين وسلوك من تجرى معه المقابلة، وتمس تقريبا كل جانب أساسي من جوانب الحياة اليومية. وتضمن الاستبيان اختبارات متنوعة للقدرات اللفظية، والتعليم، والمعلومات السياسية، والذكاء، والتأقلم النفسي، وفي بعض الحالات تطلب الأمر أربع ساعات لكي تكتمل المقابلة، وهو أمر اقتضته خبرة من يجري المقابلة ومن تجرى معه.

أنهينا عملنا الميداني حوالي نهاية ١٩٦٤، ومنذ ذلك الوقت انشغلنا بمعالجة البيانات الضخمة جدا التي جمعناها ثم تحليلها. والآن تقدم تحليلنا جدا بقدر كاف، بحيث يمكن أن نتبين الخطوط الأساسية للاستنتاجات التي يجب أن نستخلصها. ولتقديم هذه الاستنتاجات ضمن الحدود الصارمة للوقت والمساحة المخصصين حاليا للاتصالات الخاصة بالدراسة ، ويقتضي الأمر أسلوبا برقيا وتجاوز تقديم أدلة مفصلة لتدعم دعواي. سوف يتوجه كل من استنتاجاتي إلى واحدة من القضايا الرئيسية التي وجه إليها بحثنا، وتقدم كل قضية على شكل سؤال سوف أجرب له جوابا، كما يجب ألا تفهم القضايا الأربع التي نتعامل معها هنا على أنها الوحيدة التي توجه إليها الأسئلة، ويجب ألا نفترض أن بياناتنا توفر أجوبة لهذه الأسئلة فقط:

(١) إلى أي مدى هناك إنسان حداثي يمكن تحديد هويته بشكل تجريبي (إمبريقي)؟ وما سماته البارزة؟

هناك مفهوم عن الإنسان الحداثي لدى الكثير من علماء الاجتماع، لكن القلة منهم أخضعت هذا المفهوم إلى اختبار تجريبي من أجل التحقق مما إذا كان هذا النموذج موجودا فعليا في الواقع الطبيعي، ومن أجل تحديد عدد المرات التي يظهر فيها على المسرح. قد توجد استثناءات مهمة في عمل كال (Kahl) (1968) وداوسن (Dawson) (١٩٦٧) ودووب (Doop) (١٩٦٧) ونحن أيضا لنا نموذجنا عن الإنسان الحداثي، وهو نموذج مركب يتضمن ثلاثة مكونات نشير إليها كنماذج تحليلية وموضوعية (متعلقة بالموضوع) وسلوكية، وجميعها (نفترض ذلك) قد تستقي بعدا واحدا عاما أساسيا ومشتركا لحداثة الفرد على الأرجح.

نعتقد أن دليلنا (برهاننا المقدم ببعض التفصيل في سميث وإنجلز عام ١٩٦٦) يظهر، بشكل لا يمكن أن نخطئه، أن هناك مجموعة من السمات الشخصية تندرج في سياق واحد بصورة موثوقة كمجموعة متلازمة تحدد نموذج الشخص الذي يصلح أن يوصف بأنه يتفق مع المفهوم النظري المنطقي للإنسان الحديث. والمركزي من تلك المجموعة المتلازمة هو:

(١) الانفتاح على تجارب جديدة، مع كل من الناس والطرق الجديدة للقيام بالأشياء مثل محاولة ضبط الإنجاب.

(٢) التأكيد على الاستقلال المتزايد عن سلطة الرموز التقليدية كالوالدين ورجال الدين وانتقال الولاء إلى قادة الحكومة، والشؤون العامة، والنقابات، والشركات التعاونية وما شابه.

(٣) الإيمان بفعالية العلم والطب، والهجر العام للسلبية والقدرية في وجه مصاعب الحياة.

(٤) الطموح للذات وللأولاد لتحقيق أهداف مهنية وثقافية عالية.

(٥) إن الأشخاص الذين يعلنون هذه الصفات يحبون أن يكون الناس دقيقي المواعيد، وأن يظهروا اهتماما بالتخطيط مقدما وبالعناية بشؤونهم.

(٦) إبداء الاهتمام القوي واتخاذ دور فعال في الشؤون المدنية والمجتمعية والسياسات المحلية، هو أيضا جزء من هذه المجموعة المتلازمة.

(٧) السعي جاهدا وبهمة لمتابعة آخر الأخبار، ومن ضمن هذا الجهد، تفضيل الأخبار ذات الأهمية الوطنية والعالمية على أنباء تتعامل مع الرياضة والدين أو الشؤون المحلية البحتة.

تتساوق هذه المجموعة المتلازمة للحداثة بصورة تجريبية لتلبي المعايير المقبولة عموما، من أجل بناء معيار بإمكانات ثقة واعتماد تتراوح بين ٠,٧٤٥ و ٠,٨٧٣ في البلاد الستة. وعند النظر إلى مدى ونطاق البنود التي تدخل المعيار يستطيع المرء أن يرى أن لها شرعية ظاهرة ملزمة. بالإضافة إلى أن الحصيلة التجريبية تتفق جيدا مع نموذجنا النظري الأصلي، وحقيقة مع أولئك الدارسين الآخرين العديدين للمشكلة. وبشكل واضح، فإن الإنسان الحداثي ليس مجرد تركيب في ذهن منظري علم الاجتماع. إنه موجود ويمكن تحديد هويته بثقة جيدة ضمن أي مجموعة سكان يمكن أن تتقدم لاختبارنا.

أن نكتشف أن هناك أناسا في العالم يطابقون نموذجنا عن الإنسان الحديث بالفعل، هو أمر مريح، لكن ربما ليس مذهلا. على الرغم من ذلك، ربما كان بإمكاننا أن نجد في مكان ما مثالا على الأغلب لأي نوع من الناس قد يهتم المرء برسم الخطوط الكبرى له. ومن المهم لذلك أن نؤكد أن الناس الذين تتبدى فيهم المجموعة المتلازمة من المواقف والقيم وطرق التصرف والذين سميناهم (حداثيين) ليسوا أمرا عجيبا، وهم غير نادرين. على النقيض من ذلك، هناك عدد ضخم منهم في الدول الست التي درسناها.

علاوة على ذلك، نعتبر أن الميزات التي تساعد تجريبيا في تعريف الرجل الحداثي ذات أهمية قصوى، ولا تختلف كثيرا من مهنة إلى أخرى أو بصورة أكثر دقة من ثقافة إلى ثقافة. ولدى إنشائنا لمقاييس معيارنا للحداثة، استخدمنا مجموعة مشتركة من ١١٩ بند اتجاه، ثم أعيد ترتيب كل من هذه البنود في كل بلد وفقا لمعامل ارتباط البند بالنسبة إلى المقياس، واختيرت المجموعة البديلة من البنود لحيازتها أعلى درجات الارتباط، كمحددة للإنسان الحداثي في ذلك البلد. وباستخدام هذا المنهج المتماسك لإنشاء معايير الحداثة الوطنية، قد نجد مجموعة بنود مختلفة بالكامل تحدد مجموعة الأعراض المتلازمة للحداثة في كل من عيناتنا الوطنية الست.

وفي الحقيقة، إذا استخدمنا العشرين بندا الأولى فقط في معامل ارتباط البند بالمقياس لكل بلد، فسوف نستطيع نظريا أن نخرج بست مجموعات أعراض متلازمة مختلفة واحدة لكل بلد إجمالا، ولا تتداخل احداها مع الأخريات بأي حال. والحصيلة الفعلية للتحليل كانت إجمالا مختلفة. إن احتمال أن يتكرر واحد من هذه البنود في الخمسين بندا الأولى في الدول الست هو تقريبا خمسة في الألف. مهما كان لدينا فعليا عشرة بنود في الخمسين الأولى، في الدول الست، وستة عشر أخرى في خمسة بلدان ، وثلاثة عشر من هذه الأخيرة في أربعة من البلدان الستة. ان احتمال مصادفة أن تتكرر البنود التسعة والثلاثون نفسها في الخمسين بندا الأولى في أربع من الدول الست هو احتمال متناهي الصغر إلى حد يجعل نتائجنا جديرة بالملاحظة فعلا.

هذا يعني أن ما يحدد الإنسان كإنسان حداثي في أحد البلدان يحدده أيضا كإنسان حداثي في بلد آخر، إنها تناقش الوحدة النفسية الفعلية للجنس البشري، بالمعنى البنيوي، والوحدة النفسية الكامنة للبشرية بالمعنى الواقعي.

وفي الحديث عن وحدة الجنس البشري من حيث البنية النفسية، فإنني أعني بذلك أن طبيعة الشخصية الإنسانية (قواعدها التنظيمية الداخلية) متشابهة أساسا وبشكل واضح في كل مكان.

يعني هذا، أن ترابط العناصر أو الأجزاء المركبة للشخصية لا يختلف ـ وأعتقد أنه إلى حد كبير لا يمكن أن يختلف عشوائيا ولا حتى بحرية نسبية ـ فمن الواضح أن هناك نظام قيود داخلية. يمكن أن توصف بأنها بنيوية في منظومة الشخصية الإنسانية يزيد احتمال أن يكتسب أولئك الأفراد الذين يملكون سمات شخصية معينة ـ مهما كانت ثقافتهم ـ سمات أخرى «تتماشى» مع نظام الشخصية الأساسي المحدد.

وفيما يتعلق بالمستقبل، أعتقد أن هذه الوحدة البنيوية توفر القاعدة الأساسية لوحدةٍ نفسيةٍ حقيقيةٍ أعظم للجنس البشري، مثل هذه الوحدة الحقيقية التي لا تقتصر علىٍ البنية بل تمتد إلى المضمون أيضا، يمكن اكتسابها بقدر ما تنتشر القوى التي تنزع إلى تشكيل الناس في متلازمات، كتلك التي تُحدد الإنسان الحداثي، بشكل أكثر اتساعا وتطابقا عبر العالم. تتطلب هذه النقطة منا أن نضع القضية الثانية التي توجه إليها بحثنا في اعتبارنا.

(٢) ما التأثيرات التي تجعل الإنسان حداثيا؟ وهل بالإمكان إحداث أي تغييرات مهمة في الناس الذين تجاوزوا سنوات التكوين المبكرة، ووصلوا إلى مرحلة الرشد كرجال تقليديين نسبيا؟ ربما عرف التعليم بكونه من أكثر المؤثرات أهمية في الخروج بالناس من التقليدية نحو الحداثة في البلاد النامية. ولم يقم دليلنا بتحدي هذه النتيجة المثبتة بشكل جيد، فسواء في ترتيب معاملات الارتباط بدءا من الصفر أو في التحليلات الإحصائية الأكثر تعقيدا للقيمة الوسطية للحداثة في علاقتها بالعديد من المتغيرات يظهر سقدر التعليم النظامي الذي تلقاه الإنسان باعتباره المتغير الواحد الأقوى وتقرير درجته على مقياسنا. وسطيا يكسب الإنسان عن كل سنة إضافية يقضيها في المدرسة ما بين نقطتين إلى ثلاث نقاط إضافية على مقياس الحداثة المدرج من الصفر حتى المائة.

إن اختبارنا للحداثة ليس، أساسا، اختبارا من نوع ما درجنا عليه في المدرسة مثل اختبارات الجغرافيا أو علم الحساب، لكنه، بالأحرى، اختبار للاتجاهات والقيم التي تلمس الجوانب الأساسية لتوجه الإنسان إلى الطبيعة،

وإلى الزمن ، وإلى القدر، وإلى السياسة، وإلى النساء، وإلى الخالق عز وجل. وإذا كان الالتحاق بالمدرسة يحدث مثل هذه التغييرات الهائلة في هذه التوجهات الشخصية الأساسية، فلابد أن المدرسة تعلم قدرا أكبر بكثير مما هو ظاهر في المقررات المدرسية، من القراءة والكتابة والحساب حتى الجغرافيا. والمدرسة أيضا هي، بشكل واضح، أساس تدريبي مهم لغرس القيم. إنها تعلم طرقا لتوجيه الذات نحو الآخرين ولتهذيب الذات، الأمر الذي يمكن أن يكون له انعكاس مهم على أداء أدوارها الناضجة في بنية المجتمع الحديث. أعتقد أن هذه التأثيرات التي للمدرسة تكمن، ليس بشكل أساسي في نشاط منهاجها التعليمي الرسمي الواضح الواعي لذاته، بل إنها، بالأحرى، متأصلة في المدرسة كمنظمة. لا تنتج التأثيرات التحديثية من المنهج الدراسي المدرسي، بل بالأحرى من برنامجها غير الرسمي، الضمني وغالبا غير الواعي من أجل التعامل مع ودائعها الشابة. وتصبح خواص المنظمة العقلانية مثل المحرض الكامن أو كما أفضل أن أعبر عنه، مثل معلم صامت غير ملاحظ، وهو أكثر ما يكون وضوحا عندما نضع في اعتبارنا دور التجربة المهنية في صياغة الإنسان الحديث.

انتقينا العمل في المصانع كبؤرة تركيز خاصة لانتباهنا في السعي وراء تقدير تأثيرات التجربة المهنية في إعادة تشكيل الأفراد وفق نموذج الإنسان الحداثي. وتماما مثلما نظرنا إلى المدرسة على أنها دروس في الاتصال تتجاوز القراءة والحساب، كذلك نعتقد أن المصنع يضطلع بتدريب الرجال على ماهو أكثر من مجرد الدروس الضئيلة في التكنولوجيا والمهارات الضرورية للإنتاج الصناعي. رأينا أن المصنع منظمة تخدم كمدرسة عامة للاتجاهات والقيم وطرق السلوك الأكثر تكيفا مع الحياة في المجتمع الحديث. واستنتجنا ان العمل في مصنع يجب أن يزيد إحساس المرء بالفعالية، ويجعله أقل خوفا من التجديد، ويطبع عليه قيمة كمؤهل عام للتنافس والتقدم. بالإضافة إلى ذلك، افترضنا أنه من خلال طرق ذكية قد يعمق العمل في المصنع حتى إتقان الإنسان لعلم الحساب ويوسع معرفته بالجغرافيا من دون الحاجة إلى الدروس الرسمية التي تقدم عادة في الصف. وبالفعل، أصبح شعار مشروعنا، «يمكن للمصنع أن يكون مدرسة - مدرسة للتحديث».

على الرغم من أن معظم آمالنا المتفائلة عن التأثيرات التعليمية للمصنع لم تثبت بالكامل، فإن طبيعة تجربة الإنسان المهنية ظهرت فعلا كواحدة من أقوى النماذج العديدة للمتغيرات التي اختبرناها ، وهي منافس محترم تماما للتعليم في شرح حداثة الشخص. إن معامل الارتباط بين الوقت المقضي في المصانع والنقاط المسجلة لحداثة الفرد هو عموما حوالي ٢٠, ٠٪.

وبتثبيت التعليم، يسجل عمال المصنع عموما من ثمان إلى عشر نقاط أعلى على مقياس الحداثة مما يسجله الزُرّاع. هناك سبب بسيط لتفسير هذا الاختلاف على أنه ناتج من تأثيرات الانتقاء، بما أن القياسات الضابطة المنفصلة أظهرت أن العمال الجدد ليسوا منتقين ذاتيا أو مسبقا من القرية على أساس كونهم «حداثيين» في الشخصية أو الاتجاه.

ومع ذلك، بإمكاننا تطبيق اختبار صارم حقا بالقيام بمقارناتنا ضمن القوة العاملة الصناعية حصريا، مختبرين الأشخاص ذوي سنوات الخبرة الصناعية القليلة مقابل ذوي سنوات الخبرة الكثيرة، خمس سنوات أو أكثر على سبيل المثال. عندما يجري ذلك، تستمر خبرة المصنع بعرض تأثير هائل على تحديث الفرد، لكون المكسب عموما حوالي نقطة واحدة لكل سنة بالمقياس العام للحداثة (OM).

من الملاحظ أنه حتى عندما نحصر أنفسنا في اختبارات للطلاقة اللفظية ولاختبارات المعلومات الجغرافية والسياسية، يظهر العمال الأكثر خبرة تميزا قابلا للمقارنة على أولئك الأقل خبرة. لنختر واحدا فقط من العديد من الأمثلة المتوافرة، في تشيلي من بين الأشخاص ذوي الأصل الريفي والتعليم المنخفض (من سنة إلى خمس سنوات)، وهم بذلك يعانون سلبية مضاعفة في الخلفية ـ كانت النسبة التي استطاعت أن تعرف أن موسكو هي عاصمة الاتحاد السوفييتي هي ١٪، ثم ارتفعت بين العمال الصناعيين المشتغلين حديثا منهم إلى ٣٩٪ بين ذوي الخبرة المتوسطة، و٥٢٪ بين الأشخاص الذين لديهم ثماني سنوات أو أكثر في المصنع. وحتى بين أصحاب الميزة المضاعفة للتعليم الأعلى (ست إلى سبع سنوات) والأصول الحضرية، ارتفعت النسبة التي تحدد موسكو بشكل صحيح مترافقة مع زيادة الخبرة الصناعية، وكانت النسبة ٦٨، ٨١، ٩٢ للمستويات الثلاثة من الخبرة الصناعية، على التوالي...

وأن نعرض تأثيرات التحديث هذه التي للمصنع، لا يكون بأن نتلمس الأثر المطلق الأعظم للمدرسة. وباستخدامنا التصنيف المهني الإجمالي الذي يختبر المزارعين مقابل العمال الصناعيين، وجدنا أن غرفة الصف ما زالت تتفوق على ورشة العمل كمدرسة للتحديث بمعدل ٢:٣، وباستخدامنا الاختبار الأضيق الذي يتعلق بعمال المصانع فقط، مصنفين الفئات حسب طول الخبرة الصناعية، يظهر أن كل سنة إضافية في المدرسة تُنتج نموا أكبر بثلاث مرات في تسجيل نقاط حداثة المرء مما تفعله سنة في المصنع. إن هذا يعني أن المعدل يصل إلى ٣: ١. وتبدو بوضوح أن المدرسة هي الأرضية الأكثر فعالية للتدريب من أجل تحديث الفرد. ومع ذلك علينا أن نبقي في ذهننا أن المدرسة تملك وقت التلميذ كله، ولا تنتج إنتاجا ثانويا إلى جانب إنتاجها عبر تلاميذها. وبالمقارنة، فإن العمل الرئيسي للمصنع هو تصنيع السلع، وأن والتغييرات التي يحدثها في الأشخاص وليست غير جوهرية كما رأينا ـ تنتج عمليا بتكلفة هامشية تعادل الصفر. هذه التغييرات الشخصية في الأشخاص هي نوع من الكسب غير المرتقب لمجتمع يجري عملية التحديث. بالفعل، على هذه القاعدة قد نقلب بشكل له ما يبرره تماما، الفكرة الأساسية للجدل، ولم يعد هناك تساؤل لماذا تعمل المدرسة بشكل أفضل بكثير من المصنع، ولكن بالأحرى هناك طلب لمعرفة لماذا لا تنجز المدرسة مع سيطرتها على كامل وقت التعليم الرسمي للتلاميذ بشكل أفضل مما تفعله قياسا على المصنع.

تمكننا خبرتنا بالمصنع من أن نجيب عن السؤال الثانوي المطروح في هذا القسم. بما أن الناس يدخلون المصنع راشدين ناضجين تقريبا، فإن التأثيرات التي يشاهد أنها تتلو العمل فيه، هي بوضوح تأثيرات التأقلم الاجتماعي المتأخرة. وتشير نتائجنا إلى أنه يمكن القيام بتغييرات هائلة في شخصية الإنسان أو أخلاقياته، على الأقل في مفهوم الاتجاهات والقيم والتوجهات الأساسية، بعدما يعتبر عادة بسنوات التكوين الأكثر أهمية بزمن طويل. وليست تجربة المصنع طبعا هي الصيغة الوحيدة التي تحدث فيها عملية التحول الاجتماعي المتأخرة هذه. قد تأتي على شكل سفر أو هجرة، أو بالتعرض لوسائل الاتصال الجماهيري، أو من خلال الحياة اللاحقة في المدينة بالنسبة إلى الرجال الذين نشأوا في الريف.

لذلك، جمعنا متغيراتنا الإيضاحية في مجموعتين أساسيتين، واحدة تمثل تجربة التأقلم الاجتماعي المبكر ـ كما في التعليم الرسمي ـ والأخرى عاكسة تجارب التأقلم الاجتماعي المتأخرة ـ كما في مهنة الراشد ـ أوضحت مجموعة متغيرات التأقلم الاجتماعي المتأخرة في خمسة بلدان قيمة لمربع التقسيم المعياري، لنقاط التحول إلى الحداثة تساوي أو تزيد على قيمته في مجموعة متغيرات التأقلم الاجتماعي الأولي، وتوضح كل مجموعة بها بين الربع والثلث من هذه القيمة.

في الهند، كانت متغيرات التأقلم الاجتماعي المبكرة أكثر قوة بشكل حاسم، تصل إلى ٥٢٪ مقابل ٣١٪ في متغيرات التأقلم الاجتماعي اللاحقة. ولكن، الخبرات المتأخرة مأخوذة بقيم مطلقة ما زالت تفي بالغرض بشكل جيد جدا، نأخذ هذا ليكون دليلا مؤثرا على إمكان إحداث تغييرات واسعة وكبيرة في شخصية سن ما بعد المراهقة، كنتيجة للتأقلم الاجتماعي في أدوار الراشدين.

(٣) هل هناك أي نتائج سلوكية ناشئة عن تحديث اتجاهات الفرد؟ هل يتصرف الإنسان الحديث بشكل مختلف عن الإنسان التقليدي؟ الكثيرون ممن سمعوا ببحثنا في تحديث الفرد، ردوا عليه بالاعتراف بأننا قد نكون قد اكتشفنا ما يقوله الإنسان الحديث، لكنهم مهتمون أكثر بما يفعله. تغفل وجهة النظر هذه عن حقيقة أن التحدث عن قضية القيم هو أيضا فعل، وفعل مهم جدا غالبا بالنسبة إلى المجيب. كذلك ينزع تعليق نقادنا بشكل ضمني إلى التقليل من أهمية الجو الذي تخلقه الآراء المعبر عنها في أفعال الآخرين. وربما يفترض النقاد أيضا بشكل بالغ التعسف أن الناس يستخدمون الحديث في معظم الأحيان ليضللوا الآخرين لا ليعبروا عن نواياهم الحقيقية. ومع ذلك، فإن السؤال سؤال مشروع وقد وجهنا إليه جانبا من بحثنا. على الرغم من أن هذا الجزء من تحليلنا هو الأقل تقدما، فبإمكاننا تقديم استخلاصات غير نهائية على أساس تحليل أولي.

عندنا الانطباع المحدد بأن الأشخاص الذين صورناهم كحداثيين لا يتكلمون بشكل مختلف فقط، بل يتصرفون بشكل مختلف أيضا. ولكي نستكشف هذه العلاقة أنشأنا معيارا للحداثة مرتكزا حصرا

على أسئلة تتعلق بالاتجاهات، مستبعدين بشدة تلك التي تتناول الفعل لا المعتقد أو الشعور، ثم ربطنا معيار الحداثة المبدئي هذا بمعايير سلوكية في دراستنا، ووجدنا في كل من الدول الست أن العمل مرتبط بالسلوك ارتباطا وثيقا، وعند أي مستوى تعليمي محدد، كان الرجل الذي يضعه اختبار الاتجاهات في موضع الرجل الحداثي هو الأكثر احتمالا لأن ينضم أيضا إلى منظمات طوعية، وأن يتلقى الأخبار من الصحف كل يوم، ليتكلم أويكتب لموظف عن بعض القضايا العامة، وأن يناقش السياسة مع زوجته. وفي كثير من الحالات، فإن النسبة التي أعلن أنها تبنت تلك الأفعال كانت أكبر بمرتين أو ثلاث مرات بين أولئك الذين في القمة بالمقارنة مع أولئك الذين في أسفلها.

إن صور السلوك الخاص التي ذكرناها آنفا هي جميعا «تقارير ذاتية»، والسؤال المثار لا محالة هو: هل كنا نختبر فقط التماسك في الاتجاهات أو التماسك في الإجابة لا أكثر ولا أقل وليس أي مطابقة دقيقة بين حداثة الموقف والتوجه وحداثة السلوك؟ يُعطي الجواب بشكل جزئي عند أخذ العلاقة بين حداثة الاتجاه واختباراتنا المتعددة للمعلومات. لا تتعامل هذه الأسئلة مع «مجرد» المواقف، لكنها تجبر المجيب على أن يثبت بشكل موضوعي أنه حقا يعرف شيئا. وبشكل مماثل تماما، فإن الأشخاص الذين كانوا أكثر حداثة بمعايير الموقف والتوجه، أثبتوا مكانتهم كرجال حداثيين، بتعريفهم الصحيح للكاميرا السينمائية، وتسميتهم للمنصب الذي يشغله «نهرو»، وتحديدهم موقع مدينة موسكو.

يؤدي الأشخاص ذوو درجة التعليم نفسها، ولكن بنقاط حداثة غير متعادلة، دورهم بشكل مختلف جدا في هذه الاختبارات، وأولئك الأكثر حداثة في التوجه يسجلون درجات أعلى في اختبارات المعلومات بمرة أو مرتين من الذين يصنفون غالبا بكونهم تقليديين في التوجه والموقف.

قمنا بمزيد من الفحص الأكثر دقة للمدى الذي يكون فيه السلوك الذي قدم عنه تقرير ذاتي حقيقة أكثر من كونه خيالا، عن طريقة مقارنة ما ادعى الرجال القيام به باختبارات موضوعية لأدائهم الفعلي. على سبيل المثال، سألنا كل واحد منهم عما لو كان أولا يستطيع القراءة. قد يكون الأفراد قد حاولوا المبالغة في مؤهلاتهم بالتأكيد، ولكن فيما بعد أدرنا في

المقابلة اختبار أمية بسيطا، سألنا المجيبين أن يقرأوا بضعة أسطر من أخبار صحافية محلية متدرجة حسب الصعوبة. وفي معظم البيئات ، فشل أقل من واحد في المائة من الرجال الذين ادعوا أنهم يستطيعون القراءة في امتحان معرفة القراءة. وقد أثبتوا بشكل موضوعي أنهم كانوا يقدمون تقريرا بدقة وصدق عن قدرتهم على القراءة. وبشكل مشابه، كان الرجال الذين ادعوا استخدامهم لوسائل الإعلام بانتظام، كما يفترض فيهم، قادرين بشكل أفضل على تحديد هوية الأفراد، والأماكن التي تبرز بشكل جلي ومشهور في أخبار العالم بشكل صحيح. في نيجيريا على سبيل المثال، ومن بين عمال متمرسين ذوي تعليم منخفض كانت النسبة التي استطاعت أن تتعرف بشكل صحيح على ديغول كرئيس للجمهورية الفرنسية ٥٧٪، من بين الذين ادعوا أنهم يعيرون انتباها متوسطا إلى وسائل الإعلام، و٨٣٪ من بين الذين أكدوا أنهم يستمعون أو يقرأون عادة و٩٣٪ في المائة من بين الذين ادعوا أنهم يقرأون صحيفة أو يستمعون إلى الراديو كل يوم على الأغلب... وبشكل واضح، إن الأشخاص الذين يدعون امتلاك الصفة المميزة التي سجلناها (للحداثة) يعطون تقييما أفضل لأنفسهم من اختبارات الأداء الموضوعية. ونستطيع أن نخلص من هذا إلى أن الحداثي ليس فقط من يفعل كما يفعل الحداثي، ولكنه أيضا من يتحدث كما يتحدث العصري.

(٤) هل نتيجة تحول الفرد إلى الحداثة هي حتما التشويش الشخصي والتوتر النفسي؟، أم يستطيع الأشخاص أن يجتازوا عملية التغيير الاجتماعية الثقافية السريعة هذه من دون نتائج مؤذية؟

كانت هناك بضعة أفكار أكثر شيوعا بين فلاسفة علم الاجتماع في القرنين التاسع عشر والعشرين، ترى أن التصنيع هو نوع من البلاء يفسد المنظمة الاجتماعية ويدمر التماسك الثقافي، وينتج بشكل منتظم ضعف الأخلاق الشخصية وحتى التفسخ والانحلال. وعبر عن فكرة مشابهة جدا الكثير من الأنثروبولوجيين (علماء الإنسان) الذين يخشون ـ وعادة قد شهدوا ـ دمار الثقافات المحلية الأصلية تحت التأثير الهائل لاتصالهم بالكيان الضخم للإمبراطوريات الاستعمارية ذات القاعدة الأوروبية. ولكن لا تأسيس الصناعة الأوروبية في القرن التاسع عشر ولا الأزمة الثقافة

للشعوب الصغيرة ذات الثقافات الشفاهية غير المكتوبة التي أكتسحها مد التوسع الاستعماري، يمكن أن تكون نماذج كافية، لتفهم التأثيرات الشخصية للتصنيع والحضرنة في البلدان النامية.

ولكي نختبر تأثير الاحتكاك بالتأثيرات المسببة للتحديث على التأقلم الشخصي في بلادنا الستة النامية، أقمنا اختبارا للأعراض النفس ـ جسمية كجزء من استبياننا النظامي، هذا الاختبار معترف به على نطاق واسع ليكون أفضل وسيلة متاحة من أجل تقييم التوتر النفسي، نتيجة التعرض لتأثيرات ثقافية متباينة. وباستخدامنا لمجموعات متشابهة في كل المتغيرات الأخرى ما عدا المتغير محل الاختبار، اختبرنا بنجاح تأثير التعليم، والهجرة من الريف إلى المدينة، والوظيفة في المصانع، والإقامة الحضرية، والاحتكاك بوسائط الإعلام، بما أن هذه الخبرات المسببة للحداثة قد تؤثر في تسجيل النقاط في اختبار الأعراض النفس ـ جسمية. فلم يظهر إحصائيا دليل على أن أيا من تلك الخبرات التي كان يفترض قبل الاختبار أنها ضارة بالتوازن النفسي لها تأثير ذو شأن على مستوى التوتر النفسي، وسجل العدد نفسه من النقاط في الاختبار مع أولئك الذين استمروا في القرية، ومن لهم سنوات الخبرة الطويلة في المصنع مع من أمضوا سنوات قليلة فيه، وأولئك الذين يحتكون كثيرا بوسائل الإعلام مع ذوي التعرض القليل للراديو والصحف والسينما.

في كل من البلاد الستة، اختبرنا أربع عشرة مجموعة من مجموعات المقارنة، مقارنين الذين هاجروا مع من لم يهاجروا، وأصحاب الخبرة الطويلة في المصنع بأصحاب الخبرة الأقل... إلخ. ولأن بعضا من هذه المقارنات لم تنطبق في بلدان معينة بقي معنا أربعة وسبعون اختبارا مستقلا تقريبا لفرضية أن كثرة التعرض للخبرات المرتبطة بعملية التحديث تنتج مزيدا من الأعراض الجسم ـ نفسية. وبتجاهل حجم الاختلاف وأخذ معامل الارتباط فقط بين التعرض للتحديث والأعراض الجسم ـ نفسية كـ (+) أو (−) بعين الاعتبار، يتضح أنه في أربعة وثلاثين مثالا تكون النتائج متوافقة مع نظرية أن الحداثة مسببة للإزعاج نفسيا. ولكن في أربعين مثالا آخر تكون مقارنة النتائج معاكسة للنظرية. بالإضافة إلى أن القليل جدا من الاختلافات في كلا الاتجاهين كان مهما إحصائيا.

والواقع أن تكرار مثل هذه الارتباطات المهمة إحصائيا كان في حدود ما يمكن أن تأتي به المصادفة، بالإضافة إلى أن اثنين فقط من تلك الاختلافات المهمة يدعمان الفرضية بينما يناقضها اثنان. هذا ما يقترح مرة أخرى أن المصادفة فقط هي التي تعمل هنا. يجب أن نستنتج بذلك أن النظرية التي تُعرِّف الاحتكاك مع المؤسسات المحدِّثة والحركة الاجتماعية والجغرافية كشيء مؤذٍ للتأقلم النفسي بالتأكيد ليست مدعومة بالدليل. وهي بالفعل محل شك جدّي. ومهما يكن الذي يُنتج الأعراض والاختبار يثمر في كل مكان مدى واسعا من النقاط، فإن المسؤول هنا هو شيء غير الاحتكاك التفاضلي مع مصادر التحديث.

إن الحياة تغتصب ضريبتها. إن أولئك الذين أقاموا فترة طويلة في المدينة وفي الصناعة ولكنهم فشلوا في أن يترقوا في المهارة والكسب هم - نوعا ما - أكثر إحباطا، لكن من الظلم أن نتهم التأثيرات المؤذية للاحتكاك مع العالم الحديث بهذه النتيجة. ربما لو درسنا العاطلين عن العمل، الذين أتوا إلى المدينة بآمال عريضة، ولكنهم فشلوا في العثور على عمل، لديهم مجموعة أعراض جسم - نفسية أكثر، ولكن إذا ما ووجهنا بهذه المعطيات فإنه سوف يبقى من غير المؤكد أن نعزو الوضع المشاهد إلى آثار التحديث. يبدو أن الخطأ يكمن وبالدرجة نفسها في عدم قدرة الزراعة التقليدية على تزويد الرجال بالسند الاقتصادي الكافي ليبقيهم في الأرض. نستنتج إذن أن مؤسسات التحديث في حد ذاتها لا تقود إلى شدة نفسية أكبر. نترك السؤال مفتوحا فيما لو كانت عملية الحداثة الاجتماعية عموما تزيد من خلل وتشويش المنظمة الاجتماعية، ومن ثم تزيد التوتر النفسي لأولئك الذين يعانون مثل هذا الخلل، ولكننا مستعدون تماما لنؤكد أن الاحتكاك الواسع النطاق، مع المؤسسات التي قدمتها الحداثة مثل المدرسة، والمدينة، والمصنع، ووسائط الإعلام، ليس بحد ذاته باعثا على شدة نفسية أكبر.

يغير الأشخاص مجتمعاتهم، لكن البنى الاجتماعية الجديدة التي يبتكرونها قد تصوغ بدورها الأشخاص الذين يعيشون ضمن الترتيب الاجتماعي الجديد. إن فكرة أن البنى الاجتماعية تؤثر في المميزات الشخصية لأولئك الذين يساهمون فيها هي طبعا قديمة قدم علم الاجتماع وقد توجد في كتابات فلاسفة علم الاجتماع الأوائل. لقد كانت أكثر

التعابير المتعلقة بنا إثارة هي في عمل «ماركس»، الذي يعلن مبدأ أن وعي الناس هو مجرد انعكاس لعلاقتهم بنظام ملكية وسائل الإنتاج. إن تصلب قطعية ماركس والنزعة القطعية المضادة للكثير من الناس للحفاظ على صورة استقلالية الإنسان الروحية، والنزاهة والاستقلال الذاتي الشخصي للفرد، ولَّدتا مقاومة عميقة لهذه الأفكار. إن فكرة «تملك أو عدم تملك وسائل الإنتاج هو الذي يقرر الوعي» ليست مسيطرة جدا اليوم. لكن التركيز على التملك هو أن تركز على أثر قوى هيكلية ضخمة في صياغة مواقف الرجال وقيمهم على حساب دراسة أهمية العوامل البنيوية الصغيرة. بيد أنه من المحتمل أن هذه الملامح البنيوية الصغيرة، مثل تلك المغروسة في محيط وطبيعة العمل، هي مصادر رئيسية للمؤثرات في توجهات الرجال وسلوكهم.

ولدى مراجعة نتائج بحثنا في الحداثة، لابد أن نصدم بالثبات الاستثنائي الذي تحافظ فيه المتغيرات، مثل التعليم وخبرة المصنع وعملية التمدن، على القوة المطلقة والنسبية لتأثيرها في حداثة الفرد، رغم التنوع الكبير في ثقافة الناس الذين يخضعون للتجربة، وفي مستويات التطور التي تسم البلاد التي يعيشون فيها. هذا ليس من أجل إنكار قدرة العناصر البنيوية الضخمة التي للترتيب الاجتماعي على ممارسة تأثير مقرَّر في وضع حياة الناس واستجابتهم له. لكن مثل هذه القوى البنيوية الكبيرة تستطيع أن تعلل جزءا واحدا فقط من التنوع في السلوك الاجتماعي للفرد، جزءا لم نستطع بعد أن نقيس وزنه النسبي بالدقة المطلوبة. عندما نحافظ على تلك الدقة قد نجد بعض التثبيت للنظريات الرائجة، ولكننا متأكدون أيضا من اكتشافنا أن بعضها متناقض مع البيانات - تماما كما لدينا في دراستنا عن العوامل البنيوية الكبيرة. إن حل التنافس بين وجهتي النظر النظريتين هاتين لا يمكن أن يتحقق بالبلاغة الكلامية. إنه يتطلب مقياسا منهجيا ومواجهة للحقائق مهما كانت بعد ترتيبها في خدمة الأفكار.

إن الحقائق التي جمعناها لا تدع لنا أي شك في أن القوى البنيوية الكبيرة تملك قوة كبيرة لتصوغ المواقف والقيم والسلوك بطرق نظامية أو معدلات ثابتة ضمن تنوع واسع من البيئات البنيوية الكبيرة.

ملاحظة

في نظام تحديد الهوية هذا تسعة وسبعون بندا اختارتها لجنة من المحكمين الخبراء على أساس أنها (أ) تتعلق بالمواقف والتوجهات وليس بالمعلومات، أو التوجه السياسي، أو العمل، وأنها (ب) مناسبة بشكل واضح لاختبار المفهوم النظري الأصلي للحداثة كما حددته «رسميا» هيئة موظفي المشروع.



٩ التغيير إلى التغيير

الحداثة والتنمية والسياسة (١٩٧١)

والنظام السياسي في المجتمعات المتغيرة (١٩٦٨)

«صاموئيل هنتنجتون»

يؤكد العالم السياسي في هارفارد «صاموئيل هنتنجتون» الطبيعة المشوشة للحداثة. في النص المختار الأول، «التغيير إلى التغيير»، يلخص هنتنجتون ما يصفه هو وآخرون بـ «العملية الكبرى للحداثة». إنها عملية تحدث بأبعاد كثيرة، إنها خبرة فردية تغير المجتمعات، إ ا تحدث في العديد من الميادين المختلفة (اجتماعيا، وتعليميا، واقتصاديا، وسياسيا)، إنها عملية ذات علاقة متبادلة، مع أنها ثورية في نطاقها. فهي أيضا عملية بطيئة جدا تحدث في مراحل مختلفة. والنص المختار الثاني لهنتنجتون من كتابه ١٩٦٨

«تقتضي الحركة الاجتماعية تغييرات في طموحات الأفراد والجماعات والمجتمعات، وتقتضي التنمية الاقتصادية تغييرات في قدراتهم، وتتطلب الحداثة كلتيهما»

هنتنجتون

«النظام السياسي» في تغيير المجتمعات، يقترح أن النظام السياسي الحديث لا يتطلب درجة عالية من المشاركة السياسية فقط، ولكن أيضاً مستوى عاليا من «المأسسة» السياسية وتنظيم السياسة. يدرك هنتنجتون هذا كحصيلة لعملية التحديث السياسي التي تتجاوز الأحزاب والانتخابات والقادة بدرجة عالية. الثبات السياسي في نظام سياسي آخذ بالتحديث هو فقط النتيجة النهائية لعملية تغيير متعددة الوجوه تتضمن الحضرنة والتعليم وطبقة وسطى متنامية، وتنمية اقتصادية. إن التناقض في الحداثة السياسية كما عرّفه هنتنجتون يكمن في أنه على رغم كون النتيجة نظاما سياسيا ثابتا يسمح بالمشاركة العامة، فإن الوصول إلى هذه النقطة يعني أن على المجتمع أن يمر في العملية من خلال أطوار عنيفة ومضطربة للغاية. إنه يرى في الأنظمة السياسية التي تنبثق في البلدان النامية مجموعة أعراض متلازمة للاضطراب الذي تسببه التنمية السريعة.

التغيير إلى التغيير: الحداثة والتنمية والسياسة

١- العلم السياسي والتغيير السياسي

التغيير هو مشكلة بالنسبة إلى علم الاجتماع. يتحسر علماء الاجتماع دائما، على سبيل المثال، على النقص في معارفهم المتعلقة بالتغيير الاجتماعي... بيد أنه، بعكس علماء السياسة، لدى علماء الاجتماع ما يكفي نسبيا. وبالمقارنة مع الإهمال الماضي لنظرية التغيير السياسي في علم السياسة فإن علم الاجتماع غني بالأعمال حول نظرية التغيير الاجتماعي. هذه المعالجات الأكثر تعميما تكملها الأدبيات الواسعة النطاق حول حركيات الجماعات، والتغيير المخطط، والتغيير الإداري، وطبيعة التجديد. وبالمقارنة لم تحاول النظرية السياسية، حتى وقت متأخر جدا، أن تتناول مشاكل التغيير بشكل مباشر على مدى السبع والخمسين سنة الماضية. كتب ديفيد إيستون في عام ١٩٥٣ «لقد قيض البحث السياسي نفسه إلى حد كبير لدراسة الظروف المعنية، مهملا التغيير السياسي».

٢ـ سياق التحديث

النظرية العامة للحداثة

تطلبت التطورات الجديدة في السياسة المقارنة في الخمسينيات توسعا في المنظور الجغرافي للاهتمام من أوروبا الغربية والمناطق المرتبطة بها إلى الدول «النامية» غير الغربية. لم يعد صحيحا أن علماء السياسة أهملوا التغيير حقا، لقد بدوا تقريبا مأخوذين بضخامة التغييرات التي تحدث في المجتمعات النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وكانت نظرية الحداثة متبناة من قبل علماء السياسة. وظهر اهتمام بالسياسة المقارنة في محيط الحداثة، لقد بدا أن مفاهيم الحداثة والتقاليد تميل إلى أن تحل محل الرموز الأخرى التي كانت عزيزة على قلوب المحللين السياسيين: الديموقراطية، الأوليجاركية والدكتاتورية، والليبرالية والمحافظة، والشمولية والدستورية، والاشتراكية، والشيوعية والرأسمالية، والقومية والعالمية. كانت تلك التصنيفات لا تزال تستخدم بشكل واضح. ولكن في نهاية الستينيات، ومقابل كل نقاش بين علماء السياسة، استُخدم فيه التصنيفان «دستوري» و«شمولي»، كان هناك عشرة نقاشات أخرى استخدمت فيها التصنيفات «حديث» و«تقليدي».

يكمن الفرق الأساسي بين المجتمع الحديث والمجتمع التقليدي، الذي يؤكد عليه معظم منظري الحداثة، في السيطرة الكبيرة التي للإنسان الحديث على بيئته الطبيعية والاجتماعية. وترتكز هذه السيطرة بدورها على توسع المعرفة العلمية والتكنولوجية. عمليا، بالنسبة إلى كل المنظرين، تعكس هذه الفروق في مدى سيطرة الإنسان على بيئته فروقا في توجهاته الأساسية نحو بيئته وتوقعاته منها. إن التباين بين الإنسان الحديث والإنسان التقليدي هو مصدر التباين بين المجتمع الحديث والمجتمع التقليدي. إن الإنسان التقليدي سلبي وميال للإذعان، يتوقع الاستمرارية في الطبيعة والمجتمع ولا يؤمن بمقدرة الإنسان على التغيير أو السيطرة. وعلى النقيض من ذلك يؤمن الإنسان الحديث بكل من إمكان التغيير والرغبة فيه، وعنده ثقة في مقدرة الإنسان على ضبط التغيير لكي يحقق أغراضه.

وعند المستوى الفكري، يتميز المجتمع الحديث بتراكم هائل للمعرفة حول بيئة الإنسان وبانتشار معرفته خلال المجتمع بواسطة التعليم، ووسائل الاتصالات والثقافة. وبشكل متباين مع المجتمع التقليدي: يقتضي المجتمع الحديث أيضا صحة أفضل، توقع حياة أطول، ومعدلات أعلى من الحركية الجغرافية والمهنية.

إنه على الأغلب حضري أكثر منه ريفيا. واجتماعيا للعائلة والجماعات الأولية الأخرى، أدوار منتشرة متأصلة أو مكملة في المجتمع الحديث بواسطة جمعيات ثانوية منظمة بشكل واع، لها وظائف أكثر تحديدا اقتصاديا، يوجد تنويع في النشاط ما دامت بضع مهن بسيطة تفسح في المجال للعديد من المهن المعقدة، إن مستوى المهارة المهنية ومعدل رأس المال بالنسبة إلى العمل هما أعلى بكثير مما هما عليه في المجتمع التقليدي. تنحدر الزراعة في الأهمية مقارنة بالنشاطات التجارية والصناعية والنشاطات الأخرى غير الزراعية، وتحل الزراعة التجارية (الموجهة للسوق) محل زراعة الكفاف. والمجال الجغرافي للنشاط الاقتصادي أكبر بكثير في المجتمع الحديث منه في المجتمع التقليدي، وهناك مركزةٌ لمثل هذا النشاط على المستوى الوطني، مع انبثاق للسوق الوطني ولمصادر وطنية لرأس المال، ومؤسسات اقتصادية وطنية أخرى.

إن «عملية التحديث الكبرى» هي الجسر عبر الانشعاب بين المجتمعات الحديثة والمجتمعات التقليدية. إن الخطوط العامة العريضة والمميزة لتلك العملية متفق عليها أيضا من قبل الدارسين. ويحدد معظم الكتاب في مجال الحداثة ضمنا أو صراحة تسع مميزات لعملية الحداثة.

١ـ الحداثة عملية ثورية، هذا يتبع مباشرة التباينات بين المجتمع الحديث والمجتمع التقليدي، ويختلف الواحد جذريا عن الآخر، ويتطلب التغييرُ من التقليدية إلى الحداثة بالتالي تغييرا كليا وجذريا في أنماط الحياة البشرية. إن الانتقال من التقليدية إلى الحداثة، كما يقول «سيريل بلاك» مشابه للتغييرات في الوجود ما قبل البشري إلى الوجود البشري، ومن المجتمعات البدائية إلى المجتمعات المتحضرة. كانت التغييرات في القرن الثامن عشر، كما يردد «رينارد بيندكس» مشابهة في الضخامة لعملية الانتقال من شعوب البدو الرحل إلى شعوب زراعية مستقرة من حوالي عشرة آلاف عام خلت.

٢ـ الحداثة عملية معقدة، لا يمكن تقليصها ببساطة إلى عامل منفرد أو إلى بُعدٍ منفرد، وتتطلب تغييرات عملية في كل مناطق فكر وسلوك الإنسان. على أقل تقدير تتضمن مكوناتها: التصنيع، والحضرنة، والحركة الاجتماعية، والتمايز، والعلمانية، وتوسع وسائط الإعلام، وزيادة التعليم والثقافة والتوسع في المشاركة السياسية.

٣ـ الحداثة عملية منهجية، إن التغييرات في عامل واحد مرتبطة بالتغييرات في عناصر أخرى، وتؤثر فيها. الحداثة، كما عبر عنها «دانييل ليرنر» في عبارة يُستشهد بها مرارا، أنها «عملية من نوعية مميزة توضح لماذا تفهم على أنها كلٌّ متماسك بين الناس الذين يعيشون وفق أحكامها». ترافقت العناصر المتنوعة للحداثة معا بشكل كبير «لأنها في معنى تاريخي ما، عليها أن تترافق معا».

٤ـ الحداثة عملية عولمية، نشأت الحداثة في القرنين الخامس عشر والسادس عشر في أوروبا ولكنها أصبحت الآن ظاهرة على مستوى العالم.

يحدث هذا بشكل رئيسي من خلال انتشار الأفكار والتقنيات الحديثة من المركز الأوروبي، ولكن جزئيا أيضا من خلال النمو الطبيعي الباطني للمجتمعات غير الأوروبية. على أي حال، إن كل المجتمعات كانت في وقت ما تقليدية. كل المجتمعات الآن إما حديثة أو في طريقها إلى أن تصبح حديثة.

٥ـ الحداثة عملية مطولة. إن إجمالية التغييرات التي تتطلبها الحداثة يمكن أن تتحقق من خلال الوقت فقط. وبالتالي، بينما الحداثة هي ثورية في مدى التغييرات فإنها تحدث في مجتمع تقليدي، إنها تطورية تنموية في كمية الوقت المطلوب لإحداث هذه التغييرات. لقد احتاجت المجتمعات الغربية إلى عدة قرون لتصبح حديثة. إن المجتمعات المعاصرة التي تتحول للحداثة سوف تحقق ذلك في وقت أقل. إن معدلات الحداثة في هذا المعنى، متسارعة لكن الوقت المطلوب للانتقال من التقليدية إلى الحداثة سوف يظل يقاس بالأجيال.

٦ـ الحداثة عملية متدرجة في مراحل: إنه من الممكن التمييز بين المستويات المختلفة أو بين أطوار الحداثة التي سوف تنتقل معظم المجتمعات من خلالها. بدأت المجتمعات بشكل واضح بالمرحلة التقليدية وتنتهي بالمرحلة الحديثة. يمكن أن يحلَّ الطور الانتقالي المتداخل إلى أطوار فرعية. وبالتالي يمكن مقارنة المجتمعات وتصنيفها بمعاني المدى الذي انتقلت إليه في طريقها

من التقليدية إلى الحداثة. وبينما ستختلف القيادة في العملية وأنماط الحداثة المفصلة أكثر من مجتمع إلى آخر، سوف تنتقل كل المجتمعات بشكل أساسي من خلال المراحل نفسها.

٧ـ الحداثة عملية تجانس: توجد نماذج مختلفة عديدة للمجتمعات التقليدية. وفي الواقع، يرى البعض أن المجتمعات التقليدية لها أمور قليلة مشتركة فيما بينها ما عدا حاجتها إلى الحداثة، وتشترك المجتمعات الحديثة من جهة أخرى في أمور متشابهة أساسية. تنتج الحداثة توجها إلى خلق نقطة التقاء بين المجتمعات.

تستلزم الحداثة الحركة نحو الاعتماد المتبادل بين المجتمعات المنظمة سياسيا ونحو أقصى درجات الاندماج بين المجتمعات. «قد تقود» الضرورات الكلية للأفكار والمؤسسات الحديثة إلى مرحلة تكون فيها المجتمعات المتنوعة متجانسة لكي تكون قادرة على تشكيل دولة عالمية.

٨ ـ الحداثة عملية مبرمة لا يمكن عكسها: بينما قد يكون هناك توقف مؤقت وتعطل من آن لآخر في عناصر عملية التحديث، فإن الحداثة ككل هي نزعة علمانية بشكل أساسي. إن مجتمعا قد بلغ مستويات معينة من الحضرنة والتعليم والتصنيع في عقد واحد لن ينحدر، فعليا إلى مستويات أدنى في العقد الذي يليه. سوف تتنوع معدلات التغيير بشكل مهم من مجتمع إلى آخر ولكن اتجاه التغيير لن يتوقف.

٩ـ الحداثة عملية تقدمية: إن الجراح التي تسببها الحداثة كثيرة وعميقة ولكن التحديث في نهاية المطاف ليس أمرا لا مناص منه فحسب، بل إنه أيضا أمر مرغوب فيه. إن تكاليف وآلام فترة الانتقال، خصوصا في المراحل المبكرة كبيرة، ولكن إنجاز النظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الحديث جدير بهذا. إن الحداثة تعزز على المدى البعيد سعادة الإنسان حضاريا ومعنويا وماديا.

النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة

١ـ النظام السياسي والتفسخ السياسي

الفجوة السياسية

أكثر الفوارق السياسية أهمية بين البلدان لا يتعلق بشكل حكوماتها، بل بدرجة حكومتها. إن الفروق بين الديموقراطية والدكتاتورية هي أقل من الفروق بين تلك البلدان التي تجسد سياساتها الاتفاق العام، والمجتمع،

والشرعية والتنظيم، والفعالية، والاستقرار، وبين تلك البلدان التي تفتقر سياستها إلى هذه الميزات. توضع عادة كل الحكومات سواء الشيوعية الشمولية والغربية الليبرالية بشكل عام في تصنيف النظم السياسية الفعالة، لا النظم السياسية الضعيفة. للولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وللاتحاد السوفييتي أشكال مختلفة من الحكومات، ولكن في الأنظمة الثلاثة كلها الحكومة هي التي تحكم. وكل بلد منها هو مجتمع سياسي فيه اتفاق عام بين الشعب على شرعية النظام السياسي. وفي كل بلد يشترك المواطنون وقادتهم في الرؤية حول المصلحة العامة للمجتمع، وفي التقاليد والمبادئ التي يرتكز عليها المجتمع السياسي. للدول الثلاث كلها مؤسسات سياسية قوية مرنة متماسكة: بيروقراطيات (مكاتب حكومية) فعّالة، أحزاب سياسية جيدة التنظيم، درجة عالية من المشاركة الشعبية في الشؤون العامة، أنظمة نافذة للمدنيين تسيطر على الأنظمة العسكرية، نشاط واسع المجال من قبل الحكومة في الاقتصاد، وإجراءات منطقية فعالة لتنظيم الخلافة في تولي المناصب وضبط الصراع السياسي. تسيطر تلك الحكومات على ولاء مواطنيها وبذلك تملك المقدرة على جباية الضرائب عن الموارد، وعلى تجنيد القوة البشرية، وعلى ابتكار سياسة أو ممارستها. إذا أصدر المكتب السياسي أو المجلس الاستشاري أو الرئيس قرارا، فإن احتمال تنفيذه من خلال آلة الحكومة سيكون عاليا.

ضمن كل هذه الميزات تختلف النظم السياسية للولايات المتحدة وبريطانيا العظمى والاتحاد السوفييتي بشكل ملحوظ عن الحكومات التي توجد في العديد إن لم يكن في الغالبية من الدول الآخذة بالتحديث في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. تحتاج هذه البلاد إلى الكثير من الأمور. فهي تعاني عجزا حقيقيا في الغذاء والتعليم والثقافة، في الثروة والدخل والصحة والإنتاجية، لكن معظم هذه المشكلات تم الاعتراف بها، وبذلت جهود لعمل شيء بشأنها. ولكن وراء حالات العجز هذه هناك عجز أكبر، عجز المجتمع السياسي وعجز الحكومة الشرعية الفعالة المسيطرة.

ومع بضعة استثناءات جديرة بالذكر، تميز التطور السياسي لهذه البلاد بعد الحرب العالمية الثانية بصراع طبقي وعرقي متزايد، وعنف غوغائي وشغب متكرر، وانقلابات عسكرية من آن إلى آخر، وهيمنة شخصية لقادة

غير مستقرين اتبعوا سياسات اقتصادية واجتماعية كارثية، وفساد فاضح واسع الانتشار بين وزراء خزانة الدولة والموظفين المدنيين، وانتهاك جائر لحقوق وحريات المواطنين، وتردٍّ في مستويات الكفاءة والأداء المكتبي (البيروقراطي)، والعزلة التامة للجماعات السياسية المدنية، وضياع السلطة بواسطة مشرعي القانون والمحاكم، والتمزق، وفي بعض الأوقات تفكك كامل لأحزاب سياسية واسعة القاعدة.

خلال الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين ازدادت حوادث العنف السياسي عدديا، وازدادت الفوضى بشكل مأساوي في معظم بلاد العالم. شهدت سنة ١٩٥٨ بناء على أحد الإحصاءات حوالي ٢٨ تمردا وحرب عصابات مديدة، وأربع انتفاضات عسكرية وحربين تقليديتين، وبعد سبع سنوات، في عام ١٩٦٥ كان هناك اثنان وأربعون تمردا مديدا مستمرين قدما، حدثت عشر ثورات عسكرية، وخيضت خمسة صراعات تقليدية، ازداد أيضا عدم الاستقرار السياسي بشكل ملحوظ خلال الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، كان العنف وحوادث أخرى مزعزعة للاستقرار، أكثر تواترا بين عامي ١٩٥٥ و ١٩٦٢ مما كان بين ١٩٤٨ و١٩٥٤ وكانت ٦٤ بلدا من أصل ٨٤ أقل استقرارا في الفترة التي تلت مما كانت عليه في فترة سابقة.

كان هناك انهيار في النظام السياسي عبر آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وضعف في سلطة وفعالية وشرعية الحكومة، وكان هناك أيضا نقص في الروح المعنوية المدنية والروح العامة للمؤسسات السياسية، القادرة على إعطاء معنى وتوجه إلى المصلحة العامة، وليس التطور السياسي، لكن التفسخ السياسي هو الذي هيمن على المشهد.

ما المسؤول عن ذلك العنف وعدم الاستقرار؟ الفرضية الرئيسية لهذا الكتاب هي أنه كان في جزء كبير منه نتاج التغيير الاجتماعي السريع والحركة السريعة للجماعات الجديدة إلى داخل السياسة، مقترنا بالنمو البطيء للمؤسسات السياسية. لقد لاحظ دي توكفيل(*) أنه من بين القوانين التي تحكم المجتمعات الإنسانية واحد يبدو أكثر دقة ووضوحا من الأخرى: إن كان للناس أن يبقوا متحضرين أو يصبحوا كذلك، فإن فن المشاركة معا يجب أن

(*) دي توكفيل (١٨٠٥ ـ ١٨٥٩) سياسي وأديب فرنسي، كان وزيرا للخارجية وعضوا بالأكاديمية، له كتاب عن الديموقراطية الأمريكية يعد مرجعا في بابه، وحجة في التحليل السياسي والسوسيولوجي للمجتمع الأمريكي [المترجم].

ينمو ويتحسن بالمعدل نفسه الذي تنمو به المساواة في الظروف. «يأتي عدم الاستقرار السياسي في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية بالضبط من الفشل في تحقيق هذا الشرط. وتنمو المساواة في المشاركة السياسية بسرعة أكبر من «فن التوحد معا». إن التغيير الاجتماعي والاقتصادي ـ الحضرنة، وزيادة التعليم والثقافة والتصنيع، توسع وسائط الإعلام وتوسع نطاق الوعي السياسي، وتضاعف المطالب السياسية، وتوسع مساحة المشاركة السياسية. إن هذه التغييرات توهن المصادر التقليدية للسلطة السياسية والمؤسسات السياسية التقليدية، إنها تعقد بشكل هائل مشاكل خلق أسس جديدة للمشاركة السياسية والمؤسسات السياسية الجديدة التي تضم الشرعية والفعالية. إن معدلات الحركية الاجتماعية، وتوسع المشاركة السياسية عالية، بينما معدلات المنظمة السياسية المؤسساتية منخفضة. والنتيجة هي فوضى وعدم استقرار سياسي. إن المشكلة الرئيسية للسياسة هي التباطؤ في تنمية المؤسسات السياسية خلف التغيير الاجتماعي والاقتصادي.

ولمدة عقدين من الزمن بعد الحرب العالمية الثانية، فشلت السياسة الخارجية الأمريكية في معالجة هذه المشكلة. لقد كانت الفجوة الاقتصادية بالمقارنة مع الفجوة السياسية، هدفا لاهتمام متواصل وتحليل وعمل برامج المساعدة وبرامج القروض. لقد شارك البنك العالمي والبنوك الإقليمية والأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والاتحادات المالية والتجارية للشركات والمخططون والسياسيون جميعا، في جهد ضخم لعمل شيء ما بشأن مشكلة التنمية الاقتصادية. ولكن من كان مهتما بالفجوة السياسية؟

يعترف الرسميون الأمريكيون بأن للولايات المتحدة مصلحة رئيسية في خلق نظم سياسية قابلة للبقاء في بلاد آخذة ء التحديث. لكن قليلا، من جميع نشاطات الحكومة الأمريكية التي تؤثر في تلك البلاد ـ إن كان منها شيء على الإطلاق ـ موجها لتقوية ودعم الاستقرار السياسي، وتقليص الفجوة السياسية، كيف يمكن أن تفسر هذه الثغرة المدهشة؟.

سوف يظهر التفسير متجذرا في جانبين متميزين من جوانب الخبرة التاريخية الأمريكية. في مواجهة البلاد الآخذة في التحديث، كانت الولايات المتحدة مكبلة بتاريخها السعيد، وكانت، في تطورها، تنعم بأكثر من حصتها العادلة من الوفرة الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية والاستقرار السياسي.

هذا الوضع السار من النعم قاد الأمريكيين إلى الإيمان بوحدة الخير، لافتراض أن كل الأشياء الجيدة تسير معا ، وأن إنجاز هدف إجتماعي واحد مرغوب فيه يساعد على إنجاز الأهداف الأخرى في السياسة الأمريكية تجاه البلاد الآخذة في التحديث. ولقد انعكست هذه التجربة في الإيمان بأن الاستقرار السياسي سيكون نتيجة طبيعية وحتمية لإنجاز النمو الاقتصادي أولا ثم الإصلاح الاجتماعي. وخلال الخمسينيات من القرن العشرين كان، الافتراض السائد للسياسة الأمريكية أن النمو الاقتصادي - القضاء على الفقر والمرض والجهل، كان ضروريا من أجل التطور السياسي والاستقرار السياسي، وكانت السلسلة السببية في التفكير الأمريكي هي أن المساعدة الاقتصادية تعزز النمو الاقتصادي، والنمو الاقتصادي يعزز الاستقرار السياسي. كان يحتفظ بهذه العقيدة غير القابلة للنقاش كشيء مقدس في التشريع، وربما الأكثر أهمية، أنها كانت راسخة في تفكير الرسميين في (وكالة المساعدة الاقتصادية) AID والوكالات الأخرى المهتمة ببرامج المساعدات الأجنبية.

وإذا كان الفساد السياسي وعدم الاستقرار السياسي متفاقما في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية في عام ١٩٦٥ أكثر منه قبل خمسة عشر عاما، فإن ذلك كان في جزء منه، لأن السياسة الأمريكية عكست هذه العقيدة الخاطئة. لأن النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي هما، في الحقيقة، هدفان مستقلان، والتقدم نحو أحدهما ليس له بالضرورة علاقة بالتقدم نحو الآخر. في بعض الأمثلة، قد تعزز برامج التنمية الاقتصادية الاستقرار السياسي، وفي أمثلة أخرى قد تضعف مثل هذا الاستقرار السياسي إلى حد خطير. وهكذا أيضا قد تشجع بعض أشكال الاستقرار السياسي النمو الاقتصادي، وقد تثبطه أشكال أخرى. لقد كانت الهند واحدة من أفقر البلدان في العالم في الخمسينيات من القرن العشرين، وكان لها معدل متواضع للنمو الاقتصادي، ولكنها من خلال «حزب المؤتمر» حققت درجة عالية من الاستقرار السياسي. وربما كان معدل دخل الفرد في الأرجنتين وفنزويلا أكثر عشر مرات مما كان في الهند، وكان لفنزويلا معدل خارق للنمو الاقتصادي، ومع ذلك ظل الاستقرار هدفا مراوغا بالنسبة إلى كلا البلدين. ومع التحالف من أجل التقدم في عام ١٩٦١، انضم الإصلاح الاجتماعي - يعني التوزيع الأكثر إنصافا للموارد المادية والرمزية -

إلى التنمية الاقتصادية كهدف واع وصريح للسياسة الأمريكية تجاه البلاد الآخذة بالتحديث.

كان هذا النمو، في جزء منه، ردة فعل على الثورة الكوبية، وعكس الافتراض بين صناع السياسة أن الإصلاح الزراعي والضريبي، ومشاريع الإسكان وبرامج الخدمات الاجتماعية سوف تقلل التوترات الاجتماعية، وتعطل فاعلية فتيل الفيديلية (نسبة إلى فيديل كاسترو). مرة أخرى، كان الاستقرار السياسي هو النتاج الجانبي لتحقيق هدف آخر مرغوب فيه اجتماعيا. وفي الحقيقة تشبه العلاقة بين الإصلاح الاجتماعي والاستقرار السياسي، تلك التي بين النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي. في بعض الظروف قد تقلل الإصلاحات التوترات، وتشجع التغيير السلمي أكثر من أن تشجع التغيير العنيف، ومع ذلك في ظروف أخرى، قد يفاقم الإصلاح من التوترات إلى حد كبير، ويفجر بالعنف ويكون حافزا على الثورة لا بديلا لها.

سبب ثان للامبالاة الأمريكية بالتطور السياسي، كان هو غياب الحاجة إلى تأسيس نظام سياسي في التجربة التاريخية الأمريكية. قال دي توكفيل إن الأمريكيين ولدوا متساوين، لذلك لم يكن عليهم أبدا أن يقلقوا بشأن إيجاد المساواة، لقد استمتعوا بثمار الثورة الديموقراطية من دون أن يعانوا واحدة منها. لذلك أيضا ولدت أمريكا بحكومة، وبمؤسسات سياسية وممارسات مستوردة من انجلترا القرن السابع عشر. لذلك لم يكن على أمريكا أن تقلق بشأن خلق حكومة. هذه الفجوة في التجربة التاريخية جعلتهم بشكل خاص عميانا عن مشاكل خلق سلطة فعالة في بلدان آخذة بالتحديث. وعندما يفكر أمريكي بشأن مشكلة بناء الحكومة، فإنه يوجه نفسه ليس إلى خلق السلطة وتجميع القوة، بل بالأحرى إلى الحد من السلطة وتقسيم القوة. وعندما يطلب منه تصميم حكومة، يخرج بمؤسسة مكتوبة وقائمة بالحقوق وفصل في القوى وتدقيقات وتوازنات، فيدراليات (اتحادات)، انتخابات منتظمة، أحزاب متنافسة، كل الوسائل الممتازة من أجل تحديد وحصر الحكومة. إن الأمريكي اللوكياني(*) (The Lockean) هو أساسا مضاد للحكومة، بحيث إنه يحدد الحكومة بقيود على الحكومة. وعند مواجهته بالحاجة إلى تصميم نظام

(*) نسبة إلى الفيلسوف الإنجليزي جون لوك (١٦٣٢ ـ ١٧٠٤) الذي عرف بدعوته إلى التسامح ورفضه لنظرية الحق الإلهي، ونظريته في أن الاختيار أساس المعرفة [المترجم].

سياسي يعمل على رفع القوة والسلطة إلى أقصى حد لن يكون لديه أي جواب جاهز. صيغته العامة هي أنه على الحكومة أن ترتكز على انتخابات حرة وعادلة.

في الكثير من المجتمعات الآخذة في التحديث، هذه الصيغة ليس لها علاقة. تفترض الانتخابات ضمنا، لكي تكون ذات معنى، ومستوى معينا من التنظيم السياسي. المشكلة ليست في إقامة انتخابات بل في خلق مؤسسات. في العديد، إن لم يكن في معظم البلاد الآخذة في التحديث تخدم الانتخابات فقط في رفع قدرة القوى الاجتماعية التمزيقية وغالبا الرجعية، وفي هدم بنية السلطة العامة. «عند تشكيل حكومة ستدار من قبل رجال على رجال» حذر «ماديسون»(*) في المقال الواحد والخمسين «الاتحادي» قائلا: «تكمن الصعوبة الكبيرة في هذا: عليك أولا تمكين الحكومة من أن تسيطر على المحكومين، وفي المقام الثاني تجبرها على السيطرة على نفسها». في العديد من الدول الآخذة في التحديث، ما زالت الحكومات عاجزة عن أداء الوظيفة الأولى وأكثر عجزا عن أداء الثانية. المشكلة الأساسية ليست في الحرية بل في خلق نظام عام شرعي. طبعا قد يكون للناس نظام من دون حرية، ولكنهم لا يستطيعون الحصول على الحرية من دون نظام، على السلطة أن توجد قبل أن يكون بالإمكان تقييدها. إن السلطة هي الشيء النادر الوجود في تلك البلاد الآخذة في التحديث، حيث إن الحكومة تكون تحت رحمة مثقفين منعزلين، وضباط شديدي المراس، وطلبة مشاغبين.

إنه بالضبط ذلك النقص الذي تكون الشيوعية وحركات من الطراز الشيوعي قادرة على التغلب عليه. يظهر التاريخ أن الحكومات الشيوعية ليست أفضل من الحكومات الحرة في تخفيف المجاعات وتحسين الصحة. وتوسيع الإنتاج القومي وإيجاد الصناعة وتعظيم الخدمة الاجتماعية. ولكن الشيء الوحيد الذي تستطيع الحكومات الشيوعية أن تفعله هو أن تحكم، وتوفر منظمة حزبها الآلية المؤسساتية من أجل تعبئة الدعم وتنفيذ السياسة. إن التحدي الحقيقي الذي يخلقه الشيوعيون للبلاد الآخذة في التحديث، ليس في أنهم ماهرون في الإطاحة بالحكومات (وهو أمر سهل)،

(*) جيمس ماديسون: الرئيس الأمريكي الرابع (١٧٥١ ـ ١٨٣٦) الذي تولى الرئاسة في الفترة (١٨٠٩ ـ ١٨١٧)، وتقوم فلسفته على التوازن بين السلطات، وأن يحد بعضها من سلطة بعض [المترجم].

ولكن في أنهم ماهرون في صناعة الحكومات (وهي مهمة أصعب بكثير). قد لا يوفرون حرية، ولكنهم فعلا يوفرون سلطة، وإنهم فعلا يخلقون حكومات تستطيع أن تحكم.

المشاركة السياسية: التحديث والتفسخ السياسي

الحداثة والوعي السياسي

يمكن لمظاهر الحداثة الأوثق صلة بالسياسة أن تصنف على نطاق عريض في فئتين اثنتين: أولا الحركة الاجتماعية، وهي في صياغة كارل دويتش العملية التي بواسطتها تتآكل أو تتحطم المجموعات الرئيسية القديمة من التعهدات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية، ويصبح الناس عرضة لأنماط جديدة من التفاعل الاجتماعي والسلوك. إنها تعني تغييرا في مواقف وقيم وآمال الناس من تلك المرتبطة بالعالم التقليدي إلى تلك المتعارف عليها في العالم الحديث. إنها نتيجة تالية للتعليم والثقافة والاتصالات المتزايدة، والتعرض لوسائط الإعلام والحضرنة. ثانيا تشير التنمية الاقتصادية إلى النشاط الاقتصادي الكلي، وإلى ناتج المجتمع. وقد تقاس بمتوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني الكلي، ومستوى التصنيع ومستوى رفاهية الفرد بمؤشرات مثل توقع العمر، كمية الطعام والشراب السعرية، المتاح من المستشفيات والأطباء.

تقتضي الحركة الاجتماعية تغييرات في طموحات الأفراد والجماعات والمجتمعات، وتقتضي التنمية الاقتصادية تغييرات في قدراتهم، وتتطلب الحداثة كليهما.. لذا، فإن أكثر جوانب الحداثة السياسية حسما يمكن أن تصنف بشكل تقريبي تحت ثلاثة عناوين رئيسية عريضة:

أولا تقتضي الحداثة السياسية عقلنة السلطة، واستبدال عدد كبير من السلطات التقليدية والدينية والعائلية والعرقية السياسية بسلطة سياسية وطنية علمانية مفردة. ويعني هذا التغيير أن الحكومة هي من إنتاج الإنسان وليس من إنتاج الطبيعة أو غيرها، وأن المجتمع الجيد التنظيم يجب أن يكون له مصدر بشري محدد للسلطة النهائية، طاعة لمن قانونه الوضعي يأخذ الأسبقية على الالتزامات الأخرى. تقتضي الحداثة السياسية إصرارا على السيادة العليا

الظاهرية للدولة الوطنية مقابل القوى الإقليمية والمحلية، إنها تعني انسجاما وطنيا، ومركزة أو تجمع القوة في مؤسسات التشريع الوطنية المعترف بها.

ثانيا، يقتضي التحديث السياسي تمايزا في وظائف سياسية جديدة، وتطور بنى متخصصة لإنجاز هذه الوظائف. وتصبح مجالات الكفاءة الخاصة - قانونية، أو عسكرية، أو إدارية، أو علمية - مفصولة عن عالم السياسة، وتنهض أجهزة مستقلة بذاتها ومتخصصة، وإن كانت تابعة، لتضطلع بهذه المهام. ويصبح التسلسل الإداري الهرمي أكثر إحكاما ، وتعقيدا وانضباطا، والإدارة والقوة موزعتان حسب الإنجاز أكثر منهما بحسب الانتساب.

ثالثا، يقتضي التحديث السياسي مشاركة متزايدة في السياسة من قبل فرق اجتماعية في كل مكان من المجتمع. قد تزيد المشاركة الموسعة من السيطرة على الشعب من قبل الحكومة كما في بعض الدول الدكتاتورية، أو يمكن أن تزيد السيطرة على الحكومة من قبل الشعب، كما في الحكومات الديموقراطية. ولكن يصبح المواطنون في كل الدول الحديثة منخرطين ومتأثرين بالشؤون الحكومية. وهكذا تفرق السلطة المعقلنة والبنية المتمايزة والمشاركة الجماعية بين الحكومات الحديثة والحكومات السابقة.

ولكن، من الخطأ أن نستنتج أن الحداثة تعني في الممارسة عقلنة السلطة، وتمايز البنية، وتوسيع المشاركة السياسية. هناك فرق أساسي يجري تجاهله أحيانا بين الحداثة السياسية المعرفة بالتحرك من الدولة التقليدية إلى الدولة الحديثة، والحداثة السياسية المعرفة بالمظاهر السياسية، والتأثيرات السياسية للحداثة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. تضع الأولى الاتجاه الذي يجب أن يتحرك نحوه التغيير السياسي نظريا، وتصف الأخيرة التغييرات السياسية التي تحدث فعليا في بلاد آخذة في الحداثة. الفجوة بين الاثنتين عادة واسعة. تقتضي الحداثة في الممارسة دائما تغييرا، وعادة تفسخا في النظام السياسي التقليدي، ولكنها لا تقتضي بالضرورة حركة ذات أهمية في اتجاه نظام سياسي حديث، ومع ذلك، كان الميل إلى افتراض أن ما هو صحيح للعملية الاجتماعية الأوسع للتحديث هو أيضا صحيح للتغييرات السياسية. إن التحديث الاجتماعي لدرجة ما، هو حقيقة في آسيا، وأفريقيا

وأمريكا اللاتينية: الحضرنة سريعة، والتعلم يزداد ببطء، ويدفع بالتصنيع دفعا، ويتزحزح نصيب الفرد من الإنتاج الوطني الإجمالي بدرجات صغيرة إلى الأعلى، ويتوسع تداول وسائط الإعلام. كل هذه حقائق. وبالمقارنة، فإن التقدم باتجاه الكثير من الأهداف الأخرى التي حدد الكتاب هويتها بالحداثة السياسية - الديموقراطية، ، والاستقرار، والتمايز البنيوي وأنماط الإنجاز، الاندماج الوطني، هي غالبا أمور غامضة مشكوك فيها في أحسن الأحوال. لكن الميل هو إلى الاعتقاد بأنه بسبب حدوث التحديث الاجتماعي، فإن التحديث السياسي يجب أن يحدث أيضا.

في واقع الأمر، بعض من الاتجاهات المشمولة في مفهوم «التحديث السياسي» هي فقط التي ميزت المجالات «الآخذة في التحديث». وبدلا من التوجه إلى التنافسية والديموقراطية، كان هناك «تآكل للديموقراطية»، ونزوع إلى نظم عسكرية استبدادية، وإلى نظم الحزب الواحد. وبدلا من الاستقرار، كان هناك انقلابات وثورات متكررة. وبدلا من الوطنية الموحدة والبناء الوطني، كان هناك صراعات عرقية، وحروب أهلية متكررة، وعوضا عن العقلانية المؤسساتية والتمايز كان هناك تحلل للمؤسسات الإدارية الموروثة من العهد الاستعماري، وإضعاف وتمزيق للمؤسسات السياسية التي تطورت أثناء النضال من أجل الاستقلال. ظهر المفهوم السياسي للتحديث كتعبئة ومشاركة فقط ليكون بشكل عام قابلا للتطبيق بالنسبة إلى العالم «النامي». وعلى النقيض من ذلك، بدت العقلانية والاندماج والتمايز ذات علاقة معتمة بالكامل مع الواقع.

تتميز الدولة الحديثة من الدولة التقليدية، أكثر من أي شيء آخر، بالمدى الأوسع الذي يشارك فيه الناس في السياسة، ويتأثرون بالسياسة في وحدات سياسية كبيرة. تأخذ التأثيرات الممزقة للحداثة الاجتماعية والاقتصادية على السياسة والمؤسسات السياسية الكثير من الأشكال. تمزق التغييرات الاجتماعية والاقتصادية بالضرورة الجماعات السياسية والاجتماعية، وتقوض الولاء للسلطات التقليدية... وتميل الحداثة بذلك إلى أن تسبب الانسلاخ والاغتراب والتفسخ والفوضى، وانعدام المعيارية المتولد عن الصراع بين القيم الجديدة والقديمة، وتقوض القيم الجديدة الأسس القديمة للاتحاد، والسلطة قبل أن يكون بالإمكان استحضار المهارات الجديدة والمحفزات والموارد إلى حيز الوجود لخلق تجمعات جديدة.

إن انهيار المؤسسات التقليدية قد يؤدي إلى التفسخ النفسي والفوضى، ولكن هذه الظروف بعينها تخلق أيضا الحاجة إلى تحديد جديد للهوية والولاء. قد يأخذ الأخير (الولاء) شكل إعادة تحديد تعريف الهوية بجماعة وجدت في شكل كامن أو فعلي من مجتمع تقليدي، أو أنها قد تؤدي إلى تعريف بمجموعة من الرموز أو جماعة جديدة تطورت هي نفسها في عملية التحديث. رأى ماركس أن التصنيع يحدث الوعي الطبقي أولا عند البورجوازيين، ومن ثم عند الطبقة العاملة. ركز ماركس على مظهر ثانوي واحد فقط لظاهرة أكثر عمومية بكثير، التصنيع هو مظهر واحد للحداثة، والحداثة تستحث ليس مجرد الوعي الطبقي، ولكن الوعي الجماعي من كل الأنواع أيضا، في القبيلة، والإقليم والعشيرة والدين والطائفة، بالإضافة إلى الطبقة التقليدية والمهنة والترابط. تعني الحداثة، أن كل الجماعات القديمة بالإضافة إلى الحديثة، التقليدية بالإضافة إلى الحديثة، تصبح واعية لذاتها كجماعات بشكل متزايد، وكذلك لمصالحها ومطالبها بالعلاقة مع جماعات أخرى.

واحدة من أكثر ظواهر الحداثة المدهشة بالفعل هي الوعي المتزايد، والاتساق، والتنظيم، والفعالية التي تحدثها في الكثير من القوى الاجتماعية التي وجدت على أقل مستوى من التطابق والتنظيم في المجتمع التقليدي.

على أي حال، يمكن للوعي الجماعي نفسه أن يكون أيضا عقبة رئيسية أمام خلق مؤسسات سياسية فعالة تشمل مجالا أعرض من القوى الاجتماعية. ومع الوعي الجماعي «ينمو أيضا الظلم الجماعي»، يتطور عندما يكون هناك احتكاك مكثف بين الجماعات المختلفة، مثل تلك التي ترافقت مع الحركة في اتجاه مؤسسات اجتماعية وسياسية أكثر مركزية. «ومع الظلم الجماعي يأتي أيضا الصراع الجماعي».

إن الجماعات العرقية والدينية التي عاشت بسلام، جنبا إلى جنب في مجتمع تقليدي، تصبح مدفوعة إلى صراع عنيف نتيجة للتفاعل والتوترات، واللامساواة المتولدة عن الحداثة الاجتماعية والاقتصادية. وهكذا تزيد الحداثة الصراع بين الجماعات التقليدية، وبين الجماعات التقليدية والجماعات العصرية، وبين الجماعات العصرية. تدخل النخبة الجديدة التي

تستند إلى ثقافة غربية أو حديثة في صراع مع النخبة التقليدية التي تستند سلطتها إلى مكانة موروثة أو مكانة نسب. وتنشأ العداوات ضمن النخبة الحداثية بين السياسيين والبيروقراطيين، بين المثقفين والجنود، وبين قادة العمال ورجال الأعمال. الكثير، إن لم يكن معظم هذه الصراعات، تحتدم بعنف من وقت إلى آخر.

الحداثة والعنف

فرضية الفجوة

[...]

تزعزع الحركة الاجتماعية الاستقرار أكثر من النمو الاقتصادي. إن الفجوة بين هذين الشكلين من التغيير تفسح مجالا لتأثير الحداثة على الاستقرار السياسي، إن الحضرنة والتعليم والثقافة، ووسائط الإعلام، كلها تعرض الإنسان التقليدي إلى أشكال جديدة من الحياة، ومعايير جديدة للمتعة، وإمكانات جديدة للإشباع.

تكسر هذه الخبرات الحدود المعرفية والمبدئية للثقافة التقليدية، وتشجع مستويات جديدة من الطموحات والاحتياجات. على أي حال، تزداد قدرة المجتمع الانتقالي على إرضاء هذه الطموحات الجديدة بشكل أشد بطئا من الطموحات نفسها. وبالتالي تنمو فجوة بين الطموح والتوقع، بين تشكل الحاجة وإشباعها، أو وظيفة الطموحات ووظيفة مستوى المعيشة. تولد هذه الفجوة إحباطا اجتماعيا واستياء عمليا ، ويوفر امتداد الفجوة مؤشرا منطقيا إلى عدم الاستقرار السياسي، هو نوعا ما أكثر تعقيدا مما قد يبدو على السطح. تعود العلاقة إلى حد كبير إلى غياب متغيرين ضمنيين متداخلين: الفرص من أجل حركة اجتماعية واقتصادية، والمؤسسات السياسية المتكيفة.

وبالتالي، يعتمد المدى الذي يسبب عنده الإحباط الاجتماعي المشاركة السياسية، إلى حد كبير، على طبيعة البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع التقليدي.

من المحتمل أن يكون بالإمكان إبعاد هذا الإحباط من خلال الحركة الاجتماعية والاقتصادية، إن كان المجتمع التقليدي «منفتحا» بشكل كاف لتقديم فرص لمثل هذه الحركة. إن هذا بالضبط ما يحدث في المناطق

الريفية إلى حد ما، حيث تساهم فرص خارجية من أجل الحركة الأفقية (الحضرنة) بالاستقرار النسبي للريف في معظم البلدان الآخذة في التحديث، وتساهم الفرص القليلة بدورها من أجل الحركة العمودية (المهنية في الدخل) داخل المدن بعدم الاستقرار الأكبر. على أي حال، وبصرف النظر عن الحضرنة، فإن معظم البلاد التي تسير في طريق التحديث لديها مستويات منخفضة من الحركة الاجتماعية - الاقتصادية، في مجتمعات قليلة نسبيا من المحتمل أن تقوم البنى التقليدية بتشجيع النشاط الاقتصادي أكثر من النشاط السياسي. تكون الأرض أو أي أنواع أخرى للثروة الاقتصادية في المجتمع التقليدي تحت القبضة المحكمة لحكم أقلية صغيرة أو مسيطر عليها من قبل شركات ومستثمرين أجانب. إن قيم المجتمع التقليدي معادية عادة للأدوار الجريئة التي تمثلها المشروعات الحديثة، وقد تكون مثل هذه الأدوار، بالتالي، محتكرة من قبل أقلية عرقية (اليونانيون والأرمن في الإمبراطورية العثمانية، والصينيون في جنوب شرق آسيا، واللبنانيون في أفريقيا)، بالإضافة إلى ذلك غالبا ما تؤكد القيم الحديثة والأفكار التي تُقدم إلى النظام على أولوية الحكومة (الاشتراكية، الاقتصاد المخطط)، وبالتالي قد تقود الأفراد المتحركين إلى تجنب الأدوار الطموحة لتنظيم المشروعات.

في مثل هذه الأحوال، تصبح المشاركة السياسية هي الطريق من أجل تقدم الفرد المتحرك اجتماعيا، يقود الإحباط الاجتماعي إلى مطالب من الحكومة ، وإلى توسيع المشاركة السياسية لتنفيذ تلك المطالب.

بالإضافة إلى ذلك يجعل التخلف السياسي للبلد، من ناحية التحول السياسي إلى المؤسساتية، أمر التعبير عن تلك المطالب من الحكومة صعبا، إن لم يكن مستحيلا، من خلال قنوات شرعية مقبولة، وكذلك أمر أن تكون معدّلة ومجمعة ضمن نظام سياسي. من هنا، تكون الزيادة الحادة في المشاركة السياسية باعثا على عدم الاستقرار السياسي.

إن عدم الاستقرار السياسي في البلاد التي تسير في طريق التحديث هو، إلى حد كبير، وظيفة هذه الفجوة بين الطموحات والتوقعات الناتجة عن تصاعد الطموحات التي تحدث بشكل خاص في

الأطوار الأولى من التحديث، تؤثر الحداثة في اللامساواة الاقتصادية، وكذلك في عدم الاستقرار السياسي بطريقتين. فأولا، الثروة والدخل هما عادة موزعان بشكل غير متساوٍ في البلاد الفقيرة أكثر من البلاد المتطورة اقتصاديا.

هذه اللامساواة مقبولة في مجتمع تقليدي كجزء من النمط الطبيعي للحياة. على أي حال، فإن الحركة الاجتماعية تزيد من الوعي باللامساواة، وبالتالي النقمة عليها. إن تدفق الأفكار الجديدة يضع شرعية التوزيع القديم موضع تساؤل، ويرى أن توزيعا للدخل أكثر عدالة هو أمر ممكن ومرغوب. إن الطريقة الواضحة لتحقيق تغيير سريع في توزيع الدخل هو عبر الحكومة. على أي حال، فإن الذين يهيمنون على الدخل عادة يهيمنون على الحكومة أيضا، ومن ثم تُحول الحركة الاجتماعية اللامساواة الاقتصادية التقليدية إلى محرض على التمرد.

وثانيا، يسبب النمو الاقتصادي، على المدى البعيد، توزيعا للإيراد أكثر عدلا مما هو موجود عليه في المجتمع التقليدي. ولكن، من ناحية ثانية وعلى المدى القريب، يكون الأثر المباشر للنمو الاقتصادي غالبا هو تفاقم اللامساواة في الداخل.

إن مكاسب نمو اقتصادي سريع مركزة غالبا في جماعات قليلة، بينما الخسائر منتشرة بين الكثيرين. ونتيجة لذلك، قد يتزايد عدد الناس الذين سيصبحون أكثر فقرا في المجتمع فعليا. يقتضي النمو السريع غالبا تضخما ماليا، وترتفع الأسعار في التضخم نموذجيا أسرع وأكثر من الأجور مع ميول تالية باتجاه توزيع غير متساوٍ للثروة، ويشجع تأثير النظم القانونية الغربية في المجتمعات غير الغربيةً، غالبا، على استبدال الأشكال الجماعية (المشتركة) من ملكية الأراضي بملكية خاصة، وبذلك تميل إلى التسبب في لا مساواة أعظم في ملكية الأرض، مما هو موجود أصلا في المجتمع التقليدي. بالإضافة إلى ذلك في المجتمعات الأقل نموا، فإن توزيع الدخل في القطاع الأكثر حداثة (غير الزراعي) هو عادة أبعد من المساواة مما هو عليه في القطاع الزراعي. في عام ١٩٥٠ في الهند الريفية، على سبيل المثال، تلقى ٥٪ من عدد العائلات ٢٨,٩٪ من الدخل، بينما في الهند الحضرية، فإن الـ ٥٪ من الأسر تلقت ٦١,٥٪ من

الدخل. وبما أن التوزيع الإجمالي للدخل أكثر تساويا في الأمم الزراعية الأقل نموا، فإن توزيع الدخل ضمن القطاع غير الزراعي في البلد المتخلف هو أبعد من المساواة بكثير مما هو عليه في القطاع نفسه في بلد متقدم.

إن النمو الاقتصادي يزيد من اللامساواة الاقتصادية في الوقت نفسه الذي تقل فيه التعبئة الاجتماعية من شرعية تلك اللامساواة. ويتحد كلا جانبي الحداثة ليسببا اللااستقرار السياسي.



الجزء الثالث

هل نلقي اللوم على الضحايا؟

التبعية وطرح نظريات الأنظمة العالمية



15 تنمية التخلف (١٩٦٩)

آندريه جوندر فرانك

ولد آندريه جوندر فرانك في برلين عام ١٩٢٩، وتلقى تعليمه في الولايات المتحدة الأمريكية وخلال الفترة ما بين ١٩٦٣ و١٩٧٣ درّس في جامعات البرازيل ومكسيكو وتشيلي، وفي حين أنه كان مسبوقا بعلماء مركز الأمم المتحدة في تشيلي ECLA أمثال «راؤول بيربيش» و«بول باران» و«فرناند و«هنريك» و«كاردوسو»، كان جوندر فرانك أول باحث متخصص في التبعية يكتب باللغة الإنجليزية. عاد جوندر فرانك إلى بلده ومعه مجموعة من الأفكار البليغة والمثيرة للجدل والتي كانت هزيمة ساحرة لنظرة التحديث السائدة آنذاك. وأكثر من ذلك، فإن رواج نظرية «جوندر فرانك» عن التبعية جعل الباحثين الغربيين، لأول مرة، يقبلون التفسير القائل بأن

«إنهم لن يتمكنوا من تحقيق هذه الأهداف باستيراد القوالب الكلامية العقيمة من المركز والتي لا تتماشى مع حقيقة اقتصادهم التابع، ولا تستجيب لاحتياجاتهم الاستقلالية السياسية»

آندريه جوندر فرانك

سبب فقر الأمم الفقيرة يأتي فعليا من تلك الأمم الفقيرة. وقد وصف جوندر فاقة الأمم الأقل نموا واعتمادها على الأمم الأغنى بأنهما أمر لا مفر منه، هذا التعديل الجذري في نظرية التبعية ادعى أن علاقات الإمبريالية وهيمنتها حصرت الدول الفقيرة في قاع الاقتصاد العالمي. وحسب رأي «جوندر فرانك» فإنه في الوقت ذاته الذي تقدم فيه الرأسمالية الثروة وتدفع بنمو الدول المحورية فإنها تخلق العوز والتخلف في دول الأطراف. هذا التخلف لن ينتهي هكذا ببساطة بمرور الوقت أو بالتغيير الاجتماعي، بل إن ملاذ هذه الدول الوحيد هو أن تحمي أسواقها من الدول الغنية بقوة.

(١)

لا نستطيع أن نأمل بتشكيل نظرية تنمية تفي بالحاجة، أو سياسة لغالبية سكان العالم الذين يعانون التخلف قبل أن ندرس أولا كيف ساهم اقتصادهم الماضي وتاريخهم الاجتماعي في إبراز تخلفهم الحالي. مع ذلك فإن معظم المؤرخين يدرسون الدول الرئيسية المتطورة فقط ويولون اهتماما ضئيلا للأراضي المستعمرة والمتخلفة. ولهذا السبب فإن معظم تصنيفاتنا النظرية ومؤشراتنا لسياسة التنمية قد استُخلصت بالكامل من الخبرة التاريخية للدول الأوروبية والأمريكية الشمالية الرأسمالية المتقدمة.

بما أن الخبرة التاريخية للدول المُستعمِرة والمتخلفة مختلفة بشكل واضح، لذلك تفشل أي نظرية متوافرة في أن تعكس ماضي الجزء المتخلف من العالم كليا وتعكس ماضي العالم ككل بشكل جزئي فقط. الأهم من ذلك هو أن جهلنا بتاريخ الدول المتخلفة يقودنا إلى افتراض أن ماضيها، وبالطبع حاضرها، يشابه مراحل سابقة للدول المتقدمة حاليا. هذا الجهل وهذا الافتراض يقودوننا إلى مفاهيم خطيرة خاطئة عن التخلف والتقدم والتنمية المعاصرة. علاوة على ذلك فإن أغلب الدراسات عن التنمية والتخلف تخفق في أن تأخذ بعين الاعتبار الاقتصاد والعلاقات الأخرى بين الدولة المركز ومستعمراتها الاقتصادية من خلال انتشار النظام التجاري والرأسمالي في العالم . وبالتالي فمعظم نظرياتنا تفشل في تفسير بنية وتطور نمو النظام الرأسمالي ككل، وكذلك في تعليل تزامن ظهور التخلف في بعض أجزائه والنمو الاقتصادي في أخرى.

إن الاعتقاد السائد هو أن النمو الاقتصادي يحدث في سلسلة متعاقبة من المراحل الرأسمالية وأن الدول المتخلفة اليوم ما تزال في مرحلة توصف أحيانا كمرحلة أصيلة من التاريخ اجتازتها الدول المتقدمة حاليا منذ زمن بعيد. ولكن حتى بعض المعرفة المتواضعة للتاريخ تبين أن التخلف ليس شيئا أصليا أو تقليديا، وأن كلا من ماضي الدول المتخلفة وحاضرها لا يشابه ماضي الدول المتقدمة اليوم في أي ناحية ذات أهمية. إن الدول المتقدمة اليوم لم تكن أبدا متخلفة حتى وإن كانت غير متطورة وغير نامية. ويسود الاعتقاد أيضا بأنه يمكن فهم التخلف المعاصر لبلد ما كمجرد نتاج أو انعكاس لصفاته أو بنيته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية الخاصة به. علاوة على ذلك فإن الأبحاث التاريخية تثبت أن جزءا كبيرا من التخلف المعاصر هو نتاج تاريخي لماضي وحاضر العلاقة الاقتصادية، وكذلك علاقات أخرى قائمة بين الدول المتخلفة التابعة والدول المحورية المتطورة في الوقت الحاضر.

وإلى ذلك، فإن تلك العلاقات تشكل جزءا أساسيا من تركيبة وتطور النظام الرأسمالي في الميزان العالمي عموما. هناك وجهة نظر خاطئة تقول إن تنمية هذه الدول المتخلفة، ومن ضمنها أكثر المناطق المحلية تخلفا، يجب أن تُنشَّط عن طريق نشر رأس المال والمؤسسات والقيم... إلخ، من قبل العواصم الرأسمالية الوطنية والعالمية. وتقترح النظرة التاريخية المبنية على الخبرة السابقة للدول المتخلفة أنه، على العكس من ذلك، بإمكان التنمية الاقتصادية أن تتم داخل الدول المتخلفة دون الاعتماد على علاقات الانتشار هذه.

إن عدم المساواة الواضحة في الدخل، وكذلك الفروق الثقافية قادت الكثير من المراقبين إلى رؤية مجتمعات واقتصاديات ثنائية في الدول المتخلفة. ويفترض أن يكون لكل جزء منها تاريخه الخاص به، وكذلك تركيبه وحيوية معاصرة مستقلة بشكل كبير عن الجزء الآخر. ويفترض أن جزءا واحدا فقط من الاقتصاد والمجتمع قد تأثر بشكل ملموس بالعلاقات الاقتصادية الوثيقة مع العالم الرأسمالي الخارجي، وذلك الجزء المقصود هو الذي أصبح عصريا ورأسماليا ومتطورا ناميا نسبيا بشكل خاص بسبب اتصالاته تلك. ويعتبر الجزء الآخر معزولا ومعتمدا على العمل لكسب الرزق وإقطاعيا أو «قبل - رأسمالي»، وهو لذلك أكثر تخلفا.

اعتقد، على العكس، أن فرضية «المجتمع الثنائي» باطلة، وأن توصيات النهج الذي تقود إليه إذا تم العمل بموجبها، تؤدي فقط إلى تعزيز وتكريس أوضاع التخلف نفسها التي من المفترض أن تكون قد صممت لعلاجها.

كم كبير من الدلائل يُقترح، وأنا واثق من أن الأبحاث التاريخية في المستقبل ستؤكد ذلك، أن انتشار النظام الرأسمالي في القرون السابقة قد اخترق ـ بشكل مؤثر وشامل ـ حتى أكثر قطاعات العالم المتخلف عزلة. ولذلك، فالمؤسسات والعلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية التي نراها هناك الآن هي نتيجة التطور التاريخي للنظام الرأسمالي. وبشكل لا يقل عن ذلك أيضا الخصائص الرأسمالية التي تبدو أكثر تطورا في العواصم الوطنية لهذه الدول المتخلفة.

وبشكل مماثل للعلاقات بين التنمية والتخلف على المستوى العالمي، فإن المؤسسات الحالية المتخلفة لما يدعى بالمناطق المتخلفة أو الإقطاعية لبلد متخلف لا تقل في كونها نتاجا لعملية تاريخية واحدة لتطور رأسمالي عن تلك المؤسسات الرأسمالية للمناطق التي يفترض أنها أكثر تقدما.. في هذه الوثيقة أود أن أستعرض أنواع الأدلة التي تدعم هذه الفرضية وفي الوقت ذاته أبين الخطوط التي يمكن لدراسة قادمة أو بحث أن يتبعها.

(٢)

كتب السكرتير العام لمركز أمريكا اللاتينية لأبحاث العلوم الاجتماعية في جريدة المركز ما يلي:

«لقد نشأ هذا المركز المتميز للمدينة في الفترة الاستعمارية. لقد أسس من قبل الفاتح (المستعمر) لكي يخدم الغايات نفسها التي ما زال يخدمها اليوم، وهي أن يدمج السكان المحليين في الاقتصاد الذي جلبه وطوره ذلك الفاتح. وسلالته. لقد كانت المدينة الاقليمية أداة فتح ومازالت حتى اليوم أداة سيطرة». ويؤكد المعهد الهندي الوطني في مكسيكو هذه الملاحظة عندما يشير إلى «أن السكان المسجلين (من أب أوروبي وأم هندية) في الواقع يعيشون دائما في مدينة هي مركز مقاطعة ذات ثقافة مختلطة، تعمل كعاصمة لمنطقة سكانها محليون، وتحافظ على علاقة وطيدة مع المجتمعات المتخلفة تربط المركز مع المجتمعات التابعة له». وتتابع المؤسسة مشيرة إلى أنه

«يوجد في الواقع بين السكان المهجنين الذين يعيشون في المدينة المركز في المنطقة والهنود الذين يعيشون في المناطق الريفية النائية اعتماد متبادل من كلٍّ على الآخر اقتصاديا واجتماعيا أكثر مما يبدو لأول وهلة»، وأن العواصم الإقليمية بكونها مراكز تعامل مشترك هي أيضا مراكز استثمار.

وهكذا فإن هذه العلاقات بين العاصمة وتوابعها ليست مقتصرة على المستوى العالمي والدولي، بل إنها تتجاوز ذلك وتبني الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لمستعمرات وبلدان أمريكا اللاتينية، تماما كما تصبح العاصمة الوطنية وقطاعها التصديري تابعة للعاصمة الإسبانية و(عواصم غيرها فيما بعد) للنظام الاقتصادي العالمي، ويصبح هذا التابع مباشرة عاصمة كولونيالية، ومن ثم وطنية، فيما يخص القطاعات الإنتاجية والسكان في الداخل. وعلاوة على ذلك فإن العواصم الإقليمية، التي هي نفسها تابعة للحاضرة الوطنية ـ ومن خلال الأخيرة تابعة أيضا للعاصمة العالمية ـ هي بدورها مراكز إقليمية تدور حولها توابعها المحلية الخاصة بها. وهكذا فإن سلسلة كاملة لمجموعات العواصم والتوابع تصل بين أجزاء النظام ككل، بدءا من مركزه الرئيسي في أوروبا أو الولايات المتحدة إلى أبعد نقطة حدودية في ريف أمريكا اللاتينية. عندما نتفحص هذه البنية العاصمية - التابعية، نجد أن كلا من التوابع ومن ضمنها إسبانيا والبرتغال (المتخلفة الآن) تنهض بدور أداة لامتصاص رأس المال أو فائض الاقتصاد من توابعها وتحويل جزء من هذا الفائض إلى العاصمة العالمية التي هي كلها تابعة لها. وأكثر من ذلك فإن كل عاصمة وطنية ومحلية تقوم بفرض وصون البنية الاحتكارية والعلاقة الاستغلالية لهذا النظام (كما تسميها المؤسسة الهندية الوطنية في مكسيكو) مادام ذلك يخدم مصالح العاصمة التي تستغل هذه التركيبة العالمية والوطنية والمحلية لدعم تطورها وثراء طبقاتها الحاكمة.

هذه هي الخصائص الرئيسية البنيوية التي ما زالت قائمة والتي زرعها الفتح الاستعماري في أمريكا اللاتينية. وإلى ما بعد تفحص تأسيس هذه التركيبة الاستعمارية بمضمونها التاريخي فإن الخطوة المقترحة التالية تستدعي دراسة تطور ـ وتخلف ـ هذه العواصم والتوابع لأمريكا اللاتينية خلال العملية التاريخية التالية المستمرة. وبهذه الطريقة يمكننا فهم سبب استمرار وجود توجهات في البنية الرأسمالية لعواصم أمريكا اللاتينية والعالم

تبدو وكأنها تؤدي إلى تطور العاصمة وتخلف التوابع ولماذا - بشكل خاص - تجدد العواصم الوطنية والإقليمية التي جعلت تابعة في أمريكا اللاتينية أن نموها الاقتصادي في أحسن حالاته هو نمو محدود أو متخلف.

(٣)

إن التخلف الحالي لأمريكا اللاتينية هو نتيجة مساهمتها الطويلة لقرون في عملية التنمية الرأسمالية العالمية، وأعتقد أنني قد أظهرت لتأييد دعواي دراسات للتاريخ الاقتصادي والاجتماعي في تشيلي والبرازيل. إن دراستي للتاريخ التشيلي تبين أن الفتح لم يدمج هذا البلد كليا في توسع وتنمية النظام الرأسمالي الصناعي والتجاري للعالم فحسب، بل إنه قدم أيضا التركيبة العاصمية التابعية الاحتكارية، وكذلك تطور الرأسمالية في الاقتصاد المحلي التشيلي والمجتمع ذاته. هذه التركيبة اخترقت بعد ذلك تشيلي كلها وتغلغلت فيها بسرعة كبيرة، منذ ذلك الوقت وخلال المسار التاريخي للعالم أصبحت تشيلي إبان عهد الاستعمار والتجارة الحرة والإمبريالية وفي الوقت الراهن أيضا، وبشكل متزايد مصبوغة بالتركيبة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتخلف التابع. إن تنمية التخلف هذه مستمرة اليوم في تابعية تشيلي المتزايدة للعواصم العالمية، وكذلك الاستقطاب الأكثر حدة للاقتصاد التشيلي المحلي.

ربما يكون تاريخ البرازيل أوضح حالة لكل من التنمية الوطنية والإقليمية للتخلف. إن توسع اقتصاد العالم منذ بداية القرن السادس عشر حَوَّلَ بنجاح الشمال الشرقي (داخل ميناس غيرايس) والشمال ووسط الجنوب (ريو دي جانيرو ـ ساوباولو ـ بارانا) إلى اقتصاديات تصديرية ودمجها في بنية وتطور النظام الرأسمالي العالمي.

لقد مارس كل من هذه الأقاليم ما بدا أنه تنمية اقتصادية خلال فترة عصرها الذهبي الخاص، ولكنها كانت تنميةً تابعةً لم تكن ذاتية النشوء ولا ذاتية الاستمرار. وعندما انحدر السوق أو الإنتاجية في المناطق الثلاث الأولى ضعف الاهتمام الأجنبي والمحلي بها فتُرِكَتْ لتقوم بتنمية التخلف الذي تعيشه اليوم. في المنطقة الرابعة مر اقتصاد البن بتجربة مماثلة وإن لم تكن بالخطورة نفسها (على رغم أن تطوير بديل صناعي للبن يبشر بتسديد ضربة قاتلة له في المستقبل

غير البعيد جدا)، كل هذه الدلائل التاريخية تناقض الفرضية المقبولة عموما بأن أمريكا اللاتينية تعاني من مجتمع مزدوج أو من بقاء المؤسسات الإقطاعية وأن ذلك يشكل عوائق مهمة في طريق تنميتها الاقتصادية.

(٤)

خلال الحرب العالمية الأولى، وبشكل أكبر خلال الكساد الاقتصادي الكبير، وأيضا خلال الحرب العالمية الثانية، بدأت ساوباولو في بناء مؤسسة صناعية هي أكبر مؤسسة في أمريكا اللاتينية اليوم. والسؤال المطروح هو إن كانت هذه التنمية الصناعية قد استطاعت أو بإمكانها أن تكسر الطوق حول البرازيل في موضوع التنمية التابعة والتخلف اللذين اتصفت بهما مناطقها الأخرى وتاريخها الوطني ضمن النظام الرأسمالي حتى الآن. أعتقد أن الجواب هو «لا»، على الصعيد المحلي فإن الدليل على ذلك واضح تماما حتى الآن. إن تنمية الصناعة في ساوباولو لم تجلب الكثير من الثراء إلى مناطق البرازيل الأخرى، بل إنها عوضا عن ذلك حوّلتها إلى توابع استعمارية داخلية وقللت من رأسماليتها أكثر وعززت، بل إنها حتى عمقت تخلفها. هناك القليل من الدلائل لاعتبار أن هذا العمل يمكن عكسه في المستقبل المنظور باستثناء الحد الذي يهاجر فيه فقراء المناطق الأخرى ويصبحون فقراء المدن المركزية الكبرى و خارجيا، فالدليل هو أنه على الرغم من أن التنمية الأولى لصناعة ساوباولو كانت مستقلة ذاتيا فإنها تتحول بشكل متزايد إلى تابع للعواصم الرأسمالية في العالم واحتمالات تطورها المستقبلي تُحدُّ بشكل متزايد. وقد أدت بي دراساتي للاعتقاد أن هذه التنمية محتوم لها أيضا أن تكون تنميةً محدودةً أو تنميةً متخلفةً ما دامت تحدث في الإطار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الحالي.

يجب علينا أن نستنتج باختصار أن التخلف لا يعود إلى بقاء المؤسسات القديمة ووجود نقص في رأس المال في المناطق التي بقيت معزولة عن مسيرة تاريخ العالم. بل على العكس فالتخلف كان وما زال ناشئا عن العملية التاريخية نفسها التي أنتجت التنمية الاقتصادية، تنمية الرأسمالية نفسها. ويسعدني القول إن هذه النظرة، تكتسب مناصرين بين طلاب أمريكا اللاتينية ويثبت صحتها أنها تستحق تسليط ضوء جديد على مشاكل المنطقة وتحمل في طياتها مفهوما أفضل من أجل تشكيل النظرية والسياسة.

(٥)

إن المنحى التاريخي والبنيوي نفسه يمكن أن يقود إلى نظرية تنمية ومنهج أفضل بوضع سلسلة من الافتراضات عن التنمية والتخلف كتلك التي اختبرتها في بحثي الحالي.

هذه الافتراضات مشتقة من الملاحظة التجريبية والافتراض النظري أنه ضمن هذا العالم الذي يحتضن تركيبة العاصمة - التابع فإن العاصمة تميل إلى التنمية والتابع يميل إلى التخلف. لقد ذُكرت الفرضية الأولى آنفا أنه بالتعارض مع تنمية عواصم العالم التي ليست تابعة لأحد، فإن تنمية العواصم الوطنية والثانوية محدودة بحالتها التابعية. وربما كان اختيار هذه الفرضية أكثر صعوبة من الفرضيات التالية، لأن جزءا من إثباتها يعتمد على اختبار الفرضيات الأخرى. مع ذلك فإن هذه الفرضية تبدو وكأنه جرى إثباتها بواسطة الاقتصاد غير المستقل وغير المرضي، خاصة التطور الصناعي لعواصم أمريكا اللاتينية الوطنية، كما وثّق في الدراسات التي أُجريت حتى الآن. إن الأمثلة الأكثر أهمية والأكثر إثباتا هي مناطق العاصمة في بيونس آيرس وساوباولو والتي بدأ نموها في القرن التاسع عشر فقط، ولذلك فهي لم تقيد بشكل كبير بأي إرث استعماري، ولكنها كانت ولا تزال تطورا تابعا يعتمد بشكل كبير على العواصم الخارجية تلك التي في بريطانيا أولا، ثم الولايات المتحدة.

فرضية ثانية هي أن الدول التابعة تشهد أكبر تنمية اقتصادية، خاصة التنمية الصناعية الرأسمالية الكلاسيكية، حين تكون روابطها مع عاصمتها في أضعف حالاتها. هذه الفرضية عاكست تماما الفرضية المقبولة عموما والقائلة بأن التنمية في الدول المتخلفة تنبع من أقصى درجات الاتصال بالدول العاصمية العالمية المتقدمة، وبالانتشار منها يبدو أنه قد أُثبتت هذه الفرضية بنوعين من الانعزال النسبي اختبرتهما أمريكا اللاتينية خلال مسيرة تاريخها. أحدهما هو الانعزال المؤقت الذي سببته الحرب أو الكساد في عواصم العالم. وفيما عدا الأزمات الصغيرة، فهناك خمس فترات من الأزمات الكبيرة يبدو أنها تؤكد هذه الفرضية. وهي الركود الاقتصادي الأوروبي (خاصة الإسباني) في القرن السابع عشر، وحروب نابليون، والحرب العالمية الأولى، وكساد الثلاثينيات من القرن العشرين والحرب العالمية الثانية. ومن الثابت والملاحظ أن التنمية الصناعية الأخيرة الأكثر أهمية وخاصة

للأرجنتين والبرازيل والمكسيك، ولكن أيضا لدول أخرى مثل تشيلي قد حدثت تحديدا خلال فترة الحربين العالميتين والركود الطارئ. ويعود الفضل في ذلك إلى تحلل الروابط التجارية والاستثمارية في أثناء هذه الفترات، فقد بدأت الدول التابعة عمليات تصنيع مستقلة ونموا واضحا. يوضح البحث التاريخي أن الأمر نفسه حصل في أمريكا اللاتينية خلال الركود الاقتصادي الأوروبي في القرن السابع عشر. فقد نما التصنيع في بلدان أمريكا اللاتينية، وأصبح بعضها مثل تشيلي دولا مصدرة لبضائع مصنعة. وقد أدت الحروب النابليونية إلى ظهور حركات استقلالية في أمريكا اللاتينية، وربما يجب أن تفسر هذه أيضا تأكيدا لفرضية التنمية جزئيا.

النوع الآخر من العزلة الذي يميل إلى تأكيد الفرضية الثانية هو العزلة الجغرافية والاقتصادية لمناطق كانت فيما مضى مرتبطة بشكل ضعيف نسبيا ومندمجة بشكل ضئيل في النظام التجاري والرأسمالي. إن بحثي الأولي يقترح أنه في أمريكا اللاتينية كانت هذه المناطق هي التي بدأت وجربت التنمية الاقتصادية الذاتية والواعدة من الطراز الرأسمالي الصناعي الكلاسيكي. والحالات الإقليمية الأكثر أهمية ربما كانت تكومان وأسونسيون وكذلك مدن أخرى مثل ميندوزا وروزاريو في داخل الأرجنتين وباراغواي أثناء نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر. وتعتبر ساوباولو القرن السابع عشر، قبل زراعة البن هناك بوقت طويل، مثالا آخر. وربما تكون انتيوكويا في كولومبيا وبوبلا وكويريتارو في المكسيك أمثلة أخرى أيضا. وبطريقتها الخاصة كانت تشيلي مثالا آخر أيضا إذ إنه قبل فتح الطريق البحري حول القرن (Horn)، كان هذا البلد معزولا نسبيا في نهاية الرحلة الطويلة من أوروبا عن طريق باناما. أصبحت كل هذه المناطق مراكز صناعية بل مصدّرة للمنسوجات عادة، خلال الفترات التي سبقت دمجها الفعال كتوابع في النظام الكولونيالي والوطني والرأسمالي العالمي.

(٦)

ونتيجة طبيعية للفرضية الثانية هي أنه عندما تتعافى العاصمة من أزمتها وتعيد بناء الروابط التجارية والاستثمارية التي تعيد دمج التوابع داخل النظام كليا، أو عندما تتوسع العاصمة لكي تدمج المناطق المعزولة سابقا في النظام

العالمي فإن التنمية السابقة وتصنيع هذه الأقاليم يكبت أو يوجه إلى اتجاهات ليس لها استدامة ذاتية ولا هي واعدة. وقد حصل هذا بعد كل من الأزمات الخمس المذكورة سابقا. إن التوسع المجدد للتجارة وانتشار الليبرالية الاقتصادية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كبت وغير اتجاه التنمية الصناعية التي مارستها أمريكا اللاتينية خلال القرن السابع عشر، وفي بعض الأماكن في بداية القرن التاسع عشر. لقد عانت الصناعة الوطنية الجديدة في البرازيل بعد الحرب العالمية الأولى من نتائج خطيرة من جراء الغزو الاقتصادي الأمريكي. لقد تم عكس الزيادة في نسبة النمو في إجمالي الناتج الوطني، خاصة التصنيع عبر أمريكا اللاتينية مرة أخرى.

وأصبحت الصناعة تابعة بشكل متزايد بعد الحرب العالمية الثانية،خاصة بعد التعافي من الحرب الكورية وتوسع المركز الرئيسي. وبعيدا عن أنها قد أصبحت أكثر نموا منذ ذلك الحين فالقطاعات الصناعية للبرازيل، وبشكل أكثر وضوحا في الأرجنتين قد أصبحت أقل نموا من الناحية التركيبية أكثر فأكثر وأقل فأقل قدرة على إنشاء صناعة مستمرة و/أو الحفاظ على تنمية الاقتصاد. إن هذه العملية التي تعاني منها الهند أيضا قد انعكست في سلسلة كاملة من ميزان المدفوعات والتضخم صعوبات اقتصادية وسياسية أخرى ووعود بعدم الإذعان لحلول ينقصها تغييرات بنيوية صعبة المنال.

تقترح فرضيتنا أن العملية نفسها حدثت بشكل أساسي وحتى بشكل أكثر درامية في الاندماج داخل نظام المناطق غير التابعة سابقا. إن توسع بيونس آيرس كتابع لبريطانيا العظمى و إدخال التجارة الحرة في مصالح المجموعات الحاكمة لكلتا العاصمتين دمرت الصناعة وكثيرا من بقايا القاعدة الاقتصادية للداخل الذي كان سابقا مزدهرا نسبيا بشكل كامل تقريبا. دُمّرت الصناعة عن طريق المنافسة الأجنبية، لقد جرى الاستيلاء على الأراضي وتركيزها في مزارع كبيرة من قبل الاقتصاد التصديري النامي بجشع كبير، أصبح توزيع الدخل الإقليمي الداخلي غير متساوٍ بشكل أكبر وأصبحت المناطق النامية سابقا توابع بسيطة لبيونس آيرس ومن خلالها للندن. لم تذعن المراكز الإقليمية للتابعية من دون نضال، وقد كان هذا الصراع المركزي ـ التابعي سببا للصراع السياسي والمسلح الطويل بين الداعين إلى الوحدة في بيونس آيرس والداعين إلى الاستقلالية والفيدراليين في المقاطعات، ويمكن أن يقال

إن ذلك ربما كان السبب الوحيد المهم لحرب الحلف الثلاثي التي دمرت فيها بيونس آيرس ومونتفديو وريودي جانيرو بتشجيع ومساعدة من لندن، ليس فقط الاقتصاد الذاتي النامي لباراغواي، بل قتلت أيضا كل السكان تقريبا الذين كانوا غير راغبين في الاستسلام. على رغم أن هذا من دون شك أكثر مثال بارز يميل إلى تأكيد الفرضية، أعتقد أن البحث التاريخي للتابعية فيما يخص الزراعة الفردية الصغيرة والمناطق الصناعية البدائية مثل جزر الكاريبي سيؤكد ذلك أكثر. لم تكن لدى هذه المناطق فرصة مقابل قوى الرأسمالية المنتشرة والمتطورة، وكان يجب التضحية بتنميتها الخاصة من أجل الآخرين. إن الاقتصاد والصناعة لكل من الأرجنتين والبرازيل وبلدان أخرى والتي جربت تأثير التعافي المركزي منذ الحرب العالمية الثانية يعانيان اليوم من المصير نفسه، ولو أنه لحسن الحظ ما زال في درجة أقل.

(٧)

وهناك فرضية رئيسية ثالثة اشتُقت من التركيبة المركزية التابعية هي أن المناطق الأكثر تخلفا والتي تبدو إقطاعية اليوم هي تلك التي كان لها في الماضي أمتن الروابط مع العاصمة. إنها المناطق التي كانت أكبر مصدر للمنتجات الأولية وأكبر مصادر رأس المال للعواصم العالمية والتي تخلت عنها العاصمة عندما تهاوى العمل فيها لسبب أو لآخر. هذه الفرضية تناقض أيضا الفرضية المعتمَدة بشكل عام من أن مصدر تخلف هذه المنطقة هو انعزالها ومؤسساتها القبل رأسمالية.

إن هذه الفرضية تبدو مؤكدة بشكل كبير بواسطة التنمية التابعية الكبرى السابقة و التخلف الكبير الحالي لما كان سابقا مصدرا للسكر مثل الهند الغربية وشمال شرق البرازيل ومناطق المناجم السابقة في ميناس غيرايس في البرازيل وأعالي ألبيرو وبوليفيا والولايات المكسيكية المركزية غواناجواتو، زاغاتيكاس ومناطق أخرى اشتُهرت أسماؤها عالميا لقرون مضت بسبب فضتها. بالتأكيد لا توجد مناطق رئيسية في أمريكا اللاتينية التي هي اليوم ملعونة ببلاء التخلف والفقر، ولكن كل هذه المناطق - مثل البنغال في الهند - قدمت في يوم ما دم الحياة للتطور الرأسمالي التجاري والصناعي للمركز. إن مساهمة هذه المناطق في تطوير وتنمية النظام الرأسمالي العالمي أعطتها في

عصرها الذهبي، التركيبة النموذجية لتخلف اقتصاد التصدير الرأسمالي. وعندما اختفى سوق السكر أو ثروة المناجم لديها وهجرتها العاصمة وتركتها وحدها، منع النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الموجود لدى هذه المناطق التوليد الذاتي لتنمية اقتصادية، ولم يترك لها بديلا إلا الانغلاق على أنفسها والانحلال في التخلف الكبير الذي نجده هناك اليوم.

(٨)

هذه الاعتبارات تقترح فرضيتين أخريين تتعلقان بالموضوع، إحداهما أن المزارع الكبيرة بغض النظر عما إن كانت تبدو كمستوطنة أو مزرعة اليوم، قد بدأت كمشروع تجاري خلق لنفسه المؤسسات التي سمحت بالاستجابة للطلب المتزايد للعالم أو للسوق الوطني بزيادة مساحة أراضيها ورأسمالها وقوتها العاملة وبزيادة إمداداتها من منتجاتها. والفرضية الخامسة هي أن تلك المزارع التي تبدو معزولة وتعتمد اليوم في دوامها على مواردها الخاصة وشبه الإقطاعية رأت أن الطلب على منتجاتها أو طاقتها الإنتاجية ينخفض، وأنها ستوجد بشكل رئيسي فيما سُمِّي سابقا المناطق المنجمية والزراعية المصدرة سابقا والتي انخفض نشاطها الاقتصادي بشكل عام. هاتان الفرضيتان تتداخلان في مفهوم معظم الناس، وحتى في آراء بعض المؤرخين والدارسين الآخرين لهذا الموضوع، والذين يعتبرون أن الجذور التاريخية والأسباب الاقتصادية الاجتماعية لمزارع أمريكا اللاتينية الكبرى والمؤسسات الزراعية يجب البحث عنها في تحول المؤسسات الإقطاعية من أوروبا و/أو في الركود الاقتصادي.

إن الدليل لاختبار هذه الفرضيات ليس مفتوحا للفحص العام السهل ويتطلب تحليلا مفصلا لحالات كثيرة. ومع ذلك فبعض الأدلة المؤكدة المهمة متوافرة. إن نمو نظام المزارع الكبرى في الأرجنتين وكوبا القرن التاسع عشر حالة واضحة لدعم الفرضية الرابعة، ولا يمكن بأي حال أن ينسب إلى تحويل المؤسسات الإقطاعية خلال الأوقات الكولونيالية. والحال نفسها لانبعاث المزارع فيما بعد الثورة والمعاصرة، خاصة في شمال المكسيك التي تنتج من أجل السوق الأمريكية ولمزارع مشابهة على شواطئ البيرو ومناطق البن الجديدة في البرازيل. إن عملية تحول المزارع الفردية الصغيرة في

جزر الكاريبي مثل باربادوس إلى اقتصاديات تصدير للسكر في أوقات مختلفة بين القرنين السابع عشر والعشرين والظهور الناتج عن ذلك للمزارع الكبرى في تشيلي وإيجاد مؤسسات العبودية التي دعيت فيما بعد إقطاعية، كل هذا حصل في القرن الثامن عشر، وقد ظهر بشكل حصري ليكون نتيجة واستجابة لفتح السوق للقمح التشيلي في ليما. و حتى نمو واندماج المزارع في مكسيك القرن السابع عشر والذي عزاه أكثر الدارسين خبرة إلى ركود الاقتصاد الناجم عن انخفاض التعدين ونقص العمالة الهندية وإلى الانغلاق الذاتي الناتج عن ذلك وكذلك تريف الاقتصاد (جعله ريفيا)، حصل في الوقت الذي كان فيه عدد السكان الحضريين والطلب يتزايدان، وأصبح نقص الطعام شديدا، وارتفعت أسعاره بشكل هائل، وكذلك انخفضت كثيرا النشاطات الاقتصادية الأخرى كالتعدين والتجارة الخارجية. كل ذلك وعوامل أخرى جعلت الزراعة أكثر ربحا. وهكذا حتى هذه الحالة تبدو داعمة لفرضية أن نمو المزارع الكبيرة وظروفها الإقطاعية العبودية في أمريكا اللاتينية كانت وما زالت الاستجابة التجارية لزيادة الطلب، وأنها لا تمثل تحول أو بقاء المؤسسات الغربية التي بقيت بعيدا عن متناول يد التنمية الرأسمالية. إن انبثاق المزارع الكبرى، والتي هي اليوم منعزلة (وإن لم يكن كليا) بشكل أو بآخر، يمكن أن يعزى إلى الأسباب التي سبق أن وردت في الفرضية الخامسة - أي انخفاض المشاريع الزراعية المربحة سابقا، والتي حُوِّل رأسمالها ويحوَّل إنتاجها إلى مكان آخر بواسطة المالكين والتجار الذين هم باستمرار الأشخاص أو العائلات أنفسهم. إن اختبار هذه الفرضية ما زال يحتاج إلى تحليل تفصيلي أكثر أنجزت بعضه في دراسة للزراعة البرازيلية.

(٩)

تقترح كل هذه الفرضيات والدراسات أن التوسع العالمي ووحدة النظام الرأسمالي وتركيبته الاحتكارية والتنمية غير المتساوية عبر تاريخه والمثابرة الرأسمالية التجارية الأكثر منها صناعية في العالم المتخلف (ومن ضمنها أكثر دوله تقدما صناعيا)، يستحق اهتماما أكبر بكثير في دراسة نموه الاقتصادي والتغير الثقافي فيه مما حصل حتى الآن. ومع أن العلم والحقيقة

لا يعرفان حدودا وطنية فمن المحتمل أن الأجيال الجديدة من العلماء في الدول المتخلفة أنفسهم هم في أمس الحاجة، ويستطيعون بشكل أفضل، أن يكرّسوا الاهتمام اللازم لهذه المشاكل وأن يوضحوا عملية التخلف والتنمية. إن شعوبهم هي التي في التحليل الأخير تواجه مهمة تغيير هذه العملية التي لم تعد مقبولة بعد الآن وإنهاء هذه الحقيقة المزرية. إنهم لن يتمكنوا من تحقيق هذه الأهداف باستيراد القوالب الكلامية العقيمة من المركز، والتي لا تتماشى مع حقيقة اقتصادهم التابع، ولا تستجيب لاحتياجاتهم الاستقلالية السياسية. ولتغيير واقعهم يجب عليهم فهمه، ولهذا السبب آمل في أن تأكيدا أفضل لهذه الفرضيات، ومتابعة أكثر للمنحى التاريخي والكلي والتركيبي قد يساعدان شعوب الدول المتخلفة في أن تفهم الأسباب، وأن تزيل واقع تنمية تخلفها وتخلف تنميتها.



١١ التبعية والتنمية في أمريكا اللاتينية ١٩٧٢

فرناندو هينريك كاردوسو

بعد الانقلاب العسكري في البرازيل في عام ١٩٦٤، نُفي عالم الاجتماع فرناندو هينريك كاردوسو إلى تشيلي، وقد عاد إلى البرازيل في الثمانينيات من القرن العشرين، وبعد أن شغل وظيفة محافظ وعضو في مجلس الشيوخ، أصبح وزيرا للاقتصاد وانتخب رئيسا في عام ١٩٩٥. في أثناء وجوده منفيا في تشيلي عمل مع بعض أصحاب نظريات التنمية الآخرين، ومن ضمنهم أولئك الذين كانوا أعضاء في مجموعة «إيكلا» التابعة للأمم المتحدة، وقد أخذ عنهم أفكارهم الاقتصادية ووجهها في اتجاهات اجتماعية وسياسية جديدة، مع إضفاء منحى تاريخي أكثر عليها. أعطى كاردوسو اهتماما خاصا

«كانت أمريكا اللاتينية منذ البداية بشكل ما مختلفة في اتصالاتها بالعملية الإمبريالية»

فرناندو هينريك كاردوسو

> لكيفية قيام النخبة في الدول الفقيرة بربط نفسها تاريخيا مع مصالح أجنبية لمنفعتها ولجلب الأذى للجماهير الفقيرة في بلادها. ويظهر تحليله التاريخي أيضا كيف قامت الدول الغنية وكذلك الفئات الغنية في الدول الفقيرة باستخدام الأساليب الإمبريالية لتحافظ على استمرارية الدول الفقيرة في إنتاج الأشياء الرخيصة مثل المعادن والطعام، لكي تكون هذه الأشياء متوافرة من أجل التطور الاقتصادي والتحول الصناعي في الدول الغنية . ولأن كاردوسو يهتم بالفروق الضئيلة في اقتصاد ومجتمعات الدول الفقيرة فقد اختلف عن غيره من علماء نظريات التبعية في كونه قادرا على إظهار كيفية حصول أشكال محدودة من التنمية، على رغم استمرار الدول الغنية في إبقاء تبعية تلك الدول الفقيرة. إن الاعتقاد أن الدول الفقيرة يجب أن تتجه نحو ما تستطيع النهوض به من تنمية ضمن الاقتصاد العالمي يجعل من كاردوسو قائدا فكريا وسياسيا مهما لمجموعة علماء النظريات التبعية البنيوية الأكثر اعتدالا.

حظيت نظرية الرأسمالية الإمبريالية، كما هو معروف، بأكثر المعالجات البارزة في أعمال لينين. ولم يحدث ذلك فقط لأن لينين حاول أن يفسر التحولات الاقتصادية الرأسمالية التي حدثت خلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر والعقد الأول من القرن العشرين، بل بسبب التضمينات السياسية والتاريخية التي تضمنتها تفسيراته. وفي الواقع، فإن المناقشة الوصفية في نظرية لينين حول الإمبريالية كانت مقتبسة من تحليل هوبسون. وقدم كتاب آخرون أدلة عن التوسع العالمي للاقتصاد والدول الرأسمالية. على رغم ذلك، فإن لينين ـ متأثرا بآراء ماركس ـ كان قادرا على تجميع الأدلة على أن التوسع الاقتصادي سيكون عديم المعنى إذا لم نأخذ بعين الاعتبار المظاهر السياسية والتاريخية التي ترتبط بها العوامل الاقتصادية بشكل وثيق.

من وجهة نظر لينين، الإمبريالية هي شكل جديد لأسلوب الإنتاج الرأسمالي، هذا الشكل الجديد لا يمكن اعتباره مختلفا عن المؤسسة الاقتصادية، لأن تراكم رأس المال المعتمد على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وكذلك استغلال القوى العاملة يبقيان الخصيصتين الرئيسيتين للنظام، ولكن أهميته تكمن في أنه مرحلة جديدة للرأسمالية. لقد كان الزخم التاريخي

جديدا مع كل النتائج السياسية لهذا النوع من التحول، حاولت قطاعات جديدة ضمن الطبقات الرأسمالية المسيطرة، فرض مصالحها وأيديولوجيتها. وقد أعيد تعريف الدولة والجيش، وكل المؤسسات الاجتماعية والسياسية الرئيسية من أجل تأكيد توسعها للخارج. وفي الوقت نفسه ظهرت نماذج جديدة من التحرر والصراعات الاجتماعية على المسرح التاريخي، وحركات التحرر الاستعماري، والصراع ضد مبدأ «النقابية» الذي كان صراعا ضد الشكل الأولي من التسوية بين الطبقة العاملة والطبقة البرجوازية الذي أصبح ممكنا عن طريق استغلال عالم المستعمرات.

انطلاقا من تلك الصورة الواسعة لمرحلة تاريخية جديدة للتطور الرأسمالي استنتج لينين مهام سياسية وتكتيكات واستراتيجيات جديدة للثورة الاشتراكية.

وصف لينين للإمبريالية

يمكن تلخيص النقاط الرئيسية في تصوير لينين للإمبريالية والضرورية للمناقشة الحالية كما يلي:

أ ـ يتضمن الاقتصاد الرأسمالي في «مراحله المتقدمة» تركيزا لرأس المال والإنتاج (نقاط تكلم عنها ماركس بشكل جيد في كتابه رأس المال) بطريقة جرى من خلالها استبدال سوق احتكاري بالسوق التنافسي في فروعه الأساسية.

ب ـ أُنجز هذا الاتجاه تاريخيا من خلال التمايز الداخلي للوظائف الرأسمالية، مؤديا ليس فقط إلى تشكيل فئة مالية بين منظمي المشروعات، بل إلى بروز واضح للنظام المصرفي في الشكل ا أسمالي للإنتاج. وأكثر من ذلك، فإن اندماج رأس المال الصناعي مع رأس المال المالي تحت سيطرة الأخير أصبح الملمح الحاسم للعلاقات السياسية والاقتصادية ضمن الفئات الرأسمالية. مع كل النتائج العملية التي تنتج عن مثل نظام العلاقات هذا على مستوى التنظيم والسياسة الأيديولوجية.

جـ ـ وهكذا وصلت الرأسمالية أعلى مراحل تطورها داخليا وخارجيا. فعلى الصعيد الداخلي حوَّلت سيطرة الممولين على النظام الإنتاجي القوى الإنتاجية وعمليات تراكم رأس المال باتجاه البحث عن إمكانات جديده

للاستثمار، وأصبحت مشكلة «تحقيق رأس المال» بهذه الطريقة ضرورة حتمية للسماح باستمرار التوسع الرأسمالي. وبالإضافة إلى ذلك كانت هناك حدود داخلية أعاقت استمرار إعادة استثمار رأسمال جديد (إفقار الجماهير، نمو رأس المال بمعدل أسرع من معدل نمو السوق الداخلي، وهكذا)، ووجب إيجاد قنوات تصريف إضافية لتأكيد استمرارية التقدم والتراكم الرأسمالي.

د - إن زيادة وسرعة ازدياد نمو القوى الإنتاجية تحت السيطرة الاحتكارية دفعتا أيضا الدول الرأسمالية المتقدمة باتجاه السيطرة السياسية على البلدان الأجنبية. إن البحث عن السيطرة على المواد الخام، هو أيضا سبب آخر لجعل الرأسمالية توسعية في مرحلتها الاحتكارية.

باختصار، فإن تفسير لينين لسبب دفع الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة باتجاه السيطرة على البلدان المتخلفة كان مبنيا على عاملين رئيسيين. أكد أحدهما على حركات رأس المال، وأبرز الثاني العملية الإنتاجية. ولم يكن كلاهما مرتبطا بالآخر فحسب، ولكنهما كانا أيضا متصلين بالتحول العالمي للنظام الرأسمالي الذي أدى إلى سيطرة رجال المال على النظام الإنتاجي. ليس صعبا رؤية أن تعديلات كهذه أثرت بعمق في تنظيم ووظائف الدولة وأيضا في العلاقات بين الدول، باعتبار أن الحركات الرئيسية للتطور الرأسمالي في مرحلة الإمبريالية كانت باتجاه التقسيم المناطقي للعالم بين الدول الرأسمالية الكبرى. لقد ضمنت هذه العملية تدفق رأس المال من الاقتصاديات الفوق رأسمالية إلى الدول المتخلفة، وضمنت أيضا مقابل ذلك التزود بالمواد الخام.

الإمبريالية والاقتصاديات التابعة

من وجهة النظر تلك فإن نتائج الإمبريالية فيما يخص الاقتصاديات والدول التابعة (أو المستعمرات) كان دمج الأخيرة في السوق العالمي. عدم المساواة بين الدول والاقتصاديات نجم عن تطور الإمبريالية لدرجة أن استيراد المواد الخام وتصدير البضائع المصنعة كانا أساس العلاقات بين الإمبريالية والمستعمرات. لقد تطورت عملية إعادة الإنتاج، وتضخيم عدم المساواة بين الاقتصاديات المتقدمة والاقتصاديات التابعة كنتائج جانبية لعملية النمو الرأسمالي بالذات.

وبالتأكيد، كان لينين واعيا للنماذج الخاصة من العلاقات المتداخلة، كما في الارجنتين واقتصاديات أخرى معتمدة على بريطانيا العظمى، حيث سيطرت البورجوازية المحلية على قطاعات من النظام الإنتاجي، وأوجدت بذلك أنماطا من الاستغلال أكثر تعقيدا. وقد كان الشيء ذاته صحيحا فيما يخص الجوانب السياسية للتبعية في تلك الدول، حيث حاولت الدولة الدفاع عن البرجوازية الوطنية ضد الضغوط الإمبريالية.

وعلى الرغم من ذلك، يجب على الإمبريالية من وجهة النظر النظرية، كأسلوب للاستغلال أن تتوجه إلى حصر النمو الاقتصادي للدول المتخلفة في قطاعات التعدين والزراعة، لكي تؤمن المواد الخام للدول الرأسمالية المتقدمة في توجهها إلى تصنيع أكبر. وللأسباب نفسها يمكن إبقاء مستويات الأجور والرواتب لليد العاملة المحلية منخفضة.

وبهذه الطريقة أمكن تزويد الاقتصاديات المركزية المسيطرة بمواد خام رخيصة الأسعار. ونتيجة لذلك، لم يكن للأسواق الداخلية في الدول المستعمرة أو التابعة أي أهمية استراتيجية.

وبالطبع، وعلى مستوى «تحقق رأس المال»، فقد كان لبيع المنتجات للخارج أهمية. ولكن حتى لو كان الأمر كذلك، فالرابط الإمبريالي الرئيسي فيما يخص الاستثمار الرأسمالي المباشر كان موجها إلى منح القروض للدولة التابعة أو لمنظمي المشروعات المحليين الخاصين. وفي كلتا الحالتين، كانت الضمانات السياسية والمالية مكفولة من قبل الدولة، أو الإدارة الحكومية في البلد المتلقي للقرض.

باختصار، كان الربح الإمبريالي مبنيا على تجارة غير متكافئة واستغلال مالي، ويمكن قياس الأخير بالمديونية المتزايدة للاقتصاديات الواقعة تحت الاستغلال لمصلحة الاقتصاديات المركزية. أما التجارة غير المتكافئة، فكان شاهدها الطرق المختلفة لتبادل المنتجات، أي مواد خام مقابل بضائع مصنعة. لقد أكدت عملية استغلال اليد العاملة المحلية عدم تساوي نموذجي الاقتصاديات عليهما. علاوة على ذلك، فلقد أعطى التقدم التكنولوجي في القطاعات الصناعية لدى الاقتصاديات المركزية مستوى عاليا من الاستغلال، وزاد قيمة الفائض النسبي المستخرج من خلال تكنولوجيا إنتاج متقدمة باستمرار (تقود بدورها إلى عدم تساو في نسبة التكوين العضوي لرأس المال)، بينما في الاقتصاديات المسيطر عليها ينتشر الاستغلال الزائد والمباشر للعمالة في النظام الإنتاجي.

سياسيا، يدعم هذا النوع من التوسع الاقتصادي الروابط الاستعمارية، من خلال الحروب والقمع وإخضاع الشعوب التي لم تكن فقط هوامش للسوق العالمي فحسب، بل كانت أيضا مستقلة ثقافيا، ولم تكن لها روابط بنيوية مع العالم الغربي. هكذا كانت المناطق الأفريقية والآسيوية حيث بقيت الشعوب، على الرغم من التوسع التجاري الرأسمالي السابق، لم تمس فيما يخص أنظمتها الإنتاجية.

كانت أمريكا اللاتينية منذ البداية بشكل ما مختلفة في اتصالاتها بالعملية الإمبريالية. صحيح أن هذه العملية من الاختراق الاستعماري قد تحققت مع بعض الدول (خصوصا مع دول البحر الكاريبي)، ولكن عبّر معظم أمريكا اللاتينية حدثت الهجمة الإمبريالية السريعة خلال عملية أكثر تعقيدا، من خلالها حفظت هذه الدول استقلالها السياسي، ولكنها تحولت ببطء من التبعية للنفوذ البريطاني السابق إلى السيطرة الأمريكية.

كان موطن الخلاف الرئيسي هو ملكية النظام الإنتاجي، كانت اقتصاديات أمريكا اللاتينية حتى بعد السيطرة الإمبريالية، قادرة على التكيف مع الوضع الجديد بإبقاء ملكية الاقتصاد التصديري المحلي بيد البرجوازية الوطنية. وهكذا في بعض البلدان (مثل الأرجنتين والبرازيل وأورغواي وكولومبيا وتشيلي)، بقي قطاع التصدير إلى حد ما على الأقل تحت سيطرة البرجوازية المحلية، وكانت روابط التبعية مرتكزة أكثر على التجارة والعلاقات المالية أكثر من ارتكازها المباشر على قطاعات الإنتاج. وفي بعض البلدان، كان النظام المالي الداخلي نفسه تحت سيطرة المصارف الداخلية بشكل رئيسي، وكانت التبعية المالية مرتكزة على القروض الدولية المتعاقد عليها، كما ذكر سابقا، من قبل الدولة أو بموجب كفالة الدولة.

على الرغم من الاختلافات السياسية والاقتصادية العديدة، بقيت الصورة الأساسية للينين سارية المفعول. فقد نما السوق الداخلي لدول أمريكا اللاتينية بشكل محدود خلال فترة التوسع الإمبريالي الأول، لم يكن القطاع الصناعي قد توسع بشكل ملحوظ، وقد نمت التبعية المالية الخارجية بشكل كبير، وقد شكلت المواد الخام، ومن ضمنها المواد الغذائية أساس اقتصاديات التصدير.

وفي الوقت نفسه لم تكن أغلبية دول أمريكا اللاتينية غير قادرة على إبقاء السيطرة على اقتصاد التصدير فحسب، بل إن بعض الدول التي كانت تحتفظ بسيطرة سابقة على المواد الخام، أو الإنتاج الغذائي فقدت الآن تلك القدرة (كما حدث لاقتصاد التعدين التشيلي).

أنماط جديدة من تراكم رأس المال

على الرغم من دقة بصيرة لينين قياسا على الأحداث التاريخية للنصف الأول من القرن في كثير من بقاع العالم، فقد أثرت بعض التغييرات الأخيرة المهمة بعمق في نمط العلاقة بين الإمبريالية والدول التابعة. هذه التغييرات تتطلب إعادة تقييم للبنى المنبثقة واتجاهاتها الرئيسية. وهذه التغييرات، وإن لم تكن بعمق التحول نفسه الذي مكن لينين من تشخيص مرحلة جديدة من الرأسمالية خلال فترة التوسع الإمبريالي، فإنها واضحة إلى حد كاف لتبرير تعديل رئيسي للتحليل الموجود للرأسمالية والإمبريالية، ومع ذلك فالتوسع الرأسمالي العالمي المعاصر والسيطرة على الاقتصاديات التابعة يثبتان، من دون شك، أن هذا النمط الجديد من العلاقات الاقتصادية بين الدول يبقى إمبرياليا. ولكن النقاط الرئيسية لتشخيص لينين للإمبريالية والرأسمالية لم تعد كافية تماما لوصف وتفسير الأشكال الحالية لتراكم رأس المال والتوسع الخارجي. وفيما يخص التغييرات التي حدثت ضمن اقتصاديات الرأسمالية الأكثر تقدما (بشكل رئيسي وإحكام قبضة رأس المال الاحتكاري والمشاريع المشتركة)، هناك بعض التحليلات المتسقة. ويتبادر إلى الذهن هنا أعمال باران وسويزي، وكذلك ماغدوف وماندل وأوكونر. فهم يقدمون كلا شاملا لمادة وصفية تفسيرية تظهر الاختلافات بين الرأسمالية الحالية، وتلك التي كانت أثناء حياة لينين.

على الرغم من بعض الانتقادات الأخيرة فقد ناقش باران وسويزي بشكل مقنع (مقالة سويزي حول «انبعاث السيطرة المالية: حقيقة أم وهم؟» تساعد في تأكيد ذلك الاقتناع) أن الشركات تعمل كوحدات شبه مكتفية ذاتيا في القرار والعمل في مواجهة تراكم رأس المال، وهنا تحتاج المفاهيم السابقة عن السيطرة المصرفية على الصناعة إلى إعادة نظر. وبشكل مشابه فإن الشكل التكتلي للشركات الكبرى الحالية (مجموعات الشركات) والنطاق المتعدد الجنسيات للإنتاج والتسويق يضفي جدة ملحوظة على الشكل الرأسمالي للإنتاج.

لقد أدت هذه التحولات (ونحن نقترح فقط بعض الرئيسي منها الذي يؤثر في كل عمليات التحول الرأسمالي) إلى نتائج مهمة حللها المؤلفان المذكوران وآخرون، وقد أكدوا على سبيل المثال - النمو العالمي المتزايد لمعدل الربح بموجب أسعار مدبرة في نظام احتكاري. وبالطبع فهذه نقطة مركزية في النظرية الماركسية، وتحليلات لينين. ومع ذلك، فالتعديلات المهمة الحالية مثل التي ذكرت، تغير نوعية رد الفعل السياسي الذي يستطيع النظام الرأسمالي تقديمه لكي يتغلب على الأوضاع المتحدية التي أوجدها توسعه.

من الضروري بالدرجة نفسها معالجة مشكلة تحقيق الفائض من منظور جديد، وفي هذا المجال اعتبر بعض المؤلفين أن الروابط المدعمة بين التوسع العسكري وإعادة دعم السيطرة العسكرية على المجتمع، من خلال اقتصاد حرب، الوسيلة الرئيسية لتحقيق رأس المال. وكفرضية ثانوية، ولكنها ما زالت عاملا مهما، فقد تم التأكيد على نفقات الدولة في مجال الإنعاش الاجتماعي كمصرف بديل لتراكم رأس المال.

وعلى الرغم من أن كفاية هذا التحليل يمكن أن تكون موضع شك، فقد خرج المؤلفون الماركسيون بإعادة تفسير اقتصادي شامل، نوعا ما، لطريقة عمل الرأسمالية الاحتكارية. على أي حال، فإن الشيء نفسه غير صحيح، عندما يتأمل المرء في الجوانب السياسية للمشكلة، خاصة النتائج السياسية - الاقتصادية للرأسمالية الاحتكارية في الاقتصاديات التابعة. ولنبدأ بهذا الجانب الأخير من المسألة.

أشكال جديدة للتبعية الاقتصادية

يتحرك الاستثمار الأجنبي في البلدان الجديدة وأمريكا اللاتينية بسرعة بعيدا عن البترول والمواد الخام والزراعة باتجاه القطاعات الصناعية. وحتى حيث تستمر الكتلة الأساسية من الأصول قائمة في القطاعات التقليدية للاستثمارات الإمبريالية، فإن معدل توسع القطاع الصناعي يصبح سريعا. وهذا الأمر صحيح ليس فقط بالنسبة إلى أمريكا اللاتينية، بل أيضا بالنسبة إلى أفريقيا وآسيا.

ليس الأمر فقط أن الشركات المتعددة الجنسيات تستثمر في القطاعات الصناعية للاقتصاديات المسيطر عليها، بدلا من القطاعات الزراعية والمعدنية التقليدية، بل إنه فوق هذا عندما يتعلق الأمر بالقطاعات التقليدية

للاقتصاديات التابعة تعمل بأساليب تقنية وتنظيمية متقدمة وتقبل أحيانا مساهمة محلية في مشاريعها. وبالطبع، فإن هذه التحولات لا تعني أن الأنماط السابقة للاستثمار الإمبريالي، أي في البترول أو المعادن، تختفي حتى بالنسبة إلى أكثر الاقتصاديات التابعة تحولا صناعيا كالأرجنتين والبرازيل والمكسيك في أمريكا اللاتينية. على أي حال، فإن السمات المسيطرة للإمبريالية في تلك الدول مع استمرار التحول الصناعي، لا يمكن وصفها وتفسيرها بشكل كاف في إطار المرجعية التي تفترض تبادل المواد الخام مقابل البضائع المصنعة على أنها صفة رئيسية للتجارة، وافتراض الملكية الخارجية المطلقة لوسائل إنتاج الاقتصاديات التابعة.

حتى قطاعات المعادن (مثل المنغنيز في البرازيل والنحاس في تشيلي أثناء حكومة فري Frei أو البتروكيماويات في بلدان مختلفة)، فإنها تخضع الآن لطرق جديدة من الملكية الاقتصادية. إن الخاصة المميزة لهذه الأشكال الجديدة هي المؤسسات المشتركة التي تشمل راس مال الدولة المحلي ورأس المال الوطني الخاص والاستثمار العالمي الاحتكاري (تحت السيطرة الأجنبية في التحليل الأخير).

ونتيجة لذلك، ففي بعض الاقتصاديات التابعة ـ ومن ضمنها ما يدعى بالدول النامية في أمريكا اللاتينية ـ لا تستمر الاستثمارات الأجنبية في كونها لعبة استغلال كما كانت في الإمبريالية الكلاسيكية. وبوضوح ـ إذا أخذنا بالاعتبار المؤشرات الاقتصادية البحتة ـ ليس من الصعب إظهار أن التنمية و«الاختراق الاحتكاري» في القطاعات الصناعية للاقتصاديات التابعة ليسا متعارضين. إن فكرة أن هناك نوعا من تنمية التخلف، بعيدا عن اللعب الكلمات، ليست فكرة مجدية. وفي الواقع فإن الكلمات «تبعية» و«رأسمالية احتكارية» و«تنمية» لم تعد مصطلحات متناقضة، بل يحدث نوع من التنمية الرأسمالية التابعة في قطاعات العالم الثالث مندمجة في الأشكال الجديدة للتوسع الاحتكاري.

ونتيجة لذلك، نجد في بلدان مثل الأرجنتين والبرازيل والمكسيك وجنوب أفريقيا والهند وبلدان أخرى، تفتتا بنيويا داخليا يربط الأجزاء الأكثر تطورا من اقتصادها بالنظام الرأسمالي العالمي. ومنفصلة عن هذه القطاعات المتقدمة، وإن كانت خاضعة لها تلعب القطاعات

الاقتصادية والاجتماعية المتخلفة في الدول التابعة دور «المستعمرات الداخلية». وربما ستتزايد الفجوة بين الجانبين منتجة شكلا جديدا من الثنائية، مختلفا تماما عن ذلك الخيالي الذي تكلم عنه المؤلفون اللاماركسيون. هذه الثنائية البنيوية الجديدة توازي نوعا من التمايز الداخلي في الوحدة نفسها. وهي تنتج مباشرة، بالطبع من التوسع الرأسمالي، وهي فاعلة بالنسبة إلى ذلك التوسع مادامت تساعد في الحفاظ على الأجور في مستوى متدن، وتقلل من الضغط السياسي داخل القطاع «الحديث»، باعتبار أن الوضع الاجتماعي والاقتصادي لأولئك الذين ينتمون إلى الأخير دائما أفضل نسبيا. لو كان هذا صحيحا، فإلى أي مدى يمكن إبقاء فكرة «التنمية» مترادفة مع التبعية؟ لا يمكن للإجابة أن تكون فورية. فقبل كل شيء، اقترح القول إن التوجه الحالي للاستثمار الإمبريالي يسمح ببعض المساهمة المحلية في عملية الإنتاج الاقتصادي. لنعيّن خاصة مهمة تختلف فيها أشكال الرأسمالية الحالية والماضية. في النموذج الإمبريالي السابق كانت معظم أسواق البضائع المنتجة في الاقتصاديات التابعة من قبل المؤسسات الأجنبية، إن لم تكن كلها، هي في الاقتصاديات المتقدمة، وكانت مواد مثل البترول والنحاس والبن وبوكسيت الحديد... إلخ، تنتج كي تباع وتستهلك في البلدان الرأسمالية المتقدمة. وهذا يفسر السبب في أن أسواق الاقتصاديات التابعة الداخلية لم تكن لها صلة يعتد بها بالاقتصاديات الإمبريالية باستثناء الحجم المتواضع من البضائع المستوردة التي كانت تستهلكها الطبقة العليا في المجتمع الخاضع للسيطرة.

اليوم وبالنسبة إلى شركات مثل جنرال موتورز أو فولكس واجن أو جنرال إلكتريك أو سيرز روبك تعتبر أسواق أمريكا اللاتينية - إن لم يكن السوق الخاص بكل دولة، حيث تقوم هذه الشركات بالإنتاج في أمريكا اللاتينية - الهدف المباشر فيما يخص الأرباح. لذلك على الأقل وإلى مدى معين، فإن نوعا معينا من الاستثمار الأجنبي يحتاج إلى نوع معين من الازدهار الداخلي. ويوجد الآن وفي المستقبل بعض أجزاء المجتمعات التابعة مرتبطة بنظام الشركات الكبرى، داخليا وخارجيا من خلال مصالح مشتركة.

من جهة أخرى ورغم التنمية الاقتصادية الداخلية، تبقى الدول المرتبطة بالرأسمالية العالمية بذلك النوع من الارتباط تابعة اقتصاديا، لأن إنتاج أدوات الإنتاج (التكنولوجيا) متمركزة في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة (خاصة في الولايات المتحدة).

وباستخدام المصطلح الماركسي لمفهوم دورة إعادة الإنتاج، فإن هذا يعني أن القطاع «١» (أي إنتاج وسائل الإنتاج)، وهو الجزء الاستراتيجي في دورة إعادة الإنتاج، غير موجود فعليا في اقتصاديات الدول التابعة. وهكذا فمن منظور واسع، فإن تحقيق تراكم رأس المال يتطلب مكملا إنتاجيا غير موجود في البلاد. في تفسير لينين، احتاجت الاقتصاديات الرأسمالية إلى توسع خارجي لتحقيق تراكم رأس المال. وبشكل معاكس، فإن رأس المال في الاقتصاديات التابعة يعود إلى المركز من أجل إتمام دورة إعادة الإنتاج الرأسمالية، وذلك هو السبب في الأهمية البالغة للتكنولوجيا. إن صفتها المادية أقل تأثيرا من أهميتها كشكل للحفاظ على السيطرة، وكخطوة ضرورية في عملية تراكم رأس المال. من خلال الميزة التكنولوجية، تضمن الشركات دورها الرئيسي في النظام العالمي لتراكم رأس المال. إن درجة ما من الازدهار المحلي ممكنة ما دامت البضائع الاستهلاكية التي تنتجها محليا الاستثمارات الأجنبية يمكن أن تحفز بعض التأثيرات الحركية في الاقتصاديات التابعة.

ولكن في الوقت نفسه، تحدد العملية العالمية للتنمية الرأسمالية علاقة متداخلة بين قطاع إنتاج البضائع الاستهلاكية وقطاع إنتاج البضائع الرأسمالية، معيدة بذلك إنتاج روابط التبعية.

إن أحد العوامل الرئيسية التي شرحت التوسع الإمبريالي في نظرية لينين هو البحث عن الاستثمار الرأسمالي. الآن، حيث إن رأس المال الأجنبي يذهب إلى القطاع الصناعي في الاقتصاديات التابعة، بحثا عن أسواق خارجية، فقد حدثت بعض التغييرات الملحوظة، فأولا بالمقارنة مع الأصول المتزايدة للشركات الأجنبية، فإن الحجم الصافي من رأس المال الأجنبي المستثمر فعلا في الاقتصاديات التابعة يتناقص لأن المدخرات المحلية، وإعادة استثمار الأرباح المتحققة من الأسواق المحلية تقدم مصادر من أجل نمو الأصول الأجنبية مع تدفق خارجي محدود لرأسمال جديد. وهذا يتصل

اتصالا وثيقا بالعملية التي سبقت مناقشتها للتوسع في الأسواق المحلية، كما يتصل بالزيادة في إقامة المشاريع المشتركة التي تربط بين الرأسماليين المحليين والمشاريع الأجنبية.

وثانيا، وبدرجة لا تقل أهمية، تبين الإحصائيات أن الاقتصاديات التابعة تُصدر رأس المال إلى الاقتصاديات المسيطرة خلال فترة التوسع الإمبريالي الاحتكاري.

وكرد فعل تجاه هذه العملية، حاولت بعض الدول التابعة أن تحد من الأرباح القابلة للتصدير. ومع ذلك، كانت لدى الشركات العالمية البصيرة لتستشعر أن الطريقة المثلى لإرسال العائدات للخارج هي من خلال مدفوعات مقابل التراخيص وبراءات الاختراع، وامتيازات وحقوق الملكية والعناصر ذات الصلة. وهذه الوسائل المؤسساتية مع زيادة مديونية الدول الواقعة تحت الاستغلال للوكالات والبنوك العالمية (التي تسيطر عليها في الواقع الدول الرأسمالية الكبرى) غيرت الأشكال الرئيسية للاستغلال.

ليست غاية هذا العرض دراسة كل نتائج ذلك على الاقتصاد الرأسمالي الاحتكاري. على أي حال، فإن بعض ارتدادات النمط الجديد للإمبريالية على الولايات المتحدة والاقتصاديات المركزية الأخرى واضحة. فلو وجدت مشكلة حقيقية لتحقيق رأس المال بموجب الرأسمالية الاحتكارية، فإن شكل التبعية الجديد سيزيد من ضرورة إيجاد حقول جديدة لاستخدام رأس المال المتراكم في الاقتصاديات المركزية. ونحن نشهد الدفع تجاه مزيد من «الإهمال التكنولوجي» المدار من قبل الشركات. إن النفقات العسكرية وسيلة أخرى لإيجاد منافذ جديدة لرأس المال.

على الرغم من ذلك، فأننا لا آخذ كامل الصورة بالاعتبار. في الواقع فإن بعض هذه الاستنتاجات قد تتغير إذا تدفق رأس المال، وأُخذت العلاقات التجارية المتبادلة بين الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة بعين الاعتبار. وهكذا فقد قُدِّمت الملاحظات السابقة لهدف واحد، وهو تأكيد أن الاتجاه الحالي لتصدير رأس المال من الدول المتخلفة إلى الدول الإمبريالية يؤدي إلى إعادة تعريف وظيفة التوسع الأجنبي في تحقيق رأس المال.

إن الفكرة القائلة بأن نمو الرأسمالية يعتمد على استغلال العالم الثالث في حاجة إلى مزيد من التفصيل. وفي الواقع تُظهر الاتجاهات الرئيسية للعقد الأخير أن مساهمة أمريكا اللاتينية تتناقص في كل من توسع التجارة

العالمية والاستثمار. إذا قبلنا التفريق بين قطاعين من التجارة العالمية ـ المركز والمحيط ـ نجد أن نسبة نمو التجارة كانت ٧,٩ في المائة سنويا في الاقتصاديات المركزية و٤,٨ في المائة في الاقتصاديات المحيطية. ونتيجة لذلك، فإن الاقتصاديات المحيطية التي وصلت إلى الذروة في عام ١٩٤٨ (٣٢ في المائة من التجارة العالمية)، انخفضت إلى ٢٦ في المائة عام ١٩٥٨ وإلى ٢١ في المائة عام ١٩٦٨ (أقل من ٢٨ في المائة التي حققتها قبل فترة الحرب). في حالة أميركا اللاتينية، انخفضت هذه المساهمة انخفضت من ١٢ في المائة عام ١٩٤٨ إلى ٦ في المائة عام ١٩٦٨. ويحدث الشيء نفسه في ما يخص أهمية دول المحيط بالنسبة الى استثمارات الولايات المتحدة، فقد استوعبت دول المحيط ٥٥ في المائة من الاستثمارات الأمريكية عام ١٩٥٠ و٤٠ في المائة فقط عام ١٩٦٨. وانخفضت مشاركة أمريكا اللاتينية في هذه العملية في تلك الفترة من ٣٩ في المائة إلى ٢٠ في المائة.

بالطبع، لا تظهر هذه البيانات زيادة «القروض والمساعدات» التي ـ كما تم تأكيده من قبل ـ كانت لها أهمية متزايدة في الإمبريالية الاقتصادية، ولكن حقيقة أن العلاقات المتداخلة بين الاقتصاديات الأكثر تقدما أخذت تنمو باطراد لا يمكن استخدامها دليلا على «نهاية الإمبريالية»، بل على العكس، فإن الاستنتاج الأنسب هو أن العلاقات بين الدول الرأسمالية المتقدمة والدول التابعة أدت إلى «تهميش» الأخيرة ضمن النظام العالمي للتنمية الاقتصادية (كما بين آنيبال بينتو).

بعض النتائج السياسية

لا شك في أن الأشكال الجديدة من التبعية ستظهر تكيفات وردود أفعال سياسية واجتماعية داخل الدول التابعة، وإن كان تحليلي صحيحا فيحتمل أن عملية تفتيت المصالح المذكورة سابقا قد تؤدي إلى ممايزة داخلية يمكن إثارتها بلغة تخطيطية كما يلي: جزء من «البورجوازية الوطنية»، (الأساسية منها بلغة القوة الاقتصادية ـ الزراعية، أو التجارية، أو الصناعية، أو المالية) هو المستفيد المباشر كشريك أصغر، من المصلحة الأجنبية. لا أشير فقط إلى الزمالات المباشرة، ولكن إلى المجموعات الاقتصادية التي تستفيد من الجو النهائي للثروة الناتجة عن التنمية المستقلة (كما هو ظاهر بسهولة في البرازيل والمكسيك). تمتد العملية أكثر، وليس فقط جزء من «الطبقة

الوسطى» (المثقفين، البيروقراطيات الحكومية، الجيش... إلخ) هو المستغرق في النظام الجديد، ولكن حتى جزء من الطبقة العاملة مستغرق أيضا، وينتمي أولئك الذين يستخدمهم القطاع «المعولم» إلى تلك العملية بنيويا.

طبعا، لا تعني التبعية البنيوية خيارا سياسيا مشتركا مباشرا. يعتمد الاندماج السياسي الفعال للمجموعات والأفراد على العمليات السياسية والتحركات والأهداف والبدائل التي يواجهونها. ومع ذلك، فما دامت عملية عولمة البلاد التابعة في تقدم، فإنه يصبح من الصعب إدراك العملية السياسية بمعنى الصراع بين الأمة والمعادين للأمة، بمعنى القوة الأجنبية للإمبريالية. إن المعادي للأمة سيكون في داخل الأمة ـ إذا جاز التعبير، وبين الناس المحليين في الطبقات الاجتماعية المختلفة، علاوة على ذلك فإدراكنا أنه في هذه المصطلحات «الأمة» هي أمة محتلة ، ليس بالعملية السهلة: هناك قلة قليلة من «الآخرين» بالمعنى الثقافي والوطني يمثلون وجود «العدو» بشكل مادي.

لا أرغب في إعطاء الانطباع بأنني أدرك العملية السياسية بطريقة آلية (ميكانيكية). وبالتالي فليس في نيتي أن أستخرج بعض النتائج السياسية من تحليل اقتصادي بنيوي. بالأحرى فإن النقطة الأساسية هي أن معظم التفسيرات الاجتماعية للوضع السياسي لأمريكا اللاتينية لا تنطلق في ذلك الاتجاه فقط بل تفرض أيضا نقطة الانطلاق البنيوية الخاطئة، وهكذا يمكن تلخيص المزيد من بعض الملاحظات الأكثر عمومية:

١ ـ إن التحليل الذي يرتكز على الافتراض الساذج بأن الإمبريالية توحد مصالح وردود أفعال الدول المحكومة (المهيمَن عليها) هو إفراط واضح في تبسيط ما يحدث حقيقة. وإنه لا يأخذ بعين الاعتبار التفتت والتشظي الداخلي لتلك البلدان والجذب الذي تمارسه التنمية في أطوار اجتماعية مختلفة، وليس على الطبقات العليا فقط.

٢ ـ إن عبارة «تنمية التخلف» (في أ ج فرانك) تلخص غلطة أخرى. في الواقع، إن افتراض أن «هناك افتقارا بنيويا للدينامية» في الاقتصاديات التابعة بسبب الإمبريالية يسيء تفسير الصيغ الفعلية للإمبريالية الاقتصادية ويقدم فهما سياسيا غير دقيق للوضع. من الضروري فهم أنه من الممكن في أوضاع معينة توقع التنمية والتبعية (معا).

سيكون من الخطأ تعميم هذه العمليات على العالم الثالث بكامله. إنها تحدث فقط عندما تعيد الشركات الكبرى تنظيم تقسيم العمل العالمي وتضم أجزاء من اقتصاديات تابعة في خططها للاستثمار المنتج... وهكذا فإن غالبية العالم الثالث ليست بالضرورة منغمسة في تلك الحالة البنيوية الخاصة. إن افتراض العكس سوف يؤدي إلى أخطاء سياسية مساوية لتلك المستقاة من تحليل ديبريه لأمريكا اللاتينية، على سبيل المثال. قَبلَ ديبريه ذات مرة وجهة النظر بأن الإمبريالية جعلت كل بلاد أمريكا اللاتينية متجانسة (مع استثناء أو استثناءين) واتخذت إطارا من المرجعية يؤكد على النموذج القديم من الاستغلال الإمبريالي مع دعمه الحاضر بأشكال من السيطرة تقوم على حكم الأقلية وكبار ملاك الأراضي.

أفترض الآن أن هناك أشكالا مختلفة للتبعية في أمريكا اللاتينية وأنه في بعضها تقدم التنمية تحولا في السلطة الداخلية، يستبعد مجموعات السلطة الأوليجاركية القديمة، ويدعم النماذج الأكثر حداثة للسيطرة السياسية. وبهذا المعنى فالديكتاتوريات الحالية في أمريكا اللاتينية، حتى لو كانت ذات أساس عسكري، لا تعبر بتأثير القيود البنيوية البحتة عن الشكل التقليدي من الهيمنة المعادي للتنمية (أعنى المعادي للرأسمالية الحديثة).

لايكاد يكون من الضروري أن نكرر أنه من وجهة نظر اليسار، هناك ما يدعو بقوة إلى الاستمرار في إدانته لكل من الأشكال الجديدة من الإمبريالية أوالتبعية، وكذلك من السلطوية السياسية. ولكن بوضوح، هناك حاجة إلى تحليلات سياسية جديدة لتفسير الشكل التكنولوجي - البيروقراطي من الدولة السلطوية التي تخدم مصالح البورجوازية المعولمة وحلفائها. وفي هذا المجال، ومن أجل تجنب منحى ميكانيكي، يتطلب التوجه الصحيح للصراع ضد الإمبريالية الرأسمالية اهتماما خاصا بالمشكلات الثقافية والأشكال المختلفة للاغتراب.

إذا كان النمط الرأسمالي للتنمية في الدول التابعة الصناعية يدفع باتجاه التفتيت وعدم المساواة داخليا، فيمكن تحويل القيم المتعلقة بالوحدة الوطنية والمشاركة الاجتماعية إلى أدوات للصراع السياسي. إن السماح للدولة والفئات البورجوازية بالسيطرة على راية الوطنية - مفهومة ليس فقط في إطار السيادة بل أيضا فى إطار التماسك والوحدة الاجتماعية التقدمية -

سيكون خطأ كبيرا ذا نتائج عميقة. أنا لا أدعم فكرة أن الجانب الاستراتيجي (أو الثوري) للمجتمعات الصناعية التابعة هو «القطاع المهمش»، ولكن شجب التهميش كنتيجة للنمو الرأسمالي، وتنظيم الجماهير غير المترابطة في بنيان واحد هي مهام لا غنى عنها للتحليل والسياسة العملية.

لهذا السبب من غير الواقعي توقع قيادة البورجوازية الوطنية للمقاومة ضد الاختراق الخارجي. ونتيجة لذلك لا يمكن لشجب مفهوم التبعية أن يعتمد على قيم مرتبطة بالوطنية البورجوازية. إن الوحدة الوطنية كما ذكر سابقا تعني في المقام الأول الوحدة الشعبية في الأمة والحاجة إلى الصراع ضد شكل خاص من التنمية تقدمه الشركات الكبيرة.

بالطريقة نفسها التي يمكن للنقابية بها أن تصبح خطرا على العمال في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة، فإن التنمية قطب أيديولوجي حقيقي لجذب الطبقة الوسطى وقطاعات العمال في بلدان أمريكا اللاتينية. ولا يمكن أن يكون الجواب على هذا التأثير الجاذب رفضا أيديولوجيا بحتا للتقدم الاقتصادي، عندما يحدث. يجب أن ترتكز الإجابة على قيم وأهداف سياسية تزيد من حجم وعي الجماهير فيما يخص عدم المساواة الاجتماعية والتبعية الوطنية.



محـــررا الكتـــاب:

تيمونز روبيرتز

وأيمي هايت

«**ج. تيمونز روبيرتز**» أستاذ زميل في علم الاجتماع وفي دراسات أمريكا اللاتينية في جامعة تولين. يدرس بحثه الآثار البيئية والاجتماعية للعولمة. ويدير بحثا في أربعة مجالات:

أولا: يفيد من تقنيات النظام العالمي ليدرس العلاقة بين طرائق التنمية والأداء البيئي الوطني.

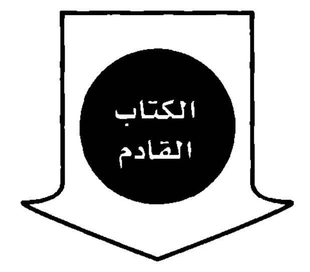
ثانيا: يدرس كيف تؤثر المعايير والمعاهدات الدولية البيئية في سلوك وأساليب الشركات، مركِّزا على الصناعة الكيماوية في الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك والبرازيل.

ثالثا: يضطلع بإكمال كتاب عن النزاعات البيئية في لويزيانا والولايات المتحدة الأمريكية (عرض متسلسل زمنيا من خطوط جبهة العدالة البيئية، وسيصدر من مطبعة جامعة كامبردج قريبا).

أخيرا، يتابع بحثه عن التحضر والعولمة في الأمازون البرازيلي.

ظهرت مقالاته في مجلات: التنمية العالمية، مشكلات اجتماعية، التنمية الاقتصادية والتغير الثقافي، العرض الجغرافي، ومجلة المجتمعات النامية، وفصلية البحث السياسي، التحقيق الاجتماعي، وعلم الاجتماع المعاصر.

«**أيمي هايت**» مرشحة للدكتوراه ومحاضرة زائرة في مركز دراسات أمريكا اللاتينية في



من الحداثة إلى العولمة

الجزء الثاني

تأليف: **ج. تيمونز روبرتس**
آيمي هايت

ترجمة: **سمر الشيشكلي**

مراجعة: **أ. محمود ماجد عمر**



لماذا تكون الدول الفقيرة فقيرة؟ ماذا عليها أن تفعل لتقلب وضعها؟ ماذا يحدث للدول والأفراد عندما ينتقلون من التخلف إلى الحداثة؟ ماذا يعني بكل الأحوال أن تتطور وأن تصير حداثيا؟ ما هي التأثيرات الاجتماعية لعملية التكامل الاقتصادي والثقافي والسياسي الشاملة المسماة بالعولمة.

يستعرض هذا الكتاب معالجات متنوعة الاتجاهات لهذه الأسئلة، عبر مجموعة من المقتطفات الأصيلة من الفكرين الكلاسيكي والمعاصر، اختيرت بدقة وعناية لتشكل في مجموعها مرجعا متميزا، في مواضيع التغيير الاجتماعي والتنمية في دول العالم الثالث، وعملية الانتقال إلى مجتمعات ما بعد التصنيع أو ما بعد الحداثة كنتيجة لإعادة البناء الاقتصادي والعولمة.